المستقبل العربي

مصـــر.. إلـــى أيـــن؟

- انتخابات الرئاسة وتأثيراتها المحتملة في عمليـة التحـوّل الديمقراطي
  حسـن نافعـة
- نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة
  وليـام بـولك
- الديمـقـراطيـة فـي لبـنـان: خـرافـة أم واقـع؟
  زيـاد حـافـظ
- المعارضة السياسية وعلاقتها بالنظم في دول مجـلـس الـتـعـاون
  مفـيد الـزيـدي
- انقـلاب ٣ أغسطس في مـوريتـانيـا: الـتـغـيـيـر مـن الـداخـل
  محمد الأمين ولد سيدي باب

استحقـاقـات تـواجـه الـعـراق (ملف):

- رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم
  عبـد الحسـين شعبـان
- إشكالية الفدرالية في الدستور العراقي
  رشيد عمارة ياس الزيدي
- القـوات الأمـريكيـة تتـفـكـك
  ضيـا مـيـان

كتاب «الصراع على الإسلام» (حلقة نقاشية):
رضوان السيد - عبد الإله بلقزيز
محمد جمال باروت - محمد السماك
أدار الحـوار: صبـاح يـاسـين

وثيقة:

- انتهـاكـات حقـوق الإنسـان في العـراق
  بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق

كتب وقراءات:

- التقرير العالمي للفسـاد ٢٠٠٥
- جمال عبد الناصر آخـر العـرب
- الإعلام والثقافة والهـويـة في الوطن العربي

مؤتمرات:

- مخيم الشباب القومي العربي الخامس عشر
- نـدوة العـمل والبطـالـة
- موجز يوميات الوحدة العربية
- ببليوغـرافيـا الوحدة العربية

تشرين الأول (أكتوبر)
٢٠٠٥/١٠
العـدد ٣٢٠
السنة الثامنة والعشرون

يصدرهـا
مركز دراسات الوحدة العربية

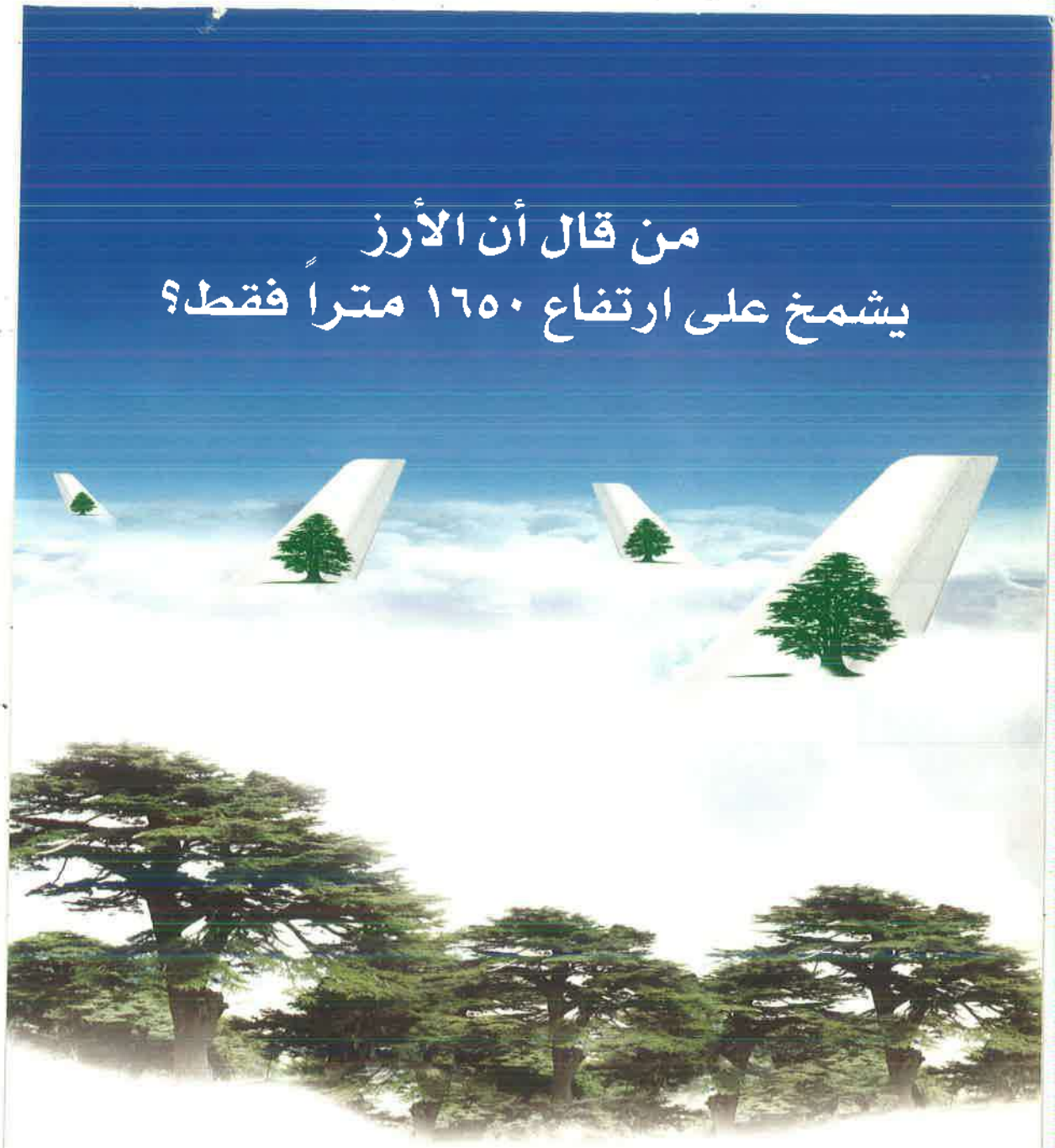

منذ ٦٠ سنة انطلقنا، وإلى ما بعد السحب ارتقينا.
حملنا الأرز على اجنحتنا نسمو به عَلَماً إلى العالم أجمع.
تخطينا الحدود وقطعنا المسافات وأقمنا بين الشعوب والبلدان جسوراً.
كطائر الفينيق نتجدد دوماً، بأحدث أسطول نحمل الماضي إلى رحاب المستقبل.
طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجويّة اللبنانية يهدي عيده الستّين لكل من يتطلّع للعلى... للعالم.

MEA

للعلى... للعالم.

60 years

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط باي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثامنة والعشرون العدد ثلاثمئة وعشرون تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المحتويات

□ **مصر.. إلى أين؟**
انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة
في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية ..... حسن نافعة ٦

الانتخابات التشريعية القادمة يمكن أن تشكّل بداية جادة وجديدة لانطلاقة كبرى.. إن انتخابات مجلس الشعب القادم، وليس انتخابات الرئاسة، هي التي ستحدد وجهة مصر في المرحلة القادمة، وكذلك مصير النظام السياسي فيها.

□ **نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة** ..... وليام بولك ٢٦

تعدّد هذه المقالة الاحتمالات المجدية لإعادة تصميم السياسة الخارجية للولايات المتحدة انطلاقاً من مسألة أساسية هي شجب مسعى الهيمنة العالمية، والرجوع إلى المسار الأكثر إيجابية والأكثر إنسانية، والذي خاطرت أمريكا بالخروج منه عندما أصبحت زعيمة للبشرية.

□ **الديمقراطية في لبنان: خرافة أم واقع؟** ..... زياد حافظ ٤٨

تدعو إلى الاستعاضة من الخطاب الطائفي في لبنان بخطاب وطني هو الخطاب القومي العربي المتجدد لأنه يتجاوز التقسيمات الفئوية، ولأن مشروع النهضة العربية يمكنه أن يوفر مظلّة لخطاب قومي حيوي يؤمّن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ **المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي** ..... مفيد الزيدي ٥٦

تستعرض هذه المقالة بانوراما القوى السياسية المعارضة بمختلف تياراتها الفكرية، وعلاقاتها بأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي مع استشراف مستقبلي ينصح قوى المعارضة بأن الحوار السلمي هو السبيل الصحيح للإصلاح السياسي، وليس العنف والمواجهة المسلحة.

□ **انقلاب ٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥ في موريتانيا أو التغيير من الداخل** ..... محمد الأمين ولد سيدي باب ٧٠

ما هي فرص النجاح المتاحة أمام المجلس العسكري في موريتانيا، وما هي دواعي الإخفاق؟ ما هي الأخطار السياسية التي يواجهها، وخصوصاً إشكالية التدخّل الخارجي؟ مقالة تدعو القوى الحية في موريتانيا إلى مراجعة موقفها من قضية السلطة، والتفكير الجاد في المخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بها.

استحقاقات تواجه العراق (ملف)

■ **رؤية في مشروع الدستور العراقي «الدائم»** ..... عبد الحسين شعبان ٩٠

قراءة في مشروع دستور العراق ترى أن دستوراً مثل هذا المقترح لا يحقق الحد الأدنى من الوحدة الوطنية لتقديمه الاعتبارات الطائفية والإثنية على حساب المساواة والمواطنة، ركنيْ الدولة العصرية الدستورية.

■ **إشكاليـة الفدراليـة في الدستـور العراقـي** ..... رشيد عمارة ياس الزيدي ١١١

تسلط هذه المقالة الضوء على إشكالية الفدرالية في دستور العراق القادم منطلقة من فرضية مفادها أن الظروف والمعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية غير مؤاتية أو مهيّأة لتطبيق نظام فدرالي في العراق في الوقت الراهن.

■ **تقرير:**
القوات الأمريكيـة تتفكّـك ..... ضيا ميان ١٢٤

وثيقة

□ **انتهاكات حقوق الإنسان في العراق**
١ تموز/يوليو ـ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ ..... بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ١٣٠

مناقشة كتاب رضوان السيد
«الصراع على الإسلام» (حلقة نقاشية) ١٣٦

■ **الحلقة النقاشية:**

رضـوان الـسـيـد — **مـحـمـد جـمـال بـاروت**

عـبـد الإلـه بـلـقـزيـز — **مـحـمـد الـسـمـاك**

أدار الحـوار: صباح ياسين

الصراع على الإسلام، الكتاب البارز في نقد الحركات الإسلامية المعاصرة تتمّ مناقشته هنا على خلفية قصد مؤلّفه، وهو متابعة عمليات الصراع على الإسلام في الداخل الإسلامي بين الحركات الأصولية والمذاهب التقليدية من جهة، وجبهة حركات الإسلام السياسي والسلطات في العالم العربي والإسلامي، من جهة أخرى.

كتب وقراءات

□ التقرير العالمي للفساد، ٢٠٠٥ (منظمة الشفافية الدولية) ..... عامر خياط ١٦٣

□ جمال عبد الناصر: آخر العرب
(سعيد أبو الريش) ..... محمد الخولي ١٦٩

□ الإعلام والثقافة والهوية في الوطن العربي:
أعمال الندوة التي أقيمت بمركز البحوث العربية في (٨ و٩/١١/٢٠٠٠)
(تحرير هويدا عدلي) ..... صباح ياسين ١٧٦

□ كتب أجنبية مختارة ١٨٢

مؤتمرات

□ تقرير عن: مخيم الشباب القومي العربي (الدورة الخامسة عشرة)
البقاع الغربي ـ لبنان، ٢٢ تموز/يوليو ـ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ ..... هزرشي بن جلول ١٩٣

□ تقرير عن: ندوة «العمل والبطالة وتأثيرهما في بناء الدولة»
بغداد، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ..... لمى مضر الأمارة ٢٠٤

* موجز يوميات الوحدة العربية ٢١٣

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢٢٢

آراء الكتّاب لا تُعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

مصر.. إلى أين؟

انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية

حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جرت في مصر في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي، ولأول مرة في تاريخها، انتخابات لاختيار رئيس للجمهورية من بين أكثر من مرشح. ولا جدال في أن هذا الحدث الهام شكل، وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر، منعطفاً سياسياً هاماً وعلامة فارقة في تطور النظام السياسي المصري. ولتحليل أثر وتداعيات هذا الحدث على مستقبل النظام واحتمالات تحوله نحو الديمقراطية الكاملة يجدر بنا أن نتعرف أولاً على طبيعة النظام الحالي، والأسباب والدوافع التي حدت الرئيس مبارك على المبادرة بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور، والطريقة التي تم بها هذا التعديل، والذي على أساسه جرت انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر(*).

ـ ١ ـ

ليس من السهل تصنيف نظام الحكم الحالي في مصر، وذلك لسببين رئيسيين، **الأول**: وجود مفارقة واضحة بين ظاهر النظام وباطنه. فالنصوص تقول شيئاً، بينما يجري الواقع على نحو آخر مختلف، والدستور يقول شيئاً بينما القوانين واللوائح تطبق شيئاً آخر مختلفاً، والخطاب السياسي والأيديولوجي يقول شيئاً بينما الأجهزة والمؤسسات تمارس سلوكاً آخر مختلفاً. أما **الثاني**: فيعود إلى عدم تطابق الخصائص الظاهرة أو الباطنة لهذا النظام بالكامل مع أي من التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها. ولذلك يصعب اعتبار نظام الحكم المصري نظاماً «شمولياً» بالمعنى الأكاديمي للكلمة، على الرغم من أنه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية، أو نظاماً تسلطياً وديكتاتورياً بالمعنى الأكاديمي للكلمة، على الرغم من أنه يحتوي على العديد من سمات الأنظمة التسلطية والدكتاتورية، كما لا يمكن اعتباره في الوقت

(*) معظم أجزاء هذه الدراسة مأخوذ من مقالات ودراسات نشرت في: الجزيرة نت، وصحيفة **الحياة** اللندنية، ومجلة **الديمقراطية** التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

نفسه نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الأكاديمي للكلمة، على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية التي تعتبر إحدى ركائز النظم الديمقراطية. كذلك فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يصعب اعتبار النظام المصري نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً، أو حتى مختلطاً، بالمعنى الأكاديمي لهذه المصطلحات، على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات وخصائص النظم التي تصنف على هذا النحو. في سياق كهذا يبدو النظام المصري أقرب إلى أن يوصف علمياً بأنه «شبه شمولي» و «شبه تسلطي» وغير ديمقراطي في جوهره.

وربما كان أهم ما يلفت النظر في خصائص النظام الحالي ـ الذي وضعت أسسه ثورة الجيش في عام ١٩٥٢ وحل محل نظام «شبه ليبرالي» أو «شبه ديمقراطي» كانت ثورة الشعب في ١٩١٩ قد أفرزته ـ أن ركائزه ومقوماته السياسية الأساسية ظلت كما هي دون تغيير، على الرغم من التحولات الهائلة التي طرأت على بنية المجتمع المصري، وعلى مجمل السياسات والتوجهات الفكرية والأيديولوجية التي كانت ثورة يوليو قد تبنتها على كافة الصعد، الداخلية والخارجية، وفي جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والواقع أننا إذا أردنا أن نعثر على قاسم مشترك يشكل محور التوصيف الدقيق لنظام بقيت مقوماته الأساسية كما هي رغم تغير السياسات، فلا بد من أن يدور هذا القاسم المشترك حول سمته أو خاصيته «الشخصية» أو «الفردية». فقد تمحور النظام كله حول شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، يجمع في يده كل الخيوط، ويملك وحده جميع الصلاحيات والسلطات والاختصاصات الأساسية. فبوسع الحاكم أن يقرر على الدوام وبإرادته المنفردة كل شيء وأي شيء، بما في ذلك تغيير بنية النظام نفسه، متى وكيفما شاء. ولذلك لم يكن غريباً أن تتباين توجهات النظام وسياساته مع تباين شخصية الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر منذ ثورة ١٩٥٢، على الرغم من بقاء بنية النظام نفسه على حالها. ومع ذلك فبوسع الباحث المدقق أن يرصد اختلافاً جوهرياً بين شكل وطبيعة النظام السياسي الذي أرسته ثورة يوليو قبل وبعد أنور السادات بالذات. ففي الحقبة الناصرية صدرت دساتير مؤقتة متعددة عبر كل منها عن مرحلة مختلفة من مراحل تطور الثورة المصرية نفسها. فالإعلان الدستوري المؤقت الصادر عام ١٩٥٣، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٥٦، عبر عن مرحلة تحول من نظام حكم ملكي ـ برلماني إلى نظام حكم جمهوري ـ رئاسي. وكان يفترض أن يقنن دستور ١٩٥٦ هذا التحول بشكل نهائي ويصبح دستوراً دائماً.

غير أن دخول مصر في وحدة فدرالية مع سوريا استدعى إدخال تغييرات جوهرية على هذا الدستور، مما تطلب إصدار دستور جديد عام ١٩٥٨ يمكن أن نطلق عليه دستور الوحدة. وحين تفسخت الوحدة، من ناحية، وصدرت قوانين اشتراكية، من ناحية أخرى، برزت الحاجة إلى إدخال تعديلات دستورية، ما برر صدور دستور عام ١٩٦٤ المؤقت. ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧من ناحية، وحركة الطلاب والمثقفين المطالبة بالديمقراطية ودولة المؤسسات، من ناحية أخرى، لتضغط من أجل إحداث تغيير جوهري في بنية النظام القائم. ورغم اقتناع عبدالناصر الكامل بضرورات هذا التغيير، إلا أنه اضطر إلى تأجيله ما بعد معركة «إزالة آثار العدوان» التي كان منهمكاً بالكامل في الإعداد لها. ولسوء الحظ فقد عاجلته المنية قبل أن ينجز أياً من الهدفين: التحرير والديمقراطية. ثم، وفي سياق الصراع الذي احتدم على السلطة بين السادات

وخصومه عقب رحيل عبد الناصر، والذي حسمه الأول لصالحه، صدر دستور ١٩٧١ الحالي.

المادة (٧٦) كانت تضفي على النظام برمّته سمة استبدادية واضحة، وبالتالي فإن تعديلها بما يسمح بانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري المباشر في انتخابات حرة ونزيهة يغيّر من طبيعة النظام نفسه، ويجعل من التشكيك في شرعيته أمراً صعباً.

وتكفي نظرة عابرة على هذا الدستور للدلالة على أنه قام في الواقع على افتراض أساسي مفاده أن ثورة ١٩٥٢ وصلت إلى أوج نضجها، وبات بوسعها أن تؤسس لنظام سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي دائم ومستقر. ووصفت المادة الأولى من الدستور هذا النظام بأنه «نظام اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، واعتبرت الشعب المصري الذي يتحدث هذا النظام باسمه «جزءاً من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها». غير أن هذا التوصيف عبر بدقة عن الأوضاع التي سادت في مرحلة ما قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وفي وقت كانت سلطة السادات ما تزال هشة وغير راسخة الجذور. أما بعد هذه الحرب فقد أصبح السادات شخصاً مختلفاً كل الاختلاف، وبات مقتنعاً أنه أنجز ما لم يتمكن عبد الناصر نفسه من تحقيقه، ومن ثم فقد تصور أنه بات من حقه، بل وفي مقدوره الآن، أن يؤسس لمرحلة جديدة يصنعها هو بنفسه. وفي هذا السياق راح السادات ينتهج سياسة خارجية وداخلية مختلفة رفعت شعارات جديدة من قبيل «مصر أولاً» و «الانفتاح الاقتصادي»، وتبنت، في بعدها الخارجي، سياسة تقوم على التقارب مع الغرب والبحث عن تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل، كما تبنت، في بعدها الداخلي، سياسة تقوم على إرساء دعائم لفلسفة تنموية تعتمد آليات السوق بديلاً عن التخطيط المركزي.

المثير للتأمل هنا أن السادات اعتقد أن بوسعه أن يمضي قدماً في سياساته الجديدة دون ما حاجة إلى أي تغيير في بنية النظام السياسي، أو حتى في نصوص دستور ١٩٧١. وحتى عندما وجد نفسه مضطراً إلى إدخال تعديلات على هذا الدستور، عام ١٩٨٠، لم يكن الهدف من هذه التعديلات تغيير البنية السياسية لنظام حكم يريد أن يتواكب مع التوجهات الجديدة لسياسات قرر هو بنفسه أن يتبناها، ولكن توسيع صلاحياته لإحكام قبضته على تحولات اجتماعية جديدة أطلقها وبدا في الوقت نفسه غير قادر على ضبط واحتواء الإيقاع السريع للتفاعلات السياسية الناجمة عنها. غير أن أسلوب «الصدمات الكهربائية» الذي انتهجه السادات لتحقيق هذا الهدف سرعان ما ارتد إلى نحره وصعقه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. وهكذا ورث الرئيس مبارك ليس فقط نظام حكم شديد الفردية، مثلما كان عليه الحال في أعقاب رحيل عبد الناصر، وإنما أيضاً وفي الوقت نفسه مجتمعاً في حالة **احتقان وفوران**. واختار مبارك أن يبقي على بنية النظام السياسي وعلى التوجه العام لسياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي دون تعديل، والاكتفاء بإدخال تعديلات جوهرية على العمل لأسلوب والوسائل المعتمدة لتحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة. وفي هذا السياق تم اعتماد أسلوب العلاج بالجرعات الدوائية المنضبطة بديلاً لأسلوب العلاج بالصدمات الكهربائية. ونجح هذا

الأسلوب بالفعل في تهدئة وتثبيت الأوضاع لبعض الوقت قبل أن تبدأ الغيوم في التلبد من جديد ويدخل النظام في دورة أخرى من من دورات أزماته البنيوية المتعاقبة إلى أن وصلنا إلى المرحلة الراهنة التي وجد الرئيس مبارك فيها نفسه مضطراً إلى أن يطلب من مجلس الشعب المصري تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وهي المادة الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية.

والواقع أن السمة الخاصة باختلاف ظاهر النظام عن باطنه تتجلى على أفضل ما يكون في المفارقة بين نصوص العديد من مواد الدستور الحالي وبين واقع الحال. فدستور ٧١ يتحدث عن «نظام اشتراكي ديمقراطي»، بينما واقع الحال يقول إنه نظام أقرب إلى الرأسمالية منه إلى الاشتراكية وإلى الاستبداد منه إلى الديمقراطية. ويتحدث عن «تحالف قوى الشعب العاملة» وعن «التضامن الاجتماعي» وعن «تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» وعن كفالة الدولة «مجانية التعليم، وخدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، ووضع حد أعلى للأجر يكفل تقريب الفروق بين الدخول»، بينما واقع الحال يقول عكس ذلك تماماً. فالنظام الحالي يعكس هيمنة رأس المال على الحكم بأكثر مما يعكس تحالف قوى الشعب العاملة، والدروس الخصوصية تفرغ مجانية التعليم من أي مضمون، ولا توجد مظلة للتأمين الصحي أو حد أعلى للأجور. وبوسعنا أن نستطرد هنا كثيراً (راجع المواد من ١-٢٧ من الدستور).

أما السمة الخاصة بتركيز السلطة في يد فرد واحد فتجسدها صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعد في الوقت نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية والشرطية، وله حق تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين وإقالتهم، وإصدار قرارات لها قوة القانون، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط، وإعلان حالة الطوارئ، وحق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، وحل مجلس الشعب والاعتراض على ما يصدره من قوانين، بل له حق طلب تعديل الدستور نفسه. وإذا كانت بعض الصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الدولة، وخصوصاً ما يتعلق منها بحل مجلس الشعب وطلب تعديل الدستور، على سبيل المثال وليس الحصر، مشروطة بإقرار شعبي لاحق، فإن هذا الإقرار كان يتم من خلال استفتاء تكون نتائجه معروفة سلفاً، في غياب أي وسيلة للرقابة على مجرياته والتحقق من صحة نتائجه المعلنة، ما يفضي في النهاية إلى تمكين رئيس الدولة من الهيمنة الفعلية على جميع السلطات، بما في ذلك السلطتان التشريعية والقضائية، والتي لا يستقيم أي نظام ديمقراطي بدون تحقيق الفصل والتوازن والرقابة المتبادلة بينها. فإذا أضفنا إلى ذلك أن رئيس الدولة في النظام المصري ليس قابلاً في الواقع لأي مساءلة او محاسبة سياسية أو قضائية، لأدركنا درجة الفردية والشخصنة التي تعد من أهم سمات النظام. الأخطر من ذلك أن هذا الكم الهائل وغير المحدود من السلطات والصلاحيات كان يتركز في يد شخص لا يختاره الشعب بالاقتراع المباشر، وإنما يختاره مجلس الشعب بأغلبية الثلثين، ثم يطرحه لاستفتاء عام معروفة نتيجته سلفاً. ومن المعروف أن المادة ٧٧ من الدستور الحالي كانت تحظر ترشيح نفس الشخص لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما ست سنوات. ولو أن هذه المادة كانت قد ظلت سارية المفعول طبقاً للنص الأصلي للدستور لتمتع النظام ببعض القدرة على تجديد قياداته ولو من داخله. غير أن السادات سارع، وفي أول

أزمة حادة واجهها النظام، بتعديل هذه المادة لتطلق فترات الولاية دون سقف أو تحديد. ومن المفارقات أن الرجل الذي عدل هذا النص ليخلد في الحكم لم يكن هو الذي استفاد من التعديل حيث شاءت الأقدار أن يكون خلفه هو المستفيد الرئيسي منه.

على صعيد آخر يلاحظ ان دستور ١٩٧١ والذي اعتمد في صيغته الأصلية نظام الحزب الواحد، وليس نظام تعدد الأحزاب، لم يشكل أي قيد على حرية الرئيس السادات في إدخال ما يراه من تعديلات على بنية النظام السياسي نفسه. فهو الذي قرر بعد حرب ١٩٧٣ الانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى صيغة المنابر المتعددة داخل نفس الحزب، وهو أيضاً الانتقال من تجربة المنابر المتعددة داخل الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. الغريب أن هذا التغير الجوهري في طبيعة النظام تم دون ما حاجة لتعديل مسبق في الدستور!. وقد حرص السادات، في بداية التجربة الحزبية، أن ينأى بنفسه بعيداً عن الأحزاب ويبقى حكماً فوق الجميع، مفضلاً أن يعهد لرئيس الوزراء برئاسة الحزب الحاكم. غير أن تجربة التعددية الحزبية ما لبثت أن واجهت اختبارين قاسيين، الأول: بمناسبة اندلاع انتفاضة الخبز في ١٧ و١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ بسبب التقلصات الاجتماعية التي أحدثها «الانفتاح الاقتصادي»، والذي لم يتردد كاتب في حجم أحمد بهاء الدين من وصفه «انفتاح السداح مداح»، والثاني: بمناسبة المعارضة الشعبية الواسعة لمعاهدة السلام المنفردة مع إسرائيل، والتي أدت إلى عزلة مصر عن وطنها العربي وإلى تقليص دورها ووزنها الإقليمي والعالمي. وفي زخم النشاط الحزبي الواسع المعارض لهذه السياسات أصدر الرئيس السادات مجموعة القوانين التي عرفت باسم القوانين السيئة السمعة، والتي قطعت الطريق أمام أي تحول ديمقراطي حقيقي، وقام بتشكيل حزب جديد تولى رئاسته بنفسه. ومنذ ذلك التاريخ اختلطت الأمور وتاهت الحدود بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وتحول الحزب الحاكم، في واقع الأمر، إلى اتحاد اشتراكي جديد اسمه «الحزب الوطني الديمقراطي». وهكذا تحول النظام السياسي المصري، شكلاً، من نظام يقوده حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب، وبالتالي قابل، نظرياً، للتطور في الاتجاه الديمقراطي الصحيح، إلا أنه أصبح، من الناحية الفعلية، نظاماً مغلقاً على نفسه بالكامل، بل غير قابل للتحول الديمقراطي الكامل إلا بتعديل جوهري في بنيته وفي مقوماته. وكانت تلك هي خصائص النظام الذي ورثه الرئيس مبارك عن سلفه السادات.

غير أن الضغوط الرامية لتعديل بنية النظام السياسي تراجعت في بداية حكم الرئيس مبارك بسبب الظروف المأساوية التي جرى فيها اغتيال رئيس الدولة، والإحساس المتزايد بخطورة التنظيمات المتطرفة في وقت لم تكن عملية تحرير سيناء قد اكتملت بعد. وهذا هو ما يفسر تجاوب قطاعات عريضة مع أولويات النظام في استكمال تحرير سيناء، ودفع الجهود الرامية لإصلاح الاقتصاد والبنية الأساسية، واستعادة دور مصر العربي وعودة الجامعة العربية، وغيرها من الأولويات. ساعد على ذلك أسلوب الرئيس مبارك وسعيه الواضح للتهدئة وعزوفه عن القيام بأي إجراءات استثنائية أو استفزازية أو متشنجة تؤدي لاحتقان الساحة السياسية، وهو الأمر الذي مكن الرئيس مبارك من تحقيق إنجازات واضحة في البداية، خصوصاً في مجال تحسين البنية الأساسية. غير أنه بمرور الوقت، ومع استمرار بقاء القيادات الرئيسية نفسها في مواقعها لفترات طويلة بدأت تظهر أعراض لمظاهر فساد سياسي

واقتصادي كبير ومتجذر، وبدأ شعور قطاعات عريضة من المواطنين يتزايد بأن النظام مسخر لخدمة الطبقات الغنية على حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة، وراحت البطالة تتزايد، وأصبحت الحياة أكثر وقسوة بالنسبة الى الطبقات المحدودة الموارد والدخول في وقت تزداد فيه كل يوم تكاليف المعيشة وتتدهور الخدمات، وخصوصاً التعليم والصحة. أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد بدأ يتضح تدريجياً أن عودة مصر للصف العربي لم تساعد على تحصين الأمة العربية ضد الأخطار التي تتهددها، وأن أوضاع الأمن في المنطقة ككل، بما فيها الأمن القومي المصري، تتدهور لصالح إسرائيل.

وعندما تبين أن الحزب الوطني بات عاجزاً عن تجديد نفسه من داخله، وراحت البلادة تشيع في أوصال الحياة السياسية كلها، بدأ الناس يصابون بالإحباط واليأس. فلا النظام قادر على أن يجدد دماءه من داخله ولا أحزاب المعارضة، والتي أصابها حصار الحكومة من ناحية وأمراضها الداخلية من ناحية أخرى بشيخوخة مبكرة، قادرة على إفراز بديل. وعلى خلفية من هذا التدهور العام والإحساس الشامل بالإحباط والخوف من المجهول، راح الرأي العام ينشغل بقضيتين جديدتين لهما صلة ببنية النظام السياسي وبمستقبل مصر. **الأولى**: عدم إقدام مبارك على تعيين نائب له، و**الثانية**: الدور المتزايد لنجل الرئيس في الحياة العامة، وبخاصة بعد تعيينه أميناً للجنة في الحزب الحاكم تم تشكيلها خصيصاً له سميت «لجنة السياسات» وأنت في واقع الأمر إلى تهميش أو التحكم في بقية لجان الحزب وأنشطته الأخرى. ولأنه كان من الصعب عدم الربط بين القضيتين في أذهان الناس، أي قضية عدم تعيين نائب وقضية الصعود السياسي لجمال مبارك، فقد راحت الإشاعات تتزايد حول توريث السلطة وراجت تكهنات بانشغال النخبة الحاكمة كلها، وبخاصة الشريحة التي تمثل تحالف المال والسياسة، بالبحث عن طريقة مقنعة، من حيث الشكل على الأقل، تضمن خلافة جمال مبارك لوالده في السلطة. ورغم النفي المتكرر لهذه «الإشاعات» على أعلى المستويات، إلا أن السياسات المتبعة ساعدت في الواقع على تثبيتها بأكثر مما ساعدت على نفيها. وفي سياق كهذا كان من الطبيعي أن تبدأ السحب في التجمع في أفق الحياة السياسية المصرية القريب منها والبعيد، وأن تزداد هذه السحب قتامة بحلول نهاية الولاية الرابعة للرئيس مبارك. وهكذا راحت الكرة تنتقل إلي ملعب النظام الذي بات عليه أن يرد لاحتواء الأزمة المتصاعدة.

ـ ٢ ـ

حين راح صوت المعارضة المصرية، على اختلاف مشاربها، يعلو مطالباً بالتغيير وبإدخال تعديلات جوهرية على دستور ٧١ جرت محاولة لاحتوائها وتم الاتفاق على حوار بين الأحزاب الرسمية والحزب الحاكم. غير أن الحوار لم يصمد طويلاً، وما لبث أن انهار، وذلك لأسباب كثيرة كان من أهمها إصرار الحزب الحاكم على عدم المساس بالدستور. وفجأة، وبدون أي مقدمات أو توقع، قرر الرئيس مبارك، في خطوة بدت شديدة الجرأة وعصية على الفهم في الوقت ذاته، تغيير الطريقة المنصوص عليها في الدستور لاختيار رئيس الدولة، وطلب من مجلس الشعب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل المادة ٧٦ من الدستور بما يسمح بشغل هذا المنصب بالاقتراع السري المباشر من بين أكثر من مرشح. وهناك من يعتقد أن الضغوط

الخارجية، وبالذات الأمريكية، هي التي دفعته دفعاً لاتخاذ هذه الخطوة. غير أن هذا الرأي ينطوي في تقديري على ظلم فادح للحركة الوطنية المصرية، والتي شكلت المطالب الديمقراطية أحد محاور حركتها الرئيسية منذ بداية التجربة التعددية في منتصف سبعينيات القرن الماضي.

هناك من يعتقد أن الضغوط الخارجية، والأمريكية بالذات، هي التي دفعت لاتخاذ خطوة التعديل هذه. غير أن هذا الرأي ينطوي في تقديري على ظلم فادح للحركة الوطنية المصرية.

ولا جدال في أن قيام «حركة كفاية» التي رفعت شعار «لا للتمديد..لا للتوريث» شكلت نقلة نوعية للمعارضة التي بدأت تمثل تحدياً جدياً للنظام. غير أنه مما لا شك فيه أيضاً أن المناخ الدولي الضاغط في اتجاه التحولات الديمقراطية، وبخاصة بعد إعادة انتخاب بوش لولاية ثانية وخطابه الافتتاحي أمام الكونغرس، شكل سياجاً حامياً لمعارضة محلية راحت ترفع من سقوف مطالبها، لكنه لم يكن أبداً مصدراً منشئاً لها. ومع ذلك فإن هذا التزاوج بين الضغوط المحلية والدولية لا يفسر لنا لماذا أخذت استجابة النظام على هذا النحو بالذات رغم توافر بدائل أخرى عديدة.

وفي تقديري أنه يصعب على أي محلل سياسي أن يستنتج على وجه الدقة حقيقة الأسباب التي حدت الرئيس مبارك، وبعد ٢٤ عاماً من تربعه على قمة هرم السلطة في مصر وفقاً لنظام الاستفتاء القديم والمريح في الوقت نفسه، على اتخاذ مثل هذا القرار الخطير قبل عدة أشهر فقط من حلول موعد استحقاق التجديد لولاية خامسة. فقد أثارت هذه المبادرة من التساؤلات أكثر مما قدمت من إجابات. ولم تتوافر بشأن الملابسات التي أحاطت بصدورها معلومات كافية تسمح بالتعرف بدقة على حقيقة ما دار في خلد الرئيس، وبالتالي يصعب الجزم بما إذا كانت هذه المبادرة خطوة تكتيكية استهدفت مجرد التخفف من بعض الضغوط المحلية والدولية الراهنة أم أنها تندرج، على العكس، في إطار تصور استراتيجي واضح ومتكامل لتغيير طبيعة النظام السياسي المصري وإخراجه من مأزقه الراهن من خلال عملية مدروسة للتحول الديمقراطي تكون غير قابلة للنكوص أو الارتداد للوراء. ومع ذلك فالشيء الوحيد الذي يمكن الجزم به منذ الآن هو أن هذه المبادرة، وبصرف النظر عن حقيقة الدوافع وراءها، قد رتبت بالفعل آثاراً سياسية بالغة الأهمية بالنسبة الى مستقبل النظام السياسي المصري إلى الدرجة التي تدفعنا إلى الاعتقاد بأن المسار الحالي لهذا النظام، وربما مصيره أيضاً، لا بد وأن يختلف بعد هذه الخطوة عما كان عليه الحال قبلها.

وتنبع أهمية وخطورة قرار مبارك بتعديل المادة ٧٦ من أهمية وخطورة المادة المطلوب تعديلها. فهذه المادة بالذات تشكل محور وعصب النظام السياسي المصري كله، وذلك لسبب بسيط وهو أن دستور ٧١، وكما سبقت الإشارة، يركز معظم السلطات في يد رئيس الجمهورية، باعتباره رأس السلطة التنفيذية وقائدها، ويمنحه صلاحيات شبه مطلقة تمكنه من الهيمنة الفعلية على كافة السلطات والمؤسسات الأخرى، بما فيها السلطتان التشريعية والقضائية. ولأن تلك الصلاحيات شبه المطلقة تمنح لفرد غير منتخب مباشرة من الشعب، فقد

كانت المادة ٧٦ تضفي على النظام برمته سمة استبدادية واضحة، وبالتالي فإن تعديلها بما يسمح بانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري المباشر في انتخابات حرة ونزيهة يغير من طبيعة النظام نفسه، ويجعل من التشكيك في شرعيته أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. يضاف إلى ذلك أن تعديل هذه المادة بالذات، وهي المادة التي تشكل الكتلة الحرجة في النظام السياسي برمته، يمكن أن يفتح الباب أمام إمكانية تعديل أية مادة أخرى، بما ذلك تغيير الدستور كله أي وضع دستور جديد للبلاد.

تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك على الدوام علاقة عضوية بين أزمات النظام في مصر وطريقته في معالجة وتنظيم عملية انتقال أو تداول السلطة. فمن المعروف أن موقع رئيس الدولة منذ أكثر من نصف قرن لا يتغير إلا بالوفاة الطبيعية، كما حدث عند الرحيل المفاجئ للرئيس عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، أو بالقتل، كما حدث عند الاغتيال المفاجئ للرئيس السادات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨١. وفي كل مرة كانت السلطة تنتقل بشكل شبه تلقائي إلى نائب الرئيس والذي تصادف أن كان اسمه محمد أنور السادات، عندما رحل عبد الناصر، ومحمد حسني مبارك، عندما رحل السادات. أي أن رئيس الدولة القائم كان هو الذي يختار رئيسها القادم، وفي غياب أي ضوابط أو قواعد قانونية أو دستورية تنظم معايير هذا الاختيار. ولا جدال في أن هذه الطريقة انطوت على قدر كبير من التعسف والعشوائية، وجعلت عملية تداول السلطة تبدو أقرب ما تكون إلى وراثة بالاختيار، وليس بالدم. ومع ذلك فقد اتسمت تلك الطريقة بميزة واحدة على الأقل وهي سلاسة عملية انتقال السلطة، وغياب الصراعات والتوترات التي قد، وعادة ما، تصاحب هذه العملية.

والواقع أن سلوك الرئيس مبارك نمّ عن عدم اقتناع بهذا النهج ولم يكن مستريحاً له، ومن ثم فقد قرر أن يغيره. غير أن قراره هذا لم يكن مفاجئاً أو من وحي الخاطر. إذ يلاحظ أنه رفض منذ بداية توليه للسلطة، وبإصرار استمر على مدى أربعة وعشرين عاماً كاملة، تعيين نائب له. وحين اقترب موعد الاستفتاء على تمديد ولايته الخامسة، وأحس في الوقت ذاته أن الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية لم تعد مناسبة لقبول فكرة الاستفتاء كمصدر للشرعية، قرر أن يطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور لشغل منصب رئيس الدولة بالانتخاب من بين أكثر من مرشح. ولا جدال في أن هذا التحول الخطير انطوى في ظاهره على بعد إيجابي واضح تمثل في إعادة نقل السيادة للشعب الذي أصبح بمقدوره أن يختار رئيسه بالاقتراع المباشر من الآن فصاعداً. غير أن هذا التحول البالغ الأهمية في تفكير الرئيس جاء في وقت كان نجم جمال مبارك قد تجاوز مرحلة البزوغ، وبدأ يضطلع بدور مباشر وحيوي في الحياة السياسية المصرية جعله يبدو في نظر الكثيرين وكأنه الرجل الثاني في النظام. ومن هنا ربط قطاعات متزايدة من النخبة المصرية بين الأمرين، أي بين قرار الرئيس بتعديل المادة ٧٦ والمستقبل السياسي لجمال مبارك، وتزايد الإحساس بأن شيئاً ما غير مألوف يجري الإعداد له لتهيئة المسرح السياسي لمشهد لا يستهدف سوى نقل السلطة من مبارك الأب إلى مبارك الإبن، إن عاجلاً أو آجلاً. ورغم أن الرئيس مبارك نفى فكرة التوريث من أساسها أكثر من مرة، بل استنكرها بشدة، إلا أن الاعتقاد راح يزداد رسوخاً رغم ذلك بأن نجل الرئيس قادم لا محالة، وأن المسألة باتت تتعلق بطريقة الإخراج وليس بحقيقة النيات أو بدرجة الإصرار على تحقيق

الهدف. ولا جدال في أن هذا الربط ساهم في تزايد الإحساس بالقلق من مصير مجهول.

وأياً كان الأمر فإن السؤال الذي راح يطرح نفسه بقوة على الرأي العام، وأثار جدلاً صاخباً على مدى أسابيع وشهور، دار في الواقع حول مدى جدية وإمكانية إجراء انتخابات رئاسية صحيحة في الموعد المحدد وهو ٧ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٥ تكون قادرة على فتح الطريق أمام تحول ديمقراطي حقيقي في مصر. وقد أفرز هذا الجدل عن وجود ثلاثة معسكرات متباينة:

الأول: يتخوف من المبادرة ويخشى من فكرة إجراء انتخابات رئاسية جادة وصحيحة في مصر لأنها قد تؤدي إلى انفلات الأمور وخروجها عن نطاق السيطرة وتمهد الطريق أمام انقلاب سياسي غير مضمون العواقب والنتائج. وقد عبرت الأوساط النافذة في الحزب الوطني عن هذا المعسكر بوضوح تام، وتبنت استراتيجية مضادة تقوم على محاولة إفراغ المبادرة من مضمونها، وذلك بالمغالاة في قيود وضوابط الترشيح. وقد بدا واضحاً أن هذا المعسكر لم يستهدف فقط مجرد ضمان فوز مرشح الحزب الوطني في الانتخابات الرئاسية القادمة، وإنما قطع الطريق أيضاً أمام احتمال أن تصبح هذه الانتخابات بداية لإجراء تغييرات عميقة لاحقة في بنية النظام.

الثاني: يتشكك في صدقية المبادرة ويرى فيها مجرد عملية تجملية استهدفت إضفاء شرعية مزيفة على نظام غير شرعي، وبالتالي توقع أن تكون مضارها أكبر من نفعها، وخصوصاً إذا جرت وفق الشروط والضوابط التي تراها القوى المعادية للتحول الديمقراطي في الحزب الحاكم. وكانت حركة «كفاية» هي أكثر التيارات تعبيراً عن هذا المعسكر، وتبنت استراتيجية تقوم على التعبئة الشعبية وممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط لإحداث تحولات جوهرية في بنية النظام نفسه، سواء من خلال العمل على إسقاط مرشح الحزب الوطني أو إجباره على تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات التي يمكن البناء عليها لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي خلال فترة زمنية معقولة.

الثالث: يتابع ما يجري بمشاعر تختلط فيها الريبة بالأمل. ريبة ليس فقط في نيات الحزب الحاكم وإنما في نيات معارضة رسمية أيضاً يرى أنها مصابة بنفس الأمراض التي يعاني منها الحزب الحاكم، وأمل في أن تتمخض تلك المبادرة عن حركة شعبية قادرة على حمل راية التغيير المطلوب شعبياً وإنجازه. وقد عبر عن هذا المعسكر أغلبية صامتة انتابها شعور متزايد بالقلق على مستقبل البلاد ومصيرها في ظل نظام تظهر عليه علامات الشيخوخة والعجز والارتباك، ولكن دون أن يلوح في الأفق علامات تشير إلى بديل جاهز أو متبلور يكون ناضجاً ومقنعاً. ولم يكن لهذا المعسكر استراتيجية واضحة ومتفق عليها لأنه، وبحكم التعريف، لا يشكل تياراً سياسياً أو أيديولوجياً واحداً ومحدداً. غير أنه لوحظ أن فئات عديدة ومؤثرة، مثل القضاة وأساتذة الجامعة، راحت تخرج عن صمتها وتعبر عن رأيها بوضوح حول ضرورة اتخاذ كافة الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية حقيقية وجادة.

وللأسف فإن ما جرى على تلك الساحة لم يكن يبعث على كثير من الطمأنينة. فمن ناحية بدت الأحزاب السياسية الرسمية مرتبكة وغير جاهزة أو مستعدة لانتخابات من هذا النوع، بل

إن بعضها بدا أكثر ميلاً لعقد صفقة مع الحزب الوطني تقدم بموجبها الغطاء السياسي اللازم لعملية معروفة نتائجها سلفاً، في مقابل ضمان حصولها على عدد أكبر من المقاعد في مجلس الشعب القادم. ومن ناحية أخرى بدت الأوساط النافذة في الحزب الوطني غير واثقة من نفسها ومن قدراتها، وبالتالي غير مطمئنة لما قد يحمله الغد من مفاجآت في ظل الضغوط المحلية والدولية المتصاعدة لإنهاء سيطرة الحزب الواحد، مما حداها على التشدد في ضوابط الترشيح لقطع الطريق أمام أي شخصية مستقلة ذات وزن قد تراودها فكرة الترشيح وتتفق عليها المعارضة، وهو عامل ساعد على إصابة الحياة السياسية في مصر بالاحتقان واستمرار الدائرة المفرغة ذاتها. وفي النهاية نجح الحزب الوطني في تعديل المادة ٧٦ بالطريقة التي يراها وفي فرض هذه الرؤية على الجميع..

وعلى أي حال فقد ثبت وهم كل من تصور أنه كان بمقدور المعارضة السياسية في مصر الحيلولة دون تمكين الحزب الحاكم من تعديل المادة ٧٦ من الدستور وفقاً للطريقة التي يراها، أو الحد من رغبته في فرض منهجه الخاص بالإصلاح السياسي على الجميع، بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة والمتاحة. فقد لجأت المعارضة في البداية إلى الوسائل القانونية، محاولة استصدار قرار من المحاكم المختصة بوقف إجراء الاستفتاء، قبل أن تحاول الضغط بالوسائل السياسية في ما بعد، من خلال مطالبة الناخبين عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع، لكنها فشلت في الحالتين، حيث رفض القضاء المصري الاستجابة إلى مطلبها بوقف إجراء الاستفتاء، كما رفضت أغلبية الشعب المصري، استناداً إلى أرقام الحكومة على الأقل، الاستجابة إلى ندائها بعدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وفي هذا السياق تصور الحزب الوطني أن المعركة حسمت لصالحه، لكن الواقع أن الأمور لم تسر كما تشتهي سفن الحزب الوطني.

فقد أفرزت معركة تعديل المادة ٧٦ من الدستور حالة من الاستقطاب غير المسبوق بين الدولة وحزبها الحاكم من ناحية، وبقية قطاعات وشرائح المجتمع من ناحية أخرى. ولأنه لا يوجد فرق في الواقع بين الدولة والحزب الحاكم، فضلاً عن أن المعركة لم تكن مع المعارضة السياسية، بمفهومها الضيق للكلمة، وإنما مع كل قوى المجتمع غير المرتبطة ارتباطاً مباشراً وتنظيمياً بالدولة وحزبها، فقد كان من الطبيعي أن يترتب على هذا الاستفتاء تحول عميق في صورة المشهد السياسي في مصر. فلأول مرة منذ نشأة التعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن الماضي تجمع القوى السياسية الحزبية والمستقلة على موقف سياسي موحد يتم التعبير عنه، وبالتالي اختباره، من خلال صناديق الاقتراع، ولم يسبق للدولة أن ألقت بكل ثقلها السياسي والإعلامي على هذا النحو لاستنفار وحشد وتعبئة الجماهير للتوجه إلى صناديق الاقتراع، مثلما حدث قبيل وأثناء الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومعنى ذلك ببساطة أن النتائج الرسمية التي أعلنها وزير الداخلية يوم الخميس الماضي (٢٦ أيار/ مايو) كانت أقصى ما يمكن للدولة وحزبها الحاكم أن يحققاه في مواجهة مجتمع مدني ما زال هشاً وضعيفاً، لكنه قابل للنمو بسرعة.

وربما لا يكون بوسع أحد التحقق من صحة هذه النتائج على نحو مؤكد، أو من صحة الادعاءات المضادة للمعارضة بوجود تلاعب واسع، لم يكن إدلاء نسبة كبيرة من الناخبين بأصواتهم أكثر من مرة أمام لجان انتخابية مختلفة سوى واحد من مظاهره. غير أن أول ما

يلاحظ على هذه النتائج أنها حاولت أن تبقي الأرقام المعلنة في نطاق المقبول كي تحظى بأكبر قدر ممكن المعقولية. وحتى بافتراض صحة هذه الأرقام فإنها تستوجب قراءة أخرى غير حكومية في دلالاتها، يمكن طرحها على النحو التالي:

الدلالة الأولى: أن الدولة لم تتمكن، رغم جهودها الهائلة في حشد وتعبئة الناخبين، إلا من إقناع نسبة لم تتجاوز ٥٣ بالمئة من إجمالي الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية. قد يقال إن هذه النسبة كبيرة وغير مسبوقة في تاريخ الاستفتاءات. وهذا صحيح، لكن الصحيح أيضاً أن هذا الاستفتاء بالذات كان الوحيد من بين جميع الاستفتاءات السابقة الذي اتسم بطابع سياسي وتعبوي أخذ شكل التحدي الواضح بين الدولة، من ناحية، والمجتمع، من ناحية أخرى. وقد يقال أيضاً إن المهم أن الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع يشكلون أغلبية الناخبين، مما يزيل أي شبهة حول صحة التعديل المستفتى عليه. وقد يكون ذلك صحيحاً كذلك، لكن هذا الاستنتاج يقابله استنتاج آخر لا يقل عنه دقة وهو أن نسبة الذين وافقوا صراحة على نص التعديل المقترح من جانب الحزب الوطني تقل عن نصف إجمالي عدد الناخبين، وبالتالي تشكل أقلية، كما سنشير لاحقاً.

الدلالة الثانية: أن هناك ما يقرب من ٣ ملايين مواطن يشكلون حوالى ١٨ بالمئة من إجمالي عدد الناخبين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع قالوا لا للتعديل. وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا محسوبين على المعارضة، الحزبية منها والمستقلة، أو حتى على جماعة الإخوان المسلمين، لأن جميع هذه التيارات طلبت من أتباعها عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع. ويمثل هؤلاء، على الأرجح، جزءاً من النخبة العاملة في الدولة ربما تكون قد اضطرت، لسبب أو لآخر، للذهاب إلى صناديق الاقتراع، لكنها قالت لا، أو اختارت أن تذهب بمحض إرادتها إلى صناديق الاقتراع لتقول لا. وهذه نسبة لا يستهان بها، وبالغة الدلالة، وغير مسبوقة في تاريخ الاستفتاءات السابقة.

الدلالة الثالثة: أن هناك أكثر من نصف مليون مواطن ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وأدلوا بأصواتهم بالفعل، لكنهم وضعوا إما بطاقات بيضاء أو بطاقات تجيب عن السؤال المطروح بنعم ولا في ذات الوقت، مما أدى إلى بطلانها من الناحية القانونية. ومع ذلك ففي اعتقادي أن موقف هؤلاء يعد، من الناحية السياسية على الأقل، أقرب إلى المعارضة منه إلى التأييد. فالأرجح أنهم أرادوا أن يقولوا: نعم لتعديل المادة على نحو يسمح بانتخاب رئيس الدولة من بين أكثر من مرشح، وهذا هو موقف كل المصريين، لكنهم أرادوا في الوقت نفسه أن يقولوا لا للنص المقترح بسبب تحول الضمانات الخاصة بالجدية إلى قيود مانعة. وإذا صحت هذه الطريقة في الحساب فإن نسبة الرافضين للنص المقترح ترتفع إلى ٢٠ بالمئة من إجمالي المقترعين.

الدلالة الرابعة: أن إجمالي عدد الذين صوتوا صراحة إلى جانب النص المقترح لا يتجاوز ١٣,٥ مليون مواطن من أصل أكثر من ٣٢ مليون ناخب. أي أن نسبتهم أكثر قليلاً من ٤٠ بالمئة فقط من إجمالي عدد الناخبين، وبالتالي لا تشكل أغلبية.

ووفقاً لهذا المنطق أصبح بوسع المعارضة أن تدعي أنها حققت انتصاراً، اعتبرته في

الواقع انتصاراً للمجتمع وليس للمعارضة السياسية بمعناها الضيق، في مواجهة الدولة والحزب الحاكم معاً. وهي نتيجة تؤكد على أي حال قناعتنا بأن الأغلبية الساحقة من المصريين كانت تطمح في تعديل نص المادة ٧٦ بطريقة مختلفة تفتح الباب أمام إصلاح سياسي حقيقي وليس شكلياً، وهو ما لم يتم. وقد عزز تقرير نادي القضاة في مصر ليس هذا الشعور، وإنما أكد في الوقت نفسه على زيف الأرقام الحكومية الرسمية حول الاستفتاء الذي أصبح تعديل المادة ٧٦ من الدستور نافذاً بموجبه. فبالإضافة إلى تأكيده على أن نسبة المشاركين في التصويت في اللجان التي خضعت للإشراف الكامل للقضاء تراوح بين ٣-٧ بالمئة، ووردت بهذا التقرير الخطير أربع حقائق إضافية يستنتج منها أن تقرير وزير الداخلية عن الاستفتاء كان مفبركاً في مجمله وفي تفصيلاته، وهي: ١ ـ أنه لا يصبح نافذاً بموجبه ما قيل عن أن أحد عشر ألف قاض أشرفوا على إجراء الاستفتاء. ٢ ـ أنه لم يكن لرؤساء اللجان العامة رقابة أو إشراف حقيقي على أعمال اللجان الفرعية. ٣ ـ أن ٩٥ بالمئة من اللجان الفرعية أسندت رئاستها لموظفين لا استقلال لهم ولا حصانة وتعرضوا للترهيب من رجال الشرطة، وأفلتت تماماً من رقابة القضاة وكانت مسرحاً لانتهاك القانون وتزوير بيانات حضور الناخبين وبطاقات إبداء الرأي. ٤ ـ أن بعض رؤساء المحاكم الابتدائية أعاق محاولات القضاة الإشراف على اللجان الفرعية، وأعان على انتهاك القانون في شأن عضوية تلك اللجان.

وأياً كان الأمر فمن المهم أن نتوقف قليلاً عند حقيقة الأسباب التي أدت عدم ارتياح المواطنين المصريين لنص التعديل الذي أدخل عنوة على المادة ٧٦. فهذا النص انطوى في الواقع على ثلاثة أنواع من التمييز:

الأول: تمييز بين الحزب الوطني وجميع الآخرين، فعدم الأخذ بمعيار توقيعات المواطنين واعتماد موافقة أعضاء المجالس المنتخبة معياراً وحيداً لضمان جدية الترشيح، وضع الحزب الوطني في موقف المتحكم في تحديد نوعية المرشحين، باستثناء مرشحي الأحزاب، في الانتخابات الرئاسية القادمة فقط وليس في الانتخابات التالية. والحجة المستخدمة لتبرير هذا النوع من التمييز، وهي صعوبة التحقق من هذه التوقيعات، بدت واهية ولا تتفق مع المنطق السليم.

الثاني: تمييز بين مرشحي الأحزاب، من ناحية، وغيرهم من المواطنين الراغبين في الترشيح، من ناحية أخرى. فاشتراط الحصول على موافقة ٢٥٠ من أعضاء المجالس المنتخبة أغلق الباب كلياً ونهائياً أمام إمكانية ترشيح أي شخصية مستقلة، وليس فقط أمام المنتمين للتيار الإسلامي، والذي يعتقد على نطاق واسع أنه يشكل التهديد الأكبر للحزب الحاكم. وكانت «الرغبة في تشجيع وتنشيط الأحزاب» هي الحجة المستخدمة لتبرير هذا النوع من التمييز، لكنها لم تنطل بدورها على أحد، وأثارت التهكم والسخرية أكثر مما أثارت الرغبة في مقارعة الحجة بالحجة.

الثالث: تمييز بين أحزاب ٢٠٠٥ وأحزاب ٢٠١١، فبينما سمح للأحزاب القائمة حالياً بترشيح أحد أعضاء هيئاتها القيادية لخوض الانتخابات الرئاسية هذه المرة دون شروط،

فرض عليها في الانتخابات التالية شرط إضافي وهو الحصول على نسبة ٥ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب، أي حوالى ٢٥ مقعداً، وهي نسبة لم يسبق لأي من الأحزاب القائمة حالياً أن حصل عليها في أي انتخابات سابقة، على الرغم من أن نشأة بعضها يعود إلى بداية انطلاق التجربة عام١٩٧٦. والحجة المستخدمة لتبرير هذا النوع من التمييز، وهو حمل الأحزاب على تكثيف نشاطها، هي حجة مضحكة. ولحسن الحظ فقد انتبهت أحزاب المعارضة إلى حقيقة ما ينطوي عليه هذا التمييز من رشوة عاجلة لإيقاعها في فخ كبير على المدى الطويل.

في سياق كهذا، رأى كثيرون أن التعديل الذي تم للمادة ٧٦ لم ينجح إلا في شيء واحد، وهو تثبيت الاعتقاد بأن هدفه الخفي هو فتح الطريق أمام تنصيب جمال مبارك رئيساً للدولة في التوقيت المناسب وبطريقة تبدو شرعية، شكلاً وقانوناً، رغم بطلانها بطلاناً مطلقاً، جوهراً ومضموناً. فالانتخاب المحتمل لجمال مبارك رئيساً للدولة لا يمكن أن يتم بطريقة شرعية إلا بعد إتمام عملية التحول الديمقراطي، وهو أمر يبدو مستحيلاً في ظل استمرار الأوضاع الحالية.

والواقع أن الطريقة التي تم بها تعديل المادة ٧٦ لم تؤكد فقط على أن الحزب الحاكم يعارض الإصلاح السياسي، ولكنها أكدت في الوقت نفسه تصميمه على استخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحيلولة دون حدوث هذا الإصلاح، وإصراره على عدم السماح مطلقاً بانتخابات رئاسية صحيحة وحقيقية لا الآن ولا في المستقبل المنظور. دليلنا على ذلك إصراره العنيد على تضمين النص المعدل للمادة ٧٦ تفاصيل عديدة، غير مألوفة في دساتير العالم، دون الالتفات إلى ما قد يحدثه هذا التفصيل من تشوهات ومفارقات، حيث زاد نص المادة المعدلة عن ثلاث صفحات ونصف، وإصراره كذلك على عرض النص مسبقاً على المحكمة الدستورية، دون الالتفات إلى ما قد يلحقه هذا التصرف من ضرر بالغ. وحول هذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن واحداً من كبار الفقهاء القانونيين المصريين يصعب اتهامه بالانتماء للمعارضة، وهو الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ذهب إلى حد التأكيد على أن النص الذي طرح للاستفتاء «أدخل تعديلاً جذرياً على نظام المحكمة الدستورية، وهو تعديل من شأنه أن يؤدي، فيما لو درجت الحكومة على استفتاء المحكمة الدستورية مقدماً على مدى دستورية مشروعات القوانين التي تتقدم بها أو يقترحها النواب، إلى إغلاق أبواب المحكمة الدستورية»[١]. وليس لهذا الكلام الخطير، في تقديري، سوى معنى واحد، وهو أن إصرار الحزب الوطني على تحقيق مآربه السياسية دفعه لتجاوز كل المحرمات وكل الخطوط السياسية الحمراء، بما في ذلك العبث بالدستور نفسه. وقد أدى هذا العبث إلى شل المحكمة الدستورية وتحجيم قدرتها على أداء وظيفتها الرئيسية وهي المراقبة اللاحقة، وليس السابقة، على دستورية القوانين. فمن المسلم به أن مواطن الخلل في القوانين لا تتجلى عبر نصوصها اللغوية المجردة، ولكن من خلال احتكاك هذه النصوص بالواقع وتفاعلها معه. ولم يكن الحزب الوطني في حاجة إلى التصرف بكل هذه العصبية إلا إذا كانت له حاجة في نفس يعقوب قضاها.

---

(١) **الأهرام**، ٢٠٠٥/٨/٤، ص ١٠.

ـ ٣ ـ

وهكذا سارت الأمور في المجرى الذي رسمه الحزب الوطني لها. ففي يوم الأربعاء ١٧ آب/أغسطس من عام ٢٠٠٥ بدأت بالفعل «حملة انتخابية» لاختيار رئيس جديد لجمهورية مصر العربية. ولو أن أحداً من أهل الكهف استيقظ في هذا اليوم فجأة لما صدق أنه في أرض الكنانة، ولفرك عينيه دهشة واستغراباً. فعهده بحكام مصر المحروسة أنهم إما فراعنة ـ آلهة ينصبهم كهنة، أو حكام–ولاة تنصبهم سلطة امبرطورية أجنبية، أو ملوك يتوارثون العرش أباً عن جد، أو رؤساء مفروضون بقوة السلاح وبالاستفتاءات المزيفة حتى الموت أو القتل. أما اختيار حاكم رئيس لجمهورية باقتراع سري مباشر يشارك فيه المواطنون فلا شك أنه بدا له حدثاً عجيباً يوحي بأن زلزلة الساعة ربما تكون قريب!. ومع ذلك فلو كان قد أتيح لصاحبنا من أهل الكهف أن يلقي نظرة عابرة على قائمة المرشحين للمنصب الخطير لابتسم مطمئناً إلى أنه لم يضل طريقه، وأنه في أرض الكنانة فعلاً، ولعاد إلى كهفه موقناً أن كل الأمور ما تزال باقية على حالها حتى إشعار آخر، وأن ما حدث من تغيير لم يصب سوى الشكل دون الجوهر، وأن الرئيس الحالي سيكون هو نفسه الرئيس القادم، وسوف يظل كذلك إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ومع ذلك فقد رأى البعض في مجرد إجراء الانتخابات حدثاً إيجابياً بالغ الأهمية والخطورة يؤذن بأن عجلة التغيير دارت، ولن يكون بوسع أحد كائناً من كان أن يوقفها، وهو ما قد يعد في ذاته خطوة متقدمة إلى الأمام رغم كل النواقص والتحفظات. ولا يخلو هذا الرأي من قدر من الوجاهة. غير أن ذلك لا ينبغي أن ينسينا حقيقة هامة، وهي أن قرار إجراء الانتخابات جاء في سياق معركة محتدمة الآن في مصر بين قوى فساد واستبداد تبدو مستميتة لإبقاء الحال على ما هو عليه، وقوى طامحة للتغيير تبدو مصممة على بناء نظام سياسي جديد على أسس ديمقراطية حقيقية، وهي معركة لم تحسم بعد، وما يزال الطريق أمامها طويلاً وشاقاً. ومن هنا يتعين رؤية وتحليل «المشهد السياسي الانتخابي» الراهن في مصر في سياق تأثيراته المحتملة في مصير تلك المعركة.

للوهلة الأولى بدت «الانتخابات» الراهنة وكأنها تتويج لجولة حسمت بوضوح لصالح القوى المناهضة للتغيير والمستميتة في الدفاع عن الأمر الواقع. غير أن القوى الأخرى صاحبة المصلحة في التغيير كانت تدرك في الوقت نفسه أن الحرب لم تحسم بعد، وأن الانتخابات الرئاسية ليست سوى جولة واحدة في معركة ستطول كثيراً، وهو ما يتطلب منها رصد وتحليل ما يجري أمامها على الساحة المصرية بدقة تامة، وبأمانة وموضوعية كي يصبح بمقدورها التعرف على معالم طريق مفروش بالعقبات، وتحديد المواقف والخيارات الصحيحة في سياق البدائل المحدودة المتاحة أمامها الآن.

وأعتقد أنني كنت واحداً من كثيرين اجتاحهم شعور بالحزن والأسى بلغ حد الإحساس بالعار بمجرد إعلان قائمة الأسماء التي اعتمدتها اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات. وقد رحت، مثل غيري، أتساءل: كيف يمكن لمصر التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٧٠ مليون نسمة، ووراءها تجربة نضال عريقة في الديمقراطية أثمرت نظاماً ليبرالياً لم تعرف مثله أي من

دول المنطقة طوال فترة ما بين الحربين، ولديها تجربة في التعددية السياسية عمرها الآن أكثر من ربع قرن، أن تفرز قائمة كهذه؟. ألا تعد هذه القائمة في ذاتها دليلاً على أن حالة الحصار المضروبة على الشعب المصري لم تفك بعد؟ ألم يكن بوسع مصر أن تفرز قائمة أفضل وأرقى وأكثر تعبيراً عن تاريخها وعن حضارتها؟ من المسؤول عن هذا المشهد العبثي؟

.. لذلك يمكن القول دون أي تردد وباطمئنان كامل ان النتائج التي أعلنتها اللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة فضحت - دون أن تدري - زيف النتائج التي أعلنها وزير الداخلية على الاستفتاء على تعديل المادة التي جرت انتخابات الرئاسة على أساسها!

ومع تقديري واحترامي لكل الأشخاص والأسماء المعتمدة لمنافسة الرئيس مبارك في أول انتخابات رئاسية في مصر، فلم يكن بوسع أي مراقب محايد سوى الاعتراف بأن المشهد برمته ينطوي على معالم الهزل أضعاف ما ينطوي عليه من معالم الجد. ولولا قرار حزب الوفد بترشيح الدكتور نعمان جمعة وقبول هذا الأخير نزول الحلبة لتحول المشهد برمته إلى موضوع للتندر. ورغم أن ترشيح نعمان جمعة أضفى على المشهد مسحة من حيوية كانت غائبة كلية، إلا أنه لم يغير من طبيعته شيئاً. فما تزال أغلبية المواطنين على اقتناع تام بأن المشهد أقرب إلى الاستفتاء منه إلى الانتخابات! وفي هذا السياق فقد اعتبرت قائمة المرشحين نفسها مرآة صادقة لأزمة النظام السياسي الراهن في مصر، بجناحيه الحكومي والمعارض، وبخاصة المعارضة الرسمية. فهذه القائمة لم تكن سوى إفراز مباشر للطريقة التي قام بها الحزب الحاكم بتعديل المادة ٧٦، من ناحية، وللطريقة التي تفاعلت بها المعارضة الرسمية مع هذا التعديل، من ناحية أخرى. وإذا كانت طريقة الحزب الوطني قد أكدت أن هذا الحزب يرفض الإصلاح الحقيقي، وسيظل يقاومه حتى النهاية، فإن رد فعل أحزاب المعارضة الرسمية أكد أن هذه الأحزاب تعاني من مرض عضال يقعدها عن قيادة معركة التغيير.

وكان تطور إيجابي قد طرأ على ساحة المعارضة، وبدأ يتبلور في اتجاه الدفع نحو وحدة وتلاحم فصائلها الرسمية مع قوى المجتمع المدني الجديدة والبازغة. غير أن قرار الوفد بترشيح رئيسه أصاب هذه الوحدة في مقتل. وبصرف النظر عن حقيقة ومشروعية الدوافع والإجراءات التي أدت إلى هذا القرار، ومدى قدرته على تحقيق مكاسب آنية عاجلة لحزب الوفد نفسه، فقد كان واضحاً منذ البداية أن القوى المناهضة للإصلاح سوف تكون هي المستفيد الوحيد منه على الصعيد الاستراتيجي. فمن شأن تصرف كهذا أن يزيد القوى الحاكمة إصراراً على الاستخفاف بالمعارضة، والتحقير من شأنها، وعدم أخذها على محمل الجد. ورغم تأكيدي على هذا البعد إلا أنني كنت حريصاً على أن أستدرك في إحدى مقالاتي التي نشرت أثناء الحملة الانتخابية قائلاً: «وحتى لا أتسرع بإصدار حكم يبدو متجنياً على تصرف أصبح أمراً واقعاً يصعب الآن تغييره، فمن الحكمة الانتظار إلى أن تنجلي الأمور، وأن يتم تقييم هذا التصرف في ضوء ما ستسفر عنه الانتخابات من نتائج». ويبدو أن أحكامي لم تبتعد كثيراً عن الحقيقة، فقد أكدت نتائج الانتخابات أن الوفد كان أكبر الخاسرين.

وأياً كان الأمر فإن الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي وضعت في مواجهة الرئيس مبارك تسعة مرشحين، سبعة منهم لا يعرفهم أو يسمع بهم أحد من قبل، أما الاثنان الباقيان، وهما: نعمان جمعة وأيمن نور، فتنافسا للفوز بالأصوات المعارضة للنظام، على الرغم من أن كلاً منهما لم يمثل إلا نفسه وحزبه نظراً الى عدم وجود أو الاتفاق على ما يمكن تسميته «مرشح المعارضة». وقد عانى كل منهما من مشكلة خاصة به: فجمعة كان يعاني، كما سبقت الإشارة، من الملابسات التي أحاطت بعملية ترشحه، حيث نظر العديد من الأحزاب وقوى المجتمع المدني إليه على أنه وجه لها طعنة في الظهر، وتعامل معها وفق سلوك ينم عن قدر كبير من الانتهازية السياسية جعلته غير جدير بالثقة. أما نور فلم يستطع، إلى جانب حداثة حزبه وما صاحب ظهوره من شكوك وتساؤلات، وخصوصاً في ضوء موقف الولايات المتحدة من قضية اعتقاله، أن يسمو بخطابه السياسي فوق الاعتبارات الشخصية، أو يضع خطاً فاصلاً بين الشجاعة والتهور. ولذلك اعتبر كثيرون أن خطابه خرج أحياناً، وبخاصة في المرحلة الأولى للحملة الانتخابية، عن حدود اللياقة ومظاهر الأدب ووصل إلى درجة غير مقبولة من الإسفاف.

وكان تقديري الذي ورد في مقالات نشرت أثناء الحملة الانتخابية أن نسبة لا بأس بها من الناخبين لن تذهب أصلاً إلى صناديق الانتخاب لقناعتهم، من ناحية، بعدم وجود خيار حقيقي أمامهم، ومن ناحية أخرى، بأن فوز الرئيس مبارك يبدو مجرد تحصيل حاصل. وذكرت بالنص أنه «من المرجح أن تتوزع أصوات الذين سيذهبون إلى صناديق الاقتراع على النحو التالي:

١ ـ أغلبية كبيرة منهم سيصوتون لصالح مبارك لأسباب متنوعة منها: ارتباط مصالحهم بجهاز الدولة أو بالحزب الوطني، أو تأثراً بالدعاية المكثفة للإعلام الرسمي، أو اقتناعاً بأن الرئيس مبارك يعد، موضوعياً، أفضل الخيارات المطروحة.

٢ ـ أما الأقلية التي لن تصوت لمبارك فمن المرجح أن تتوزع معظم أصواتها بين أيمن نور ونعمان جمعة وفق معايير تبدو متباينة. فالذين ضاقوا ذرعاً بسياسات الحزب الوطني سيمنحون أصواتهم لمرشحي المعارضة انتقاماً وليس قناعة. والأرجح أن يحصل أيمن نور على الشطر الأعظم من هذه الشريحة. أما الذين سيعطون أصواتهم اقتناعاً بأي من المرشحين فلا يشكلون إلا نسبة ضئيلة لا يعتد بها من هذه الشريحة. بل إنني لا أستبعد أن تذهب نسبة لا بأس بها من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، ممارسة لحقها وواجبها، ولكن لكي تضع بطاقة بيضاء تعبيراً عن احتجاجها على المشهد برمته». ولم تكن النتائج النهائية للانتخابات بعيدة في الواقع عن هذه التقديرات. فلم يذهب إلى صناديق الاقتراع سوى ٢٣ بالمئة من مجمل الناخبين حصل مبارك على ٨٨,٦ بالمئة من أصواتهم، ونور على أكثر قليلاً من ٧ بالمئة، و جمعة على أقل من ٣ بالمئة.

أما الأمر الأكثر لفتاً للانتباه فتعلق بسلوك اللجنة المشرفة على الانتخابات، والتي بدت مرتبكة ومترددة في قراراتها، حيث رفضت في البداية السماح لمؤسسات المجتمع المدني بدخول اللجان، ثم عادت وسمحت لها في وقت متأخر من يوم الانتخاب نفسه. وحين حصلت هذه

المنظمات على حكم من المحكمة الإدارية أعلنت رفضها وعدم التزامها بالحكم بدعوى أن قراراتها غير قابلة للطعن. لكنها عادت وطعنت على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي حكمت لصالحها، أي بحقها في رفض الترخيص لمؤسسات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات. وأساء هذا الارتباك إلى هيبة اللجنة، وشكك في حقيقة استقلالها. لكن الأهم من ذلك أن هذه الملابسات كشفت عن وجود تعارض بين المادة ٦٨ من الدستور، والتي تؤكد على خضوع قرارات جميع الهيئات الإدارية للقضاء ولأحكام القانون، وبين نص المادة ٧٦ المعدلة، والتي تحصن اللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة (وهي لجنة إدارية) ضد أحكام القضاء. ولهذا يمكن القول إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية لصالح منظمات المجتمع المدني رجح كفة المادة ٦٨ أما حكم المحكمة الإدارية العليا الذي نقضه فقد رجح كفة المادة ٧٦ المعدلة. أي أن كلا الحكمين المتناقضين استند إلى نص دستوري.

وعلى أية حال، ورغم هذا الارتباك، فإننا نعتقد أن ما جرى من مخالفات في يوم الانتخابات نفسه لا يرقى إلى مستوى التشكيك في صحة الأرقام التي أعلنتها اللجنة، أو يثير شبهات حول حدوث عمليات تزوير كبيرة من شأنها التأثير بشكل حاسم في تلك النتائج. بعبارة أخرى فإن النتائج التي أعلنتها اللجنة المشرفة على الانتخابات هي نتائج صحيحة بشهادة أغلب المراقبين المحايدين. غير أن أحداً لم يلتفت بما فيه الكفاية إلى جانب آخر من الحقيقة وهو أن هذه النتائج نفسها تكاد تقطع ببطلان نتائج الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ والتي أعلنتها وزارة الداخلية. فكيف يمكن أن نصدق أن ٥٣ بالمئة من الناخبين توجهوا بالفعل إلى صناديق الانتخاب ليقولوا نعم لنص تعديل لا يفهمون مضمونه، بينما لا يذهب سوى ٢٣ بالمئة منهم لاختيار رئيس الدولة من بين قائمة تضم فعلاً أكثر من مرشح؟ ولذلك يمكن القول دون أي تردد وباطمئنان كامل أن النتائج التي أعلنتها اللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة فضحت، دون أن تدري، زيف النتائج التي أعلنها وزير الداخلية على الاستفتاء على تعديل المادة التي جرت انتخابات الرئاسة على أساسها.

ـ ٤ ـ

وأياً كان رأينا في نتائج تلك الانتخابات، والتي كان الجميع يعلم أنها لن تحمل أية مفاجآت، أو في ما صاحبها من جدل حول الشوائب التي لحقت بها، والذي كان متوقعاً على أية حال، إلا أنه سيبقى من هذه التجربة شيء جوهري يكمن في تلك الحيوية النسبية التي أضفتها على الشارع السياسي المصري. صحيح أن قطاعات كبيرة من هذا الشارع ظلت متشككة وغير مصدقة لجدية وحسن نيات الحزب الحاكم تجاه قضية الإصلاح السياسي الحقيقي، إلا أنه سيكون من الصعب، في تقديري، عودة عقارب الساعة إلى الوراء. فلم يعد أمام الحكومة في الواقع سوى أن تتقدم إلى الأمام بخطوات أوسع نحو الديمقراطية الكاملة، وإلا فإن الإحباط الذي سينجم عن التلكؤ أو التوقف عن المسيرة سيكون وخيم العواقب. وفي اعتقادي أن أنظار الشعب ستتوجه من الآن فصاعداً، وبسرعة شديدة، نحو التركيز على الترتيبات الخاصة بالانتخابات التشريعية التي من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. ولا جدال عندي في أن هذه الانتخابات سترسم خطاً فارقاً بين مرحلتين، وستصبح

هي مجال الاختبار الحقيقي لنيات النظام في المرحلة المقبلة.

وتنبع الأهمية الخاصة للانتخابات التشريعية القادمة من تأثيرها المحتمل والحاسم في مستقبل ومصير النظام السياسي المصري الراهن كله. فستكون تلك أول انتخابات تشريعية تجري بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وبعد أول انتخابات رئاسية في تاريخ مصر. وفي هذا السياق الجديد لن يكون رئيس الدولة في حاجة ماسة، مثلما كان عليه الحال سابقاً، لتأمين أغلبية ثلثي مقاعد مجلس الشعب لضمان ترشيحه وفقاً لنظام الاستفتاء. ومع ذلك فالانتخابات التشريعية القادمة ستثير معضلة من نوع آخر، لأنها ستكون الفيصل في تحديد القوى السياسية التي سيكون من حقها التقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة التالية. ومعنى ذلك أن جميع القوى والتيارات السياسية ستخوض انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر التشريعية وعينها في الواقع على الانتخابات الرئاسية القادمة. صحيح أنه يفترض، نظرياً على الأقل، أن تسبق انتخابات الرئاسة التالية، والمقرر لها أن تجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، انتخابات تشريعية أخرى من المقرر أن تجري في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠، غير أن احتمال خلو منصب الرئاسة قبل نهاية فترة الولاية الخامسة للرئيس مبارك هو أمر وارد أيضاً، وهو ما يضفي على الانتخابات التشريعية القادمة أهمية مضاعفة.

> وأياً كان رأينا في نتائج هذه الانتخابات، فإنه سيكون من الصعب عودة عقارب الساعة إلى الوراء.. فلم يعد أمام الحكومة سوى أن تتقدم بخطوات أوسع نحو الديمقراطية الكاملة..

ومن المعروف أنه لن يسمح لأي حزب سياسي بطرح مرشح في الانتخابات الرئاسية القادمة إلا إذا كان ممثلاً في مجلس الشعب بعدد لا يقل عن خمسة بالمئة من إجمالي المقاعد (أي حوالى ٢٢ عضواً)، وهي نسبة لا تتوافر لأي من الأحزاب القائمة حالياً. فإذا ما أجريت الانتخابات التشريعية القادمة بالأساليب القديمة نفسها، وأفرزت نسباً مشابهة أو قريبة من نسب التوزيع الحالي لمقاعد مجلس الشعب بين القوى السياسية المختلفة، فمعنى ذلك أن الحزب الوطني سيكون هو الحزب الوحيد الذي سيسمح له، في حالة استمرار العمل بالنص الحالي للمادة ٧٦، بطرح مرشح لخوض انتخابات الرئاسة القادمة، وهو ما سيعيد مصر، إن حدث، إلى المربع رقم واحد، أي إلى نظام الاستفتاء على مرشح وحيد. وهذا هو بالتحديد سيناريو الفوضى الكارثية الذي يتعين على جميع القوى السياسية في مصر، وفي مقدمتها الحزب الوطني، الحيلولة دون حدوثه.

لا أظن أن الرئيس مبارك يخطط لولاية سادسة. وأتصور أن أهم ما يشغله الآن هو التخطيط لانتقال آمن للسلطة من بعده يحفظ لمصر الاستقرار، ولا يصادر على حلمها في التغيير والإصلاح. وفي تقديري أنه لا يمكن لهذا الانتقال أن يكون آمناً حقاً إلا إذا استجاب لطموحات الشعب المصري في امتلاك ناصية أموره بيده وتقرير مستقبله بنفسه. ولهذا ففي اعتقادي أن الانتخابات التشريعية القادمة يمكن أن تشكل بداية جادة وجديدة لانطلاقة كبرى نحو الأمام. فالشعب لا يريد أكثر من انتخابات تشريعية نظيفة تتاح فيها للجميع فرص

متكافئة، دون تمييز أو استبعاد لأحد. انتخابات يشرف عليها من ألفها إلى يائها قضاة مصر العظام الذين يدركون الآن أكثر من أي وقت مضى أن معركتهم من أجل الدفاع عن استقلالهم وشرف مهنتهم هي معركة الشعب المصري كله، والتي إن خسرها فسوف يستحيل على هذا الشعب كسب حربه المعلنة على تحالف الاستبداد والفساد، أو الانطلاق على طريق الإصلاح السياسي الحقيقي.

يملك الرئيس مبارك سلطات وصلاحيات ضخمة وواسعة تمكنه من السيطرة على مقاليد الحكم باقتدار وفعالية دون أي مخاوف من انفلات الأمور، حتى في ظل أغلبية لا يهيمن عليها الحزب الوطني في مجلس الشعب القادم. فالأهم بالنسبة الى الرئيس في هذه المرحلة وجود مجلس شعب يعبر بصدق عن الأوزان الحقيقية لمختلف ألوان الطيف السياسي في مصر، لأن خطوة كهذه ستكون ضرورية وقابلة للبناء عليها لتشكيل جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد للبلاد أوضحت الانتخابات الرئاسية أن جميع القوى السياسية تتوق إليه، بل وفي حاجة ماسة إليه. وفي سياق كهذا يمكن أن تشكل فترة الولاية الخامسة للرئيس مبارك مرحلة انتقالية آمنة يتطلع إليها الجميع لاستكمال عملية التحول الديمقراطي، وإقامة نظام سياسي جديد يقطع الطريق على قوى الفساد والاستبداد الراغبة في الإبقاء على الأمر الواقع، كما يقطع الطريق على القوى المتربصة بمصر من الخارج والتي تتهيأ للانقضاض عليها في أول فرصة.

باختصار يمكن القول إن انتخابات مجلس الشعب القادم، وليس انتخابات الرئاسة، هي التي ستحدد وجهة مصر في المرحلة القادمة، وما إذا كانت تتجه نحو الخروج من المأزق أم نحو انفجار للأوضاع لا قدر الله. ولذلك لا نملك إلا أن نسأل الله لمصر السلامة.

ـ ٥ ـ

حظيت الانتخابات الرئاسية في مصر باهتمام عالمي لافت للنظر على الرغم من ازدحام قائمة الاهتمامات الإعلامية منذ بداية الحملة الانتخابية وحتى يوم الانتخابات نفسه بأحداث عالمية أخرى أكثر إثارة وربما أكثر أهمية، مثل حادث إعصار كاترينا المدمر. وقد أشارت بعض التقارير إلى أن عدد مندوبي أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة الذين غطوا هذه الانتخابات وجاءوا من كافة بقاع الأرض، من الصين شرقاً حتى الولايات المتحدة غرباً، ومن السويد شمالاً حتى جنوب إفريقيا جنوباً، تجاوز الألفين. ولا جدال في أن لهذا الاهتمام العالمي دوافع وأسباباً كثيرة، ربما تكون وثيقة الصلة بمخططات السياسية الأمريكية ومشروعها عن «الشرق الأوسط الكبير أو الموسع». وقد لفت نظري في حوارات أجراها معي شخصياً مراسلون من تليفزيونات أوكرانيا وجورجيا، على سبيل المثال، اهتمامهم بمعرفة ما إذا كان السيناريو الأوكراني، أوغيره من السيناريوهات المشابهة لعمليات التحول الديمقراطي في وسط آسيا، قابلاً للتكرار في دولة مثل مصر! وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عمق الصلة، في ذهن الإعلام الغربي، بين ما يجري من تحولات داخلية على ساحة الشرق الأوسط وبين الضغوط الدولية، وبخاصة الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية. كما يدل في الوقت نفسه على أن معرفة وسائل الإعلام العالمية، بما فيها الأمريكية، بحقيقة الأوضاع الداخلية في مصر،

محدودة جداً ومشوهة إلى حد كبير. أما اهتمام الإعلام العربي بهذا الحدث، وبخاصة من جانب الإعلام المقروء والمرئي، فكان أكثر كثافة وعمقاً بما لا يقارن. صحيح أن معظم ما يجري في مصر من أحداث يلقى اهتماماً في معظم البلدان العربية التي تتعامل معها باعتبارها أحداثاً «داخلية»، غير أن حجم التغطية العربية للانتخابات الرئاسية المصرية بالذات كان له دلالة خاصة تتعلق بتطلع الشعوب العربية نحو الديمقراطية، وبحجم التأثير الذي يمكن أن يحدثه نجاح هذه التجربة في مجمل الأوضاع في الوطن العربي. فالشعوب العربية باتت تدرك الآن حقيقة أساسية، وهي أن لا مخرج من المأزق الراهن إلا بالديمقراطية، وأن نجاح عملية التحول الديمقراطي في مصر سيعجل كثيراً بعملية التحول الديمقراطي في بقية الأقطار العربية، وسيمهد لمرحلة جديدة في التاريخ العربي تتولى فيها الشعوب العربية تحديد مصائرها ومستقبلها بنفسها.

قد يكون من السابق لأوانه تقييم تأثير ما جرى في هذه التجربة في مجمل الأوضاع الرسمية والشعبية في وطننا العربي، غير أنه من المؤكد أن متابعة المواطن العربي لما جرى في مصر خلال الشهور والأسابيع الماضية، بدءاً من مظاهرات حركة «كفاية» و «الإخوان المسلمين» وغيرهما من الحركات السياسية، وحتى إعلان فوز الرئيس مبارك بمقعد الرئاسة في أول انتخابات تعددية في تاريخ مصر، قد حرك شيئاً، وترك شيئاً في نفوس الجميع. ومن الصعب تحديد كنه هذا الشيء بالضبط، لكنه يبدو لي أنه مزيج من الأمل والخوف والقلق. الأمل في أن تكون الانتخابات الرئاسية في مصر بداية لعملية تحول ديمقراطي حقيقي يرجى اكتمالها خلال فترة زمنية معقولة، والخوف من أن تكون هذه الانتخابات مجرد محاولة للالتفاف على ضغوط داخلية وخارجية تستهدف إجهاض عملية التحول الديمقراطي وليس دفعها إلى الأمام، والقلق من عواقب هذا الفشل وما قد يترتب على انسداد طريق التحول الديمقراطي في مصر، سواء بالنسبة الى مصر نفسها، أو بالنسبة الى الوطن العربي ككل، من اضطراب وعدم استقرار □

نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة

وليام بولك

مؤسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو.

كان إيسوب(*) أحد أوائل المعلقين الذين سعوا إلى هداية الحكام إلى فهم أن القوة الحقيقية لا تنشأ دائماً من القوة والعنف. عاش في زمن عرف بأنه «عصر الطغاة»، حينما كان الحكام يعتبرون أي شخص شكك في هيمنتهم مخرباً، فكان إيسوب يوبخهم بواحدة من حكاياته الخرافية. قال إن الشمس والريح كانتا تتنازعان على أيهما أقوى. ولتسوية نزاعهما وافقتا على الدخول في مباراة، أيهما تستطيع أن تحمل كائناً بشرياً صغيراً على كوكب الأرض على أن يخلع عنه معطفه. بدأت الرياح فشنت دوامتها على الرجل التعيس بقوة إعصار. غير أنه كلما اشتدت الريح في لطماتها عليه شدد تمسكه بمعطفه. وعندما لم تفلح طريقة «الصدمة والذعر»(**) تخلت الرياح عن محاولتها. وجاء دور الشمس. لم تدخل الخوف في روع الرجل كما فعلت الرياح، إنما استخدمت الحيلة معه. أشعرته أشعتها بالدفء فألقى عنه معطفه الثقيل. لقد وجد أن المعطف تحول من حام ضروري ضد الرياح ليصبح عبئاً لا يجلب الراحة.

وحكام اليوم ليسوا أكثر مما كانوا في زمن إيسوب سعادة بتلقي اللوم، ولكننا اليوم نؤكد حقنا كمواطنين في أن نلومهم. وهنا فإني سأضع جانباً مسائل القانون أو الأخلاق لأركز فحسب على الفاعلية. سأبرهن ـ كما فعل إيسوب ـ على أن خلق بيئة للمصلحة المتبادلة تصلح أكثر من التهديد. لسوف يرفض بعض الناس هذه الفكرة باعتبارها فكرة ساذجة بأن باستطاعة القيادة أن تستعيض عن القوة في عالم يسوده خطر كبير حيث يظهر الشر في جميع القارات. وهم بطبيعة الحال محقون ـ جزئياً ـ في هذا، لأن هذه المقاربة للعالم هي بمثابة إنجاز ذاتي. إن معاملة الآخرين كشر وتهديدهم بالتدمير تسبب لهم خوفاً من قوة أمريكا وتهديدها. بعضهم

(*) مؤلف حكايات خرافية إغريقي ذو شهرة أسطورية. ولد ـ حسب المؤرخ هيرودوت ـ عبداً في القرن السادس قبل الميلاد ومنحه سيده حريته إيماناً بمواهبه (المحرر).

(**) هذه إشارة واضحة إلى الاسم الذي أطلقه الجنرالات الأمريكيون على العملية العسكرية الأمريكية لغزو العراق (المحرر).

على الأقل ـ بفعل الصدمة أو خوفاً من الصدمة التي تحدثها القوة العسكرية الحديثة، وهي تعادل رياح إيسوب ـ سيلقون أنفسهم بإحكام في «معطف» قوة نووية. وآخرون سيلجأون إلى أساليب مختلفة، ولكنها أيضاً خطرة، ليحموا أنفسهم، بينما يتذمرون وبصورة مؤقتة وهم مرغمون على أن يفعلوا ذلك، أو يتلقون رشى ليفعلوا. الأمر المؤكد أن شمس إيسوب لم تكن أقل قوة من الرياح. ولم يكن إيسوب يؤيد الضعف أو السلبية. ويقيناً لم يكن في صف النزوح إلى العزلة. الأحرى أنه كان يدرك أن باستطاعة الشمس أن تستخدم قوتها الهائلة بطرق فعالة لأنها لم ترهب إنما خلقت ظروفاً قادت انسان إيسوب لأن يرى أن الأفضل لمصلحته أن يفعل ما أرادت الشمس أن يفعله. هنا سأضع الخطوط العامة لأبعاد وصفات «قيادة دافئة» يرجح ـ بدلاً من التهديد والعنف ـ أن تخلق السلام والأمن الذي نصبو إليه جميعاً.

إن الشرط المسبق لصياغة سياسة ناجحة هو إدراك أن «الرياح» لم تفلح. «وتحسين» وضع الرياح ـ زيادة قوتها، والمدى الذي يبلغه التهديد العسكري ومستوى هذا التهديد ـ الذي يمكن أن تتجه أمريكا نحوه سيحقق يقيناً هزيمة للذات. ولكن، وعلى الرغم من نزوعنا القومي إلى سلوك الطرق المختصرة، لا توجد حيل أو «حلول سريعة» لمحنة أمريكا. لهذا فإن الوقت حان لإعادة تقدير عامة لموقعنا اليوم، وللاتجاه الذي نسير فيه.

وكما ذهبت في المقالة السابقة، وعلى الرغم من مصادر أمريكا الواسعة وقوتها الهائلة، فإن أمريكا ليست اليوم أكثر سلامة مما حدث قبل عقد مضى أو حتى قبل جيل مضى. إننا نخسر الحرب في العراق[١]، ونحن يقيناً لا نكسب الحرب في أفغانستان[٢]، ولهذا شرعنا في حملة ضد الإرهاب لا تفلح[٣]، كل هذا بنفقات هائلة نتكبدها نحن أنفسنا وأجيال المستقبل[٤].

---

(١) في العام الماضي تضاعف ـ تقريباً ـ عدد هجمات المقاومة اليومية، وتضاعفت الهجمات البشرية الأمريكية، وقتل ما يربو على ٥٠ مسؤولاً عراقياً عينهم الأمريكيون، وارتفعت الخسارة البشرية بين الشرطة العراقية بقدر الثلث؛ وانخفض إنتاج النفط؛ ومن اعتقادهم بأن العراقيين سيحيون الجند الأمريكيين بالزهور في أيديهم، أصبح كبار المسؤولين الأمريكيين يعترفون الآن بأن الحرب ربما تكون حرباً لا يمكن الفوز بها والأرجح أن تدوم لعقد أو أكثر. وقد قال قائد أمريكي رفيع الشأن بطريقة من يتنبأ بالغيب ـ قبل عام مضى ـ إننا «بالفعل في طريقنا إلى الهزيمة». انظر: Thomas Ricks, in: *Washington Post*, 9/5/2004.

(٢) تشير تقارير إخبارية مبنية على معلومات مخابراتية للحكومة الأمريكية إلى أن ثمة انبعاثاً لطالبان التي يخشى منها والتي تتمتع بكراهية على نطاق واسع، وأن أوامر الحكومة الأفغانية التي ندعمها لا تكاد تكون سارية خارج العاصمة كابول. الوضع الاجتماعي ينذر بكارثة: بعد ثلاث سنوات من الاحتلال الأمريكي، تحتل أفغانستان المركز رقم ١٧٣ بين ١٧٨ بلداً في فهرس التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، انظر: Carlotta Gall, in: *International Herald Tribune*, 23/2/2005.

(٣) بينما أكتب هذه السطور هزت لندن حملة تفجير قنابل إرهابية من الواضح أنها منسقة جيداً وذات نطاق واسع. وأسامة بن لادن ـ الذي يمكن أن يكون متورطاً في هذا أو لا يكون ـ لم يمسك به بعد، والأرجح أن وقوعه في الأسر لن يقلل من قدرة أي من المجموعات التي أصبحت عديدة الآن والتي نختزلها في القاعدة. وبالإضافة إلى هذا ـ وكما اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ـ تثبت حرب العراق أنها ساحة تدريب ممتازة لجيل جديد من الإرهابيين. وإذا نقلنا عن سياسة بنجامين فرانكلين بشأن السياسة البريطانية في أمريكا المستعمرة فإننا لا نجد حرب إرهاب في العراق إنما نجد اننا خلقنا واحدة.

(٤) كما ذكر في **مجلة هاربرز** *(Harper's Magazine)* الشهرية في باب المنبر في عدد حزيران/يونيو =

مزيد من الشيء نفسه، هكذا يعتقد رجال أعمال ورجال حكومة محترمون، سيؤدي إلى إفلاسنا. لكن هذا ما يقال إنه يتعين علينا أن نفعله. حقاً، يقال لنا إنه يتعين علينا أن نفعل هذا بطرق تثير الرعب حتى في الثلة الباقية من حلفاء أمريكا. ويشير آخر بيان رسمي عن السياسة الأمريكية إلى أننا لا نعير التفاتاً لهذه التحذيرات، إنما نحن نسير في الاتجاه المعاكس.

.. وبشأن الأسلحة النووية فمن الواضح أن الولايات المتحدة تتبع معايير مزدوجة: فهذه الأسلحة مقبولة حين يملكها أصدقاء، ولكن الأمر ليس كذلك حينما يسعى آخرون لامتلاكها..

إن «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأمريكية» [٥] للعام ٢٠٠٥ تجعل الولايات المتحدة تبدو دولة مارقة. فهي تؤكد أن أمريكا ستفعل أي شيء تعتبره في مصلحتها في أي مكان وأي زمان تختار بغض النظر عن مصالح الآخرين وحتى انتهاكها لالتزاماتها التعاهدية. في هذه الوثيقة تبنت إدارة بوش دور «حامل البندقية» الأوحد، وهي شخصية ربما ترتفع قامتها في الأسطورة الأمريكية، وبهذا المعنى تنطبق على الصورة السينمائية لجون واين أو كلنت ايستوود اللذين يتمتعان بشعبية كبيرة بيننا، ولكن حتى الجماعات الحقيقية في الغرب البري ـ وليس على الشاشة الفضية ـ ترفض التسامح معها. والمرجح أن تفعل الجماعة العالمية على نطاق أوسع الشيء نفسه الذي فعلته الجماعات الحقيقية في الغرب البري: أن تسعى إلى الحد من ـ أو كسر ـ قوتنا المخيفة. في الحالات القصوى تلجأ دول مثل كوريا الشمالية إلى الحماية المطلقة، أي الأسلحة النووية. ولا يمكن للقوى القومية التي ليست دولاً ـ بعد ـ أن تنافس على الصعيد النووي، ولكن باستطاعتها أن تستخدم سلاح الضعفاء، الإرهاب، وسوف تستخدمه. أو ـ إذا استخدمنا تعبيرات أهل الغرب (الأمريكي) تطلق الرصاص على ظهورنا.

في الوضع الأمثل يمكن أن تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة احترام العالم، بل في الحقيقة حب العالم وإعجابه، وهي المشاعر التي استقت منها نفوذها وقوتها الحقيقية لزمن طويل. ورداً على أولئك الذين يشككون فيما إذا كان الاحترام والإيمان بالشرعية الأمريكية والقيادة الحميدة تشكل قوة حقيقية، عليهم أن ينظروا إلى التعارض بين مدينة تلقى حكومتها احتراماً باعتبارها حكومة شرعية وأخرى لا تلقاه: تستطيع مدينة دالاس أن تعيش في درجة معقولة من الأمن بقوة شرطة صغيرة بينما لا يمكن السيطرة على بغداد بجيش بأكمله. إن مثالاً تاريخياً وراء آخر يقدم دليلاً كافياً على أنه ليس باستطاعة حتى قوة كاسحة أن تنتج مستوى الأمن الذي يتأتى حينما تؤمن المجتمعات بأنها تعامل بدرجة مقبولة من الإنصاف والانتباه إلى صالحها.

= ٢٠٠٥ لاحظت وكالة إنسانية لها احترامها أن بحلول عام ٢٠٢٦ ـ ما لم يحدث تغيير في سياستنا المالية ـ فإن سندات الخزانة الأمريكية، التي كانت يوماً معيار الذهب الفعلي العالمي ـ ستصنف باعتبارها سندات بالية.

(٥) < http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/nds-usa_mar2005.htm > .

ليس أمراً «مثالياً» في أن يتعين على أمريكا أن تسعى لاستعادة الاحترام لدورها في الشؤون العالمية. إنما هو أمر جوهري. وبدون الإحساس بأن دولة أو حكومة ما شرعية في ممارستها لسلطتها، ينظر إليها على أنها طاغية. وهذا هو الاتجاه الهابط الذي شرعنا في السير فيه. ويشير كل استطلاع للرأي العام جرى مؤخراً ـ حتى بين الأصدقاء والحلفاء التقليديين ـ إلى أن رصيد النيات الحسنة الذي لطالما أعطى لأمريكا فترة فريدة قد استنزف الآن كثيراً[٦]. وستكون اعادة ملء هذا الخزان بما كان يطلق عليه الرئيس أيزنهاور ـ مستمداً قوله من توماس جيفرسون «احترام وقور لآراء البشرية» ـ عملية تستغرق وقتاً طويلاً.

ما هي السبل التي يمكننا أن نحقق بها هذا وكيف يمكننا أن نحقق رخاءنا في الوقت ذاته؟

في هذا البحث القصير لا أستطيع إلا أن أضع العناوين أو رؤوس الأقلام للإجراءات، وهذه بالضرورة مركبة وشديدة التنوع، وتتشابك فعلياً مع العالم كله وتدخل في الدبلوماسية والشؤون العسكرية والتجارة والاستثمار والسياسة المالية والمعونة الخارجية والبيئة ومسائل أخرى[٧]. وعلى الرغم من تنوع هذه الإجراءات فإنها جميعها تندرج تحت تصنيف عام: هي بالتحديد عكس «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» روحاً وفعلاً. ويتعين على أمريكا أن تتخلى عن المقاربة الانفرادية القائمة على التهديد للدول الأخرى التي أعلنتها إدارة بوش، وأن تبدأ في إعادة توطيد قيادتها. وكلمة **إعادة توطيد** هي هنا الكلمة المفتاح. وما يتعين على قوله ليس حجة لتأييد التغيير بقدر ما هو لتأييد استعادته، ليس حجة راديكالية وإنما محافظة، ليس حجة نظرية وإنما حجة برهنت عليها التجربة. من هنا ـ وكما أعلن توماس جيفرسون في خطبته الافتتاحية (خطبة التنصيب) ـ «دعونا نسارع لإعادة توجيه خطواتنا واستعادة الطريق الذي وحده يفضي إلى سلام وحرية وأمان».

ـ ١ ـ

تنشأ أكثر المشكلات درامية وأكثرها انطواء على احتمال التدمير في العالم اليوم عن وجود الأسلحة النووية وانتشارها. قد اكتسبتها دول وأمم لأنها تخشى بعضها بعضاً. ويوجد اليوم ربما ٢٠ الفاً من هذه الأدوات الفتاكة في مواقع مبعثرة على نطاق واسع. ومنذ أن استخدمتها أمريكا في هجومها على هيروشيما وناغازاكي اقتربت حكومات من استخدامها في عدد من المناسبات: الفرنسيون (مساندة من رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية آنذاك) أرادوا من الرئيس أيزنهاور أن يأمر باستخدام أسلحة نووية تكتيكية (صغيرة) لتدمير قوات «فييت منه» (Vietminh) التي كانت تهاجم ديان بيان فو (Dien Bien Phu)؛ ونحن نعرف الآن أن قادة

---

(٦) أشار استطلاع للرأي العام أجرته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في ٢١ بلداً شمل ٢٢ ألف شخص إلى أن نسبة ٥٨ بالمئة توقعوا أن يكون لإدارة بوش أثر سلبي على السلام والأمن، وانهم ـ وهذا للمرة الأولى ـ «يبغضون السيد بوش الأمر الذي يترجم إلى بغض للأمريكيين بوجه عام». انظر: *Guardian*, 20/1/2005.

(٧) أناقش تاريخ هذه النشاطات المختلفة في: William R. Polk, *Neighbors and Strangers: The Fundamentals of Foreign Affairs* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997).

الغواصات الروسية كانو يملكون سلطة إطلاق هذه الأسلحة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية[٨]؛ وكان الهنود والباكستانيون على حافة استخدامها أحدهما ضد الآخر في مناسبتين على الأقل. وطالما أن هذه الأسلحة متاحة يبدو شبه محتّم أن حكومة ما ستستخدمها إن عاجلاً أو آجلاً.

وليست خطورة الأمر فقط أن حكومات قد تقرر استخدام هذه الأسلحة، بل إن الاحتفاظ بها في مأمن عمل باهظ النفقات ويتطلب جهازاً بيروقراطياً ماهراً وموالياً. وكما هو الحال مع أية أشياء موجودة بأعداد ضخمة فإن فقد عدد قليل منها أمر يسير[٩]. ويعتقد الأمريكيون أننا نجيد تماماً إدارة ترساناتنا الكثيرة، ولكني أفهم اننا حتى عاجزون عن بيان أماكن وجودها. ويمكن الزعم ـ على الأقل ـ بأن بعض الدول النووية الأخرى أقل دقة منا. وبعضها يعاني مشكلات بشأن الاحتفاظ بولاء المسؤولين فيها او حتى دفع مرتباتهم بانتظام. وهكذا فإن إغراء السرقة والبيع كبير. ولا يقتصر هذا الإغراء على مسؤولين «مارقين». لقد عززت حكومات عديدة انتشار التقانيات والمواد وحتى التجهيزات المصنعة على نحو ما فعلت أمريكا في عراق صدام حسين وإيران الشاه. وقد حذت باكستان مؤخراً حذو أمريكا. وربما ستحذو بلدان أخرى حذوها في المستقبل.

وبشأن الأسلحة النووية من الواضح أن الولايات المتحدة تتبع معايير مزدوجة: فهذه الأسلحة مقبولة حين يملكها أصدقاء لنا. ولكن الأمر ليس كذلك حينما يسعى آخرون لامتلاكها. وبطبيعة الحال، فإن هذا المعيار مبرر باعتبارات قومية. ولكنه ليس مقبولاً لأولئك الذين يخشوننا (مثل كوريا الشمالية) أو أولئك الذين لهم منافسون اقليميون يخشونهم (مثل الهند وباكستان). لقد أعلن رئيس برنامج الأسلحة النووية الهندي بصراحة أن الهند «لا تستطيع أن تقبل نظاماً يقسم الدول اعتباطياً إلى مالكة للأسلحة النووية وغير مالكة لها»[١٠]. والحقيقة أنها لم تقبل به. وفيما لم يعلنوا مواقفهم علناً، فإن آخرين قد فعلوا، وغيرهم سيحذون على الأرجح حذوهم. ومعروف أن اسرائيل ـ التي لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ـ تملك ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ سلاح نووي، بينما إيران ـ التي وقعت معاهدة حظر الانتشار النووي ـ يعتقد أنها في طريقها نحو امتلاكها.

إن الخوف من أمريكا ومراقبة سلسلة من الإجراءات تسبق غزواً قد أرغما كوريا الشمالية على الانغماس في برنامج للأسلحة النووية. وهذا التحرك حديث نسبياً. فقد التزمت كوريا الشمالية ـ أثناء إدارة كلينتون ـ بـ «اطار اتفاق» عام ١٩٩٤ وأوقفت عمليات تخصيب

---

(٨) وزير (الدفاع) الأسبق روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) في حوار قادة الغواصات السوفياتية. انظر: Robert S.McNamara, «Apocalypse Soon,» *Foreign Policy* (May-June 2005).

(٩) واجهتنا المشكلة مع الصواريخ. فقد أنتج نحو مليون صاروخ مضاد للطائرات يحمل على الكتف. وهذه الصواريخ هي السلاح الكامل ضد طائرات الهيليكوبتر والطائرات التي تحلق على علو منخفض نسبياً. وفي أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين أمدت وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) المجاهدين المتشردين المعادين للروس في أفغانستان بنحو ألفين منها. وبيعت آلاف أخرى منها لبلدان أخرى. وآلاف غيرها مفقودة. انظر: US Congress Government Accountability Office, < http://www.gao.gov/news.items/d04519 >.

(١٠) Jaswant Singh, in: *Foreign Affairs* (September 1991).

اليورانيوم المتعلقة بالأسلحة. ولكن الوقت لم يستغل لخلق وسائل بديلة لتحقيق «الأمن». واستمرت كوريا الشمالية في خوفها من أمريكا، وسريعاً ما اكتسب خوفها سبباً جوهرياً. فبعد تولي وكيل الخارجية الأمريكية جون بولتون منصبه ـ يسانده نائب الرئيس ديك تشيني ـ مزق «إطار الاتفاق»، وأصدر الرئيس بوش هجومه الحار في خطاب التنصيب ضد كوريا الشمالية باعتبارها جزءاً من «محور الشر»، ولم يكن مفاجئاً أن انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الأسلحة النووية ومضت في برنامجها النووي إلى غايته. لقد صفعتها «الرياح» فلفت معطفها جيداً حول نفسها. ويجري مسار مماثل للأحداث في الوقت الحاضر في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية. فلقد كان من شأن قادة إيران أن يتصرفوا بسذاجة لو أنهم لم يأخذوا احتياطهم تماماً ضد «رياح» أمريكا.

ولا يتوقف هذا الخطر عند كوريا الشمالية أو إيران، فليس من المرجح أن تكون إيران آخر بلد ينظر في امتلاك ما يعد الدفاع الأقصى ضد هجوم، هو «معطف» الأسلحة النووية. وكما كتب وزير الدفاع الأسبق روبرت ماكنامارا في المقالة التي نقلت عنه آنفاً: «إذا ما استمرت الولايات المتحدة في موقفها النووي الراهن، فإنه بمرور الوقت سينشأ عن ذلك يقيناً انتشار كبير للأسلحة النووية. فإن بعضاً من الدول ـ أو كلها ـ مثل مصر واليابان والعربية السعودية وسوريا وتايوان ستبدأ على الأرجح في برنامج للأسلحة النووية، ما سيزيد مخاطر استخدام هذه الأسلحة أو نقلها إلى الغير ووقوع مواد انشطارية في أيدي دول مارقة أو إرهابية.

هل نقل هذه الأسلحة إلى الغير امكانية حقيقية؟ إنني أعتقد أن أي حكومة يدفعها إحساس كاف بالخطر وتملك تحت تصرفها مبلغاً كبيراً من المال ـ لنقل مليار دولار ـ يمكن أن تمتلك على الأقل أجزاء مكونة تجمع منها سلاحاً. فكم من الوقت سيمضي قبل أن تستطيع منظمة ما غير حكومية أن تفعل هذا؟ هذا سؤال متروك للتخمين، ولكنه أمر محتوم بمضي الوقت.وعندئذ سيصبح عالمنا غير آمن بدرجة كبيرة حقاً. لقد حذر روبرت أوبنهايمر(*) في عام ١٩٤٥ في مؤتمر لمجلس الشيوخ(١١) من أن الأمر سيتطلب ثلاثة أو أربعة رجال فقط لتهريب أجزاء مكونة لقنبلة (نووية) إلى داخل نيويورك، وتجميعها وتفجير المدينة. وقال إنه لا يوجد فعلياً أي دفاع ضد هذا التهديد. وفي ضوء حقيقة أن نسبة نحو ٢ بالمئة فقط من الحاويات البالغ عددها ٢٠ ألف حاوية التي تصل كل يوم إلى موانئ أمريكا الثلاثمائة، يتم تفتيشها بحثاً عن مواد نووية، فإن فرص تعقب سلاح كفلت له حماية جيدة هي فرص ضئيلة جداً(١٢). ومع العدد الهائل من الأسلحة (النووية) الموجودة الآن، فإن انتشارها إلى دول كثيرة وترجيح انتشارها إلى دول أخرى غير هذه وفي النهاية إلى قوى ليست دولاً، كان أوبنهايمر جازماً في

(*) روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer) (1904-1967) العالم النووي الأمريكي (من أصل ألماني) الذي لقب بـ «أبي القنبلة الذرية». اتهم في حقبة المكارثية بالانتماء للحزب الشيوعي الأمريكي بصفة سرية، الأمر الذي أنكره أوبنهايمر بشدة.

(١١) Kai Bird and Martin J. Sherwin, «Bin Laden's Nuclear Connection,» *Nation* (25 April 2005).

(١٢) Peter Peterson, «Riding for a Fall,» *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 5 (September-October 2004).

قوله: لا وجود لدفاع ضد هذا. ولن تحمينا سياساتنا الراهنة، وإذا ما تشبثنا بها نحن أو أبناؤنا سيكون محكوماً علينا على الأقل بأن نعيش في عالم من الخوف المتواصل، وعلى الأرجح في عالم من المشاهد الكثيرة المدمرة وقليل من الأحياء المشوهين. ويتعين علينا ـ بكل وضوح ـ أن نغير هذا المسار.

نحتاج إلى سياسة قوية لإزالة الأسلحة النووية. فهذه الأداة الرهيبة لا وظيفة مفيدة لها في عالمنا، وحتى الاحتفاظ بها كامنة أمر باهظ التكاليف إلى حد مزعج.

إن احتمالات تطوير سياسة ناجحة في وقت يمنع مزيداً من انتشار الأسلحة ـ ليست احتمالات براقة او هي ـ في أفضل الأحوال ـ تحتاج إلى بصيرة ثاقبة وحكمة وإرادة. وكلما زاد سعينا إلى إجبار حكومات أخرى، زاد احتمال أن تنتهج هذه الحكومات الطريق الذي سلكته كوريا الشمالية. وبمحاولة تنفيذ «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأمريكية» لعام ٢٠٠٥، أي استباق العمل بالقوة، فإننا سنتكبد تكاليف تقترب من حد الكارثة على الأمريكيين وعلى المصالح الأمريكية. فما الذي يتوجب عمله؟

بشأن الأسلحة النووية نحتاج إلى سياسة قوية لإزالتها. هذه الأداة الرهيبة لا وظيفة مفيدة لها في عالمنا. وحتى الاحتفاظ بها كامنة أمر باهظ التكاليف إلى حد مزعج. وخلال سنوات عديدة من المفاوضات مع الروس وضعنا خطة عملية لتقليصها. ويتعين علينا أن نستعيد قوة الدفع لهذه الخطة العملية. باستطاعتنا أن نبدأ في أوروبا حيث مئات من تلك الأسلحة الزائدة عن الحاجة الآن، إنما لا تزال فتاكة كأسلحة «تكتيكية» (صغيرة) هي في أماكنها لخوض الحرب التي لم تقع. ينبغي تدميرها، ومن تلك الخطوة الأولى تتبع خطوات أخرى. يتعين علينا وعلى الروس أن نخفض بسرعة وبشدة مخزوناتنا الهائلة الخطيرة وأن نقرر أن لا نرفع مستوى الأسلحة الباقية. إن الاجراءات التي اتخذت في هذا الميدان حتى الآن كانت إجراءات تافهة وحتى منافقة[١٣]. إننا بحاجة لأن نكون جادين. ومن تلك البدايات نحتاج لأن نعالج المسألة المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي. وهذا ـ من بعض النواحي ـ هو الجانب الأخطر من مشكلة الأسلحة النووية حيث نستطيع الافتراض بأن البلدان الأفقر لا تملك المال والتقنيين لإدارة ترسانتها النووية بصورة آمنة. وسيكون من المستحيل تناول هذه المسألة بطريقة فعالة، طالما أن بلداناً مثل كوريا الشمالية وإيران مدفوعة بالخوف منا أو حينما ترفض بعض القوى الاقليمية ـ مثل إسرائيل ـ أن تدخل في معاهدة حظر الانتشار النووي. إن حل هذه المعضلات لن يكون يسيراً بالتأكيد، ولكن الفشل في حلها سيضمن يقيناً أن تستخدم الأسلحة النووية بما سيكون لذلك من أثر مروع.

---

(١٣) كما ذكرت في مقالة سابقة، حينما أعلنت خفضاً جزئياً لرؤوسها الحربية النووية المنشورة عملياتياً والبالغ عددها ٥٣٠٠ رأس. إنما نقلت هذه الرؤوس فحسب إلى «فئة احتياطية» بدلاً من أن تدمرها.

ـ ٢ ـ

ستكون عملية التحرك صوب إزالة الأسلحة النووية مفيدة ليس فقط في خفض خطر استخدامها، إنما أيضاً في استعادة ثقة الشعوب الأخرى باحترام أمريكا للقانون الذي يعتمد عليه استعدادها للثقة بها. إن لدينا ـ بعد كل شيء ـ التزامات تعاهدية أقرها مجلس الشيوخ الأمريكي، ولهذا فهي أيضاً جزء من القانون الأمريكي. وفي المجال النووي ـ وهو بؤرة الاهتمام الرئيسة لهذا البحث ـ يتعين على أمريكا أن تحترم معاهدة حظر الانتشار النووي. وعلى الرغم من أن أمريكا ليست ملزمة قانوناً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأن مجلس الشيوخ الأمريكي لم يصادق عليها، فإن أمريكا تحسن صنعاً بأن تلتزم بها. فهذا يلبي أفضل مصالحها، لأنه إذا ما بدأت أمريكا ـ كما يبدو مرجحاً الآن ـ باستئناف التجارب، سيشكل عملها هذا ترخيصاً لكل الدول الأخرى بأن تفعل بالمثل. وإذاً فإن من شأن عملية الحد من انتشار الأسلحة النووية أن تصبح أشد صعوبة بكثير، وسيكون استخدامها أكثر ترجيحاً إلى درجة كبيرة.

إن احترام القانون ـ بالطبع ـ لا يقتصر على الالتزامات التعاهدية. ولقد صدم أوثق أصدقاء أمريكا إزاء الطريقة التي استهانت بها بقوانينها هي نفسها وبقوانين بلدان أخرى. والأمر المؤكد أن فضيحة أبو غريب لعبت دوراً في صورة أمريكا الجديدة، ولكن الاتجاه بعيداً عن الاحترام نحو الخوف قد سبق الكشف عن بعض الجوانب الأكثر قبحاً من الحرب الصليبية الأمريكية. إن اختطاف و«احتجاز» أكثر من مائة شخص تؤكد الحكومة الأمريكية أنهم إرهابيون هو آخر جوانب ما رأى فيه معظم الناس نمطاً خارجاً عن القانون في «أمريكا الجديدة»[١٤]. وهم ليسوا وحدهم. وقد تحدث حتى ضباط عسكريون أمريكيون من رتب رفيعة عن الأذى الذي لحق بشرفهم جراء ممارساتنا في أبو غريب وغوانتانامو وباغرام، وربما في عشرات من السجون ومراكز التعذيب الأخرى.

إن أمريكا ـ باحترامها للقانون ـ ستحدد معياراً يتبعه الآخرون عادة لما فيه مصلحتهم. وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون الأمريكيون على يقين من أنهم إذا انتهجوا أسلوب خرق القانون فإن آخرين سيحذون حذوهم بالتأكيد. ولا نستطيع أن نأمل في النجاح في تأكيد احترام القانون والنظام في بلدان أخرى حينما ننتهك اياها نحن أنفسنا. ولن يعرض هذا الأمريكيين للخطر فحسب، وهذا ما سيحدث بالتأكيد، وبخاصة في القوات المسلحة، إنما سيؤدي أيضاً إلى تدني المستويات التي يدير بها المجتمع العالمي كله علاقاته. وباستطاعة حتى قانون غير منتظم للصحافة أن يرى أن تبجيل الحضارة ضعيف في عالمنا، وسيكون من قبيل الحماقة الشديدة أن نمزقها.

لذلك يتعين على الأمريكيين ـ على نحو خال من الأنانية ـ أن يعترفوا بأن الخروج على

---

(١٤) في إجراء غير مسبوق أمر قاض إيطالي بالقبض على ١٣ من عملاء المخابرات الأمريكية، ويجري التحقيق في أمر ستة عملاء آخرين لاختطافهم ونقلهم رجل دين مسلماً إلى بلد آخر يفترض أنه سيعذب. انظر: *International Herald Tribune*, 25/6/2005.

القانون في الخارج يغذي الخروج على القانون في الداخل. إن حكومة تخرق قوانينها هي نفسها في أي مكان من المرجح أن تفعل هذا حيثما كان. وأولئك الذين يذهبون إلى أن الاعتداء على الحرية و التحايل على القانون أمران ضروريان ينبغي تذكيرهم بالملاحظة التي أبداها رجل الدولة الانكليزي وليم بيت (William Pitt) بعد الثورة الأمريكية، حيث قال: «إن الضرورة هي الحجة لكل اعتداء على الحرية الانسانية. إنها حجة الطغاة؛ وهي عقيدة العبيد». في طلبنا «الأمن» نتخلى عن حكم القانون وعن حرياتنا التقليدية. وقد حذرنا مفكرنا بنجامين فرانكلين من أنه في أعقاب هذا المسار لأفعالنا يمكن أن لا نستحق ولا أن نحصل على أيهما. وإذا عبرنا عن هذا بطريقة أخرى فإن ما نفعله الآن هو أننا ننتهك ليس فقط قوانيننا نحن، إنما ننتهك أيضاً صورتنا كمجتمع ديمقراطي وملتزم بالقانون بالمثل. لقد ألحقت مثل هذه الممارسات من الضرر بأمريكا أكثر كثيراً مما يمكن لأي إرهابي أن يفعله.

الاختطاف والتعذيب هما ـ بالطبع ـ الأسوأ، ولكننا خلقنا أيضاً موطناً مهملاً (Limbo)[*] خارجاً على القانون. لقد سعت الحكومة الأمريكية بنجاح إلى تجنب الاجراءات التي ناضل أسلافنا منذ الماغنا كارتا (الميثاق العظيم) والتي تجسدت بنجاح في قانون الحقوق الذي صدر في عام ١٦٩٩، والدستورالأمريكي، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام ١٩٤٦. وقد استبعدت الحكومة المحاكم المدنية من تناول الفئة الجديدة من «المقاتلين الأعداء»، ولكن حينما رضخت للغضب العام واستخدمت محاكم عسكرية، بزعم محاولة تطبيق العدالة في ظل قانون غير محدد تحديداً دقيقاً أو لا وجود له، فإنها لطخت سمعة هذه المحاكم[١٥]. لقد انزلقت الممارسة الأمريكية بعيداً عما نعتقد بفخر أنه من معاييرنا[١٦]. وكما

(*) (Limbo) بالمعنى الأصلي هو مكان بين الجنة والنار، تدخله الأرواح التي تحرم في الآخرة من دخول الجنة لغير ذنب اقترفته (المحرر).

(١٥) شهد كوماندر تشارلز سويفت ـ وهو محاكم عسكري ـ أمام مجلس الشيوخ (وقدم برهاناً مكتوباً ـ بأنه تلقى أمراً «بتمثيل واحد من السجناء (كمحامي دفاع) لغرض واحد هو أن ينتزع منه اعترافاً بأنه مذنب. وكما قال سويفت في تعليقه الجدير بالتذكر فإن محاكمة ما «تنبئ بالكثير عن المجتمع الذي يجريها بقدر ما تنبئ عن الفرد الماثل أمامها... (إنها تصور) من نحن». انظر: *International Herald Tribune*, 20/6/2005.

(١٦) لم يكن هذا للمرة الأولى. إنني أتعرف على خمس فترات في التاريخ الأمريكي لعبت فيها الحكومة دورها بسرعة وخسرت في مواجهة القانون: في قانون عام ١٧٩٨، الخاص بالغرباء والتحريض، قرار الرئيس لنكولن في عام ١٨٦٣ بوقف العمل بقاعدة الأمر بالمثول أمام القضاء والحق في محاكمة أمام هيئة محلفين. وفي عام ١٩١٧ أصدر الكونغرس قانوناً جديداً بشأن التجسس والتحريض مكّن من وقوع مداهمات بالمر (Palmer Raids) [حملة اعتقالات شملت نحو ألف مواطن أمريكي بدعوى التخريب وأطلق عليهم اسم المدعي العام ـ وزير العدل ـ في ذلك الوقت ميتشيل بالمر، في عام ١٩٢٠ ـ المحرر]. وفي عام ١٩٤٢ وبأمر من الرئيس روزفلت اعتقل الجيش الأمريكي عدداً يصل إلى ١٢ ألف أمريكي ـ ياباني، معظمهم كانوا مواطنين أمريكيين ووضعهم في معسكرات اعتقال. ثم اجتاحت الماكارثية أمريكا في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين. بعد كل من هذه الفترات من الأعمال الحكومية الخاطئة والسخط العام وفزع الأمريكيون إزاء ما فعلوه. لقد اعترفوا ـ كما كتب القاضي في المحكمة العليا في عام ١٨٦٦ بأنه «بحماية القانون تؤمن حقوق الانسان، فإذا ما سحبت هذه الحماية يصبحون تحت رحمة حكام أشرار أو تحت رحمة سخط شعب مستثار». والأمل هو أن يحدث مؤامرة أخرى عاجلاً.

أكد الرئيس أيزنهاور هناك قانون واحد فحسب، لا قانون لأمريكا وآخر للباقين. وكان هذا عاملاً رئيساً في ترسانتنا القومية الحقيقية. فيتعين على أمريكا ـ لما فيه مصلحتها القومية الخاصة، سواء داخلياً أو دولياً ـ أن تستعيد التزامها التقليدي باحترام حازم وواضح بالقانون.

ـ ٣ ـ

إن واقع عالمنا ـ أأحببناه أم لم نحبه ـ أنه عالم متعدد. وقد نكون نحن القوة العظمى الوحيدة على الرغم من أن مكانتنا هذه ربما تكون مؤقتة أكثر مما تظن الأمة، ولكننا لا نستطيع أن ننجز منفردين ما نتوق إليه. كما أن أفضل وسائل العمل المؤسساتية لدينا ـ سواء كان هذا حسناً أو سيئاً ـ هي الأمم المتحدة. من ثم يتعين علينا أن نوقف اللعبة الفاقدة المعنى والمثيرة للسخرية غالباً، لعبة الحط من قدر الأمم المتحدة، وأن نبدأ في جعلها مفيدة.

إن الأمم المتحدة هي ما صنعه الحلفاء منها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وما نصر نحن على أن تكونه اليوم، لا أكثر ولا أقل. وهي بطبيعة الحال ضعيفة لأن هذا ما أردناه لها. لقد عارضنا في البداية إعطاء الأعضاء حق الاعتراض (الفيتو) ـ على نحو ما أصر عليه الروس ـ ولكننا نحن الذين استخدمنا حق الاعتراض أكثر من الروس. إن الأمم المتحدة أداة، حيلة، بنية نستخدمها حيثما تناسب أغراضنا ونهملها حينما نختار ذلك، ونلقي اللوم عليها إذا ما فشلنا.

إننا بحاجة إلى أن نساعد هذه المنظمة، جهازها البيروقراطي والتنظيمي وصنع القرار فيها (مجلس الأمن والجمعية العامة)، على أن تكون ناضجة. وحيثما نفعل هذا فإننا ـ وبالطبع ـ لا بد من أن ننضج في موقفنا تجاهها. يتعين علينا أن نوافق على التعاون حتى حينما لا نوافق دائماً على القرارات التي تتخذ فيها. هذا هو جوهر العيش في أية جماعة، حتى في الجماعة الدولية.

إن جانباً رئيساً في الأمم المتحدة هو دورها في حفظ السلام. لكن أمريكا ـ التي تفضل أن تستخدم قواتها وتحت قيادتها ـ عارضت بصورة عامة أن تكون الأمم المتحدة قوية بدرجة كافية لأداء هذا الدور. وهذا خطأ باهظ التكاليف. فقد كان يمكن تجنب حروب أو تحقيق نهاية لها بصورة أسرع؛ وكان بالإمكان أن يفلت مئات الآلاف من الناس من المذابح؛ وكان يمكن لأمننا الخاص أن يتعزز، لو أن الأمم المتحدة كانت قادرة على تطوير قوة لحفظ السلام ذات عضلات قوية. علاوة على هذا فإن قوة دولية حقاً من شأنها أن تكون مقبولة في معظم المناطق المضطربة أكثر من قوة أمريكية بحتة أو تحالف تحت قيادة أمريكية. فإن شعباً يعاني من محنة يمكن أن يرى فيها تحدياً أقل لوجوده القومي، لا يراها حامل بندقية أوحد قدر ما يراها قوة شرطة يمكن هو أيضاً أن يشارك فيها. لكن قوة كهذه لا بد من أن تكون فعّالة. لا بد من أن تدار بواسطة نوع من أركان عامة تقوم بعملياتها تحت قيادة الأمين العام بأمر من مجلس الأمن. ولا يتطلب خلق مثل هذا المنظمة أن تتخلى الولايات المتحدة، أو أي بلد آخر، عن قواته المسلحة. فهذه ستستمر كضرورة لأغراض الدفاع ولمراعاة الحساسيات القومية، ولكنها ـ وهذا ما نأمله ـ ستتقلص.

ينتج من هذا أن بعضاً ـ على الأقل ـ من الإنفاق الجاري الهائل على الأسلحة وعلى

القوات العسكرية يمكن أن يعاد توجيهه بصورة آمنة ومربحة إلى برامج الصحة العامة والتعليم والتنمية وحفظ البيئة العالمية. إن الخمسمائة مليار دولار التي أنفقتها الولايات المتحدة على حرب فييتنام والمبلغ المماثل الذي يجري إنفاقه الآن على العراق قد أهدر من الناحية الجوهرية. ولو أن مجرد قسم صغير من تلك المبالغ أنفق على مشروعات مفيدة، لكان العالم الذي نعيش فيه أكثر دماثة وأكثر رخاء وأقل خطورة علينا وعلى أبنائنا وأبناء الآخرين. إن السبيل الأفضل للتحرك في هذا الاتجاه هو باستخدام أمم متحدة قوية مدعمة حيثما أمكن ومعززة من منظمات أمن اقليمية.

ستكون عملية التحرك صوب إزالة الأسلحة النووية مفيدة ليس فقط في خفض خطر استخدامها، إنما أيضاً في استعادة ثقة الشعوب الأخرى باحترام أمريكا للقانون الذي يعتمد عليه استعدادها للثقة بها.

ولكن، بدلاً من التفكير بطريقة خلاقة وتوفير تمويل كاف للأمم المتحدة لمواصل مهاجمتها باتهامات أقل ما يقال فيها إنها مبالغ فيها بدرجة هائلة. والصخب الحاصل بسبب برنامج «النفط مقابل الغذاء» في العراق هو آخر الأمثلة. لقد وضع البرنامج ـ بناء على إلحاح من الولايات المتحدة ـ من قبل مجلس الأمن حيث تملك أمريكا بالطبع ـ حق الاعتراض «الفيتو» على كل القرارات. ولمراقبة هذا البرنامج أقام مجلس الأمن ـ بدوره ـ ما سمي بلجنة ٦٦١، التي كانت الولايات المتحدة عضواً بارزاً فيها. والآن يقال لنا إنه أثناء فرض رقابة هذا النظام تم تهريب نحو ستة مليارات من الدولارات قيمة نفط إلى خارج العراق، وأن اللوم يقع على الأمم المتحدة.

لكن الحقائق تختلف عن ذلك. فقد كان معظم النفط يشحن عبر الخليج (الفارسي). وهناك كان الأسطول الخامس الأمريكي متخفياً على أنه أسطول للأمم المتحدة (وفيه عدد رمزي من سفن تنتمي إلى دول أخرى) وتحت قيادة أدميرالات أمريكيين متعاقبين. وكانت فرق المفتشين التي تصعد إلى ناقلات النفط لغرض تفتيشها، هي التي تركت معظمها (أي تلك المسؤولة عن معظم المليارات الستة من الدولارات من قيمة النفط) تمر. فإذا كان هناك من خطأ في هذا الصدد، فإنه يتمثل في حكومة الولايات المتحدة. أما بقية المليارات الستة من الدولارات فقد نتجت من بيع النفط الذي خرج بالشاحنات (من العراق) إلى الأردن وتركيا، والتي «سمحت» بها الولايات المتحدة لأسباب مجهولة (وفي اعتقادي مبررة)، بهدف كسر المقاطعة. ولكننا اخترنا أن نلقي اللوم على الأمم المتحدة عن سياسة نحن الذين أنشأناها وأشرفنا عليها وباركناها. إن من الصعب الاختلاف مع التهمة القائلة بأن «الدور الوحيد الذي يبدو أن الولايات المتحدة تتوقع من الأمم المتحدة أن تلعبه في الدراما العراقية المتواصلة، هو دور كبش المحرقة»[١٧]. وهذه التهمة إن لم تكن ضارة كثيراً بمصالحنا الطويلة الأجل، فإنها تصبح مجرد نكتة.

(١٧) Joy Gordon, «The U.N. is Us: Exposing Saddam Hussein's Silent Partner,» *Harper's Magazine* (December 2004).

مقالة أخرى ـ أكثر درامية ـ على استخدام حيلة «كبش المحرقة» ـ حدثت في العملية الصومالية أثناء إدارة كلينتون. وقد عرض بيان دقيق بدرجة كافية عنه في فيلم إسقاط الصقر الأسود (Black Hawk Down). فكما يوضح الفيلم لم يتشاور القائد العسكري الأمريكي مع قائد القوة المقيمة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وحتى لم يبلغه، قبل أن تهاجم قواته مقديشيو. أما وقد فشل في الهجوم فإنه طلب أن تتولى قوة الأمم المتحدة إنقاذه. وقد قامت بما كان باستطاعتها أن تقوم به. ولكن العملية الأمريكية أصبحت فجأة عملية الأمم المتحدة، ولهذا وجه اللوم بشدة إلى الأمم المتحدة.

إننا نحتاج ـ بدلاً من الانخراط في مثل هذه التصرفات الغريبة الصبيانية ـ لأن نكون جادين بشأن الأمم المتحدة. وباستطاعتنا أن نلزمها بمستويات أعلى لو أننا كنا نزيهين معها ونشرَكها في أعمالنا ونمولها بصورة كافية. إنها لن تكون أبداً كاملة ـ وأي منظمة هي كذلك؟ ـ ولكن تبني هجاء ويل روجرز «فيلسوف الكاوبوي» الأمريكي اللاذع عن الكونغرس الأمريكي ـ وإن كان يمكن أن يكون نظاماً رهيباً ـ فإن أي شيء غيره من شأنه أن يكون أسوأ. ولقد كنا ـ أثناء فترة خدمتي في الحكومة ـ ومنذ ذلك الوقت ـ ننتقد، ولكننا لم نبذل أي مجهود جاد ومتواصل لتحسين الأمور. وكان يتعين أن يكون هذا أولوية للسياسة الأمريكية.

ـ ٤ ـ

لقد ثبت أن ما نقوم به الآن بشأن الإرهاب عديم الفاعلية. إننا نبدأ بإساءة فهم ما هو «الإرهاب»[١٨]. إنه ليس شيئاً أو مكاناً أو جماعة. لهذا فإن الحديث عن شن حرب عليه هو كلام أجوف إنما هو مجرد وسيلة (تكتيك) يستخدم في حالة اليأس من جانب أولئك الذين لا يملكون قوة يمكن أن تقارن بقوة أولئك الذين يعتبرونهم أعداءهم. إنه سلاح الضعفاء.

هناك أسباب عدة لإخفاقنا في تطوير استراتيجية لمواجهته. والسبب الأساسي بين هذه الأسباب هو العدد الكبير من الناس الذين يعتقدون أنه وسيلتهم الوحيدة للعمل. غالبيتهم يعتقدون أنهم تحت احتلال أجنبي ويحاربون باستماتة لتحرير أنفسهم. وفي العراق يدور الصراع ضد احتلالنا. وفي ما بقي من فلسطين يدور ضد المحتلين الاسرائيليين (الذين يراهم معظم غير الأمريكيين وكلاء عن الأمريكيين). وهو في بلاد الشيشان يوجه ضد الروس. وهذا الشكل من الصراع الوطني قديم. وقد استخدم أسلافنا الإرهاب في حرب العصابات الرئيسية التي نسميها الثورة الأمريكية وقد استخدمها الأرمن ضد الامبراطورية العثمانية في العقد الأول من القرن العشرين؛ واستخدمها الايرلنديون لعدة قرون ضد البريطانيين. واستخدمتها حركات مقاومة سرية عديدة في أوروبا ضد الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الأزمنة الأخيرة استخدمت ضد البريطانيين (في كينيا وفي أماكن أخرى) وضد البلجيكيين (الكونغو) والفرنسيين (الجزائر) والصينيين (التيبت) وسنكيانغ أو («تركمنستان»). وحينما وافقنا على

(١٨) على الرغم من أن هذا يرجع في جانب منه إلى أسباب تختلف عن الأسباب التي أسوقها، فإن هذه هي النقطة التي أثارها مدير مكافحة الإرهاب السابق في البيت الأبيض ريتشارد كلارك في: Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004).

قضية أي واحدة من هذه الجماعات اعتبرناها جماعات «مقاتلين من أجل الحرية». أما حينما لم نتفق معها أطلقنا عليها وصف «إرهابيين».

وينشأ نوع آخر من الدوافع حينما تعتبر مجموعة من الناس حكوماتها فاسدة، غير وطنية و/أو غير دينية. والمثل الراهن السائد هو المجموعة المؤلفة من جماعات عرقية مختلفة نجمعها معاً على أنها «القاعدة» ونعتقد أنها تخضع لسيطرة أسامة بن لادن. وهذه الجماعات تستهدفنا لأنها تعتقد أننا داعمو نظم الحكم التي يعتبرونها طغيانية. وهؤلاء الناس ـ بعد أن يئسوا من القومية العلمانية ـ اعتنقوا أصولية دينية، ويعتقدون أن حركتهم سلفية. والكلمة تعني «عودة» و«تقدماً» على السواء. وهي قريبة في تركيبتها الذهنية من الحركة الطهرانية الأوروبية والأمريكية، التي كانت بالمثل قد تبنت الفكرة القائلة بانها منتدبة من الرب لتنظيف العالم. ومعتقداتها مماثلة بصورة مذهلة، مع تغيير في أسماء وتواريخ قليلة، للأصولية الدينية بين الهندوسية والبوذية واليهودية والمسيحية.

من الصعب الاختلاف مع التهمة القائلة بأن "الدور الوحيد الذي يبدو أن الولايات المتحدة تتوقع من الأمم المتحدة أن تلعبه في الدراما العراقية هو دور كبش المحرقة".

إن طبيعة الجماعات التي تشارك في هذا الشكل من اللاهوت العنيف و/أو السياسات العنيفة طبيعة معقدة. وفي دراستي لكافة الأمثلة الرئيسة لحرب العصابات منذ الحرب العالمية الثانية توصلت إلى استنتاج بأنه في كل حكاية منها كان من الممكن ومن المفيد تعريف خمس مجموعات رئيسة: **الأولى** ـ بوضوح ـ كانت تتألف من مقاتلين أو ـ كما كان الفرنسيون يسمونهم في فرنسا المحتلة والجزائر المستعمرة ـ المقاومون. وهم بالضرورة قليلو العدد. وفي الحرب الجزائرية لم يصل عددهم في أي وقت إلى أكثر من ١٣ ألفاً؛ وفي فرنسا المحتلة كان هذا هو العدد نفسه قبيل الاندحار الألماني، وفي العراق فإن العدد هو ذاته اليوم. وفي فلسطين تحت الانتداب كانوا أقل بكثير.

المجموعة **الثانية** هم الأشخاص الذين يشير إليهم الممارس العظيم لحرب العصابات ماوتسي تونغ باعتبارهم «السمك». يدعمهم الناس الذين أطلق عليهم ماو وصف «البحر». وبينما ينفذ هؤلاء وظائفهم العادية في المجتمع فإنهم يزودون المقاتلين بالإمدادات ويخبئونهم ويعطونهم المعلومات. كذلك فإنهم يشكلون ساحة التجنيد التي يستعاض فيها عن أولئك الذين قتلوا أو أسروا من المقاتلين. يبلغ عدد هذه الجماعات مرات كثيرة القوة القتالية الفعلية. وتتباين أعدادها بكثافة الصراع ولكن بالإمكان عادة تقديرها بأنها تبلغ عشرين مثلاً عدد المقاتلين.

المجموعة **الثالثة** هي العنصر الإجرامي الانتهازي الذي يتاح له المجال نتيجة انهيار النظام العام الذي يحدث حتما نتيجة لحرب العصابات. وهي عادة صغيرة للغاية ولكنها تتداخل مع ـ وتتسامح معها أو تشجعها ـ جماعات المقاتلين، سواء لأنها تشتت انتباه أعدائها، ولأنها غالباً ما تكون مصدراً للأموال. وفي بعض المناسبات تندمج هذه المجموعة في صفوف المقاتلين. ولقد كان الإرهابيون الأرمن في اسطنبول في بعض المناسبات يسرقون البنوك؛

والجيش الجمهوري الايرلندي فعل الشيء نفسه؛ وفي العراق اليوم تختطف العصابات الإجرامية أشخاصاً يمكن أن تجني منهم فديات. وفي أفغانستان وشيشنيا وكولومبيا تلعب تجارة المخدرات دوراً مماثلاً.

المجموعة **الرابعة** والأكبر تتألف من أولئك الذين يريدون وببساطة أن يتركوا وشأنهم. وهؤلاء يمكن أن تدفعهم إلى التطرف سياسات دولة الاحتلال، أو النزعة القومية أو النزعة الدينية، ولكنها كمجموعة تتألف من ضحايا سلبيين عامة.

وتتألف المجموعة **الخامسة** من أولئك الذين يدعمون النظام الحاكم. وفي أثناء الثورة الأمريكية كان هؤلاء الناس يدعون «الموالين»، وفي الجزائر شكلوا أساس القوة الفرنسية الإضافية أو القوات الحليفة. وعندما يهزم النظام السائد يجبر هؤلاء عادة على الذهاب إلى المنفى كما حدث للموالين الذين ذهبوا إلى المنفى في كندا والقوات الإضافية وغيرهم إلى فرنسا.

ولا يبدو أن الحكومة الأمريكية تفهم تماماً ما هي دوافع هذه المجموعات المنفصلة أو كيف تتفاعل في ما بينها.

وفي العراق يجري الهجوم الأمريكي الرئيس ضد المقاتلين. وهذا التكتيك لم ينجح أبداً. فحينما يشل عمل أفراد بسجنهم أو قتلهم يحل آخرون محلهم. وبالتالي يستطيع الإرهاب أو حرب العصابات أن تدوم لعدة قرون (كما يحدث فعلاً في ايرلندا وفي شيشنيا). لقد ظلت أمريكا ودول أخرى تقوم بعملياتها في الجانب الخطأ من التحدي. وحتى لو كان القمع وحشياً بصورة مطلقة، على النحو الذي مارسه البريطانيون في كينيا والفرنسيون في الجزائر والروس في شيشنيا والاسرائيليون في فلسطين، يتولد قدر أكبر من الكراهية ويتحرك مزيد من الناس من المجموعة السلبية إلى المجموعة الداعمة للمقاتلين.

ويظهر التاريخ أن الطريقة الوحيدة لوقف القتال هي تجفيف «البحر»، أي حينما يعتقد جانب كبير من المجتمع أنه حقق نتيجة مرضية من الصراع يكف عن دعم المقاتلين. وهذه ليست هي النتيجة التي تنشأ عن خدع من نوع «العمل المدني» أو حتى مشروعات أصلية للمساعدة، إنما فقط حينما تنسحب القوة الخارجية المسببة للتوتر. وتبعاً لهذا: فإن السيادة تأتي قبل الأمن، وليس ـ كما نحاول في العراق ـ أن نحقق الأمن قبل أن نحقق السيادة. هذا ما حدث في ايرلندا عام ١٩٢١، وفيما أصبح اسرائيل عام ١٩٤٨، وفي الجزائر عام ١٩٦٢. وتصور ايرلندا الشمالية وشيشنيا وفلسطين المحتلة والعراق ما يحدث حينما تحاول القومية المهيمنة أن تعكس الترتيب: تستمر الحرب.

وبايجاز، فإن من الواضح أن الإرهاب أو حرب العصابات تنشأ عن دوافع سياسية، ولهذا تتوجب معالجتها بهذه المعايير. وما لم تكن القوة المهيمنة مستعدة للتورط في إبادة جماعية ـ على نحو ما فعل الرومان ضد أهل بريتانيا (وكانت تلك هي المناسبة لملاحظة تاسيتوس(*)

(*) تاسيتوس (Tacitus) (٥٥-١١٧ بعد الميلاد) مؤرخ روماني بارز أرخ للعصر الذي عاش فيه. أهم كتبه **التاريخ** *(Historaiae)* و**الحوليات** *(Annales)* و**ألمانيا** *(Germania)* الذي يعد دراسة دقيقة لطبائع وسلوكيات الشعوب الألمانية. عرف عنه التزامه الشديد بقاعدة عدم التحيز (المحرر).

الشهيرة القائلة إن الرومان «يخلقون خراباً ويسمونه سلاماً») ـ فإنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب بالوسائل العسكرية. وللحقيقة فإنه كلما كان القمع العسكري أقوى وأكثر توغلاً زاد عدد أعضاء «البحر» الذين يتحولون إلى أسماك. وهذا ما نراه الآن في العراق. فإن السكان غير الأكراد برمتهم هم أناس فقدوا أقارب وأصدقاء وجيراناً، وكذلك ممتلكاتهم في الحرب التي شنّت لمكافحة حرب العصابات والإرهاب. وتوضح الأرقام هذه النقطة. في عام ٢٠٠٣ قدرت الاستخبارات الأمريكية المقاتلين النشطين بعدة مئات قليلة؛ وفي أوائل عام ٢٠٠٤ ارتفعت هذه التقديرات إلى عدة آلاف قليلة؛ واليوم تصل إلى ما بين ١٥–٢٠ ألفاً.

وكلما طال الصدام زادت عواقبه عمقاً. إن صداماً مطولاً يؤدي بصورة حتمية إلى تشويه وجرح ونزع إنسانية كل من القوة المهيمنة وخصومها. وتنتج حالة الفوضى التي يخلقها أمراء الحرب ورجال العصابات الإجرامية والبلطجية كما نراهم اليوم بوضوح في أفغانستان وشيشنيا. والجزائر لم تشف حتى الآن من الحرب القاسية التي خاضتها ضد فرنسا الاستعمارية من عام ١٨٣١ إلى ١٩٦٢. والأسوأ من هذا أنه في خوض القتال في الحرب القذرة الحتمية تنخرط القوة المهيمنة في أساليب (تكتيكات) تفسد حتى قيمها الخاصة. وقد كادت حضارة فرنسا بالذات تنهار بفعل الحرب الجزائرية، ومن شأن الصهاينة الأوائل أن يفزعوا إزاء ما يحدث للإسرائيليين في احتلالهم لفلسطين، وإنني لأرتجف حينما أفكر في أثر الأساليب الأمريكية (والمخاوف الفردية) على الشبان الأمريكيين المنخرطين في الحرب في العراق، إذ تصبح الأفعال المهينة والتعذيب وحتى القتل أموراً معتادة.

تعلن الحكومة الأمريكية ـ ناسية رجالنا نحن «المقاتلين من أجل الحرية» ـ أن الإرهاب شر لا يمكن تغييره. ولكنها ـ وهذا أمر مفهوم ـ لا تعارض الإرهاب دائماً وفي كل مكان. لقد أيدنا نحن والبريطانيون محاولات استخدام الإرهاب ضد القوات النازية المحتلة في أجزاء متعددة من أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية. وكنا مشاركين بصورة حتمية مع جماعات إرهابية في أمريكا الوسطى أثناء إدارة ريغان. وفي وقت أقرب يبدو أن الحكومة الأمريكية تعطي أسلحة سراً كمساعدة للجماعة الكولومبية شبه العسكرية المناهضة لتنظيم فارك (FARC)(*) التي وصمتها هي نفسها بالإرهابية(١٩). وهذا عمل يتسم بدرجة خطيرة بقصر النظر على نحو ما كان قبولنا لمتمردي «الكونترا» في نيكاراغوا ولفصائل الموت في غواتيمالا.

إن ما تحتاج أمريكا إلى عمله هو تقويم سياساتها بما يتفق مع إعلان الرئيس وودرو ويلسن بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها. إننا نعيش في عالم من دول، ولكن هناك أمماً كثيرة لم تنجز مكانة الدولة، أي أنها جماعات ترتبط فيما بينها بفعل الثقافة والعرق والجيرة ولكنها تعيش في دول حيث ينظر إليها وتنظر إلى أنفسها باعتبارها غريبة. ومعظم الاضطراب الذي نلحظه بوضوح في زمننا الحالي هو نتيجة هذا الشذوذ: الجماعات المحرومة سياسياً

(*) فارك (FARC) القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وهي الجناح العسكري للحزب الشيوعي الكولومبي. تأسست في عام ١٩٦٤ وتعد أكبر وأقدم وأقدر التنظيمات الماركسية تنظيماً وتسليحاً في أمريكا اللاتينية حسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية (المحرر).

(١٩) Frank Smyth, «US Arms for Terrorists?,» *Nation* (13 June 2005).

تناضل لتحقيق تقرير المصير. وتواريخ الأكراد والفلسطينيين والشيشان هي الأمثلة المألوفة أكثر من غيرها من تجارب عشرات من الأمم غير المنجزة. ويوماً ما كانت أمريكا شعاع أمل لها. وينبغي أن نطمح لأن نصبح كذلك من جديد. ولكن، فوق كل شيء، يتعين علينا أن نتجنب أفعالاً يعتبرها آخرون هجوماً على أحاسيسهم كافة. من هنا ينبغي أن نبدأ الحرب على الإرهاب.

ـ ٥ ـ

تحتاج سياسة أمريكا بشأن المخابرات ـ وهذا أمر يتفق عليه الجميع ـ إلى مراجعة، ولكنني أعتقد أن الطرق والوسائل المقترحة لهذا الآن غير كافية أو غير ملائمة. ومن الضروري لشرح هذا أولاً أن نقسم ما نعنيه بالمخابرات. إنها تقع في ثلاث فئات: جمع المعلومات، وتقييم المعلومات، والتجسس. وبوجه عام يقوم الأمريكيون بعمل ممتاز في جمع المعلومات. ومعظم ما تحصل عليها أمريكا هو ـ بالطبع ـ من مصادر «مفتوحة» متاحة لنا جميعاً إذا ما أنفقنا الوقت الكافي ونظرنا بجد كاف لاكتسابه. أما المعلومات الأقل إتاحة فهي المعلومات السرية الخاصة التي تم اكتسابها بطريقة تعقب الاتصالات وفض الرموز والصور. إننا نراقب فعلياً كل مكالمة هاتفية تتم في أي مكان في العالم، وقد قمنا بفض كل الرموز السرية فعلياً ونحلق بالطائرات وبالأقمار الاصطناعية فوق كل بقعة اضطراب ممكنة تقريباً.

أثناء إدارة أيزنهاور طورنا وسائل تقييم هذه المعلومات. وأنتج مكتب التقديرات القومية ومكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية «تقديرات» أو تنبؤات مستقلة مبنية على المدى الكامل للمعلومات المتاحة[٢٠]. وأنجز هذان المكتبان في الشؤون السياسية وظيفة استشاري هندسي في مشروع بناء أو في اتحاد للمستهلكين في مجال التجزئة: عرض أفضل النصائح المتاحة. وهما ـ بالطبع ـ يخطئان في بعض الأحيان، ولكن حينما كانا يخفضان مرتبة أو يتم تجنبهما أو الاستعاضة عنهما، كما حدث في الحشد الذي جرى لغزو خليج الخنازير الفاشل في كوبا عام ١٩٦١[٢١] وفي الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣[٢٢]، كانت العواقب أسوأ بمراحل.

أما الفئة الثالثة من المخابرات ـ وهي العمل السري أو التجسس ـ فإنه غالباً ما يطلق عليه وصف «الحيل القذرة». وهي لعبة قديمة للغاية[٢٣]. وفي زمن خدمتي في الحكومة كان الجميع يتندرون ـ ولكنهم كانوا في السر مفتونين ـ بما يمكن تسميته «عرض جيمس بوند». فقد كان العميل «٠٠٧» البارع بصورة لا تصدق والأخلاقي بصورة تامة جذاباً للغاية لرجال مثل الرئيس كينيدي الذين غالباً ما يجدون أنفسهم وقد عرقلتهم الأجهزة البيروقراطية بما

---

(٢٠) كان «فيلسوف» التقييم في المخابرات الأمريكية هو شيرمان كنت (Sherman Kent) الذي يعتبر كتابه *(Strategic Intelligence)* الانجيل في هذا الميدان. انظر: Sherman Kent, *Strategic Intelligence for American World Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949).

(٢١) كان مكتب التقديرات الوطنية قد «قطعت عنه» المعلومات حول العملية التي خطط له ونفذها الجناح العملياتي للوكالة المركزية.

(٢٢) أنشأت وزارة الدفاع منظمة منفصلة هي «مكتب الخطط الخاصة» برئاسة أبرام تشولسكي لتقدير المعلومات على نحو يبرر السياسة المتبعة، والأمر الذي ينتهك العنصر الجوهري في التقييم، وهو الاستقلال.

(٢٣) Polk, *Neighbors and Strangers: The Fundamentals of Foreign Affairs.*

تتسم به من قصور ذاتي، والخوف والقانون. كان مناسباً أن جيمس بوند كان بريطانياً لأن الحياة الحقيقية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) قد تعلمت حرفتها عند أقدام السادة البريطانيين. وكانت لشيفرتهم السرية قاعدتين حاكمتين: لتكن ناجحاً لكن لا تُضبط متلبساً. ومن المؤسف أن البريطانيين لم يكونوا بارعين في أي من هاتين؛ وقد نسخ طلابهم الأمريكيون في «مكتب الخدمات الاستراتيجية» (OSS)، الذي سبق وجود وكالة الاستخبارات المركزية، كثيراً من أخطائهم. وكان هذا أمراً سيئاً ولكن ما كان أسوأ مما كان عندما نجحوا.

كان ثمة «نجاح» كبير مبكر هو الانقلاب الذي عبأ له كيرمت روزفلت رجل الاستخبارات المركزية بمساعدة من مونتغمري وودهاوس رجل المخابرات البريطانية إم. آي. ـ ٦ (MI - 6) في إيران[٢٤]. وبإسقاط حكومة محمد مصدق المنتخبة بدأوا مسلسل الحوادث ذات العواقب الكارثية التي أدت إلى إقامة الحكومة الإيرانية الحالية. ومن إيران تحركنا بصورة مكشوفة لإقامة عدد من نظم الحكم والقادة الأقوياء الذين أصبحوا لعنة وجودنا والذين ضموا المبادئ التي كنا ندافع عنها. وقد أدت محاولاتنا الفاشلة لاغتيال كاسترو وعبد الناصر ـ وآخرين غيرهما ـ إلى سحق القيادات التي كان يمكن أن تجعل حل المشكلات بطريقة بناءة أكثر صعوبة أو مستحيلة[٢٥].

وحتى في حكايات أقل دراماتية شوّهت هذه النشاطات العلاقات السوية التي كانت أمريكا قد تبنتها عن طريق الدبلوماسية. فلم يكن السفراء الأمريكيون يبلغون عما كانت تفعله وكالة الاستخبارات المركزية في البلدان التي هم معتمدون فيها؛ ولأنهم كانوا «خارج الحلقة» لم يكن باستطاعتهم أن يمثلوا أمريكا بطريقة فعالة. وسريعاً ما أدرك حكام مثل شاه إيران أن رئيس محطة السي.آي إي. هو عنصر اتصال أفضل[٢٦]. كذلك كانت «السلالم الخلفية» تستخدم إلى حد أن السلالم الأمامية أصبحت بالية وواهنة. وكانت الآثار الطويلة الأجل للعمل السري ضارة بأمريكا ومالت إلى الحط من صورتها وخفض قيمتها كعضو ديمقراطي وبناء في المجتمع العالمي.

باختصار يبدو العمل السري رخيصاً وسهلاً، ولكنه في الممارسة ليس كذلك أبداً. إن علينا أن ننهي تدريجياً هذا العمل القذر.

---

(٢٤) بيانه عن الأمر في: Kermit Roosevelt, *Countercoup, the Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979).

(٢٥) اكتشف عبد الناصر مؤامرة الاغتيال ضده. لهذا عندما أرسل ايزنهاور سفيراً ليلقي عليه محاضرة عن حكم القانون وعن الحاجة إلى عمل بناء في مضمار الأمم فإنه لم يتأثر. وكما قال لي (عبد الناصر) في وقت لاحق تحير بشأن ما إذا كان السفير أحمقاً أو أن عبد الناصر نفسه أحمق. وفي الحقيقة فإن السفراء الأمريكيين كانوا غالباً لا يزودون بالمعلومات عما كانت تفعله السي. آي.إي. في البلدان المعتمدين لديها.

(٢٦) يقع اللوم على كلا الجانبين. فرئيس المحطة كان غالباً عدوانياً وقادراً بينما كان بعض السفراء ضعفاء وكانوا لا يرغبون في أن يعرفوا ما يمكن أن يحرجهم. وهذه ملاحظة شخصية مني: لقد أوفدت لأوبخ شاه إيران على سياسته في امتلاك الأسلحة باعتبارها إسرافاً وبلا فاعلية وخطرة، كنت مصحوباً بالسفير جوليونس هولمز (Julius Holmes) وطول الطريق إلى المنتجع الجليدي للتزلج حيث كنا سنقابل الشاه، حاضرني هولمز عن بروتوكول الدخول والمغادرة في حضرة العاهل. وحينما قابلنا الشاه كان من الواضح انه كان يشعر بالسأم مثلما كنت أشعر من تفاهات السفير.

ـ ٦ ـ

تقوم الولايات المتحدة وتكتسب شخصيتها على دعائم ثلاث: **الأولى** ساحة المشاركة الشعبية في الحكم؛ **والثانية** هي رأي عام تتوفر لديه المعلومات؛ والساحة **الثالثة** هي الاقتصاد. وسأتناول هذه جميعاً بإيجاز باعتبار أنها مألوفة بشكل عام.

ليست المشاركة الشعبية كامنة فقط في الدستور، إنما هي تمارس في أحيائنا السكنية ومدننا. قليلة جداً هي المجتمعات الأخرى التي تقوم على المشاركة على هذا النحو مثل أمريكا. فنحن معتادون كمواطنين على أن نقوم بعملنا بأنفسنا، أن نتجمع لنعبر عن آرائنا وأن نشكل روابطنا لنعمل خارج إطار الحكومة لحل المشكلات المحلية. هنا تكمن أعظم قوة لأمريكا.

لكن – لسوء الطالع ـ لم ننجح بالقدر نفسه بخلق رأي عام مزود بالمعلومات على الرغم من أننا حذرنا مراراً وتكراراً من عواقب فشلنا في هذا. عبر عن هذا توماس جيفرسون بصورة مفعمة بالحيوية في عام ١٨١٦ حين كتب «إذا توقعت أمة أن تكون جاهلة وحرة وفي حالة من المدنية، فإنها بهذا تتوقع ما لم يكن وما لن يكون أبداً». وتصور استطلاعات الرأي والدراسات واحدة بعد أخرى مدى سوء نظامنا التعليمي. حتى طلاب الكليات جاهلون بصورة مزعجة حتى بمواقع البلدان[٢٧]. وحينما ندلي بأصواتنا ـ كمواطنين ـ لصالح أولئك الذين يديرون شؤون العالم بالمعنى الحرفي للكلمة، نحتاج لأن نعرف أكثر عن مواقع البلدان؛ نحتاج لأن نفهم على الأقل مبادئ تاريخها وسياساتها وثقافتها. مع ذلك تظهر الدراسات أنه حتى خريجي الكليات لا يستطيعون أن يصفوا الجارتين المكسيك وكندا. وبالمعنى الحرفي للكلمة فإن أفريقيا وآسيا تقعان خارج النطاق.

ويزيد الأمور سوءاً أن هجوماً قد شن داخل كلياتنا وجامعاتنا لاسكات أولئك الذين مهنتهم تعليمنا الحقائق عن الشعوب الأخرى وثقافاتها. لقد أطلق على هذا العمل اسم «مراقبة الحرم الجامعي»[٢٨]، وهو يهدف إلى أن يزرع في أمريكا شكلين من أشكال الاستنكار للآراء

---

(٢٧) أظهر مسح أجرته جمعية National Geographic Society أن نسبة ١٣ بالمئة فقط من طلاب الكليات تستطيع أن تجد العراق على الخريطة. وذلك عشية حرب ٢٠٠٣، وكما لاحظ رئيس سابق لهيئة الأركان المشتركة (الأمريكية) الأدميرال وليام كراو (William Crowe) منزعجاً «الحروب هي وسيلة الرب لتعليم الأمريكيين الجغرافيا». ووجدت دراسة أخرى أن واحداً من بين كل عشرة شبان أمريكيين لا يستطيع أن يجد حتى أمريكا على خريطة خالية من أسماء البلدان. انظر: *Christian Science Monitor*, 21/1/2003.

(٢٨) يمكن مشاهدتها تحت موقع < http://www.campus-watch.org > وعلى غرار الطريقة التي هاجم بها الماكارثيون الاختصاصيين بشؤون الصين، الذين تنبأوا ـ وكانوا مصيبين ـ بسقوط تشيانغ كاي تشيك ـ هاجم مارتن كرايمر المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في: Martin Kramer, *Ivory Towers on Sand: The Failure of Middle Eastern Studies in America* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2001).

بينما قاد دانييل بايبس (Daniel Pipes) ـ الذي عين مؤخراً، وهو أمر مثير للدهشة، عضواً في مجلس إدارة معهد الولايات المتحدة للسلام ـ حملات ضد الأساتذة في الجامعات الأمريكية الذين انتقدوا السياسة الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وبإلهام من كرايمر وبايبس كتب السناتور ريك سانتوروم (Rick Santorum) مشروع قانون ما كان يمكن أن يتخيله سوى جورج أورويل (George Orwell) [الروائي البريطاني صاحب =

غير الاصلاحية (الأرثوذكسية) ـ وحمل الطلاب على أن يكتبوا «تقارير» عن معلميهم ـ حتى ليبدو أن مؤسسيها بين المحافظين الجدد لا بد من أنهم قد تعلموا من روسيا الشيوعية ومن ايطاليا الفاشية ومن ألمانيا النازية. إنها من قبيل «العداء لأمريكا» بدرجة عميقة، ومن قبيل التخريب والإيذاء لصحتنا وأمننا القوميين. نحن الأمريكيين عالم مصغر للمجتمع العالمي: فنحن نأتي من كل الألوان ونؤمن بكافة الأديان ونتحدث جميع اللغات ـ نحن كما يعلن شعارنا، **متعددون**. وفي سعينا **للتوحد** سنكون الأفقر لو أننا نسينا جذورنا وتوقفنا عن الاستمتاع باختلافاتنا. إن تنوعنا هو الذي يجعل بلدنا غنياً ومتبايناً، وهو الذي يمكّن الشعوب في جميع أنحاء العالم من التعاطف معنا.

من الواضح أن الإرهاب أو حرب العصابات تنشأ عن دوافع سياسية، ولهذا ما لم تكن القوة المهيمنة مستعدة للتورّط في إبادة جماعية فإنه لا يمكن إلحاق الهزمة بالإرهاب بالوسائل العسكرية!

ليست المدارس وحدها المعيبة في تزويدنا بما نحتاج إليه كي ننعم بالرخاء في العالم. ففي مناطق شاسعة من البلد تولي الصحف انتباهاً ضئيلاً للعالم أو للأحداث القومية، والتلفزيون لا يقوم بما هو أكثر من هذا. وربما توجد أسباب تجارية سليمة لهذا، حيث إن قرابة ٥٠ مليون أمريكي لا يستطيعون أن يقرأوا فوق مستوى مدرسة ابتدائية. وهكذا يبدو الرأي العام الأمريكي ـ الذي أصابه الغباء بفعل القضمات الإخبارية التلفزيونية و «فرص التقاط الصور» للسياسيين ومن «القضمات الصوتية» من الراديو ـ فاقد الشهية لتحليل المسائل المعقدة.

ويكاد يكون أسوأ من هذا أنه في تدفق الأخبار لا توجد ذاكرة تذكر، ولهذا فإن ما يذاع يوماً تغرقه الأحداث اللاحقة أو يختفي من التغطية الإخبارية. وهذا يجعل تحقيق بيان متماسك عن أي وضع شبه مستحيل بالنسبة إلى القارئ المتوسط[٢٩]. وإذا أخذت هذه الأمور في مجموعها ـ المدارس والصحافة والحكومة ـ تخلق تعارضاً بين ما نعرفه فعلاً وما نحتاج لأن نعرفه، الأمر الذي يخيف ويزعج حلفاءنا ويريح أعداءنا.

أما الساحة الثالثة في القوائم الثلاثية التي ترفع أمريكا فهي الاقتصاد. واليوم نستطيع أن نرى تلك القوة تذوب أمام أعيننا. ولولا استعداد الصينيين لتمويل ديننا المتنامي سريعاً لأصبح الدولار قريباً من الانهيار. ويتفق رجال الأعمال المحترمون والمحافظون وذوو الخبرة مع وزير التجارة الأسبق (في إدارة نيكسون) بيتر بيترسون على أن «إلزام أمريكا بدور أوسع

= روايتي ١٩٤٨ ومزرعة الحيوانات اللتين تصورا المجتمع تحت هيمنة الأقلية المعادية للثقافة وحرية الرأي ـ المحرر]، وهو المشروع بعنوان «التنوع الايديولوجي لوقف التمويل الاتحادي عن الكليات والجامعات التي تسمح للمعلمين والطلاب بانتقاد السياسات الاسرائيلية. ويريد زميل سانتوروم السناتور سام براونباك (Sam Brownback) أن يذهب إلى أبعد من هذا لخلق ما يمكن أن يصل إلى قوة شرطة ايديولوجية. انظر: Michael C. Piper, in: < http://www.americanfreepress.net >, 21 April 2003.

(٢٩) Michael Massing, «Unfit to Print?,» *New York Review of Books* (24 June 2004).

(في الشؤون الخارجية) بينما تبقى جاهلة إلى حد العمى بالنفقات النهائية للقيام بهذا هو حماقة خالصة»[٣٠]. وهو يشير إلى أنه ابتداء من العام الماضي كانت الولايات المتحدة تقترض ٥٤٠ مليار دولار ـ وقد ارتفع هذا الرقم الآن إلى ٦٦٦ مليار دولار ـ سنوياً من بقية العالم، وأن رجالاً مثل الرئيس السابق لهيئة الاحتياطي الاتحادي[*] بول فولكر ووزير الخزانة الأسبق روبرت روبين يشكون بأننا نستطيع أن نفلت من أزمة ويشكون بأن «العجز الحسابي الأمريكي الراهن قابل للاستدامة عند المستويات الراهنة لفترة تطول كثيراً عن خمس سنوات أخرى». إن إجمالي الدين القومي الذي راكمته أمريكا في تاريخها كله حينما انتخب بوش من المتوقع أن يتضاعف أثناء الوقت الذي سيقضيه في منصبه[٣١]. وقد بيّن منتدى من الخبراء الماليين أن «وكالة ائتمانية محترمة لاحظت مؤخراً أنه بحلول عام ٢٠٢٦ ـ وما لم يحدث تغير في سياستنا المالية ـ فإن سندات الخزانة الأمريكية التي كانت يوماً هي معيار الذهب الواقعي، ستصنف باعتبارها سندات بالية»[٣٢].

إن من الواضح الجلي ـ أو سينبغي أن يكون ـ أنه إذا لم ترتب أمريكا أمور بيئتها الاقتصادية، وبغض النظر عن ما تفعله غير هذا، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة لعب دور رئيسي في الشؤون العالمية.

ـ ٧ ـ

إن المشكلة الفلسطينية ـ من وجوه كثيرة ـ هي الأكثر تغلغلاً وتعقيداً وخطورة في السياسة الخارجية الأمريكية. وهي ـ كذلك ـ المشكلة الأصعب على التناول لأنها متجذرة بعمق في مشاعر الذنب والانفعال والخوف بصورة تجعلها تقريباً خارج إطار التفكير العقلاني. ويشعر الأمريكيون ـ المسؤولون الحكوميون أو المواطنون العاديون على السواء ـ أكثر حرية بمراحل في انتقاد أمريكا وبريطانيا وفرنسا ـ على نحو ما فعلت أنا نفسي ـ دون أن يظن فيهم أنهم يكرهون أو يعارضون شعوب هذه البلدان، إلا أن معظم غير اليهود يخافون بطريقة مرضية من أن يتهموا بالعداء للسامية، حتى لو أنهم لم ينتقدوا إلا السياسات المتشددة التي ينتهجها آرييل شارون. وهذا ليس فحسب تحقيراً من شأننا إنما هو لا يخدم اسرائيل أو اليهود في أماكن أخرى. إن اسرائيل لم تعد ـ هذا إذا كانت في أي وقت أصلاً ـ إحساناً دولياً؛ إنها دولة ـ أمة قوية وغنية. وينبغي أن تحلل، وعلى النحو الذي يحلل بها مواطنوها أنفسهم أفعالها، وبتعبيرات محترمة.

كما هو شأن أي دولتين أخريين، تملك اسرائيل وأمريكا مصالح قومية لا تتطابق دائماً. فقط إذا حدد مواطنو كل منهما مصالحهم، وفهموا ما هم مستعدون للقيام به لحمايتهما، يمكنهم أن يرتبوا وأن يقيموا علاقاتهم بطريقة صحيحة. ومن المؤكد أن هذه هي الطريقة التي

---

(٣٠) Peterson, «Riding for a Fall».

(*) هي بمثابة البنك المركزي في النظام المالي الأمريكي (المحرر).

(٣١) Nicholas D. Kristof, «Glide Path to Ruin,» *New York Times*, 25/6/2005.

(٣٢) *Harper's Magazine* (June 2005).

حلل به المواطنون الاسرائيليون علاقاتهم مع أمريكا. وحينما وجدت اسرائيل صراعاً بين أهدافها وأهدافنا، فإنها بطبيعة الحال اختارت أهدافها هي. لكن أمريكا نادراً ما فعلت بالمثل. إننا على الصعيد الحكومي ندور على أطراف أصابعنا بكل حذر حول المسائل التي تضر بقسوة بالمصالح الأمريكية[٣٣]، فقد أغلقنا عيوننا عن أحداث نعارضها في أماكن أخرى، وبواسطة شعوب أخرى وفي بعض الحالات نعارضها حتى بالقوة العسكرية[٣٤]. وعلى الرغم من مشكلاتنا المالية، فقد كنا نمثل وفرة من أجل اسرائيل[٣٥]. إن المتخصصين الأمريكيين بشؤون الشرق الأوسط ـ حرصاً منهم من خطر أن يظن بهم أنهم معادون للسامية ـ يشعرون بأنهم ممنوعون من أن يقولوا علناً ما تقودهم دراساتهم إلى الاعتقاد به.

أما الاسرائيليون، فإنهم يسلكون بطريقة أكثر نضجاً وشعوراً بالأمن مما يسلك الأمريكيون. في حين يخشى الأمريكيون من أن ينتقدوا الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، فإن الباحث الاسرائيلي البارز آفي شلايم[٣٦] كان صريحاً في وصفه للاحتلال الاسرائيلي لغزة. فبعد أن أشار إلى أنه في غزة ٨ آلاف مستوطن يسيطرون على نسبة ٤٠ بالمئة من الأراضي

---

(٣٣) كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلاله مصدر اضطراب عميق للعلاقات الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ وقد أنت سياستها تجاه الفلسطينيين إلى وفق عملية السلام ومن المؤكد أنها دعمت الإرهاب الموجه إلى أمريكا.

(٣٤) اثنان من أكثر الأمثلة إبهاراً هما حينما أشعل عملاء اسرائيليون النار في مكتبة حكومية أمريكية في الاسكندرية في عام ١٩٥٤ في محاولة لتقويض العلاقات الأمريكية ـ المصرية، وحينما حاول السلاح الجوي والبحرية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ إغراق سفينة البحرية الأمريكية «ليبرتي» وأثناء هذا الهجوم قتل ٣٤ وأصيب ٧٥ من العسكريين الأمريكيين. ولقد أطلقوا النار حتى على قوارب النجاة وأجهزة البقاء على الحياة مستخدمين الطوربيد والمدافع الرشاشة والقذائف ونيران النابالم، في محاولة واضحة لتأمين عدم إبقاء أحد على قيد الحياة. ولو أن هجوماً كهذا قام به أي بلد آخر في العالم لكان من المؤكد أن يؤدي إلى رد فعل عسكري فوري. لكن بدلاً من ذلك ـ وبأوامر من الرئيس جونسون ـ هددت البحرية الأمريكية بأن تحاكم عسكرياً أي عضو في طاقم «ليبرتي» يكشف النقاب عما حدث.

(٣٥) لقد أعطينا اسرائيل أو أمددناها بقروض لم يكن من المتوقع أبداً أن تسددها بنحو ١٠٠ مليار دولار، ومنحنا اسرائيل علاقات تجارية خاصة تزيل ـ في بعض الأحوال ـ رسوم الاستيراد التي تفرضها على بلدان أخرى. كما أننا دعمنا صناعة الأسلحة الاسرائيلية حتى حينما كانت تعرقل السياسة الأمريكية بيع أسلحتنا حيث كنا نحاول أن نمنع بيع الأسلحة، على غرار ما حدث مؤخراً مع الصين.

(٣٦) ولد في بغداد عام ١٩٤٥ وشب في اسرائيل وخدم في الجيش الاسرائيلي وهو الآن أستاذ باحث في الأكاديمية البريطانية متخصص في العلاقات الدولية في كلية سان انتوني، بأكسفورد. وقد علق أيضاً على ما نعرفه جميعاً من أن «السياسة الخارجية الأمريكية قد أظهرت ازدواج المعايير المألوفة تجاه الشرق الأوسط: معيار نحو اسرائيل وآخر نحو العرب. ولكي يعطي مثالاً واحداً فقط نفّذت الولايات المتحدة تغيير نظام الحكم في بغداد خلال ثلاثة أسابيع ولكنها أخفقت في تفكيك مستعمرة يهودية واحدة في الأراضي المحتلة خلال ٣٨ عاماً». وتطلب اسرائيل الآن ٢,٢ مليار دولار مساعدة إضافية لتدفع نفقات انسحاب ٨ آلاف مستوطن إسرائيلي من مستعمرات غير مشروعة. انظر: AP and Reuters, in: *International Herald Tribune*, 12/7/2005.

وهكذا تكون الولايات المتحدة قد دعمت مالياً بناء مستعمرات، في تعارض تام مع القانون الدولي، ومن المتوقع أن تدفع أمريكا الآن ثمن تفكيكها. وإذا ما مدت هذه الممارسة من غزة إلى الضفة الغربية فإن الأموال التي ستتحملها ستكون كفيلة بالمعنى الحرفي لكي تجعلها تترنح. وكان التأثير الأسوأ الذي أحدثه بعلاقات أمريكا مع الآخرين هو تورطها مع هذا الجانب من السياسة الاسرائيلية.

القابلة للزراعة ومعظم المياه، بينما يناضل ١,٣ مليون فلسطيني من أجل وجودهم في ما بقي لهم من القليل منها، علق قائلاً إن الاحتلال الاسرائيلي «مشروع استعماري يائس، مصحوب بواحد من أطول أنواع الاحتلال وأكثرها وحشية في الأزمنة الحديثة». ولو أن أمريكياً غير يهودي كتب هذا لكان أدين بالعداء للسامية، أو حتى أقصي من منصبه الأكاديمي أو الحكومي. وهذا أمر لا يليق بأمريكا وهو مضلل بالنسبة إلى الإسرائيليين. إن معرفتهم بأنهم يملكون شيكاً على بياض بالفعل بأن يفعلوا ما يشاؤون تجعلهم لا يعيرون اهتماماً يذكر بمحاولات الحكومة الأمريكية لخلق ظروف تؤدي إلى تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط. وهذا لا يعني القول بأن الإسرائيليين هم وحدهم الملامون؛ فالأمريكيون يخطئون أكثر. فالاسرائيليون إنما يتصرفون عقلانياً على النحو الذي يرون به مصالحهم، إنما أمريكا هي التي تتصرف بطريقة غير عقلانية. ويوافق على هذا كثير من الاسرائيليين الكبار والمحترمين. فهؤلاء قلقون من أن المستفيد الرئيسي من الضعف الأمريكي هو اليمين الاسرائيلي المتطرف، وان أفضل مصالح اسرائيل هو في الأمد الطويل، وحتى الديمقراطية الإسرائيلية، ستعاني نتيجة لذلك.

لقد مضى وقت طويل على أمريكا لتنظم علاقاتها مع اسرائيل كعلاقة سوية لدولة بدولة صديقة بطريقة تساعد اسرائيل على أن تدخل في وفاق مع تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وهذا لمصلحة كلا الدولتين، وينبغي أن يكون أولوية عليا لأمريكا.

ـ ٨ ـ

من الواضح أن ثمة احتمالات أخرى كثيرة لإعادة تصميم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكن معظمها يندرج تحت رؤوس الأقلام أعلاه. والمسألة الأساسية هي شجب مسعى الهيمنة العالمية والرجوع إلى المسار الأكثر إيجابية والأكثر انسانية والأكثر أماناً الذي خاطرت أمريكا بالخروج منه عندما أصبحت زعيمة البشرية □

الديمقراطية في لبنان: خرافة أم واقع(*)؟

زياد حافظ

كاتب عربي مقيم في الولايات المتحدة.

أثارت الأحداث الصاخبة في الشرق الأوسط في الحقبة الأخيرة توقعات في كثير من الدوائر ـ محلياً ودولياً ـ بأن رياح التغيير (إن لم نقل أعاصيره) ستخلق نظاماً سياسياً جديداً. أما إذا كان مثل هذا التغيير سيأتي لمصلحة العرب، فأمر يبقى من المحتم الانتظار لمعرفته. وسيذهب كثيرون إلى أن التغيير سيحدث على الأرجح، إنما ليس بالضرورة في الاتجاه الذي تأمل الإدارة الأمريكية الحالية فيه وتدعمه. وفي الحقيقة فإن إحدى الذرائع لسياسة الحرب الأمريكية في العراق ـ التي أصبحت في الوقت الحاضر في حالة من الفوضى والالتباس ـ كانت دعم الديمقراطية أو إحداث تغيير ديمقراطي في المنطقة. ويذهب أنصار الإدارة (الأمريكية) إلى أن الانتخابات التي أجريت في العراق في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وفي الأراضي (الفلسطينية) المحتلة، وحركات الاحتجاج في مصر ولبنان، هي مؤشرات على «نجاح» هذه السياسة. مع ذلك يمكن المرء أن يذهب إلى أن الديمقراطية في المنطقة ـ سواء في العراق أو في لبنان أو في أي مكان آخر، وبسبب هذه السياسة غير المسؤولة ـ قد رجعت خطوات عملاقة إلى الوراء. فالطائفية والانقسامية في العراق ولبنان تشكلان خطرين جسيمين في كل من هذين المجتمعين، حيث يبدو شبح الحرب الأهلية قريباً إن لم يكن وشيكاً. إن الانتخابات في العراق ولبنان لم تجلب شيئاً سوى توترات طائفية لكلا البلدين.

سأركز مداخلتي على لبنان، ولكن كثيراً من الأدلة التي سأسوقها يمكن أن تنطبق بصورة صحيحة على بلدان أخرى في المنطقة. وليس غرضي هنا مناقشة السياسة الأمريكية، إنما رسم الخطوط العامة للوضع الراهن في لبنان وفهم ما إذا كان تغيّر ديمقراطي يوشك أن يتم أم لا. وأعتقد أن لبنان يعاني توقف العملية الديمقراطية. وكما عبّر داوود خير الله، فإن

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى مجموعة بشأن «الديمقراطية في الشرق الأوسط» رعاها مجلس المصلحة القومية (Council for National Interest)، وقد عقدت هذه المجموعة في قاعة رايبورن بمبنى الكابتول (الكونغرس الأمريكي) يوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

«النتائج الهزيلة... مسؤولة عنها... الثقافة السياسية ـ الاجتماعية السائدة، وعوامل خارجية، ونخبة مثقفين ضعيفة غير منظمة»[١].

لقد بدأت الأحداث الأخيرة في لبنان مع اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وهو الاغتيال الذي أجّج حركة عامة من السخط ترافقت مع الغضب الذي أحسّ به اللبنانيون نتيجة لهذا الاغتيال، مع حكم برز فيه التدخل السوري الشديد الوطأة في العملية السياسية اللبنانية، واستمر محتفظاً بالسلطة فيه مزيج من السادة الاقطاعيين وشيوخ الطوائف وأقلية حاكمة ذات صلات مع شبه الجزيرة العربية لأكثر من ١٥ عاماً. فقد أشعلت الشهور الطويلة من الاعتصام في ميدان الشهداء (الذي أعيدت تسميته ليصبح ميدان الحرية)، وكذلك مسيرات التظاهر (تلك التي جرت في ميدان رياض الصلح وفي ميدان الشهداء على السواء) شرارة إيمان بحركات شعبية أصيلة استطاعت أن تغيّر المشهد السياسي في لبنان. ولفترة وجيزة ثُمِّل كثيرون ممن عيّنوا أنفسهم «خبراء»، وكذلك اللبنانيون السذج والمستسلمون للأوهام بفعل هذا التغيّر الدراماتيكي. مع ذلك ـ وبسرعة كافية ـ اختطفت هذه الحركة من قبل المشتبه فيهم المعتادين[٢]، وهم السادة الإقطاعيون والشيوخ الطائفيون والدينيون وأركان الأقليات الحاكمة[٣]. وكانت التحالفات الانتخابية التي تكوّنت، وتدخّل الدبلوماسية الأمريكية والفرنسية ودبلوماسية الأمم المتحدة لمنع مناقشة جادة لقانون الانتخاب، ما جعل من المؤكد ألا يكون الخطاب السياسي أثناء الانتخابات سوى خطاب طائفي مستفحل من شأنه أن يدفع اللبنانيين إلى حافة الكارثة. وضمن الخطاب المثير للاستياء من جانب بعض الزعماء الدينيين، والمبالغ من المال المثيرة للغضب التي تمّ إنفاقها، والاستغلال المخجل من جانب كثير من الزعماء السياسيين لموت «شهدائهم»، ضَمِن هذا كله أن تبقى الانقسامية هي المزاج السائد. فكان من المناسب أن تكون مثل هذه الانتخابات بمثابة مهزلة[٤]، وإن كانت تعكس المزاج السائد في البلد.

تبعاً لذلك، فإن الواقع الذي يدعم حجتي هو كالتالي:

١ ـ لبنان دولة فئوية. وللفئوية وجوه كثيرة مثل الطائفية والمذهبية والعشائرية أو القبلية والمناطقية والتضامنية (العسكرية). والحكم في البلدان العربية مصمم على أساس هذه الخطوط، حيث إن سماتها تسود أيضاً، بطريقة أو بأخرى، في معظم البلدان العربية إن لم نقل فيها كلها.

---

(١) Daoud Khairallah, «In Search of Legitimacy and Democracy in the Arab World,» paper presented at: the Arab American University Graduates Convention in Washington DC, 1 November 1997.

(٢) انظر: Gary C. Gambill, «The Cedar Revolution's Slow Death,» *National Post* (Toronto), 26/7/2005.

(٣) انظر التحليل الوافي عن الانتخابات الأخيرة الذي قدمه كريم إميل بيطار في: *L'Orient le jour*, 28/6/2005.

(٤) المصدر نفسه.

٢ ـ الفئوية تتناقض مع الديمقراطية، والشكل الممثل لها في الحكم على خطوط فئوية أدى باستمرار إلى انعدام الاستقرار المدني وإلى العنف. وتؤكد أحداث التاريخ القديم والحديث هذه النقطة.

٣ ـ الفئوية تقسيمية في جوهرها، ودعاتها الرئيسيون ينظرون إلى المشاركة في السلطة باعتبارها مباراة في المعادلة الصفرية(*)، الأمر الذي يلغي بالتالي أي مشروع أو منطوق قومي(٥).

لبنان دولة فئوية. والفئوية تتناقض مع الديمقراطية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد، وتفضي إلى التدخل الأجنبي النشط في الشؤون المحلية.

٤ ـ الفئوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد ـ فساد القوانين، وفساد الإدارة، وفساد السلطة، وأخيراً ـ إنما ليس آخراً ـ الفساد المادي. والحقيقة أنها دائرة شريرة، حيث إن الفئوية تغذي الفساد والفساد يعزز الفئوية، وهكذا.

٥ ـ الفئوية تفضي إلى التدخل الأجنبي النشط في الشؤون المحلية، حيث شيوخ الفئات مهيأون لطلب تدخل أجنبي لتأمين قبضتهم على الجماعة، وأيضاً ـ في ما يأملون ـ على الجماعات الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان كانت لها عواقب غير مقصودة (وإن كان مراقبون سيئو الطوية يذهبون إلى أنها مقصودة) في تسهيل تسلق المرويات الطائفية في لبنان، عن طريق منع أي مناقشة جادة حول إصلاح قانون الانتخابات لكي ينسّق مع روزنامة تناسب احتياجات سياسة فاشلة في المنطقة، أكثر مما تناسب احتياجات اللبنانيين. إن كلاً من فرنسا والولايات المتحدة مذنبة بالتساوي بالتورط على هذا النحو وبالمسؤولية عن الانقسام الطائفي في الحياة السياسية اللبنانية. لقد ذهب كثيرون ـ مثل د. جورج قرم ـ أيضاً إلى أن قرار الأمم المتحدة رقم (١٥٥٩) من شأنه أن يخلق عدم استقرار في لبنان(٦) بصرف النظر عن حقيقة أنه سار في اتجاه مضاد لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاته(٧).

٦ ـ وأخيراً، فإن الفئوية أيديولوجيا مفلسة لم تكد تنتج مجتمعاً موحداً على أية أهداف لوجوده.

(*) تصف نظرية الحصيلة الصفرية (Zero Sum, Game Theory) هذه المباراة بأنها تلك التي يكون فيها كل فوز لأحد طرفيها خسارة للطرف الآخر بالضرورة. وبهذا المعنى فإن أحد اللاعبيْن لا بد من أن ينتهي إلى محصلة تساوي صفراً في النهاية.

(٥) أعني بـ «القومي» انخراط جميع اللبنانيين في برنامج مشترك يتجاوز التفكير الضيق والمناطقية والعشائرية والفئوية. فالفقر هو ظاهرة غير مشجعة، وكذلك التخلف.

(٦) Georges Corm, «Pourquoi la France change-t-elle d'attitude au Liban?,» *Le Monde*, 15/9/2004.

(٧) بحث داوود خيرالله المقدم إلى المؤتمر القومي العربي الخامس عشر الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

اسمحوا لي أن أزيد إيضاحاً على بعض هذه النقاط. وأبدأ بالفرضية الممكنة القائلة بأن الديمقراطية هي نوع الحكم الذي يرغب فيه اللبنانيون. وفي اعتقادي ـ الذي آمل أن غالبية عريضة من اللبنانيين تشاركني فيه ـ هو أن الديمقراطية، على الرغم من إخفاقاتها الحقيقية أو المتخيلة، هي الشكل الوحيد للحكم الذي سيمكّن اللبنانيين من أن يحققوا هدفهم. مع ذلك، فإن **صياغة وتفصيل مثل هذه الأهداف هي التي تشكل المشكلة، وإن النظام الحالي يمنع إقامة آلية يستطيع اللبنانيون بها أن يصلوا إلى اتفاق على أهدافهم.** ويتعين عليّ أن أشدّد من البداية على أنه لا يوجد إجماع بين اللبنانيين على أهدافهم. **والأمر الأكثر جوهرية أنه لا يزال لا وجود لإجماع على ما هو لبنان وما ينبغي أن يكون دور الدولة.**

يعاني لبنان ككيان سياسي واجتماعي انقساماً حادًّا خلقه نظام ورث من الأزمنة الاستعمارية، وهو نظام يعزز مصالح القوى الإقليمية والدولية عن طريق نظامها الجمعي العميل. لقد كانت قاعدة «فرّق تسد» هي على وجه التحديد ما تعهدته القوى الأجنبية والإقليمية في لبنان، وحقيقة في المنطقة ككل. فدعونا لا نخدع بالبلاغيات التي تجيدها المؤسسة (الحاكمة) اللبنانية. إن النزعة الانقسامية هي المشكلة الأهم في مواجهة اللبنانيين، وهي التي تهدّد وجودهم. والسبب هو أن لبنان والجماعات الدينية لم تتوصل بعد إلى اتفاق على ما هي الدولة أو ما ينبغي أن تكون.

وثمة نقطة أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي أن الدولة جرى تصورها ـ عمداً ـ على أنها مؤسسة ضعيفة. إن المحاولات العديدة لتحديث الدولة قد أجهضها تحالف القوى الطائفية والعشائرية التقليدية[٨]. وبالإضافة إلى هذا، فإن الدولة الضعيفة يدعمها اقتصاد يقوم على قاعدة «دعه يعمل»، تلك القاعدة التي تمنع الدولة من أن تدير جدول أعمال وطنياً وتسهم في زيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق وسكانها. وأي أمر شبيه بالتقدم يلاحظ في لبنان لا يعكس إلا قدرة النظام على التكيف مع الظروف من أجل البقاء. مع ذلك، فهو لا يعني أن تغيّراً حقيقياً قد حدث. فالمؤسسة الطائفية اللبنانية تحب أن تزعم أن لبنان ديمقراطي، فهو يملك معدات الديمقراطية: أحزاب سياسية[٩]، انتخابات، فصل دستوري بين السلطات، مؤسسات سياسية توفر ميداناً لمداولات سياسية (جمعية وطنية، صحافة حرة نسبياً[١٠]، واقتصاد سوق حر نسبياً)، حكومة تدين بالمساءلة مبدئياً لهيئة تشريعية... إلخ. يعزز هذه القشرة الديمقراطية حراك محدود ونسبي داخل الجماعات، ما يخلق وهماً بوجود استعداد نحو ديمقراطية داخل هذه الجماعات. فقد تيقن

---

(٨) من أواخر الستينيات (من القرن العشرين) حتى أوائل السبعينيات نجحت قوى مثل الحلف الثلاثي والحلف المركزي (حلف الوسط) في تفكيك الإصلاحات السياسية التي استهلها الرئيس شهاب.

(٩) معظم الأحزاب السياسية قائم على أساس طائفي، باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي المعترف بكونهما غير طائفيين. مع ذلك، فإن مشاركة المسلمين في هذين الحزبين لم تكن مشاركة كبيرة على مدى السنين.

(١٠) يخلط كثيرون بين حرية التعبير والديمقراطية. وحرية التعبير في لبنان معترف بها بأنها أكبر مما هي عليه في البلدان العربية، الأمر الذي يمثل مشكلة لهذه البلدان.

شيوخ الطوائف وقاعدة زبائنهم من أن النظام لن يعمل إلا لتلبية احتياجاتهم وليس احتياجات الشعب اللبناني[١١].

وفي الدفاع عن نظام طائفي كشكل خاص من الديمقراطية يأخذ في حسبانه الجماعات الدينية دون «أن يشتتها أو يغرّبها» لا يُعترف بالمساواة بين اللبنانيين. حقاً إن اللبنانيين كأفراد لا يعترف بهم بهذه الصفة. إنما يدور الاعتراف فقط بالجماعات التي يتعيّن على اللبنانيين أن ينتموا إليها حتماً. والعوامل الداعمة للمؤسسة الطائفية والثقافة الطائفية هي الأنظمة القبلية والعشائرية للمجتمع اللبناني التي تضع احتياجات الفرد في قاع الأولويات. من هنا، فإن الحراك العمودي والأفقي في النظام السياسي وفي الادارة معوّقان بدرجة كبيرة.

وبسبب أولية الشرط المسبق الطائفي للمشاركة، فإن حرية التعبير قد تقلصت واقتصرت على الحدود الخارجية للجماعة، إذ يتألف أولئك الذين يتحدثون نيابة عن الجماعة من تحالف زعماء إقطاعيين أو شبه إقطاعيين ودينيين أو شبه دينيين، وهم يتحدثون على أساس الخطوط القبلية والأبوية (البطريركية) التقليدية. وتشهد حكايات دامية عديدة من الحرب الأهلية اللبنانية داخل الجماعات كافة على ما يرجّح أن يحدث لمن يتعدّون هذه القواعد.

وترتيباً على ذلك، فإن مسائل المشاركة في السلطة أصبحت تلقائياً من قبيل مباراة الحصيلة الصفرية. فمهما حققت جماعة من إنجازات، إلا أنه يجري تصورها دائماً على أنها تمّت على حساب الآخر (الآخرين). من هنا، فإن ثقافة الانقسام تسيطر على الخطاب السياسي الفكري[١٢] والمآسي التي تعيّن على لبنان أن يتحملها، والتي سيواجهها لسوء الطالع في المستقبل، هي نتيجة الانقسام والشقاق. وكما أوضح جورج قرم بطريقة فعّالة في عمل جذري حول جذور المأساة اللبنانية، **فإن ثقافة الانقسام تهدف في جوهرها إلى معارضة أي شكل من أشكال التعاون والتفاهم بين اللبنانيين، وإلى منع إمكانية الحرية والسلام**[١٣].

لقد احتاج الزعماء الطائفيون دائماً إلى مناصرة قوى خارجية لكي يحافظوا على قبضتهم ممسكة بجماعتهم الخاصة. من هنا تطور العروضات القنصلية المتزامنة، بحيث يمكن للزعماء الطائفيين أن يسعوا بزخم لإيجاد فرصة لالتقاط الصور لهم مع أي دبلوماسي أجنبي في لبنان «المستقل» لكي يعكسوا فكرة وجود ثغرة واعتراف بهم من العالم الخارجي.

---

(١١) وافق بعض أعضاء المعارضة السابقين على أن يخونوا رفاقهم، وقبلوا قانون الانتخاب للعام ٢٠٠٠ برمته لأنه ناسب أغراضهم. والتحالفات الانتخابية هي إيضاح آخر لهذه النقطة. وعلاوة على هذا، فإن نائباً وخصماً لدوداً سابقاً لتمديد فترة رئاسة الرئيس لحود غيّر موقفه، وبرر ذلك بأن «مقعده» يفوق في أهميته أي انتهاك دستوري. وهو الآن «عضو محترم في الغالبية الجديدة»!

(١٢) Georges Corm, *Géopolitique du conflit libanais: Etude historique et sociologique*, cahiers libres (Paris: La Découverte, 1986), chap. 12.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

إن النظام اللبناني هو تقسيم كولونيالي يؤبّد التبعية والضعف، وكل زعيم لجماعة يسلك كرئيس دولة. وقد رفع ضعف الدولة اللبنانية الكامن فيها إلى مرتبة عقيدة قطعية تبرّر هذا الرضوخ: «قوتنا هي في ضعفنا». وقد أدى هذا فعلياً إلى تفكك الدولة اللبنانية ونشوء الحاجة إلى «استيراد» الأمن.

لا يمكن أن يقوم شكل من الديمقراطية الفعالة مع سيطرة الطائفية. والحقيقة أن هذه الأخيرة هي نقيض تام للديمقراطية. فالطائفية شمولية في جوهرها، إذ إنها تمنع تطور جماعة من المواطنين وتُخمد أي صوت منشق داخل الجماعة، وتستند إلى زرع الخوف والشك ودعمهما. وعلاوة على هذا، فإنها عنصرية في أعماقها، لأنها توفر نظرة تحقيرية إلى الآخر. وتقوم الطائفية على الادعاء الزائف بأن الجماعة هي الحامي النهائي لأعضائها. مع ذلك، لا يمكن لجماعة أن تزدهر إذا لم تكن حقوق أفرادها محمية[١٤]. ومشاركة الجماعة الطائفية في العمل السياسي كانت تؤدي في الماضي ـ وسوف تؤدي في المستقبل ـ إلى صدامات دامية تعرض للخطر أعضاء الجماعات أنفسهم. فأين هي ـ إذاً ـ الحكمة في ذلك؟ وبالإضافة إلى هذا، فإن منح حقوق سياسية (أو مزايا سياسية) للجماعات يؤدي إلى تقليص الحريات الفردية وتقليص إمكانية المساءلة والمسؤولية، إذ تصبح الحقوق الفردية رهائن لإرادة الزعماء الطائفيين[١٥] وفي هذا الصدد، فإنني أطرح أمامكم أن الدستور السائد المبني على اتفاقات الطائف هو في جوهره نقيض للديمقراطية طالما أنه ينطوي على تمييز في نظام المشاركة في السلطة بين الجماعات. إن الانتماء والولاء الطائفيين يبزّان المقدرة. والدستور العراقي المؤقت الذي يكرس مشاركة السلطة الطائفية في هذا الجانب دستور مناقض للديمقراطية.

لماذا تتمترس ثقافة الطائفية بقوة بين النخب السياسية؟ ألا ينبغي أن يشرع الزعماء السياسيون والدينيون اللبنانيون في التفكير بأن حياة سياسية ذات معنى لا تكون ممكنة إلا خارج الطائفية؟

لكن، لماذا تتمترس ثقافة الطائفية بقوة بين النخب السياسية؟ لعقود كثيرة سيطرت عقدة الخوف على الخطاب السياسي اللبناني، ومجموعة أخرى حكمتها عقدة الجبن، أما الآن فإن كلتيهما استبدلتهما بطفلتيهما الطبيعية، وهي عقدة الإحباط. وبالنظر إلى عقلية الحصيلة الصفرية التي تحدد الطائفية، فإنها محكومة بأن تفضي إلى حريق هائل. ألا ينبغي أن يشرع الزعماء السياسيون والدينيون اللبنانيون في التفكير بأن حياة سياسية ذات معنى لا تكون ممكنة إلا خارج الطائفية؟ يتعيّن على الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني أن يتوقفوا عن توفير غطاء فكري وأساس أخلاقي للطائفية حينما يتحدثون عن

---

(١٤) جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الاصلاح** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)، ص ١٣٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١.

«مرونتها» (فواز طرابلسي[١٦] و«حتميتها» (فريد الخازن[١٧] وسمير خلف وإيلي سالم[١٨])، و/أو أساسها التاريخي (أسامة مقدسي)[١٩] من ثم، فإن المصالح الراسخة تتعارض في السياسات الطائفية مع الديمقراطية الحقيقية. وأصحاب هذه المصالح يصدرون القوانين التي تؤيد هذا النظام. ومن هنا، يؤكد قانون الانتخاب الراهن الطائفية ويدعمها. وقد شكلت اللجنة الدستورية التي عُينت أخيراً بهدف إجراء الإصلاح الانتخابي من أعضاء متحصّنين في الثقافة الطائفية، ولا يتوقع منهم أبداً أن يقترحوا قانوناً انتخابياً يضمن تمثيلاً حقيقياً لا يقوم على الانتماء للجماعة أو الانتماء الطائفي وإنما على قوى سياسية فاعلة لها جدول أعمال وطني. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه بعض الشيء الحكم على نتيجة عملية لم تبدأ بعد، فإن الفائدة من أي صدقية لمعرفتي الشخصية بالعديد من أعضاء اللجنة الدستورية الأربعة عشر لا يشجعني على أن أكون متفائلاً.

وإنني لأود في هذه المرحلة أن أقدم هذه النقطة المذهلة. إن اللبنانيين كشعب ليسوا طائفيين بالغريزة[٢٠]. لقد أقامت كل الطوائف والجماعات علاقات متبادلة واسعة على مدى سنين. وتدفعني الزيجات المختلطة والعائلات المتعددة الطوائف لأن أقول إنه لو كان للبنانيين زعماء وطنيون حقيقيون وليسوا شيوخ طوائف توطدت مصالحهم في الإبقاء على الانقسام بين اللبنانيين، لكان لبنان قد تطور ليصبح ديمقراطية نابضة بالحياة. **إنما الافلاس الفكري والأخلاقي للزعماء الطائفيين الدينيين والمدنيين والسياسيين، وكذلك الأكاديميين والمفكرين، هو الذي عجل بانغماسهم في ثقافة الخوف والجبن والإحباط**، إذ لم تكن المؤسسة (الحاكمة) اللبنانية مستعدة للمبادرة باختيار جاد للنظام. وهي في الحقيقة راضخة ـ إن لم تكن راضية صراحة ـ بالابقاء على الأمر الواقع. وقبل سنوات قليلة عندما طرح اقتراح بوضع تشريع ملزم بالزواج المدني، فإن هذا الاقتراح حورب بضراوة من جانب الطائفيين، وبالمثل من جانب «المستفيدين»، تحت ذرائع مختلفة (الوقت ليس ملائماً، عليك أن تغيّر النفوس قبل النصوص أو ما إلى ذلك).

---

(١٦) مقابلة على محطة LBC.

(١٧) يدافع الخازن عن مركزية الدولة بأنها «تتناسب مع الوضع الطائفي السائد في البلاد»، انظر: Farid el Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), p. 397.

(١٨) إن الفكرة المحتفى بها والزائفة تقول بأن لبنان هو رمز للتغيير من خلال التطور وليس الثورة. وقد وفر مايكل هدسون تفسيراً ذا مغزى لهذا التزيين في مقالته الشهيرة الصادرة عام ١٩٦٨ «الجمهورية المهتزة».

(١٩) وعن مقدسي أن «الطائفية معرفة حداثية بمعنى أنها انتجت في سياق الهيمنة الأوروبية والإصلاحات العثمانية، ولأن مفضّليها على صعيد كولونيالي (أوروبي) وإمبريالي (عثماني) ومحلي (لبناني) كانوا يعتبرون أنفسهم محدثين استخدموا الماضي التاريخي لتبرير مزاعم الحاضر وتطور المستقبل». انظر: Ussama Makdisi, *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-century Ottoman Lebanon* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), p. 7.

(٢٠) كانت جماعة المواطنين قد أجرت في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي دراسات ميدانية غطت البلد برمته وسألت الناس عن مدى الأهمية التي يعلقونها على انتمائهم الطائفي. ومن المثير للدهشة بدرجة كافية أن الطائفية لم تكن متمكنة كما كان يمكن للمرء أن يتوقع في أعقاب الحرب الأهلية.

هل الوضع ميؤوس منه؟ قد توحي قراءة أولى لسوء الطالع برد إيجابي على هذا السؤال. **مع ذلك، فإنني أعتقد أنه أياً كانت صعوبة المهمة، فإن الوضع لا يزال قابلاً للخلاص شرط أن يكون اللبنانيون مستعدين لبذل الجهد المطلوب.** إن ميراث مرسوم عام ١٩٣٦ الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي لإقامة «الجماعات التاريخية» كأساس للنظام العام ينبغي أن يُلغى. ويتعيّن فصل الدولة عن الجماعات التي تشكل الحكم اللبناني. والطائفية ليست قدراً مقدراً[٢١]، إنما يمكن إزالتها إذا كان اللبنانيون مستعدين للنظر إلى ما وراء خدمة مصالحهم الذاتية الصغيرة. إنني أعتقد ـ ومعي آخرون كثيرون ـ أن الوقت قد حان للتفكير في نظام علماني يكون التفوق فيه للقانون العام على المكانات الشخصية، تاركاً القانون الديني أو قانون الجماعة كخيار لأولئك المواطنين الذين يريدون ذلك. **يجب أن تعطى للبنانيين إمكانية الخروج من النظام الطائفي.** وفي هذا الجانب قد يكون هناك بعض الأمل. ومن شأن خطوة أولى أن تكون إصلاح قانون الانتخاب، حيث تؤخذ الحدود الخارجية التالية في الحسبان:

أ ـ خفض سنّ التصويت إلى ١٨ عاماً.

ب ـ التمثيل النسبي.

ج ـ إزالة التمثيل الطائفي.

د ـ استخدام وحدات الدوائر الجغرافية المناسبة للأغراض الانتخابية.

إن من شأن هذا التشريع أن ينال الدعم على الصعيد الشعبي من الحركات القاعدية، **أولاً** لإبطال مفعول المعارضة المتوقعة من الزعماء الطائفيين ودوائرهم. ويمكن أن تكون خطوة **ثانية** بإزالة التمثيل الطائفي في الخدمة المدنية، وأن تكون خطوة **ثالثة** بتعديل المادة العاشرة في الدستور (اللبناني) التي تمنح الجماعات امتياز تنظيم نظامها التعليمي (التربوي) وإدارته. وتكون خطوة **رابعة** بإزالة التمثيل الطائفي في المناصب العامة والمناصب التي يتم شغلها بالانتخابات. وأما الخطوة **الخامسة**، فتكون بإعادة إدخال التشريع بشأن الزواج المدني الاختياري. وأخيراً، يتعيّن الاستعاضة من الخطاب الطائفي بخطاب وطني. وفي هذا الصدد، فإن الخطاب القومي العربي المتجدد يمكن أن يوفر مثالاً، لأنه يتجاوز التقسيمات الفئوية. وليس ثمة تناقض بين خطاب وطني لبناني وخطاب قومي عربي. إنهما يدعمان ويكمّلان بعضهما بعضاً. ويمكن أن يوفّر مشروع النهضة العربية مظلة لخطاب قومي حيوي في لبنان، خطاب يؤمّن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤمّن تجديد تراث الوطن.

وعلى الرغم من أن هذه الاجراءات ـ بحد ذاتها ـ لن تؤدي إلى إزالة الطائفية كلياً، الا أنها ستكون خطوات جوهرية في الاتجاه الصحيح □

---

(٢١) بذلت محاولات عديدة في لبنان لمحاربة الطائفية. ولا بد من أن يذكر المرء دور الأحزاب السياسية العلمانية على الرغم من أن أحداثاً وطنية وإقليمية أحبطت هذا الدور. ولسوء الطالع أنه عندما جاء الاختبار الحقيقي عبر الحرب الأهلية، فشلت هذه الأحزاب في جعل الأمور تختلف. وقبل ذلك، في سنوات ما بعد الاستقلال جرب تصفية زعماء سياسيين غير طائفيين ـ مثل أنطون سعادة ـ تصفية جسدية، وذلك لأسباب عدة كان من بينها الخطر الذي كانوا يمثلونه على نظام طائفي. والصراع لا يزال مستمراً.

المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي

مفيد الزيدي

أستاذ التاريخ المعاصر، كلية الآداب، جامعة بغداد.

تشهد الساحة الخليجية إرهاصات سياسية من خلال ظهور قوى معارضة سياسية بمختلف تياراتها الفكرية وعلاقتها بأنظمة الحكم، وتزداد تلك العلاقة تعقيداً وتأزماً نظراً الى اختلاف الرؤى والمعالجات في قضايا أساسية تهمّ المجتمعات الخليجية داخلياً أو خارجياً.

وهكذا تتناول هذه المقالة هذه الإشكالية برؤية موضوعية تحليلية مع استشراف مستقبلي لها خلال أحداث عام ٢٠٠٤.

أولاً: أبرز التنظيمات السياسية المعارضة

برز خلال المرحلة الأخيرة عدد من التنظيمات السرية والعلنية من التيارات الإسلامية والليبرالية اليسارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي:

١ ـ التيار الإسلامي

ـ جمعية الوفاق الوطني الإسلامي

تمثل التيار الشيعي الإسلامي (تيار الوسط المعتدل)، وقد تأسست في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠١ بعد إقرار ميثاق العمل الوطني، ويرأسها الشيخ علي سليمان، وهي تضمّ ائتلافاً من «حركة أحرار البحرين الإسلامية» و«الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» و«حزب الله في البحرين»)، وتدعو الجمعية الى العمل الإسلامي الوطني في ظل الدستور على رغم أنها عارضت انتخابات ٢٠٠٢، لكنها تتمسك بالخيار الدستوري والديمقراطي للملك الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة[١].

(١) فلاح المديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ ـ ٢٠٠٢** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٤)، ص ١٠٨-١٠٩.

ـ جمعية العمل الإسلامي

ظهرت برئاسة الشيخ محمد علي محفوظ عام ٢٠٠٢، وشاركت مع قوى بحرينية أخرى في الدعوة الى الديمقراطية الحقيقية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، ودعم الحوار بين السلطة والشعب[٢].

ـ جمعية الإصلاح

تأسست عام ١٩٤١ واجهة لجماعة الإخوان المسلمين في البحرين، ويرأسها الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة. وقد دعمت المشروع الإصلاحي في ميثاق العمل الوطني وتطبيق الدستور والتعايش الطائفي[٣].

ـ الجماعة السلفية

هي امتداد للجماعات السلفية في الخليج العربي، وقد تأثرت بالسلفية الوهابية، ومنها «الجمعية الإسلامية» و«جمعية الأصالة الإسلامية» في البحرين برئاسة الشيخ عادل المعاورة. وقد شاركت في انتخابات ٢٠٠٢ في المجلس الوطني، وظهرت أيضاً «جمعية الشورى الإسلامية» (التيار المعتدل) و«جمعية الوسط القومي الإسلامي» (الناصريون والإسلاميون) في البحرين[٤].

ـ لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

شكلت في العربية السعودية في أيار/مايو ١٩٩٣، وهدفها إقامة الحقوق وفق مبادىء الشريعة، وقد انتقلت من الداخل الى لندن عام ١٩٩٤، والناطق باسمها هو د. محمد المسعري ومعه سعد الفقيه، قبل أن ينشق الأخير عنه لخلاف وصف بأنه تنظيمي.

ـ حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية

أسسها سعد الفقيه عام ١٩٩٦ بعد الانشقاق السابق الذكر، وأصدر نشرة أسبوعية اسمها **الإصلاح** التي تدعو فيها الحركة الى حقوق الإنسان والإصلاح في إطار إسلامي ورفع المظالم عن الشعب.

ـ لجنة النصيحة والإصلاح

من الحركات المرتبطة بـ «القاعدة» ومظلة لجماعات إسلامية متطرفة ومواجهة سياسة التحالف بين السلطة في العربية السعودية والولايات المتحدة[٥].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٥) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ترجمة عبد الإله النعيمي (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ٢٤١ ـ ٢٥٠.

ـ تنظيمات القاعدة (السعودية)

هي تنظيم «الموحّدين» المنسوب الى القاعدة، ويتزعمه كل من علي بن خضير وناصر بن حمد الفهد اللذين شاركا في الحرب مع بن لادن في أفغانستان. وهذا التنظيم تكفيري وله خلايا لتنفيذ أعماله في السعودية، وينشر بياناته باسم: «المجاهدون في الجزيرة»، ومن فصائله «كتائب الحرمين» وهي تنظيم إسلامي متشدّد يستهدف بحسب بياناته: «رجال دين كفاراً وجنوداً وثنيين»، ويعمل من أجل «تطهير» العربية السعودية ممن يحاربون الإسلاميين، ويقوم بتنفيذ عمليات ضد جند «المرتدين»[٦].

ـ التجمع السلفي

هو التيار السلفي الأكبر في الكويت، ويتبع «جمعية إحياء التراث»، وهي من جمعيات الخدمة الإسلامية العامة، ويرأسه خالد بن سلطان بن عيسى.

ـ الحركة السلفية

هي حركة انشقت عن التيار السلفي عام ٢٠٠٢ في إطار خلافات فكرية، ويرأس هذه الحركة د. عبد الرزاق الشايجي ود. حاكم المطيري ود. حامد العلي.

ـ الحركة الدستورية

تضم تيار الإخوان المسلمين في الكويت، وبخاصة جمعية «الإصلاح الاجتماعي» الأوسع نطاقاً، ويرأسها الشيخ عبد الله علي المطوّع، ومن قياداتها الجديدة مبارك بن فهد الدويلة ود. محمد محسن البصيري.

ـ تجمعات شيعية (الكويت)

تتألف من التيار الإسلامي الشيعي مثل «الائتلاف الإسلامي الوطني» و«جمعية الثقافة الاجتماعية» التي تشكلت حديثاً من رحم «حزب الله» في الكويت، واتجاهاتها إسلامية وطنية في إطار شيعي[٧].

٢ ـ التيار القومي

لقد انصهرت أغلب التجمعات السياسية القومية مع تراجع المدّ القومي العربي في تنظيمات أخرى (ليبرالية/إسلامية/يسارية)، ولعل من أبرزها في البحرين حالياً «جمعية التجمع القومي الديمقراطي» التي يرأسها رسول عبد العلي الجشي، وهي ذات توجه بعثي، إذ أعاد البعثيون البحرينيون تجمعهم بعد سنوات من الانقطاع في عام ٢٠٠١ مع سماح الحكومة بالإشهار الرسمي للتجمعات السياسية. وهذه التجمعات موالية للعراق الى حدّ ما،

---

(٦) **النور**، العدد ١٥٨ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

(٧) **النور**، العدد ١٥٥ (نيسان/ابريل ٢٠٠٤)، ص ٤٤ ـ ٤٥ و٤٩.

وقد ندّدت بضرب العراق وغزوه على يد الولايات المتحدة[٨].

٣ ـ التيار اليساري

ـ جمعية العمل الوطني الديمقراطي

يرأسها عبد الرحمن النعيمي (معارض يساري)، وهي ائتلاف ظهر في البحرين من عناصر يسارية وقومية ومستقلة، وعلى رغم اتجاه الجمعية الديمقراطي الا أن السمة البارزة هي توجهها اليساري، ولها مواقف غير داعمة كثيراً للانتخابات والإصلاحات الدستورية.

ـ جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي

هي جمعية انبثقت من «جمعية التحرير الوطني البحرينية» السابقة، واتخذت موقفاً براغماتياً تجاه قضايا الانتخابات والدستور، وقد أعلن عن تأسيسها في عام ٢٠٠١ وضمت ٣٠٠ شخصية. وقد دعمت هذه الجمعية مسيرة الملك الإصلاحية.

ـ جمعية التجمع الوطني الديمقراطي

انبثقت عن «الجبهة الشعبية في البحرين» السابقة برئاسة المحامي عبدالله هاشم، بعد أن رفضت الجبهة العمل الوطني. وقد وقفت هذه الجمعية الى جانب الجمعيتين الآنفتي الذكر في انتخابات عام ٢٠٠٢ في مواجهة التيار الإسلامي، وعملت على كسب شخصيات فكرية أخرى مؤمنة بالديمقراطية، ودعت الى المعارضة السياسية الإصلاحية الدستورية بالعمل العلني السلمي، ولكن هذا التجمع اليساري فشل لأن كل تيار فيه كان يعمل مستقلاً عن الآخر. ولذلك ظهرت «جمعية العمل الوطني (الديمقراطي)» الأوسع على الساحة برئاسة النعيمي ونائبته د. منيرة الفخرو[٩].

ـ التجمع الوطني الديمقراطي (السعودية)

ظهر كممثل للحزب الشيوعي السعودي في مطلع التسعينيات، وهو يهتم بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات الداخلية في البلاد، ويصدر جريدة **التجمع**، ويعمل أساساً خارج السعودية[١٠].

ـ المنبر الديمقراطي

تشكّل من «اتحاد التجمع الديمقراطي» و«اتحاد الشعب» وعناصر مستقلة في الكويت، ومن أبرزهم الأمين العام عبدالله النيباري، وسامي أحمد المنيس (حالياً ابنه أحمد) الأمين العام

---

(٨) المديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ ـ ٢٠٠٢**، ص ٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٩؛ <http://www.aldemokrati.org>, and <http://www.aljazeera.net>, 4/10/2004.

(١٠) عبد النبي العكري، **التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣)، ص ٥٦.

السابق. ويدعو المنبر الى العمل الدستوري، ومنح البدون الجنسية، ونيل المرأة حقوقها ومساواتها، واجراء إصلاحات اقتصادية داخلية[١١].

٤ ـ التيار الليبرالي

ـ التجمع الشعبي الديمقراطي

هو تجمع ليبرالي التوجه بقيادة أحمد عبد العزيز السعدون، رئيس مجلس الأمة في الكويت (سابقاً)، ومعه مسلم حمد البراك، وهو تجمع من الليبراليين داخل مجلس الأمة، ويهتم بقضايا تهمّ الشعب الكويتي والشأن الداخلي[١٢].

ـ جمعية الميثاق الوطني

هي جمعية بحرينية تضم تقنيين وتجاراً ومثقفين محسوبين على الحكم، كما أن بعضهم كانوا في الأصل مسؤولين سابقين في الحكومة، وتدعم هذه الجمعية توجهات السلطة الإصلاحية.

ـ جمعية المنتدى الثقافي

هي جمعية نخبوية لا تعدّ نفسها جمعية سياسية، وتحاول أن تلعب دور الموفق ضمن التيار العلماني[١٣].

ـ التحالف الوطني من أجل الديمقراطية (السعودية)

هو تحالف معارض يعمل في لندن، وقد عقد مؤخراً مؤتمراً حول مستقبل الديمقراطية في السعودية شاركت فيه شخصيات بارزة سعودية، منها د. مضاوي الرشيد. ويدعو التحالف الى الإصلاح الديمقراطي الداخلي، ويوجّه النقد الى السلطة، ويطمح الى إجراء إصلاحات شاملة في السعودية[١٤].

ـ الحركة الدستورية (البحرين)

ظهرت الحركة في التسعينيات في البحرين بمشاركة ثلاثين شخصية (قومية/إسلامية/ليبرالية)، وتدعو الى تفعيل الدستور وإقامة مجلس تشريعي ومنح المرأة حقوقها والمساواة بين السكان. وقد دعمت الحركة إصلاحات الملك الدستورية والديمقراطية، على رغم أنها ترفض مجلس النواب المعيّن وتدعو الى انتخابات حرة[١٥].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(١٢) < http://www.aljazeera.net >.

(١٣) < http://www.aljazeera.net >.

(١٤) **المشاهد السياسي** (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ١٠ ـ ١١.

(١٥) المديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ ـ ٢٠٠٢**، ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

ثانياً: قضايا الجدل والخلاف بين الحكومة والمعارضة

١ ـ السياسة الأمريكية

تبرز قضايا الجدل والخلاف بين المعارضة وأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي حول قضايا أساسية في مقدمتها السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والدعم الكامل لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والاحتلال الامريكي للعراق.

ففي **الكويت**، انخذت الحركات الإسلامية موقفاً رافضاً للسياسة الأمريكية والإسرائيلية في فلسطين، وحدث ذلك في العشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عندما طالبت هذه التيارات الإسلامية برفض قبول السفير الأمريكي الجديد ريتشارد ليباردو في الكويت بسبب خدمته في إسرائيل سابقاً، وطالبت برفض الحكومة الكويتية له «مراعاة لمشاعر الشعب الكويتي والفلسطيني المسلم». وقد شجبت الحركة الدستورية الإسلامية والتجمع السلفي والحركة السلفية والتحالف الوطني الإسلامي الدعم المتواصل من الولايات المتحدة لإسرائيل على اعتبار أن هذا يشجع على مواصلة جرائمها ضد الفلسطينيين، ولكن الحكومة الكويتية لم تستجب بطبيعة الحال لهذه المطالبة[١٦].

وتمثل مسألة **احتلال العراق** وما سبقها من سياسة أمريكية جراء الحصار الاقتصادي، والغزو والعدوان على الشعب العراقي، أزمة أخرى بين المجتمع وأنظمة الحكم في المنطقة، وبخاصة للقوى الإسلامية، وإهانة للعراقيين والمسلمين عامة، مما زاد من تعاطف الشباب، وبخاصة في السعودية، مع أسامة بن لادن والمقاومة العراقية والفلسطينية، والعداء للسياسة الأمريكية. وقد أدى هذا الأمر الى تعبئة إضافية للشباب ضد الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، فزاد العنف والإرهاب في أعمال مستمرة في الرياض وبعض مدن السعودية، في عدة مواجهات عام ٢٠٠٤ قتلت فيها أعداد من العناصر «المتطرفة الإرهابية» ورجال الأمن[١٧].

٢ ـ الإصلاح والحياة الدستورية

وتعدّ قضية الإصلاحات والحياة الدستورية من القضايا موضع الخلاف بين المعارضة والسلطة، وقد تجسدت في **السعودية** خاصة، حيث ناشد في الثالث والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٠٤ حوالى ٩٠٠ شخصية من دعاة الإصلاح، ولي العهد (آنذاك) الأمير عبدالله بن عبد العزيز ووضع جدول زمني للإصلاح السياسي والاقتصادي في السعودية، ووجهوا اليه رسالة بالتزام الإصلاح طريقاً للتغيير وتنفيذ الوعود وتحويلها الى واقع ملموس من خلال تأسيس نقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومحاربة التطرف وضمان حرية التعبير وتعزيز دور المرأة في المجتمع[١٨].

---

(١٦) **الزمان**، ٢١/٤/٢٠٠٤.

(١٧) مترك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٧ ـ ٢١.

(١٨) **المشاهد السياسي** (٢ آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ١٠.

ودعا «التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية» من مقره في لندن الى إجراء الإصلاح الحقيقي الفعلي، وأعلن أن الجيل الجديد بحاجة الى تغيير جذري في السياسة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ليبعد البلاد عن العنف الطائفي والقبلي والديني[١٩].

وظلت مطالب مختلف القوى السياسية السعودية في الداخل والخارج عام ٢٠٠٤ حول انتخاب مجالس لنواب الشعب من أهل العلم والخبرة بانتخاب شعبي، وتوسيع المشاركة الشعبية، والإسراع في الاصلاح، والسماح بقيام المجتمع المدني ومؤسساته، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، والفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين المرأة من أداء دورها في المجتمع والحياة الاقتصادية[٢٠].

تتضمن قضايا الجدل والخلاف بين الحكومة والمعارضة الموقف من السياسة الأمريكية، والإصلاح والحياة الدستورية وحقوق المرأة، ونبذ إثارة الطائفية وحفظ الوحدة الوطنية.

وبرزت في **البحرين** مطالب من القوى السياسية، إذ أعلنت أربع جمعيات (الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والتجمع القومي الديمقراطي) في العشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عن قيامها بحملة توقيعات على عريضة تطالب بتعديلات دستورية، وأكد علي سلمان، رئيس جمعية الوفاق الوطني، عدم الاقتناع بتفسير الحكومة القانوني حول مخاطبة السلطات العامة. وهدّد مجيد العلوي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، هذه الجمعيات، وأكد أن مخاطبة السلطات العامة متاحة للهيئات العامة فحسب، وليس من حق الجمعيات الأربع أن تقوم بحملة توقيعات شعبية. وقد أكد سلمان أن الهدف من العريضة «التأكيد بأن هناك رغبة شعبية في إعادة النظر في دستور عام ٢٠٠٢»، والدعوة الى إسناد شعبي للعريضة، وعدم تلبية مجلس النواب مطلب إجراء تعديلات دستورية تلبّي الطموحات الشعبية[٢١].

في حين انتقد عبد الرحمن النعيمي أداء البرلمان، وأفاد بأنه لا يحقق طموحات المعارضة، وأن الخلاف بين الحكومة والمعارضة يشمل أيضاً عودة العمل بالدستور السابع عام ١٩٧٣ وقضية التجنيس والتوطين، وهذا ما عبّر عنه عبد الهادي المرهون (الكتلة الديمقراطية) في مجلس النواب، إذ شهدت مسألة «التجنيس» سجالاً بين الحكومة والمعارضة، وقد شنّ أحمد جمعة، رئيس «جمعية الميثاق الوطني» القريبة من الحكومة، حملة على النواب الإسلاميين في المجلس ووصفهم بأنهم يدعون الى عرقلة مشروع الأحزاب السياسية، والى «أسلمة» المجتمع البحريني، في حين طرحت «كتلة المنبر الإسلامي» في المجلس قضية معتقلي غوانتنامو أمام

---

(١٩) **المشاهد السياسي** (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٠) عبد العزيز الغريب، «دراسة في الاتجاهات الإصلاحية في السعودية،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة ٩، العدد ٢٧ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٦٥.

(٢١) **الزمان**، ٢١/٤/٢٠٠٤.

الحكومة، وتناولت مسألة حلّ وزارة الإعلام وخصخصة التلفاز[٢٢].

٣ ـ المرأة

وصلت الأمور في **الكويت** بين النواب الإسلاميين والحكومة الى المواجهة، إذ هدد جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة، بحل البرلمان، ورفض رئيس الوزراء صباح الأحمد الصباح الرضوخ لمساومات الإسلاميين، ودعا الى الانفتاح وسنّ قانون منح المرأة حق الترشيح والانتخاب، ورفض وجود صفقة على خلفية استجواب وزير الإعلام محمد أبو الحسن من قبل النواب الإسلاميين بسبب إصدار تصريحات لإقامة حفلات خاصة في الكويت. وكانت الحكومة قد أقرت قانوناً يسمح للمرأة بالترشح والتصويت في الانتخابات البرلمانية من أجل الحصول على الحقوق السياسية الكاملة، لكن ذلك لم يتمّ لأنه يتطلب موافقة مجلس الأمة ليصبح ساري المفعول، إذ إن الإسلاميين والقبليين يحوزون على الأغلبية، والحكومة لا تحظى الا بتأييد ٣٠ نائباً فقط من أصل ٦٥ نائباً، وهي تحتاج الى ٣٣ صوتاً لتمرير القانون في المجلس[٢٣].

وكان القانون قد أثار جدلاً في المجتمع الكويتي، حيث رحبت به القوى الليبرالية والإسلامية (الشيعية) ورفضتها القوى الإسلامية (السنّية) والقبلية. وقد شككت المرأة الكويتية بإقرار هذا الإنجاز بعد سنوات من الجدال بشأنه، مع تشدد الإسلاميين في منع دخول المرأة الى مجلس الأمة. وترى لؤلؤة الملا من «الجمعية النسائية الكويتية» أن تمرير القانون مرتبط بجدية الحكومة وقدرتها في الحصول على دعم مؤيديها في المجلس[٢٤].

٤ ـ الطائفية

أثيرت في **الكويت** قضية طائفية تمثلت في عقد اجتماعات إيرانية مع شخصيات معينة، بحيث استنكر الإسلاميون (السنّة) موقف الحكومة تجاهها، وقد رأت فيها الأخيرة إثارة للطائفية والتوتر الطائفي بين السنّة والشيعة، وأن الخوف في الكويت نابع من التطرف. وقد عقد رئيس الوزراء صباح الأحمد الصباح عدة لقاءات مع إسلاميين لتأكيد التعايش وروح التسامح، وشدّد على الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة الطائفية، علماً أن ثلث الكويت من الشيعة من أصول إيرانية ـ عراقية وسعودية، ويمثل الشيعة خمس نواب مجلس الأمة، ولهم وزير واحد في مجلس الوزراء المؤلف من ١٦ وزيراً.

وقد شجع تنامي دور الشيعة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي على أن يقوم شيعة الكويت بممارسة شعائرهم ولعب دور سياسي أكبر، في حين انتقد الليبراليون روح التطرف لدى العراقيين الشيعة والسنّة، ودعوا الحكومة الى وقف إثارة الطائفية وتطبيق القانون وحفظ الوحدة الوطنية[٢٥].

---

(٢٢) **المشاهد السياسي**: (١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، ص ١٨ ـ ١٩، و(٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ١٠ ـ ١٣.

(٢٣) **المشاهد السياسي** (٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ٢١، و .<http://www.albayan.ae>,10/5/2004.

(٢٤) <http://www.albayan.ae>, 25/5/2004.

(٢٥) <http://www.albayan.ae>, 4 /4/2004 and 20/4/2004.

ثالثاً: أساليب المعارضة السياسية وممارساتها

تباينت اتجاهات قوى المعارضة في الخليج تجاه مطالبها من أنظمة الحكم، فقد اتبعت في **السعودية** قوى «متشددة وإرهابية» لغة العنف مع السلطة والأجانب، وهم من التيار السلفي وأتباع «القاعدة» الذين ارتبطوا بأسامة بن لادن. وقد عاشت الرياض ومدن أخرى مواجهات خلال عام ٢٠٠٤، حيث سقط فيها عدد من أعضاء تنظيم «القاعدة» في السعودية وقادتهم الى جانب أفراد من الأجهزة الأمنية[٢٦]. وشرعت «الفئات المتطرفة» بإعلان الجهاد والانتقال من «قتال الأمريكان» الى قتال من «استعان بالأمريكان» و«حمى الأمريكان» بحسب التيار، فتعرض الأجانب الى القتل والخطف، وتمّ استخدام السيارات المفخخة والانتحاريين ضد قوات الأمن والمقرات الرسمية[٢٧].

وفي **البحرين** جرت حملة توقيع على عريضة تطالب بتعديلات دستورية رفعتها جمعيات «التحالف الرباعي» المعارضة، وعلى أساس توقيع المواطنين على العريضة تمّ طرح توجهات هذا التحالف على السلطة في الإصلاح الدستوري ومنح المزيد من السلطات لمجلس النواب المنتخب، ولكن السلطة ألقت القبض على عدد من النشطاء بتهمة حظر مثل هذا العمل من قبل الحكومة[٢٨] و«الترويج لقلب النظام والتحريض على كراهية نظام الحكم والازدراء وإذاعة أخبار وبيانات أو شائعات كاذبة ومغرضة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة»[٢٩].

وبعد اجتماع الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع رؤساء تسع جمعيات سياسية أمر بالإفراج عن معتقلي العريضة، وكان التوافق بادياً بين الحضور، وجرى الحوار في جو ودّي مع الملك، الأمر الذي حمل بعض الرؤساء على التفاؤل بعهد جديد في البحرين، وكان حوالى ٥٠٠ شخصية قد نفذوا في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٤ اعتصاماً سلمياً للمطالبة بإطلاق سراح نوابهم الذين اعتقلوا بمسألة توقيع العريضة[٣٠].

ويبدو أن الواقع السياسي في البحرين يشير الى أن التيار الإسلامي قد أظهر مرونة في التعاطي مع إصلاحات الملك، وانحسرت لغة الشك والاتهام للحكومة، وظهر تيار إسلامي وطني يدعم أيضاً قضايا عربية مثل القضية الفلسطينية والمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، ومقاطعة البضائع الأمريكية، وخرجت تظاهرات في المنامة والمحرق وغيرهما، ووصلت الى المواجهة مع الأجهزة الأمنية في حوادث شهدها العراق، مما أدى الى تدخل الملك شخصياً لإنهاء حالة التوتر بين الطرفين[٣١].

وفي **الكويت** تعددت حالة المواجهة بين التيار الإسلامي (السنّي) مع السلطة في قضايا

---

(٢٦) < http://www.aljazeera.net >, 3/10/2004.

(٢٧) **المشاهد السياسي** (٢ أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ١٠ - ١٤.

(٢٨) < http://www.albayan.ae >, 6/5/2004.

(٢٩) < http://www.albayan.ae >, 4/5/2004.

(٣٠) **السفير**، ٢٠/٥/٢٠٠٤، و < http://www.albayan.ae >.

(٣١) < http://www.aljazeera.net >, 3/10/2004.

فصل التعليم في جامعة الكويت، وتغيير المناهج التعليمية، وأحداث العراق وسياسة الولايات المتحدة، ومسائل طائفية أخرى أثيرت في الكويت، وقد اتبعت فيها القوى الإسلامية ساحة مجلس الأمة والصحافة للتعبير عن أفكارها ومواجهة قرارات الحكومة في هذه القضايا.

رابعاً: سياسات نظم الحكم في التعامل مع المعارضة

واجهت دول مجلس التعاون الخليجي ضغوطات من قبل الولايات المتحدة من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، وبخاصة السعودية، وتصاعد الحديث عن تجفيف منابع العنف والإرهاب بمنح الشعب المزيد من الإصلاحات والمشاركة السياسية، ووضعت الرياض تحت المجهر الأمريكي أكثر من غيرها في المنطقة(٣٢).

واتبعت **العربية السعودية** عدة أساليب وسياسات في مواجهة قوى المعارضة، وقد رأى د. متروك الفالح أن الحكومة اتبعت سياسة أمنية في مواجهة العنف والإرهاب وملاحقة العناصر المشاغبة، مع إصدار عفو عن العناصر المشاركة أو المرتبطة بـ «أهل العنف» الذين لم يتورطوا بأعمال قتل، خلال شهر واحد يبدأ في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وكان هذا العفو قد جاء في كلمة للمغفور له الملك فهد (قبل رحيله) ألقاها نيابة عنه ولي العهد (آنذاك) الأمير عبدالله بن عبد العزيز ودعا فيها «الفئات الضالة» الى الرجوع الى الحق وتحكيم الشرع(٣٣).

وأقدمت الحكومة السعودية على سجن عدد من دعاة الإصلاح، مثل عبدالله الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني والشيخ سعيد بن زعير (إسلامي)، في محاولة لإبعاد أية قيادات للتيار الإصلاحي لا تتفق مع الحكومة(٣٤).

ثم اتخذت سياسة أخرى في الوسطية بين الإصلاحيين والمحافظين، وتم تّبنّي بعض الإصلاحات مثل انشاء «جمعية الصحافيين السعوديين» في السابع من حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وفازت سعوديات بعضوية الجمعية لأول مرة، وتم انتخاب جميع أعضاء الجمعية التسعة دون تعيين من وزارة الإعلام.

وقد وافق المغفور له الملك فهد بن عبد العزيز (قبل رحيله) على إنشاء «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان»، وهي منظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، واستقبل ولي العهد (آنذاك) رئيس الجمعية د. عبدالله بن صالح العبيد، عضو مجلس الشورى، والأعضاء المؤسسين، وأكد لهم دعم الحكومة لهم(٣٥).

واتجهت الحكومة أيضاً الى فكرة الحوارات الوطنية مع النخب الأكاديمية والاجتماعية

---

(٣٢) عبد الخالق عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ٢٤-٢٦.

(٣٣) الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية،» ص ٢٢.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) **الشرق الأوسط**، ١٠/٣/٢٠٠٤.

والعلماء، وعقد الملتقى الفكري الثالث في المدينة المنوّرة بتاريخ ١٢ ـ ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، واستقبل ولي العهد الشيخ صالح الحصين، رئيس الملتقى، والأعضاء المشاركين، وخرج الملتقى ببيان وتوصيات حول جهود الإصلاح والحوار الوطني، وتأكيد حقوق المرأة الشرعية وعلاقتها بالتعليم ودورها في الأسرة والحياة، وإنشاء هيئة وطنية للمرأة والأسرة، ومراجعة وضع المرأة أمام القضاء، ومحاكم للأسرة، وتوسيع المناهج الدراسية، وإنشاء معاهد وكليات للمرأة، وإيجاد فرص عمل مناسبة للنساء، وغير ذلك[٣٦].

بات الإصلاح ضرورة ملحّة في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تحدّيات ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر والمتغيّرات الإقليمية والدولية وتنامي العنف وظاهرة الإرهاب.

أما في **الكويت**، فقد اتبعت الحكومة سياسة تبنّي بعض الإصلاحات السياسية، فأصدرت مشروعاً لتعديل قانون الانتخابات يسمح للمرأة بممارسة حقوقها في الانتخاب والترشح الى مجلس الأمة في إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية. ثم وافقت الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٤ على إشهار «الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان»، ويرأسها جاسم القطامي الذي أكد على أهمية وجدية الحكومة في مجال مراعاة حقوق الإنسان، وبخاصة مشكلة البدون، وانتهاكات خدم المنازل في الكويت، علماً أن الحكومة أصرّت على هذه الخطوة رغم معارضة التيار الإسلامي (السنّي) على بنود الميثاق الدولي لحقوق الإنسان أساساً[٣٧].

أما في **البحرين**، فقد استمر الملك حمد بن عيسى آل خليفة في الإصلاحات السياسية والتحوّل الديمقراطي، وعقد عدة حوارات ولقاءات مع قيادات المعارضة البحرينية، مثل زعيمي التيار الإسلامي (الشيعي) عيسى أحمد قاسم والسيد عبدالله الغريفي في التاسع من أيار/مايو ٢٠٠٤، على خلفية عريضة «التحالف الرباعي». وقد سعى الملك الى مدّ جسور الحوار مع مختلف التيارات السياسية والتعرف على انتقاداتها ومواقفها من الإصلاح الدستوري[٣٨].

وطرحت الحكومة استراتيجية وطنية للقضاء على البطالة خلال ثلاث سنوات (٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٩) تطبيقاً لمبدأ المواطنة الوظيفية، وأكد ولي العهد البحريني على شعار «البحرين للبحرينيين أولاً» في سوق العمل في ظل الإصلاحات العامة[٣٩]، وتبعتها حملة وطنية «لوقف العنف ضد المرأة» بتعاون مع ناشطين من الداخل ومنظمات إقليمية مختصة على أساس رفض العنف ضد المرأة البحرينية، والعنف الأسري الاجتماعي، وإطلاق سراح السجينات ومعتقلات الرأي[٤٠].

أما في **قطر**، فاستمرت الحكومة في الإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي

---

(٣٦) **النور**، العدد ١٥٨ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٤٧، و**الشرق الأوسط**، ١/٦/٢٠٠٤.

(٣٧) **الحياة**، ١٧/٥/٢٠٠٤، و .<http://www.albayan.ae>, 23/8/2004

(٣٨) **الحياة**، ١٠/٥/٢٠٠٤.

(٣٩) <http://www.albayan.ae>, 7/10/2004.

(٤٠) المصدر نفسه.

والاقتصادي، وتم تعديل قانون الجزاءات وتقريبه من المعايير الأوروبية خلال عام ٢٠٠٤، ودعم تحرير المرأة، ومؤازرة وصولها الى مقاعد رسمية وزارية[٤١].

وقد شدّد تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد، على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في المنطقة لضمان الاستقرار الداخلي والابتعاد عن التطرف، وذلك في مؤتمر عن أمن الخليج عقد في التاسع عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كما شدّد على تبنّي إصلاحات واسعة وتعزيز المشاركة الشعبية وإقامة مؤسسات دستورية[٤٢]. وصدر في قطر قانون الجمعيات الخاصة الذي يسمح لأصحاب المهن، كالمحامين والأطباء، إنشاء جمعيات خاصة، وهذا هو مطلب الكثيرين من القطريين، وهو ينصّ على ضرورة السماح بإنشاء الجمعيات المهنية في قطر بحرية[٤٣]. وأكد أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني على ضرورة صياغة رؤية عربية مستقلة للإصلاح، وبناء ثقافة جديدة، وذلك في أثناء عقد مؤتمر الديمقراطية في الوطن العربي في الثالث من حزيران/يونيو ٢٠٠٤[٤٤].

أما في **دولة الإمارات العربية المتحدة**، فقد استمرت عملية التنمية والتحديث، ولا سيما في دعم حقوق المرأة وتعزيز مكانتها في العمل والحياة، بدعم من الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، إذ دعت الى المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في العمل الوطني. وكانت هذه المشاركة قد وصلت الى نسبة ٥٩ بالمئة من حجم العمل، و٣٠ بالمئة من وظائف القيادات العليا، و٦٠ بالمئة من الوظائف الفنية، و٢٩ بالمئة من وظائف وزارة الخارجية، و٣٥ بالمئة من التعليم العالي، بدعم من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أمير البلاد، لحق المرأة في أعلى الدرجات الوظيفية وخدمة البلاد[٤٥].

أما في **عُمان**، فاستمرت عملية التحديث في ظل مجلس الشورى وقانون الانتخاب والترشح، ومنحت المرأة وظائف عليا تمثل ٢٨ بالمئة من الجهاز الإداري للدولة، وتمت مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، وعضوية مجلس الدولة بنسبة ١٤ بالمئة، وعيّنت في عام ٢٠٠٤ راجحة، بنت عبد الأمير بن علي، وزيرة للسياحة، ود. راوية البوسعيدي وزيرة للتعليم العالي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ تم تعيين عائشة بنت خلفان، رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية، بمرتبة وزيرة أيضاً[٤٦].

لا شك في أن أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أن استقرار النظام الإقليمي الخليجي يرتبط بالانفتاح السياسي والإصلاح والديمقراطية، وقد تأخرت دول المنطقة في هذا المجال عن بقية الدول الإقليمية مع الضغوطات الأمريكية بهذا الخصوص على دول الشرق الأوسط.

---

(٤١) < http://www.albayan.ae > , 19/4/2004.

(٤٢) < http://www.albayan.ae > , 11/5/2004.

(٤٣) < http://www.albayan.ae > , 11/5/2004.

(٤٤) < http://www.albayan.ae > , 3/6/2004.

(٤٥) < http://www.albayan.ae > , 6/5/2004 and 11/5/2004.

(٤٦) **الأسبوع العربي** (٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ١٨-١٩.

خامساً: المعارضة وأنظمة الحكم وآفاق المستقبل

بات الإصلاح ضرورة ملحّة في دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تداعيات مابعد ١١ أيلول/سبتمبر والمتغيّرات الإقليمية والدولية وتنامي العنف وظاهرة الإرهاب[٤٧]. وتواجه العربية السعودية بشكل خاص تحدياً حقيقياً في هذا الخصوص مع رياح التغيير والديمقراطية وتأثيراتها في المحيط المجاور (اليمن، والأردن، الكويت، والبحرين، وقطر)[٤٨]، ومع تعقيدات المشهد السعودي بشكل أوضح في منظومة منطقة الخليج. وإن استمرار الحوار والإرادة الحقيقية والإصلاح والديمقراطية، مع ضرورة إدراك قوى المعارضة أن الحوار السلمي هو السبيل الصحيح للتغيير والإصلاح السياسي بدلاً من العنف والمواجهة المسلحة، وأن السير في طريق الإصلاح من قبل الحكومة كما هو معلن ومتوقع؛ كل هذه الأمور سوف تفكك عرى العنف والإرهاب، بحيث يتم انخراط عناصر العنف في المجتمع السعودي، لأن عكس ذلك سوف يفجّر الوضع الاجتماعي، كما أن تأهيل المواطنة والولاء للسلطة الواحدة، وتجاوز المذهبية والقبلية، سيسهم في إقامة مؤسسات المجتمع المدني[٤٩].

ولا بد من أن تؤثر محاولة الحكومة السعودية لاحتواء التيار الليبرالي لصالح التيار السلفي في التحديث في السعودية باتجاه سياسي واقتصادي، كما أن الفئات المثقفة والمتعلمة غالباً ما تكون من الطبقة الوسطى والقوى الاجتماعية المقرّبة منها، وهي التي تضغط من أجل الإصلاح والتحول الديمقراطي. لذلك سوف يلعب الليبراليون دوراً في عملية التغيير في ظل وضع العربية السعودية في المستقبل على ما يبدو الآن[٥٠].

ويبدو أن التيار الإسلامي الليبرالي يسعى لإقامة دولة سعودية حديثة على أساس الانتماء الى الهوية الوطنية، وليس الى دولة «وهابية» الهوية، وسوف يسعى التيار للانتقال بشرعية الوهابية ـ القبلية التقليدية الى الهوية الوطنية الواحدة، مما يؤدي الى تغيير جذري في التحالفات الاجتماعية ـ السياسية، وحراك اجتماعي قد يؤدي الى تغيير سياسي محتمل[٥١].

---

(٤٧) حسن أبو طالب، «الاصلاح والسياسة الخارجية السعودية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٩، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٠٥.

(٤٨) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والاخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٨.

(٤٩) حسن أبو طالب، «ماذا يجري في المملكة؟!» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦٣ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ٩

(٥٠) Richard Dekmejian, «The Liberal Impulse in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 3 (Summer 2003), p. 413.

(٥١) Stephane Lacroix, «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New Islamo-Liberal Reformists,» *Middle East Journal*, vol.58, no. 3 (Summer 2004), pp. 364-365.

أما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فإن العلاقة بين المعارضة والحكومة تسير نحو التهدئة وسبيل الحوار وحلّ الخلافات في أجواء ديمقراطية مع استمرار الحكومات بالإصلاحات الدستورية والديمقراطية في ظل إدراك لواقع الحال الإقليمي والدولي. وتبدو الأيام القادمة أكثر تفاؤلاً في هذا المجال على رغم ظهور حالات من التوتر أو الخلاف في هذه القضية أو تلك من حين الى آخر، الا أن المعارضة والحكومة يدركان أن العنف والحل الأمني ليسا السبيل لإنهاء الخلافات في الآراء والتوجهات السياسية، بل الحوار الحر الديمقراطي □

صدر حديثاً

نزع سلاح العراق

الغزو بدلاً من التفتيش

د. هانز بليكس

عندما وقع اختيار الأمين العام للأمم المتحدة ـ كوفي أنان ـ على بليكس ليرأس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق والمراقبة والتفتيش (الأنموفيك)، كان على موعد مع واحدة من أكثر المعارك ضراوة في تاريخ الأمم المتحدة، وفي تاريخ الوطن العربي.. وتاريخ العراق.

كتاب هانز بليكس هذا يدخل بنا إلى التفصيلات الدقيقة ـ السياسية والإجرائية والتقنية ـ لعمل المفتشين الدوليين من خلال لجنة «الأنموفيك» في العراق مستنتجاً أن الغزو العسكري الذي جرى كان متوقعاً، لكنه لم يكن قَدَراً محتوماً لا يمكن الرجوع عنه..

٢٨٨ صفحة

الثمن: ٨ دولارات

أو ما يعادلها

انقلاب ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في موريتانيا أو التغيير من الداخل(*)

محمد الأمين ولد سيدي باب

باحث وأستاذ جامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط.

انتفضت وحدات من الجيش الموريتاني فجر ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأطاحت الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع، الذي كان في زيارة إلى العربية السعودية لتقديم التعازي بوفاة الملك فهد بن عبد العزيز. وجاء الانقلاب ليعيد البلاد إلى الحكم العسكري بعد انقطاع دام قرابة خمس عشرة سنة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، وأصبحت مقاليد الأمور بيد مجلس عسكري(١).

لقد جاء في أول بيان صادر عن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية أن الانقلاب الذي قام به جاء لينهي «حكم الاستبداد» الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة، وأن الجيش مجمع على قلب النظام، وسوف يستمر في الحكم لمدة أقصاها سنتان ينظم في السنة الأولى منهما استفتاءً على تعديل دستور ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ وتنظيم انتخابات تشريعية، ثم تنظم انتخابات رئاسية قبل انتهاء السنة الثانية.

رئيس المجلس العسكري لم يتحدث إلى الرأي العام، وتردد كثيراً قبل أن يصدر أول بيان له عبر الأثير، ولكنه ترأس في اليوم الثاني من أيام الانقلاب اجتماعاً للمجلس العسكري الذي يضم ثمانية عشر عضوًا(٢) وتداولوا بشأن إصدار ميثاقٍ دستوريٍ مكملٍ لأحكام

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن كتاب: محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(١) انظر الملف الخاص حول أول انقلاب عسكري ناجح في موريتانيا بعد التعددية في: **الصحيفة**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ٢.

(٢) ضم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية ١٧ عقيداً ونقيباً بحرياً واحداً: العقيد اعلي ولد محمد فال، رئيس المجلس، وكان يشغل منصب المدير العام للأمن الوطني منذ سنة ١٩٨٥. وقد تولى رئاسة الدولة بعد الانقلاب. أما أعضاء المجلس فهم: العقيد محمد بن عبد العزيز، ابن عم رئيس المجلس، وكان يشغل منصب قائد كتيبة الأمن الرئاسي منذ سنة ١٩٩٦، والعقيد عبد الرحمن ولد ببكر، ابن عم الوزير الأول، الذي عين رئيساً للمجلس العسكري، العقيد محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني، العقيد سيدي محمد ولد الشيخ ولد العالم، العقيد الطيار أحمد ولد اعمين، العقيد محمد ولد محمد ازناكي، العقيد محمد ولد عبدي، العقيد محمد =

دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ ويلغي البرلمان ويبقي على المؤسسات الدستورية كما كانت في عهد النظام البائد.

ومن خلال البيان الصادر عن اجتماع المجلس العسكري، اتضح أن هناك نظاماً داخلياً للمجلس العسكري يحدد علاقته برئيسه، ويضع جدول أعمال اجتماعاته التي تعقد كل ثلاثة أشهر، ولم يتحدث عن نواةٍ أو لجنة دائمة تجتمع بشكل مستمر لتدبير شؤون الحكم، بل اكتفى بتكثيف حضور رئيس المجلس داخل لعبة الحكم. ورضي أعضاء المجلس بالتواري مقابل العطاء الجزيل ومنحهم المناصب العسكرية السامية، حيث تمت إزاحة كبار الضباط عن هرم المؤسسات العسكرية والأمنية، وحل محلهم أعضاء المجلس العسكري الذين هم أقل تجربةً وأدنى رتبةً من زملائهم الذين تمت تنحيتهم عن القيادات التي عينهم فيها الرئيس المخلوع.

وبعد مضي أقلّ من أسبوع على الانقلاب، عين رئيس المجلس العسكري وزيراً أول من المدنيين، ثم أعلن يوم ١٠ آب/أغسطس عن تعيين حكومة من التكنوقراطيين، ضمت ٢٤ عضواً أغلبهم من الحزب الجمهوري الذي كان يترأسه معاوية ولد الطايع، بل إن من ضمنهم وزراءَ سابقين ينتمون إلى وزرائه، بمن فيهم الوزير الأول نفسه، السيد سيد محمد ولد بوبكر الذي اتضح لبعض المراقبين الموريتانيين أنه كان هو حلقة الاتصال بين الانقلابيين وبين فرنسا التي يتردد على لسان الكثيرين أنها صاحبة المبادرة الانقلابية، حيث يرى البعض أن ولد بوبكر استغل وجوده في باريس، كسفير لموريتانيا ودخل في اتصالات مع السلطات الفرنسية، وزاد من عزيمته على هذا التوجه وجود ابن عمه العقيد عبد الرحمن من ضمن أعضاء مبادرة الانقلاب على الرئيس ولد الطايع الذي كان قد عزله من رئاسة أول حكومة في عهد الديمقراطية، ولم يرجعه ثانيةً كما فعل مع زميله الشيخ العافيه ولد محمد خونه، ثم عزله ثانيةً بعد المحاولة الانقلابية في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ما دفع الرأي العام إلى الاعتقاد بأنه يتحمل جزءاً من مسؤولية فساد الإدارة نظراً إلى عزله مع جماعة من كبار مساعدي ولد الطايع المشتبه فيهم من بينهم الدكتور لوليد ولد وداد، المعروف بأنه من رجالات فرنسا في موريتانيا. وقد طرده ولد الطايع من القصر الرئاسي بعد أن لزمه مديراً لديوان رئيس الجمهورية حوالى عقدين من الزمن.

يلاحظ تشابهٌ كبيرٌ بين انقلاب ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وانقلاب ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ففي الحالتين ينقلب الصديق على صديقه وهو في زيارة خارج البلاد، وفي الحالتين كذلك غلب التسامح ونبذ العنف على ما سواهما من مظاهر القوة. ولا يختلفان كذلك في طريقة حشد التأييد عبر مسيرات التأييد التي تشرف على تنظيمها وتعبئة الحشود لها الإدارة العمومية، كما لا يختلفان في موقف المجتمع الدولي منهما، فكلا الانقلابين من تدبير فرنسا التي غضبت على المقدم محمد خون ولد هيداله، في المرة الأولى نتيجة تحالفه مع

= مكت، العقيد محمد الأمين ولد الشيخ سيدي محمد، العقيد أحمد ولد بكرن، العقيد صوكو الحسن، الطبيب العقيد غلام ولد محمد، العقيد نكري فيليكس، العقيد عالي ولد لحويشي، العقيد الطالب مصطف ولد الشيخ، الطبيب العقيد كان حمدين، النقيب البحري إسلك ولد الشيخ الولي.

الجزائر، ضد مصالحها في المغرب العربي والساحل الأفريقي، وغضبت في المرة الثانية على الرئيس ولد الطايع، نتيجة ارتمائه في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية ونسجه علاقات دبلوماسيةً مع إسرائيل ومنحه مزايا تفضيلية للشركات الأمريكية والأسترالية في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه.

الشارع السياسي الموريتاني بعد مرور أكثر من عقدين على انقلاب ١٢ كانون الأول/ديسمبر لم يتغير كثيراً، فهو يجري خلف كل وافدٍ ويعرض إعراضاً شديداً عن من كان وإلى عهدٍ قريب يُعتبر «رجل الخلاص والوطنية» وهذا دليل على التخلف السياسي وتحكم الاعتبارات القبلية، كما أنه دليل على ضعف الذاكرة.

أولاً: كبوة النظام

إن نظام الرئيس ولد الطايع لم يسقط تماماً بل إن معاونيه الذين قلبوا له ظهر المجن احتفظوا بهيكل النظام بعد أن أزالوا رأسه، ما يشجع على القول إن الرئيس معاوية، سقط وعاش نظامه، ولعل أكبر دليل على ذلك بقاء دستور ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ سارياً وبقاء كامل المؤسسات الدستورية ما عدا البرلمان الذي حل قبل أوانه.

ولأن انقلاب ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجه في الأساس إلى الرئيس معاوية، والأشخاص الذين خلفوه في الحكم خرجوا من عباءته، فهم ما بين ضابط كان مؤتمناً على أمن الرئيس معاوية، أو موظف سام كان من أقرب معاونيه كذلك، فهم في الغالب يتحملون جزءاً من مسؤولية ما آلت إليه البلاد في الآونة الأخيرة من تدهور أمني وضعف اقتصادي.

فما هي إذاً أسباب سقوط رأس النظام؟ ولماذا يسقط الرأس ويعيش الجسد؟ وكيف يستقيم نظام بلا رأس؟

١ ـ الأسباب المباشرة للنكسة

ليس سرًا أن فرنسا هي التي جاءت بالرئيس معاوية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وليس خافياً على متابع تطور علاقات موريتانيا بفرنسا في العقدين الأخيرين أن هناك حركةً لولبيةً طبعت هذه العلاقة، فقد مرت بلحظات توتر شديد عندما طرد الرئيس معاوية البعثة العسكرية الفرنسية، وفرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين، وأوقف بث إذاعة فرنسا الدولية على الموجة الترددية. وعندما حاولت فرنسا معاقبته من خلال محاكمة أحد الضباط الموريتانيين الموفدين إلى فرنسا من أجل التدريب، قامت أجهزته الأمنية بتهريب هذا الضابط من فرنسا، وظهر في التلفزيون الموريتاني كنوع من التحدي ورفض التهديد الفرنسي، ولكن فرنسا لم تتوقف عن التلويح بملف حقوق الإنسان واتهام الرئيس ولد الطايع بالعنصرية ومضايقة الزنوج الموريتانيين، في إشارة إلى أحداث ١٩٨٩ التي فجرت أزمة مع السنغال، ومن قبل هذه الأحداث المحاولات الانقلابية التي قام بها الزنوج الموريتانيون سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ وتمت مواجهتها بعنف من قبل ولد الطايع، ما أغضب الفرنسيين، وجعلهم يتحينون الفرصة للعقيد معاوية، ولكن هذا الأخير سوف يمتص الغضب الفرنسي عبر المشروع

الديمقراطي الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في خطابه الشهير سنة ١٩٩١، فعبر المشروع الديمقراطي حصل نوع من الانفراج بين نظام انواكشوط ونظام باريس وفتُحت صفحة جديدة من التعاون توجها الرئيس ولد الطايع، ببعض القرارات المرضية لفرنسا، مثل إصلاح التعليم الذي منحت من خلاله مكانة رفيعة للغة الفرنسية، وعبر تحسين العلاقات مع الجارة الجنوبية التي تعتبرها فرنسا ممثلة لها في غرب أفريقيا، وبالغ الرئيس ولد الطايع في منح المزايا للرعايا السينغاليين الذين اكتسحوا سوق العمل في موريتانيا وسيطروا على قطاع الصيد التقليدي، بل إن بعضهم استفاد من مساعدات الدولة في مجال منح القروض الصغيرة ورخص الاستيراد والتصدير. هذه القرارات الرامية إلى خطب ود فرنسا لم تنل القبول التام عند الإليزيه بسبب مواقف أخرى صدرت عن الرئيس ولد الطايع اعتبرتها فرنسا موجهة ضد مصالحها في موريتانيا وفي بلدان الساحل بصورة عامة، من ذلك، قرار خروج موريتانيا من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن فرنسا ظلت تتعامل مع نظام العقيد ولد الطايع، بنوع من الحذر والتوجس ولم تعلن له صراحة عن عدائها إلا عندما حاول التقرب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. عندها انزعجت فرنسا من هذا التوجه الجديد، وزاد من غضبها منح التراخيص للتنقيب عن البترول في المياه الإقليمية الموريتانية لعدد من الشركات الأسترالية والأمريكية، وعندما تأكد وجود البترول في السواحل الموريتانية بدأت فرنسا تفكر بشكل جدي في إعادة ترتيب علاقاتها مع نظام انواكشوط، واستجاب هذا الأخير عندما منح رخصاً للتنقيب عن البترول لشركة فرنسية هي توتال في الشمال الموريتاني، ولكن لم تكن الصفقة مربحة على غرار الصفقة التي أبرمها الرئيس معاوية مع الأمريكيين، لذا، يقال إن فرنسا قررت وضع حد لتعاونها مع العقيد معاوية، والبحث عن شريك جديد يكون أكثر استجابة لأوامر فرنسا وأكثر حذراً منها وأقل تجربة من سابقه في مجال لعبة تجاذب الدول العظمى على البلدان الضعيفة التي تحتضن أراضيها ثرواتٌ طبيعية أو تتمتع بموقع استراتيجي مهم[٣]، وتمت إحاكة المؤامرة الانقلابية في الوقت المناسب وبالتنسيق مع الجماعة الموريتانية الموالية لفرنسا. وجرى الاستئناس بانقلاب الجنرال لاكاز الذي كان العقيد ولد الطايع، هو من أوكلت له فرنسا تنفيذه ضد رفيقه في السلاح المقدم محمد خون ولد هيداله، وفعلاً وقع الحافر على الحافر يوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

من مواقف الرئيس ولد الطايع التي اعتبرتها فرنسا موجهة ضد مصالحها: قرار خروج موريتانيا من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) سيد محمد ولد جعفر، «انقلاب من القصر.. أم على القصر؟» **القلم**، ٩/٨/٢٠٠٥، ص ٢.

٢ ـ الأسباب غير المباشرة

تولت جماعة سياسية وطنية مهمة دق آخر مسمار في نعش الرئيس ولد الطايع، ويتعلق الأمر حسب ما خلص إليه المحللون السياسيون المحايدون بعناصر الحركة الوطنية الديمقراطية الذين كانوا من أهم حلفاء الرئيس معاوية، منذ وصوله إلى مقاليد الحكم، وقبل هذا التاريخ ارتبط بصلة ودٍ مع بعضهم، واستثمر تلك الصحبة من أجل جر عناصر الحركة الفاعلين ورموزها إلى جانبه، وظل يحتفظ بهم كمستشارين ووزراء، واستطاع أن يرسي علاقة متينة معهم لدرجة الدخول في شراكة سياسية، حاولت عناصر الحركة أن تعطيها زخماً كبيراً عندما دافعوا علناً عن خيارات وتوجهات الرئيس معاوية، وسوَّغوها لتصبح مستساغة عند الرأي العام بوسائلهم التقنية وبخاصة الخطاب الموجه، والموقف المعبر عن المساندة والتأييد[٤].

وكانت اللحظة الديمقراطية هي الفرصة السانحة التي عبر خلالها اليساريون عن تعلقهم بمشروع ولد الطايع الهادف إلى دمقرطة الحياة السياسية في موريتانيا، فقد ساعدوه على بناء هياكل النظام الديمقراطي، ووفروا له الشرعية اللازمة للاعتراف بنظامه على الصعيد الداخلي والخارجي.

ولم يتوقف دعم عناصر الحركة الوطنية الديمقراطية لنظام ولد الطايع عند حد الانتماء إلى الحزب الجمهوري الذي يتولى رئاسته، بل يرى خصومهم أنهم خدموه من موقع المعارضة، عندما استدرجت عناصر منهم السيد أحمد ولد داداه، ودفعوا به في معترك السياسة المحلية من دون أن يكون قد تهيأ لهذا الأمر، وأقنعوه في مرحلة أولى بالترشح للرئاسة ١٩٩٢، وفي مرحلة ثانية لرئاسة حزب اتحاد القوى الديمقراطية. وعندما غاص في الوحل السياسي انسحبوا عنه في دفعتين: الأولى توجهت إلى الموالاة، ويقودها الثنائي ببها ولد احمد يوره، وموسى فال، أما المجموعة الثانية فقد فضلت خدمة الرئيس ولد الطايع، من موقع المعارضة وقد قادها المصطفى ولد بدر الدين الذي تربطه صداقة شخصية بالرئيس معاوية، لقد فضل جناح ولد بدر الدين من منتسبي الحركة الوطنية الديمقراطية البقاء ظاهرياً في المعارضة مقابل تسهيلات مالية وإدارية يتم تمريرها من خلال الحيل الإدارية. وبذلك أمنت الحركة للرئيس ظهره وساعدته على إضعاف المعارضة وإفراغها من معناها عبر عمليات المد والجزر، فكلما اشتدت المعارضة تقاعست جماعة الحركة الوطنية المعارضة من أجل إبطال مفعول النشاط الهادف إلى الإضرار بنظام الرئيس معاوية، وعندما تضعف المعارضة ويخفت صوتها تنتعش جماعة الحركة لكي لا تبقى ديمقراطية الرئيس ولد الطايع بلا معارضة تكسبها مظهر النظام الديمقراطي.

أما الجماعة اليسارية الموالية فهي تلتف حول الرئيس، وتحول دون وصول الجماعات

---

(٤) بالغ اليساريون في إظهار الولاء للرئيس ولد الطايع لدرجة أن الوجه السياسي البارز المصطفى ولد اعبيد الرحمن، طلب في مهرجان حاشد من النساء أن يصفقن لولد الطايع وأن يرقصن له، كما أن وجهاً آخر من هذا التيار هو الدكتور محمد الحسن ولد لبات، قال للرئيس معاوية في مناسبة من مناسبات التحضير للانتخابات الرئاسية: «إذا لم تترشح للرئاسة سوف نحاكمك»، ثم إن عنصراً ثالثاً من التيار نفسه بالغ أكثر وقال «إذا لم يترشح الرئيس معاوية للانتخابات سوف أنتحر»، والغريب أن هذه الأسماء هي أول من هلل يوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لرحيل الرئيس معاوية.

الأخرى إليه وتوهمه بإفلاس الخطاب الإسلامي والقومي، وتحذره من التفاعل مع أصحابه، حيث كانت عناصر الحركة الوطنية الديمقراطية وراء قرار تقليم أظافر التيار السياسي الديني في موريتانيا، وساعدت على وضع ترسانة من القوانين المضيقة حقل الدعوة، لعل من أشهرها قانون تنظيم المساجد وتحويل العطلة الأسبوعية من الجمعة وتحجيم العلاقات الموريتانية السعودية، وكانت تحضر قبل إطاحة الرئيس ولد الطايع، إلى تغيير اسم البلاد لنزع النسبة إلى الإسلام من الاسم الرسمي للجمهورية.

اليسار الموريتاني في علاقته مع الرئيس ولد الطايع، لم يتخل عن براغماتيته عندما لاحظ تحفظ الرئيس على بعض رموزه ومحاولة تشويه صورتهم كمظهر من مظاهر تلميع الوجه، والبحث عن كبش فداء، وهذا ما حصل لبعض أقطاب التيار اليساري بعد المحاولة الانقلابية التي جرت ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، فمنذ هذا التاريخ تأكد لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية كما تأكد لفصيلها، التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية، أن الرئيس ولد الطايع، بدأ يشيح بوجهه عنهم وأنه يبحث عن حليف جديد ربما يكون هو البديل في المستقبل لليسار الموريتاني، لذا استغلوا لحظة تاريخية شهدت محاولاتٍ انقلابيةً متكررة وصداماتٍ عنيفةً مع الإسلاميين، وانقضُّوا على الرئيس، بعد ان خارت قواه، وتكاثرت عليه الأزمات، واعتلت صحته، وأصبح فريسة سهلة، فكانت الضربة القاضية يوم ٣ آب /أغسطس ٢٠٠٣ التي انتُدب لها ضباطٌ مقربون من الرئيس معاوية، وتولت الحركة الوطنية الديمقراطية تهيئة الأرضية لها عبر المسيرات الشعبية، وعبر خلايا في الحركة النائمة في أحزاب الأغلبية، وأحزاب المعارضة، وفي تنظيمات المجتمع المدني، كما تولت نخبة الحركة الوطنية الدفاع عن الانقلاب في المنابر الدولية، وبذلك تكون الحركة قد جددت نفسها، وتحايلت على مظاهر الشيخوخة البادية على قسماتها، والتي يعكسها عقم الخطاب، وهزال الحصيلة، وخبث الممارسة الميدانية للسياسة.

لقد سبقت الحركة الوطنية الرئيس ولد الطايع إلى الحيلة الماكرة التي كان يدبرها في الخفاء لها، فبدل أن يضحي بها لصالح بقائه في الحكم، ضحت به هي وألصقت به كل التهم، وخرجت من اللعبة بسلام، وصدق فيها المأثور الشعبي «سارق وزعيم». هذه هي السياسة، فعلى من هبت عليه رياحها أن يغتنمها، فما يدري ماذا يخبئ له الغد.

ثانياً: عندما يطوى السجل

صفحة من التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر طويت، وأصبحت قابلة للدراسة والتحليل، وسوف تخضع باستمرار لمراجعات، بعضها جاد يعتمد المنهج العلمي التثبتي وبعض المراجعات ـ وهو السائد اليوم ـ منافٍ للعلمية بسبب تمجيده لتجربة الطائعية، أو تحامله عليها. فالتيار الأول يرى في الرئيس معاوية حلقة مضيئة في التاريخ السياسي الموريتاني، أما التيار الثاني فيعتبره لعنة تاريخية، أفسدت الدنيا وأهانت الناس.

وسوف نحاول في هذه المعالجة الابتعاد عن هذا التصنيف اللاعلمي وننهج أسلوباً أكثر موضوعيةً يحترم الوقائع وينظر إليها في سياقها الصحيح، ويقف عند العثرات وينسبها إلى أسبابها الحقيقية.

١ ـ الحصيلة الإيجابية

حاول الرئيس ولد الطايع، خلال العقدين اللذين أمضاهما في السلطة أن يظهر بمظهر المصلح الذي يسعى إلى ترقية الإنسان، وتعمير الأرض، ومد جسور التعاون مع دول الجوار وبلدان العالم المؤثرة في مسار العلاقات الدولية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وساعده على تقمص شخصية المصلح كونه قلب نظاماً مستبداً ضيق من مجال الحريات العامة وكرس الدكتاتورية الفردية، فقد كان الرئيس ولد هيداله شديد السطوة، يرهب الجميع، ويضطهد خصومه، ويجمع مقاليد الأمور في يد واحدة، وعندما استطاع العقيد معاوية، إزاحته من السلطة والتربع مكانه استبشر الناس خيراً وقالوا: «جاء الخير وذهب الشر» وتوسموا في القادم الحلم والمزية.

وكانت البلاد تعيش أزمةً اقتصادية حادة أهم سماتها التضخم، واختلال توازن ميزان المدفوعات، والميزان التجاري كما عكسها تدهور قيمة الأوقية، وارتفاع الأسعار، وتأخر سداد الرواتب وانكماش القطاع الخاص، وتراجع الصادرات من الحديد والسمك؛ بالإضافة إلى فتور العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، وهيئات العون العمومي الموجه للتنمية الدولية.

في جو الأزمة الاقتصادية الخانقة تسلّم ولد الطايع مقاليد الأمور في البلاد، فقام بوضع برنامج اقتصادي ومالي، بحث له عن ممولين داخل الخريطة الإنمائية العالمية، وكان هذا الشريك هو مؤسسات بريتون وود (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) التي وقعت مع موريتانيا اتفاقاً يقضي بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي ابتداءً من سنة ١٩٨٩، ومنذ ذلك التاريخ بدأت التمويلات المالية تتدفق إلى موريتانيا، وتم وضع برامج التكييف الهيكلي (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وبرنامج الدعم والدفع، وبرنامج مكافحة الفقر)، وبفضل سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي تمت إعادة جدولة ديون موريتانيا الخارجية في مرحلة أولى، وتم إلغاؤها أو شطب معظمها في مرحلة ثانية، كما تم انتهاج سياسات الخصخصة والتفويت من أجل تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وتم منح قروض للقطاع الخاص في مجال الزراعة والصيد البحري والصناعة، وبدأ تطبيق سياسة ليبرالية مرنة تسمح بتدخل الدولة في بعض القطاعات من أجل حماية المجتمع من مساوئ الليبرالية.

وأثمرت سياسات ولد الطايع الاقتصادية نمو ما قارب ٤ بالمئة، كما مكنت من الحد من التأثيرات السلبية لخدمة الديون الخارجية وتقليص التضخم، وزيادة الصادرات وازدهار القطاع الخاص الذي امتص نسبة معتبرة من اليد العاملة المسرحة من المؤسسات العمومية التي تمت خصخصتها، وشجع نمو الاقتصاد على زيادة الطلب على المرافق العمومية، ما دفع الحكومة إلى إنجاز مشاريع مهمة في مجال البنية التحتية وفي مجال الخدمات الاجتماعية.

لقد تضاعفت في فترة حكم الرئيس ولد الطايع المرافق العمومية الصحية والتعليمية والثقافية والأمنية بحيث يمكن القول دون أن تحصل مبالغة أن البنية التحتية لموريتانيا لم تتأسس إلا في عهد ولد الطايع. فقد شيدت عشرات الكيلومترات من الطرق المعبدة، وبنيت مدارج المطارات، واستحدثت موانئ عديدة، وانتشرت شبكات الماء والكهرباء في المدن والقرى والأرياف، وحفرت الآبار، وشيدت السدود، واستصلحت الأراضي الزراعية، وتمت محاربة

الأوبئة التي تصيب الحيوانات، وتضر بالثروة التقليدية، وبنيت مئات المرافق والمقار الحكومية، وتم تعميم استخدام المعلوماتية(٥)، واستحدثت خدمة الهاتف النقال، وخدمة الإنترنت، وبنيت عشرات المكتبات للمطالعة العمومية، وانطلقت حملات كبرى للتلقيح ولمحاربة الأمية، وترقية المرأة، والحث على تعلم اللغات الأجنبية واقتناء الكتاب.

> لقد سبقت الحركة الوطنية الرئيس ولد الطايع إلى الحيلة الماكرة التي كان يدبرها في الخفاء لها. فبدل أن يضحي بها لصالح بقائه في الحكم ضحت به هي، وألصقت به كل التهم!

ولعل أهم إنجاز اقتصادي شهده عصر الرئيس ولد الطايع هو اكتشاف ثروات معدنية مهمة في موريتانيا يأتي في مقدمتها البترول، والغاز، والذهب، والماس بالإضافة إلى معادن أخرى قابلة للاستغلال في أنحاء متفرقة من البلاد(٦).

إن الاكتشافات المعدنية لم تكن ممكنة لولا المناخ الأمني والاقتصادي والجيو ـ إستراتيجي الذي وفره نظام الرئيس ولد الطايع، والذي شجع المستثمرين الأجانب على العمل في موريتانيا، ولكن «رب نفع جر مضرة» فقد أدى التنافس على الثروات الطبيعية المكتشفة في موريتانيا إلى تجاذب القوى العظمى، ما أدى في المطاف الأخير إلى إزاحة الرئيس ولد الطايع من الحكم.

أما إصلاحات الرئيس معاوية في المجال السياسي فقد توجها بالمسلسل الديمقراطي سنة ١٩٩١، الذي مهد له بالانتخابات البلدية ١٩٨٦، وفي هذا الإطار يندرج سَن دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١، الذي وسع من دائرة المشاركة السياسية، واستحدث أصنافاً جديدة من الحريات العامة لم تكن مألوفةً عند الموريتانيين، كحرية إنشاء الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، وحرية الرأي، والتعبير والتجمع، وإنشاء الجمعيات، والحرية النقابية. وكذلك عدد كبير من الحقوق مثل حق الإضراب، وحق التنقل وحق الملكية. وقد تفاعل الموريتانيون مع هذه الحريات والحقوق العامة عندما ظهرت أحزاب عديدة وتأسست صحف كثيرة وظهرت عدة نقابات، وتعاطى المجتمع ظاهرة المجتمع المدني عبر تأسيس الجمعيات التي اتخذت لها أغراضاً شتى.

والملاحظ أن الإقبال على حرية التعبير كان قوياً بفضل الصحافة المستقلة التي وفرت فرصة للتعبير عن الآراء والأفكار ما سمح بتمايز الخطابات، وظهور تيار معارض للرئيس ولد

---

(٥) عندما تسلم الرئيس معاوية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ مقاليد الحكم، لم يكن متوافراً في البلاد نظام للمعلوماتية وكان جهاز الحاسوب الوحيد المتوافر في موريتانيا موجوداً عند السفارة الفرنسية، انظر: François Soudan, «Vingt ans plus tard,» editorial, les guides eco- finances, *Jeune afrique* (6 mars 2005), p. 4.

ومع مطلع سنة ٢٠٠٥ أصبح استعمال المعلوماتية أمراً عادياً حتى في المدن الموريتانية الثانوية.

(٦) «La Mauritanie, le pays et son avenir économique,» les guides Eco- finances, *Jeune afrique* (6 mars 2005), p. 16.

الطايع لا يستحي من التعبير عن نفسه بوضوح تام، ولم ينزعج الرئيس من حرية الصحافة، بل ترك المجتمع يتعامل معها «بحرية»، وهذا ما أضفى على ديمقراطية النظام قدراً من المصداقية والجدية.

خلال فترة حكمه استطاع الرئيس معاوية استدراج شرائح اجتماعية كانت تعيش التهميش والحرمان وأقحمها في لعبة السياسة، ومنحها حظاً من الثروة، وفرض لها نصيباً في الوظائف الإدارية، ودفع بها إلى المشاركة في الحياة العامة، ويتعلق الأمر بشريحة الحراطين الذين لم يكن حضورهم في السياسة بادياً للعيان قبل فترة حكم الرئيس معاوية. وفي المنحى نفسه يندرج اهتمامه بترقية المرأة التي أنشأ لها قطاعاً وزارياً، ومنحها نسبة ثابتة من المناصب الإدارية، ومن أجل خلق توازن في المجتمع منح عناية خاصة للولايات الشرقية التي كان يُنظر لنخبها بنوع من الدونية في الفترات السابقة، وأرسى تقليداً يتمثل في تعيين الوزير الأول من الشرق وأغلبية أعضاء الحكومة. ولا شك في أن ولد الطايع يسعى من وراء ذلك إلى أغراض سياسية واضحة، ولكن هذه النية النفعية لم تحل دون استفادة سكان الولايات الشرقية من الوظائف السامية وما تسمح به من مزايا مادية ومعنوية. وأصبحت في عهده الإدارة مشاعاً بين الموريتانيين، وبخاصة أولئك الذين لم تُتح أمامهم فرصة المشاركة في ما مضى من عمر الدولة الموريتانية. وترتب على انفتاح الإدارة على المناطق الشرقية إعادة توزيع الثروة الوطنية كي ينال نصيباً منها أطرافٌ في المجتمع عاشت الحرمان ومناطقُ من الوطن عرفت الإقصاء والتهميش قبل أن يأتي نظام ولد الطايع الذي منحها الاعتبار، وسمح لها بالتعبير عن وجودها كجزء من هذا الوطن له حقه في تولي المسؤوليات العمومية، وله حقه الثابت في الثروة.

وهذا ما يفسره موقف الرفض الذي عبر عنه بعض نخب الحراطين يوم ٣ آب/أغسطس، حيث اعتبروا الانقلاب العسكري تصرفاً عنصرياً يهدف إلى تقزيم الحراطين وإرجاعهم إلى المستوى المنحط الذي كانوا قابعين فيه قبل عقدين من الزمن.

ولم يهمل الرئيس معاوية البعد الاستراتيجي فقد ارتبط بعلاقات جيدة مع دول الجوار[٧]، وحافظ على موقف عدم الانحياز لطرف على حساب الطرف الثاني بالنسبة إلى دول الجوار الشمالي حيث يحتدم الصراع بين المغرب والجزائر، وحيث محاولات جر موريتانيا إلى صف أحد المتصارعين، وعلى الرغم من توتر علاقاته مع السنغال من جراء أزمة ١٩٨٩ استطاع أن يكسب ود الرئيس عبد الله واد، وأن يجعل منه ظهيراً في وجه التيار الزنجي العنصري صاحب الثأر عند الرئيس معاوية.

واستطاع الانفتاح على الغرب من نافذة الولايات المتحدة الأمريكية، بدل النافذة الفرنسية التقليدية، وبذلك جنب البلاد العقوبات الأمريكية المسلطة على البلدان العربية التي ساندت صدام حسين في حرب الخليج الثانية.

---

(٧) انظر مقابلة مع الرئيس عبد الله واد: «Interview avec la président A. Wade,» *Nouakchott info*, 22/8/2005, p. 3.

من بين الملاحظات الثابتة عند الموريتانيين الذين يتطرقون لتقويم الرئيس ولد الطايع كونه صاحب نية حسنة وأنفة عن المال العام واحترام كبير للأسرة، وهذه خصال يفتقدها الكثير من الرؤساء.

٢ ـ الحصيلة السلبية

شاع في فترة حكم الرئيس معاوية، نوع من التسيب، طال الإدارة والأمن والمؤسسات الوطنية والأهلية، بحيث أصبح الناس لا يثقون كثيراً في قرارات الإدارة ولا يحترمونها، وتعتبر الوظيفة العمومية مجرد وسيلة لجلب المنافع المادية، لذا يتباشر المواطنون بتعيين القريب في منصب سام، ويأملون النفع من وجود ذويهم في مراكز القرار الإداري(٨).

فعندما أصبحت الإدارة مشاعة عند الموريتانيين ارتقى إلى المناصب العليا أشخاص غير مهيئين لتولي المسؤولية الإدارية بسبب ضعف التكوين وانخفاض مستوى الوعي بالمواطنة وتحكم الثقافة القبلية، لذا سخّر هؤلاء الإدارة لخدمة أنفسهم وذويهم، ولم يعطوا عناية لرسالة الإدارة ولا لواجبات الوظيفة، فظهرت عادات نهب المال العام وتحويله إلى وجهة غير وجهته الصحيحة.

وتحول أشخاص وأسر وقبائل إلى روافد يمر عبرها المال العام ليستقر في ذمة خصوصيين ينتفعون به ويضنون به على بقية أفراد المجتمع الذين عاش بعضهم الحرمان، وبخاصة أولئك الذين لم يصادفهم حظ التوظيف في المناصب السامية، أو يصادف هذا الحظ السعيد ذويهم أو من تربطهم به صلة المودة والصداقة.

وساعد على ظاهرة نهب المال العام والتسيب الإداري ضعف أجهزة الرقابة، وتحكم اعتبارات التوزيع المتكافئ للوظائف بين القبائل والجهات والقوميات والشرائح الاجتماعية، حيث بات من المألوف أن يتولى شخص من القبيلة تمثيلها في الحكومة، وإذا تم إعفاؤه يُنتدب آخر من قبيلته ليحل محله والشيء نفسه يسري على وظائف الدولة السامية الأخرى من أمناء عامين ومديرين وسفراء ومسؤولي المشاريع ومنتخبين.

تطبيق المعيار القبلي على التعيين الإداري والسياسي أفسح المجال أمام مظاهر الفساد المالي والإداري، وبالغ المسؤولون الإداريون في نهب المال العام عندما غابت الرقابة والمساءلة، فلم يعد الموظف المختلس للمال العام يستحي من إظهار ثرائه أمام المجتمع بكل وقاحة، وظهرت الثروة في غير مواطنها عندما أصبح كبار الإداريين والضباط والمنتخبين يملكون القصور التي تنافس في عمارتها ورونقها القصر الرئاسي، ويملكون الأسواق والأفران وقطعان الإبل والمساحات المترامية الأطراف المسيجة بوسائل وأدوات وتجهيزات الإدارة العمومية، وأصبحت الحسابات المجمدة في المصارف الوطنية والأجنبية المملوكة من طرف كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين مظهراً من مظاهر الادخار، وانتشرت مسلكيات العبث بالمال العام حيث امتلأت الشوارع بالسيارات العمومية، يتولى الأطفال وربات المنازل والخدم سياقتها

---

(٨) انظر مقابلة مع إسماعيل ولد أعمر في: **أخبار انواكشوط**، ٢٧/٧/٢٠٠٥، ص ٥.

دون وجل ولا خوف، واحتلت المساحات العمومية وتحولت ملكيتها من الدولة إلى الخصوصيين، وأصبحت رخص النشاط الصناعي والتجاري بمتناول من هب ودب، حتى أصبحت تباع في المزاد العلني من دون خشية من مصادرة أو إلغاء، وتعمدت الإدارة العمومية إهمال الوثائق، والمستندات، بحيث شاع التزوير ولم يعد المواطن العادي يأمن على ممتلكاته الخاصة، بسبب سهولة نزع الملكية بواسطة الوثائق المزورة، وأصبح القضاء شاهد زور لمن يدفع ثمن الشهادة. ولم يعد هناك أمر مستحيل حينما تستخدم الرشوة، فبإمكان الفرد أن يطلق سجيناً من سجناء الحق العام إن كان مستعداً لدفع ثمن إطلاق سراحه لأجهزة الأمن، كما بإمكانه الحصول على الخدمة الإدارية إذا تواطأ معه المسؤول الإداري الذي منحه عطية أو خدمة تشجعه على خيانة الأمانة التي أسندها إليه المجتمع بموجب تحمل المسؤولية.

ومن مظاهر التسيب انعدام الأمن الفردي حيث أصبحت أجهزة الأمن مجرد هياكل، ليس لها تأثير على الحد من الإجرام، ولم يعد للشرطي من وظيفة سوى جمع المال عبر التسلط على المواطنين العاديين ونزع ما تحت أيديهم من مال عبر وسائل التحايل، وعبر السؤال المقيت. وتحولت الإدارة العامة للأمن إلى مجرد «بيت مال» يتم خلاله جمع الاشتراكات من مؤسسات الثقل العمومي ومن المصارف وأرباب العمل ومن الإدارات والمشاريع العمومية حتى أصبح القائمون عليها من أثرياء البلد بسبب تحصيل المال من وجه غير شرعي.

وإذا كان المجهود التنموي الكبير الذي قام به الرئيس معاوية، خلال عقدين من الزمن قد جر بعض النفع على موريتانيين إلا أن هذه الحسنة أنقص من قيمتها انتشار الفساد الإداري والمالي، وجعل الجهد التنموي بمثابة «صب الماء في الغربال» كما يقال، كما أن مسعاه الديمقراطي الذي شرع فيه سنة ١٩٩١ قد نقص منه كذلك سوس خطير لا يقل عن الفساد بطشاً وفتكاً، اعني الاستبداد السياسي الذي أدى في مرحلة متقدمة إلى المساس بحقوق الإنسان الموريتاني، عندما سجن وأهان أفراداً من الحركة الإسلامية الموريتانية ونكّل ببعض رموز التيار السياسي الديني وضيّق عليهم مجال عملهم عبر النصوص التنظيمية المحددة لدور المساجد ورسالتها، كما تجلى الاستبداد في حل ثلاثة أحزاب وأكثر من خمس صحف ومنع منح التراخيص لثلاثة أحزاب من بينها حزبان محسوبان على التيار السياسي الديني، فضلاً عن منع جمعيات ناشطة في حقوق الإنسان من الإذن الإداري(٩).

وقد دفعه الاستبداد بالخصم السياسي إلى سجن ومحاكمة بعض زعماء المعارضة وفرض الإقامة الجبرية على بعضهم مدةً زادت على السنتين كما حصل مع السيد محمد الأمين اشبيه ولد الشيخ ماء العينين. ومن مظاهر الاستبداد بالرأي عند ولد الطايع رفضه الحوار مع معارضيه، ومبالغته في تهميشهم، ورفضه للتناوب السلمي(١٠) عندما رشح نفسه ثلاث مرات لرئاسة الجمهورية، وكانت المرة الثالثة بمثابة «اللعب في الوقت الضائع» نظراً إلى كون الرجل خارت قواه وتوقف عطاؤه ولم يعد يقوى على مواجهة متطلبات الحكم، بعد أن احتفظ بالسلطة

---

(٩) «L'Islamisme en Afrique du Nord IV: Contestation islamiste en Mauritanie: Menace ou bouc émissaire?,» Rapport Moyen- Orient/Afrique du Nord, no. 41, International Crisis Group, 11 mai 2005.

(١٠) انظر مقابلة مع جمال ولد اليسع في: **القلم**، ٢٣/٨/٢٠٠٥، ص ٤.

إحدى وعشرين سنة، نازل فيها الحركات السياسية، وواجه الانقلابات العسكرية بحزم، وتصدى للتدخل الخارجي، عندما شق عصا الطاعة على فرنسا التي يرى المراقبون أنها كالت له الصاع صاعين في المطاف الأخير، وأتته من مأمنه عندما ألّبت عليه أعوانه وحراسه الذين تقاسموا معه على مر سنوات حكمه الحلو والمر، ثم تنكروا له وأزاحوه من السلطة وقدموا رأسه قرباناً عن ما ارتكب في عصره من زلّات وسقطات. وأسسوا على أنقاض حكمه نظاماً وقوده منجزات معاوية، وعجلاته التي يسير عليها أعوانه الذين أذكى مهاراتهم، أما عقله المدبر فهو المستقبل. ولكن، وكما يقال «المستتر بالأيام عريان لا محالة».

ثالثاً: التأسيس على الأنقاض

من النادر جداً أن نجد في تجارب الانقلابات العسكرية،عبر العالم، انقلابيين يحتفظون بوضعية سياسية واقتصادية وإدارية سابقة على مجيئهم للحكم، ولكن الانقلابيين الموريتانيين الجدد خرجوا على القاعدة عندما احتفظوا بكل الترتيبات السابقة، كما احتفظوا بالأشخاص أنفسهم الذين ينتمون إلى حزب الرئيس معاوية، بل إنهم حذو حذوه في إسناد الوظائف الكبرى عبر التوازنات القبلية والجهوية كما كان سائداً أيام حكم ولد الطايع، بل ذهبوا أبعد من ذلك في الحفاظ على منهج سلفهم عندما عينوا وزيراً أول ووزيراً للخارجية كانا قد عملا في المنصبين نفسيهما في فترة حكم الرئيس ولد الطايع.

أما الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسة الخارجية فقد بقيت على ما هي عليه عندما تأكد خيار أكثر الإصلاحات الهيكلية التي استحدثها الرئيس معاوية سنة ١٩٨٥، واستدعي سفير إسرائيل ليبلغ أن قرار التطبيع مكسب يتشبث به الانقلابيون.

ويتضح أكثر التأسيس على الأنقاض من خلال الاحتفاظ بدستور ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ والنصوص القانونية المنبثقة منه، ومن خلال الاعتراف بالمجالس البلدية والأحزاب والجمعيات، والصحف المستقلة والنقابات، بل إن الغريب حقاً هو اعتماد الانقلابيين على المجتمع السياسي نفسه الذي كان مقرباً من الرئيس معاوية، ونفورهم من كل الأشخاص الذين عارضوه، وتكريس هذا الموقف من خلال أعضاء الحكومة والموظفين السامين.

إذاً، ما هي حظوظ ومحاذير نجاح تجربة التأسيس على الأنقاض أو كيف سيوفق الانقلابيون بين طريقة الرئيس السابق، والرئيس اللاحق؛ وما هي درجة قبول الأعوان لهذا النظام التوفيقي؟

١ ـ فرص النجاح

سنستعرض سريعاً فرص نجاح المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي تسلم الحكم، ووضع ميثاقاً دستورياً، ونظاماً داخلياً ينظم علاقاته بالدولة والمجتمع، ويحدد سير المؤسسات خلال الفترة الانتقالية.

إن من أهم الفرص المتاحة أمام المجلس العسكري إجماع المعارضة الموريتانية على مساندته، والكف عن زرع الشوك في طريقه لتمكينه من تنفيذ وعوده المتمثلة في تعديل الدستور

للحد من فترة إنابة الرئيس لتصبح أربع أو خمس سنوات بدل ست قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وتعديل المادة ١٠٤ من الدستور المثيرة للجدل[١١]، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، مع الالتزام بعدم ترشح رئيس وأعضاء المجلس العسكري لتلك الانتخابات، وكذلك رئيس وأعضاء الحكومة، وإنشاء لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، فهذه الضمانات شجعت المعارضة على الوقوف إلى جانب الانقلابيين مع اختلاف في درجات التأييد والتحمس للعمل والتنسيق مع العسكريين، فهناك من رأى بأن فترة سنتين التي حددها المجلس العسكري كأجل للفترة الانتقالية ليست مبررة، وعلى المجلس أن يعيد النظر فيها، بحيث تصبح ستة شهور كأدنى حد أو سنة كأقصى حد، ولكن لم يعلق أصحاب هذا الرأي تأييدهم للمجلس العسكري على استجابته لرأيهم في مدة الفترة الانتقالية[١٢].

ومن حظوظ نجاح المجلس العسكري، تبنّي الدول الغربية الانقلاب الذي قاده في موريتانيا، بفضل نشاط الدبلوماسية الفرنسية التي أقنعت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بعدم التمسك بشرعية النظام المطاح به، والذي يتمتع بالشرعية الدستورية نتيجة فوزه في انتخابات عامة، اعترف الغرب بنتائجها على الرغم من الملاحظات التي أبداها بعض المراقبين حول عدم نزاهتها.

كما أن إعلان اللجنة العسكرية حيادها عن اللعبة السياسية، وعدم تأييدها لأي طرف على حساب طرف آخر، عامل مشجع على منح الانقلابيين قدراً من الثقة، وهذا ما بدأ يتضح من خلال تصريحات بعض أقطاب المعارضة الذين طالبوا بإعطاء الانقلابيين فرصة لتنفيذ وعودهم، والكف عن مواجهتهم بالقوة الاحتجاجية نفسها التي كان يواجه بها نظام الرئيس معاوية، وطالب بعض زعماء المعارضة بانتهاج أسلوب التدرج في تنفيذ الوعود، كنوع من التساهل مع الضباط ومنحهم فرصة التقاط أنفاسهم، وهم يسيرون في خطوات الإصلاح الموعود.

وعلى الرغم من اعتراض بعض أجنحة المعارضة ـ وبخاصة تلك الموجودة خارج البلاد ـ على طول الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية، فإن المدة المحددة من قبل الانقلابيين ليست بالطويلة جداً، ويمكن التحايل عليها عبر انتهاج أسلوب المراوغة والتحايل على المجتمع السياسي لإلهائه بالوعود البراقة، ثم ضرب بعضه بالبعض الآخر، والتذرع بحجة الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها.

يحتل العامل الاقتصادي دوراً مهماً في استقرار الأنظمة السياسية، وفي زعزعتها. كذلك فالرخاء الاقتصادي يخفف من حدة معارضة الشعوب لحكامها، والأزمة الاقتصادية تثير سخط الشارع على حكامه، وأعتقد أن الحالة الموريتانية في الوقت الراهن تندرج في سياق الاستقرار الاقتصادي نظراً إلى وجود احتياطي مالي في الخزينة الوطنية يسمح بتمويل برنامج

---

(١١) ثار جدل فقهي حاد حول دستورية المادة ١٠٤ من الدستور التي ترى المعارضة أنها لم تكن موجودة عندما قدم الدستور للاستفتاء سنة ١٩٩١.

(١٢) وتكرس هذه المادة سريان مفعول القوانين السابقة على سن الدستور.

الاستثمار العمومي، ووضع موازنة سنوية تغطي نفقات التسيير وتسمح بمواصلة مشاريع الاستثمار، ونظراً كذلك إلى استفادة البلاد من مبادرة إلغاء الديون الخارجية على بعض الدول النامية التي صادقت عليها في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٥ الدول الثماني الأكثر غنى في العالم.

إن من أهم الفرص المتاحة أمام المجلس العسكري إجماع المعارضة الموريتانية على مساندته لتمكينه من تنفيذ وعوده المتمثلة في تعديل الدستور، وخصوصاً المادة ١٠٤ منه المثيرة للجدل، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية.

يضاف إلى ما تقدم ارتباط موريتانيا بشراكة اقتصادية ومالية مع مؤسسات بريتون وود (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل العربية وهي شراكة تسمح بتدفق السيولة النقدية إلى الخزينة الوطنية، على الأقل في الوقت الراهن ما دامت موريتانيا تعتبر من تلامذة البنك الدولي النجباء، وتحظى برضا الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين، على الرغم من التجاوزات في مجال التسيير التي لم تصل إلى مستوى إعراض الممولين عن التعامل مع موريتانيا.

وإلى جانب تلك الحظوظ الاقتصادية، توجد وعود البترول الذي تأكد وجوده في المياه الإقليمية الموريتانية، والذي بدأ بالفعل إنجاز محطات استخراجه من أعماق المحيط الأطلسي. ومن المتوقع تصدير كميات منه تقارب مائة ألف برميل في اليوم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما أن معدني الذهب والماس قد شُرع في استغلالهما، وسيدران إلى جانب خامات الحديد، والثروة السمكية أموالاً طائلة ستمكن الانقلابيين من تمويل مخططاتهم، وتوفير احتياطي نقدي يكفي لتغطية تكاليف تسيير الدولة في الفترة الانتقالية.

ويزيد من فرص نجاح المجلس العسكري عدم وجود مشاكل مع دول الجوار، حيث ترتبط موريتانيا في الوقت الحاضر بعلاقات حسن جوار مع دول المغرب العربي المجاورة، ودول غرب أفريقيا المحاذية لنهر السنغال[١٣]، لذا لن يُضيِّع العسكريون وقتاً في تنقية الأجواء مع جيران موريتانيا، لأن الرئيس معاوية كفاهم مؤونة ذلك، ولم يترك لهم نزاعاً أو سوء تفاهم مع دول الجوار، كما كان عليه الحال في الانقلابات التي جرت في موريتانيا سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٤، عندما جاء الانقلابيون ووجدوا موريتانيا مقطوعة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر في الانقلاب الأول، ومقطوعة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في الانقلاب الثاني. فاليوم لا توجد خلافات بين موريتانيا وجيرانها.

هذا عامل مساعد على الاستقرار الداخلي، وكسب لجهدٍ دبلوماسي يمكن للمجلس العسكري أن يستثمره لصالح إضفاء المزيد من الشرعية على حكمه.

وبذلك تكون فرص الانقلابيين وفيرة لنجاح حركتهم التصحيحية، نظراً إلى توافر عناصر النجاح السياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

---

(١٣) الحسن ولد محمد المامي، «أوهام العدالة والديمقراطية،» **القلم**، ٢٣/٨/٢٠٠٥، ص ٦.

٢ ـ دواعي الفشل

يظل السؤال قائماً عن كيفية تحاشي دواعي الفشل بالنسبة إلى المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. ومن أجل المساهمة في تنوير المجلس، وتبصيره بالمحاذير التي إن وقع فيها أعطت حركته نتائج عكسية، نورد بعض التهديدات التي تنذر بإبطال مفعول الانقلاب إذا لم يتم تحاشيها بعزم.

من ذلك، الالتفاف على التعهدات الواردة في البيان الأول للمجلس، فهذه التعهدات القائمة على نبذ العنف، والتشبث بالمسلسل الديمقراطي، هي سر وقوف المجتمع السياسي مع الضباط الانقلابيين، كما أن الاستبداد وتصفية الحسابات مع الخصوم قد تفضي إلى قيام انتفاضة شعبية، أو حركة تمرد تهدد برجوع البلاد من جديد إلى محاولات الانقلاب والانقلاب المضاد. وفي هذا النطاق تطرح إشكالية الاسلاميين الذين يلحون باستمرار على طلب الاعتراف لهم بحزب يمارسون من خلاله نشاطهم، ويقدمون أنفسهم للمجتمع بوصفهم بديلاً يتمتع بقدر من الشرعية والمصداقية، يفوق غيرهم من أصحاب الخطابات الليبرالية واليسارية والقومية. وإذا كان الرئيس معاوية قد رفض باستمرار الاعتراف للتيار السياسي الديني بحق إنشاء حزب سياسي، فإن المجلس العسكري، لو سلك الموقف نفسه من الإسلاميين لأدى ذلك إلى مواجهة سياسية بين الانقلابيين والحركة الإسلامية قد تصل إلى حسر شعبية المجلس العسكري وتأجيج مشاعر الرأي العام ضده.

من الانحرافات الخطيرة التي قد يقع فيها الضباط الميل إلى جهة سياسية على حساب بقية أفراد الجماعات الناشطة في الساحة السياسية الوطنية، وهذا الميل يذكي الصراع، ويدفع إلى تكتل الجماعات ضد الانقلابيين، والتحرش بهم من خلال مقاطعة الاستحقاقات الانتخابية، والمطالبة برحيل الانقلابيين قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

إن محاولة جعل الإدارة تابعة للحكم العسكري تفقدها استقلالية القرار، ويضعف من أدائها الفني، ويؤدي بها إلى الابتعاد شيئاً فشيئاً عن هموم المواطنين، الأمر الذي يؤدي في مرحلة لاحقة إلى حدوث شرخ بين المجتمع والإدارة، يفسح في المجال للمواجهة المباشرة بين المواطنين، ويدفع بالانقلابيين إلى أن يكونوا طرفاً في الصراع.

من الأخطاء التي وقع فيها الانقلابيون تهميش عناصر التيار القومي العروبي الذين كانوا في الواجهة إبان حكم الرئيس ولد الطايع، وطردهم من الحكومة الانتقالية، وإذا استمرت معاملة القوميين على هذا النحو من قبل الضباط، فإن ردة فعل القوميين العرب قد تكون عنيفة وتفضي مع مرور الوقت إلى سقوط المجلس العسكري، عندما يحرك الناصريون والبعثيون الموريتانيون قواعدهم الطلابية والعمالية، كما فعلوا سنة ١٩٨٤ مع الرئيس محمد خونا ولد هيداله الذي ساعدوا في إسقاطه بأساليبهم النضالية.

والشيء نفسه يمكن أن يصدق على موقف التيار السياسي الديني من الضباط، إذا لم يسمحوا لهم باستغلال منابر المساجد لصالح نشر خطابهم السياسي والديني، فعندما يحول الانقلابيون بين الحركة الإسلامية الموريتانية ونشر دعوتها، سوف تتوتر العلاقة بين الطرفين، ويقوم الإسلاميون بتحريض الشارع ضد المجلس العسكري والعمل على إفشال حركته.

ويبقى خطر انبثاق حركة انقلابية من داخل الجيش الموريتاني وارداً بحكم وجود جناح عسكري تابع لتنظيم الناصريين يعمل منذ أكثر من عقدين بشكل سري داخل المؤسسة العسكرية، ويتابع بذكاء شديد علاقة التيار الناصري بالنظام الحاكم. وكان في فترة الرئيس معاوية يرسل إشارات معبرة إلى السلطة، كلما حاولت المساس بالمصالح القومية في موريتانيا، وينتمي تنظيم «فرسان التغيير» الذي أعلن عن وجوده سنة ٢٠٠٣، وحاول قلب النظام، إلى التيار القومي العروبي، ولديه خلايا نائمة في الجيش تتحين الفرصة، ويمكن أن تنقضّ على المجلس العسكري في أي وقت، وبخاصة إذا تلقّت الإذن من القيادات التاريخية للتيارين الناصري والبعثي والموجودتين حالياً خارج اللعبة السياسية الرسمية.

هناك أيضاً الخطر الذي يمثله «ضباط الشمال» الذين تعرضوا للإهانة من قبل أعضاء المجلس العسكري في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥،عندما سجنوا وطردوا من وظائفهم القيادية، حيث كانوا يتولون القيادة العامة للجيش، والدرك، والحرس وبعض المناطق العسكرية داخل البلاد. هؤلاء الضباط السامون لن يرضوا عن المعاملة السيئة التي يتلقونها من قيادة المجلس العسكري، وسوف يستغلون كل خطأ، أو انحراف في ممارسة السلطة للانقضاض على زملائهم، وإطاحتهم تماماً كما كان ينوي فرسان التغيير في سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عندما استغلوا ثغرة أمنية تركها النظام سهواً، وانهالوا عليه بالدبابات والمدافع الثقيلة، ولولا حنكة الرئيس ولد الطايع، وخبرته في إفشال الانقلابات، لسقط في الفخ. وهذا الأسلوب التكتيكي يمكن أن يتكرر مع المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية.

إن الخطر الآتي من الجيش لا يقف عند حصر، بعد أن فتحت شهية الضباط للمشاركة السياسية إثر المحاولات الانقلابية المتكررة، ونجاح الانقلاب الذي جاء بالمجلس العسكري.

وفي هذا السياق يندرج احتمال رد فعل من أنصار الرئيس ولد الطايع المنتشرين في مختلف قطاعات الجيش والأمن، والذين يعتبرون إسقاطه من قبل المجلس العسكري نوعاً من الظلم نظراً إلى كون قادة الانقلاب هم من المقربين من ولد الطايع، ويتقاسمون معه المسؤولية في كل ما حصل في زمنه من استبداد سياسي وفساد مالي وإداري.

إن الضباط الموالين للنظام السابق لن يكفُّوا عن محاولة الانتقام، وسوف يتحينون الفرص باستمرار، ولن يهدأ لهم بال قبل معاقبة زملائهم الذين تنكروا لهم وأقصوهم من التشكيلة الحالية للمجلس العسكري الحاكم(١٤).

ثم إن فرنسا التي يقال إنها وراء انقلاب ٣ آب/أغسطس يمكن أن تقدم على تغيير جديد، عندما تلمس عجز قادة وأعضاء المجلس العسكري عن تنفيذ المخطط الذي تنوي تنفيذه في موريتانيا، تماماً مثل ما فعلت مع الرئيس معاوية. وعندها تتحرك عجلة تاريخ الانقلابات من جديد، وبذلك تضيع فرصة الإصلاح السياسي الذي قدم الانقلابيون للقيام به عندما أعلنوا

---

(١٤) انظر مقابلة مع عبد الله واد في: **القلم**، ٢٣/٨/٢٠٠٥، ص ٣.

أنهم «حركة تصحيحية» قامت لمناهضة الاستبداد السياسي، وسوف يرفع الضباط الذين سيحلون محلهم ـ إذا صدقت فرضية الانقلاب المضاد ـ شعار مناهضة الفساد المالي والإداري الذي استحى المجلس العسكري من ذكره ضمن مبررات انقلابه على نظام الرئيس ولد الطايع، لأسباب لا تخفى على المراقب الموريتاني الفطن.

وإلى جانب انحراف السلطة والخطر العسكري يواجه الانقلابيون أخطاراً سياسية بانضمام أحزاب الأغلبية الرئاسية إلى بعض أجنحة المعارضة، والعمل على إسقاط المجلس العسكري من خلال معارضة قراراته، ومقاطعة الفرص التي يوفرها، لمشاركة القوى الحية في المعترك السياسي، وتحريك ملف حقوق الإنسان في وجه قادة الانقلاب الذين تولوا على مدار عقد ونيِّف تسيير المؤسسات الأمنية، وتحميلهم مسؤولية الفساد المالي والتحايل على أموال المواطنين، من خلال ما اصطلح على تسميته «الخدمة المعوضة» التي شاعت جبايتها من قبل الأجهزة الأمنية في العشر سنوات ونيِّف الأخيرة[١٥].

كما أن حصول تحالف بين التيارين القومي والإسلامي ورموز النظام السابق، وبعض كبار رجال الأعمال قد يؤدي إلى إحراج المجلس العسكري وإرباكه نظراً إلى قوة هذا التحالف الذي توافرت في الوقت الحاضر شروط قيامه، ثم إن نخب الشرق التي كانت في العقدين الماضيين تتولى رئاسة الحكومة، وأغلب المناصب الوزارية، والتي لم تعد تتمتع في ظل المجلس العسكري بتلك «الميزة التفضيلية» التي منحهم إياها الرئيس معاوية، يمكن أن تصدر عنها ردة فعل، ويؤدي «تيار الشرق» إلى خلخلة الحكم العسكري، بسبب قدرة هذا التيار على تهيئة الأنصار، ونظراً كذلك للسند الجماهيري الكبير الذي يتمتع به.

عندما يخطئ الانقلابيون في التعامل مع «ملف النفط»، ويسمحون بنهب الثروة المعدنية مقابل رشاوى الشركات الدولية، وكبار المستثمرين المحليين، تبدأ مظاهر الامتعاض في الشارع، ويتحرك الجيش من جديد. وسوف يبقى احتمال إحياء عادة أكل المال العام ـ التي تعوَّد عليها بعض الضباط الذين أوكلت لهم مهام تسييرية ـ قائمة، ما لم يبتعد قادة الانقلاب عن التحالف مع القبيلة ضد مصلحة الأمة، وما لم يتجنبوا تهريب المال العام، وتبييض الثروة المنهوبة، وإعادتها إلى الدورة الاقتصادية، كملك خاص عبر المشاريع الصناعية والممتلكات العقارية.

وليس من المستغرب أن تشكل الحكومة المعينة من قبل المجلس العسكري عائقاً أمام الإصلاح السياسي والاقتصادي، نظراً إلى كون رئيسها السيد سيد محمد ولد بوبكر اشتهر بالتساهل وضعف الخبرة، فقد كانت فترة رئاسته للحكومة مطلع التسعينيات من أسوأ الفترات ومن أكثرها تسيباً، فقد شهدت انتشاراً للفساد المالي والإداري لم يسبق له مثيل ما حدا الرأي العام الوطني على إطلاق تسمية «الرجل الضعيف» على ولد بوبكر. أما الحكومة التي شكلت فهي خالية من أصحاب الكفاءات العليا لتغلب الاعتبار القبلي على اعتبار الكفاءة،

---

(١٥) يؤخذ على المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية إقصاؤه الضباط المتحدرين من قبائل آدرار، وبخاصة من فئة حسان المقاتلة.

ما يجعل الحكومة معرضة للفشل أكثر مما هي مهيأة للنجاح[١٦].

ويأتي تحرك جبهة تحرير الزنوج الموريتانيين في الأسابيع التي تلت قيام الانقلاب ليطرح ملف الزنوج الموريتانيين على المسرح من جديد بعد أن تمكن الرئيس ولد الطايع من إحالته إلى الأرشيف.

هذه المحاذير السياسية، والعسكرية، والاقتصادية تبقى قائمة، ما لم يتجنب المجلس العسكري الأخطاء المؤدية لها، وهي أخطاء تدفع إليها بعض المحفزات القبلية والشخصية، لذا فإن كل مظاهر إقحام القبيلة في لعبة الحكم ستؤدي إلى ما لا تحمد عقباه من الفوضى وتصفية الحسابات والاحتقان الداخلي الذي سيؤدي مع مرور الوقت إلى تدخل القوى الخارجية، نظراً إلى وجود مصالح اقتصادية للدول العظمى في موريتانيا التي تأكد احتواؤها على ثروة مهمة من الطاقة والمعادن النفيسة.

حذار من التفكير الساذج القائم على فكرة إحداث التغيير عبر وسائل غير ديمقراطية.. وحذار من النظر إلى ما جرى في موريتانيا بمعزل عما يجري في أماكن أخرى.. فهناك إرادة دولية تفرض نفسها، وليس من الحكمة إرجاع الأسباب لغير مسبّباتها!

أخيراً، يطرح انقلاب ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إشكالية التدخل الخارجي، وتأثيراته البالغة في مسار النظام السياسي في موريتانيا، ويمكن رصد ضعف العوامل الداخلية، وعجزها عن إحداث التغيير السلمي بسبب تحكم ثقافة الاستبداد عند رجالات الحكم، وتجذر الاستسلام عند القوى الحية في موريتانيا. إن ما حصل من التفاف على المسلسل الديمقراطي الذي شُرع في تطبيقه سنة ١٩٩١ في البلاد دليل على أن الديمقراطية التي يريد الغرب تطبيقها في البلدان العربية والإفريقية ينبغي أن تكون متماشية مع سياساته في المنطقة، أي أن تكون «مجدية»، وإلا حصل الانقلاب عليها تماماً مثل ما حصل في الجزائر مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عندما فازت الجبهة الإسلامية في الانتخابات، وتم إلغاء نتائج تلك الانتخابات، لأنها حملت إلى الواجهة خصوم الغرب التقليديين.

ومن وحي الانقلاب الموريتاني، يدرك المتبصر أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في قمة الجزائر ١٩٩٣، والقاضي بعدم مساندة الانقلابات في أفريقيا، والذي كرسه في ما بعد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مجرد حبر على ورق، وبخاصة عندما يتأكد أن إحدى الدول العظمى تقف وراء الانقلاب. وهذا تكشَّف لنا، عندما اتخذ الاتحاد الأفريقي في البداية موقفاً متشدداً من الانقلابيين الموريتانيين، ثم عدل عن موقفه هذا وتبنى الانقلاب عندما تحركت الدبلوماسية الفرنسية وضغطت عليه، وأملت خيارات الحكومة الفرنسية[١٧]

(١٦) «Entretien avec Bâ Boubakar Moussa,» *Nouakchott info*, 22/8/2005, p. 5.

(١٧) مسعود ولد بلخير، «حكومة مخيبة للآمال،» **السفير**، ١٢/٨/٢٠٠٥، ص ٢.

وهذا ما حصل تماماً مع المجلس الدائم للفراكوفونية الذي أكد في اجتماعه المنعقد في باريس ٢٠٠٥/٨/٢٤ ترحيبه بالتغيير الذي حصل في موريتانيا.

أما جامعة الدول العربية، فقد كان موقفها مما حصل في موريتانيا مفعماً بالسلبية، عندما قالت إنها «تتعامل مع الدول، وليس الحكومات» فهل تنتظر جامعة الدول العربية اندثار موريتانيا وزوالها حتى تصدر قراراً بشأن ما حصل فيها؟ نوع من اللامبالاة القومية ينذر بتحول جامعة الدول العربية إلى «الشاهد الذي لم يسمع شيئاً».

والآن، وبعد أن أزيح نظام ولد الطايع من سدة الحكم، ماذا بقي من المشروع الديمقراطي؟ وهل الموريتانيون يملكون سلطة توجيه سفينة الإصلاح السياسي؟ وما قدر الانفتاح السياسي إذا اصطدم بإرادة القوى الخارجية؟ وهل إن قدر للانتخابات الرئاسية القادمة أن تكون شفافة ونزيهة وجاءت نتائجها مخيبة لآمال القوى العظمى ـ نجاح الإسلاميين مثلاً ـ هل ستقبل فرنسا بنتائج الانتخابات أم تقوم بالتآمر على الفائز؟ أسئلة تحتاج إلى إجوبة من النخب السياسية الموريتانية التي لم تجد حرجاً في توديع الرئيس ولد الطايع بالتصفيق، واستقبال الضباط الذين أطاحوه في اليوم الموالي بالتصفيق كذلك.

لقد كان الشارع السياسي الموريتاني ينتظم في حشود عارمة مستقبلاً الرئيس ولد الطايع، في جولاته الداخلية بالهتاف والزغاريد طمعاً في نواله، واليوم يخرج في مسيرات تأييدية للانقلابيين خوفاً من بطشهم(١٨).

أما الشرعية الدستورية فقد تبين من دروس الانقلاب أنها هشة وواهية عندما تشعر الدول العظمى أن مصالحها في البلد مهددة من قبل السلطة السياسية الوطنية.فهذه فرنسا، موطن الحرية ومهد الديمقراطية، ومنطلق الدعوة إلى دمقرطة الحياة السياسية في أفريقيا يتردد كثيراً أنها تتآمر في وضح النهار على تجربة من أنجح تجارب الحكم في أفريقيا جنوب الصحراء، وما ذلك إلا لأن مصالحها الاقتصادية فوق كل اعتبار سياسي وإنساني.

ويظهر الإنقلاب الموريتاني ضعف جامعة الدول العربية التي لم تحرك ساكناً عندما سقط نظامٌ منتخبٌ رئيسُهُ بنسبة ٦٦,٠٢ بالمئة وهي نسبة تقل كثيراً عن نسب نجاح الرؤساء العرب، نظامٌ على الرغم مما ينسب إليه من استبداد، سمح بالتنافس في الانتخابات الرئاسية، وأطلق العنان لحرية الكلمة، لدرجة أن الصحافي ينتقد بشدة رئيس الجمهورية، ولا تسقط السماء على الأرض، عكس ما عليه الحال في بلدان أخرى من وطننا العربي.

ومن العبر المستخلصة من الانقلاب (على الحكام الجدد الاعتبار بها) خطأ فكرة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتثبيت دعائم النظام، ذلك أن الرئيس ولد

---

(١٨) Mane Abdoullaye, «Union Africaine: Distinguer entre les bons et les mauvais coup d'Etat,» *L'Eveil Hebdo* (23 août 2005), p. 4.

الطايع، هو أول قائد موريتاني ارتبط بعلاقات مباشرة مع إسرائيل، وأول من تزلف للولايات المتحدة، وطاف بالبيت الأبيض، وعلى الرغم من كل هذا التبتل في المحراب الأمريكي، خذلته أمريكا، وربيبتها إسرائيل، عندما سقط في الفخ الفرنسي، ولم تطالب برجوعه، على الرغم من أن المراقبين الأمريكيين أقروا بصحة انتخابات ٢٠٠٣ التي فاز فيها الرئيس معاوية.

إننا نعتقد أن انقلاب ٣ آب/أغسطس يوفر فرصة للقوى الحية في موريتانيا من أجل مراجعة موقفها من قضية السلطة في البلاد، والتفكير الجاد والمنهجي في المخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بها[١٩].

وحذار من التفكير الساذج القائم على فكرة إحداث التغيير عبر وسائل غير ديمقراطية، وحذار ثم حذار، من النظر إلى ما جرى ويجري في موريتانيا بمعزل عما يحدث في أماكن أخرى من وطننا العربي وقارتنا الإفريقية، فهناك إرادة دولية تفرض نفسها علينا، وليس من الحكمة إرجاع الأسباب لغير مسبباتها.

ويبقى كل ما تمت إثارته حول هذا الموضوع مجرد خواطر، لأن الأمر يتعلق بحدث ما زال يتفاعل، وهو مفتوح على جميع الاحتمالات، ذلك أن المجلس العسكري ما زال متصلباً عند الوعود، والرئيس المطاح به ما زال هو الآخر متعنتاً عند الوعيد □

---

(١٩) Kleib Ahmed Salem, «Un air de déjà-vu,» *Le Calame* (22 août 2005), p. 2.

رؤية في مشروع الدستور العراقي «الدائم»

عبد الحسين شعبان

أكاديمي وخبير قانوني عراقي.

كان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يتابع على «أحرّ من الجمر» إنجاز مشروع الدستور العراقي الدائم. ولم يمنعه إعصار كاترينا المروّع والكارثة الإنسانية التي حلت بعشرات الآلاف من البشر ووفاة نحو ٨٠٠ شخص وخسارة أكثر من ١٢٥ مليار دولار، واعترافه بتقصير السلطات الاتحادية وتحمله المسؤولية من تعويض ذلك بنوع من الارتياح الشديد للتقدم الذي «يحرزه العراقيون» على طريق الديمقراطية على حد تعبيره!

وظل الدستور بين شدٍ وجذب: أنجز... لم ينجز! سلمت المسوّدة.. لم تسلّم! حصل التوافق... لم يحصل! مدّدت المهلة أسبوعاً.. ليس هناك تمديد جديد! وكانت هذه العناوين ضيفاً مستمراً يطلّ علينا من شاشات التلفاز ونشرات الأخبار وتعليقات كبريات الصحف العالمية والعربية والعراقية، ناهيكم عن كونه أصبح حديث القاصي والداني، سواء كان مختصاً أو غير مختص، والكل أخذ يجادل ويصوغ نصوصاً قانونية ويقترح بدائل دستورية وهكذا.

المسيرة الماراتونية لكتابة الدستور لم تنته، رغم تقديمها إلى الجمعية الوطنية، بل اعتبرت مقبولة ولكنها مفتوحة، أي قابلة للتعديل إضافةً أو حذفاً في محاولة التفافية على انتهاء المدة القانونية، وعدم تقدّم الجمعية الوطنية حتى الأول من آب/أغسطس بطلب تمديد مهلة كتابة الدستور، بما يعد تجاوزاً على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية قررت بعد الأول من آب/أغسطس تمديد المدة إلى أسبوعٍ واحدٍ، إلا أن ذلك لم يرد له ذكر في قانون إدارة الدولة[1].

---

(١) تنص المادة رقم ٦١ من قانون إدارة الدولة الفقرة (و) للمرحلة الانتقالية على ما يأتي:

«عند الضرورة يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها بأغلبية أصوات الأعضاء أن يؤكد لمجلس الرئاسة في مدة اقصاها ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أن هناك حاجة إلى وقت إضافي لإكمال كتابة الدستور. ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة أشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة اخرى». وذهبت الفقرة (ز) إلى القول إذا لم تستكمل الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور الدائم بحلول ١٥ =

أولاً: الدستور بين المعجل والمؤجل

إن تدهور شعبية الرئيس بوش وتعاظم ضغط القوى المناهضة للحرب على العراق، بما فيها من داخل الكونغرس، والمطالبة بسحب القوات الأمريكية منه خصوصاً بعد الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، هي التي تجعل الرئيس بوش منشرحاً إلى هذا الحد رغم الجو المكفهر والكئيب أمريكياً وعراقياً.

فبعد إعصار كاترينا هدد إعصار أوفيليا بضرب الشواطئ القريبة. وعشية تقديم مسودة الدستور «المنشود» كان الموت المجاني والمجزرة الإرهابية بانتظار السكان المدنيين من زوار الأمام موسى الكاظم على جسر الأئمة والتي وصل عدد ضحاياها إلى أكثر من ١٠٠٠ قتيل وعدد أكبر من الجرحى والمصابين. وأعقب ذلك مهاجمة القوات الحكومية المدعومة بقوات أمريكية مدينة تلّعْفر شمالي العراق وقيامها بقصف المدينة وتمشيطها وإلحاق خسائر كبيرة بالمئات الذين أزهقت أرواحهم وبالآلاف الذين فروا إلى خارجها. وقالت جمعية الهلال الأحمر العراقية التي نصبت عشرات الخيام للاجئين إن كارثة إنسانية تنتظر هؤلاء. كما قامت القوات الحكومية بقصف مدينة القائم قرب الحدود السورية، ومدينتيْ هيت والحديثة غربي العراق ملحقة أضراراً جسيمة بالأرواح والأموال والممتلكات.

ليس المهم بالنسبة إلى البرنامج الأمريكي للرئيس بوش إنْ تمكّن الموت من آلاف البشر أو استمر انعدام الأمن أو نقص الخدمات الضرورية كالكهرباء والبنزين ونقص الماء الصالح للشرب في العديد من مناطق العراق، وكذلك تفشي الفساد واستمرار ظاهرة البطالة والعوز على نحو مريع. المهم بل الأكثر أهمية هو التقديرات الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت أهدافاً وأجندة للوصول إليها وهي على التوالي: الإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق الذي تم في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، رغم اتضاح زيف ادعاءات امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل أو علاقته بالإرهاب الدولي وتحديداً مع مجموعة القاعدة وأسامة بن لادن، وذهبت هباءً وحتى دون حياء تصريحات وإصرار وزير الدفاع رامسفيلد، وخطاب وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (عام ٢٠٠٢)، وتقارير السي. آي. إيه. (CIA) وتأكيدات بوش التي لا يرقى إليها «الشك»، ومعلومات توني بلير رئيس الوزراء البريطاني ومعها بعض تقارير فريق التفتيش عن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وأن مبرر شن الحرب هو لإرغامه على الامتثال لإرادة «المجتمع الدولي» وعدم تهديد جيرانه، والسلم والأمن الدوليين.

= آب/أغسطس ولم تطلب تمديد المدة عندئذٍ يطبق نص المادة رقم ٦١.

وهذا الأمر لم يحصل، ولذلك كان يقتضي الإجراء القانوني حل الجمعية الوطنية وإجراء انتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وعلى الجمعية الوطنية الجديدة والحكومة الجديدة المنبثقة عنها تولّي مهماتها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والاستمرار في العمل وفقاً (لقانون إدارة الدولة) وإعداد صيغة دستور دائم جديد خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة تقوم بإنجازها الجمعية الوطنية الجديدة. انظر: نص المادة رقم ٦١ بفقراتها (أ، ب، ج، د، هـ، إضافة إلى و، وز) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، على موقع الانترنت التابع لمجلس الحكم الانتقالي.

ثم جاءت خطوة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وفقاً لصيغة بول بريمر الإثنية الطائفية في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وحكومة تمثل ظلّاً له بالطيف المذهبي – الإثني ذاته، وأعقب ذلك إعداد قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، وتبعه تسليم «السيادة» إلى العراقيين في ٣٠ حزيران/يونيو وتشكيل حكومة مؤقتة ثانية. ولحق ذلك إجراء انتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتشكيل حكومة انتقالية ثالثة، تلك التي عليها تهيئة مسودة دستور دائم لعرضه على الاستفتاء.

يقتضي الإجراء اللاحق لتسلّم الجمعية الوطنية مسودة الدستور طبقاً لقانون إدارة الدولة عرضه على الشعب العراقي للموافقة عليه في استفتاء عام. وقد تمّ تحديد موعد الاستفتاء في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وعندما لم يكتمل قوام لجنة صياغة الدستور جاءت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس لتشير إلى ضرورة «إشراك السنة» في لجنة صياغة الدستور. هذه الخطوات بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعتبر إنجازاً لمشروعها «الديمقراطي» الذي بشّرت به ليحل نعيمه ليس العراق فحسب، بل على عموم دول المنطقة، مغطية على فشلها السياسي بعد نجاحها في احتلال العراق في إدارة شؤونه خصوصاً في ظل ممانعة واحتجاج ومقاومة أخذت تتصاعد ورأي عام ناشط في إدانة سياسة الرئيس بوش، وخسائر بشرية ومادية، مما أوقعها في ورطة حقيقية حسب التقارير الأمريكية ذاتها.

لقد تم إشراك ١٥ عضواً باعتبارهم ممثلين عن «السنة» وبغض النظر عن تعبيرهم أو تمثيلهم فتلك مسألة أخرى، فالسنة مثل الشيعة هم طائفة وليسوا كتلة سياسية ليستطيع أحد النطق باسمهم أو ادعاء تمثيلهم، وهم موزعون على الكتل والتيارات والأحزاب السياسية العلمانية والإسلامية، والغالبية الساحقة منهم مثل كل العراقيين غير مسيسين، وفيهم عرب وهم الغالبية الساحقة وكرد وتركمان. الهدف من إشراك هؤلاء هو إملاء فراغ المقاطعين أو الغائبين أو المغيبين.

ويقتضي الإجراء اللاحق بعد تسلّم الجمعية الوطنية مسودة الدستور طبقاً لقانون إدارة الدولة عرضه على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام. وقد تم تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وعند الموافقة عليه تجري انتخابات لحكومة دائمة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

أما إذا لم ينجح الدستور بالاستفتاء أو رفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات، فستُحَل الجمعية الوطنية وتجري انتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[٢].

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة كانت قد اعتذرت (تصريح لها من داخل العراق) عن

قارن نص المادة رقم ٦١ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

طبع مسودة جديدة قيل إنها نسخة الائتلاف «الشيعي»، وأخرى كانت نسخة التحالف «الكردستاني»، إلا أن الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الجمعية الوطنية كان قد صرح يوم ١٤ أيلول/سبتمبر أن المسودة «الكاملة الموحدة» ستسلّم اليوم، لتقوم الأمم المتحدة بطبع خمسة ملايين نسخة من مشروع الدستور الدائم بعد أن تأخر شهراً كاملاً.

هل انتهى الإشكال لمجرد تسليم المسوّدة أم أنه ما زال قائماً؟ وهل انتهت مهمة اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة الشيخ همام حمودي (قيادي في المجلس الأعلى وكتلة الائتلاف)، وأضيف إليها ١٥ عضواً قيل إنهم ممثلو السنة بعد زيارة كوندوليزا رايس كما أشرنا، وذلك بعد زيارتها المفاجئة والسرية إلى بغداد، والتي التقت فيها رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري والسيد مسعود البارزاني (رئيس إقليم كردستان لاحقاً) وذلك في أواسط أيار/مايو ٢٠٠٥؟ وقد سبق هذه الزيارة معلومات نقلتها صحيفة **نيويورك تايمز** قالت فيها: إن بعض «زعماء السنة» من الذين يرتبطون بعلاقات مع القوى المسلحة أبدوا استعدادهم للحوار مع واشنطن وإلقاء السلاح مقابل إشراكهم في العملية السياسية وفي كتابة الدستور الدائم(٣).

وكان الدكتور الجعفري أقرّ في كلمته بحضور رايس بوجود ضعف في مستوى التمثيل السني في اللجنة البرلمانية المكلفة بصوغ الدستور وقال: سنسعى إلى إيجاد بديل لمشاركتهم معتبراً ذلك ضريبة الديمقراطية.

التعجيل أو التأجيل في صياغة الدستور أخذ قسطاً وافراً من نقاشات وجدالات وسجالات وتهديدات واختلافات، حول العدد وطريقة التمثيل ومبدأ التوافق الذي اعتمد كآلية لعمل اللجنة الجديدة الموسعة لكتابة الدستور، ويعود سبب التأخير في تسليم مسوّدة الدستور إلى اعتراضات جديدة من جانب فريق «السنة» حول العروبة وتشكيل الأقاليم ومسألة اجتثاث «البعث الصدامي» ومواضيع أخرى، وكذلك بسبب عدم توافق فريقي الائتلاف الشيعي والتحالف الكردستاني. لكن في نهاية المطاف ظلت بعض القضايا عالقة أو غير محسومة أو ربما هناك تفسيرات مختلفة بشأنها، ولكن المسودة اعتبرت مستوفية «الشروط» وتم تسليمها

---

(٣) تزامن مع موعد تسليم المذكرة وقوع ١١ انفجاراً في بغداد والكاظمية، راح ضحيتها نحو ١٣٢ قتيلاً من المدنيين و٥٣٠ جريحاً، وقيل إنه اليوم الأكثر سخونة بعد انفجار سوق الحلة الذي راح ضحيته أكثر من ١٠٠ قتيل ومئات الجرحى. انظر: **الحياة**، ١٥/٩/٢٠٠٥.

اللافت أن حدّة العمليات العسكرية تفاقمت منذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة (الثالثة) حتى إن الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور ليث كبة قال إنه: منذ تشكيل الحكومة الجديدة (مدة نحو أسبوعين فقط) جرى تفجير أكثر من ٧٠ سيارة مفخخة راح ضحيتها نحو ٤٠٠ عراقي وأصيب مئات.

إن العمليات العسكرية التي طالت خلال الأشهر الأخيرة ضحايا مدنيين وأبرياء وهم الوقود الأساسي للتفجيرات والمفخخات والأحزمة الناسفة، ألحقت في الوقت نفسه خسائر بالقوات الأمريكية بشرياً ومادياً، إلى درجة أن واشنطن، وهي تبرر أسباب إقدامها على فتح نار «صديقة» على المسؤول الأمني الإيطالي الذي رافق الصحافية الإيطالية إلى مطار بغداد، والتي أطلق سراحها بعد اختطافها لأسابيع عدة قالت «إن أكثر من ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) عملية عسكرية حصلت في بغداد وحدها خلال الأشهر الخمسة الأخيرة (أي بمعدل ٢٠ عملية عسكرية في اليوم)»، انظر: **الحياة**، ٢٣/٥/٢٠٠٥.

إلى الأمم المتحدة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

ثانياً: الدستور بين المباني والمعاني

أخيراً وصلنا إلى الطبعة الأخيرة من مسودة الدستور، وتألفت من ١٣٩ مادة، توزعت على ديباجة (تستحق وحدها مناقشة مستفيضة) و٦ أبواب. تناول **الباب الأول**، المبادئ الأساسية، أما **الباب الثاني**، فقد خصص للحقوق والحريات، واختص **البابان الثالث والرابع**، بالسلطات الاتحادية واختصاصاتها، وكُرس **الباب الخامس** لسلطات الأقاليم، أما **الباب السادس** فقد بحث في الأحكام الختامية والانتقالية.

مسودة الدستور تناولت الكثير من التفاصيل غير الضرورية وغرقت أحياناً في جزئيات وفرعيات ليس مكانها الدستور وربما لا مبرر لذكرها، ناهيكم عن شروحات كان يمكن تنظيمها بقانون لاحقٍ حسب الاختصاص. قد يعود ذلك إلى أن كل طرف أراد أن يضع بصماته على الدستور، فجاء هذا الأخير يحمل هذا الخليط من المفاهيم والأفكار المتعارضة دون وحدة موضوع أو اتفاق مضمون. وانعكس ذلك على لغة الكتابة، فجاءت في بعض الأحيان ضعيفة المبنى ومتناقضة المعنى، وخصوصاً لجهة دلالاتها.

وقد لفتت الأستاذة إنيد هيل (Enid Hill) من الجامعة الأمريكية في القاهرة في مداخلة مهمة لها في جامعة شرق لندن يوم ١-٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى الصياغة المُحكمة للقانون المدني العراقي التي كتبها البروفسور عبد الرزاق السنهوري في محاولة لمزاوجة بعض الأحكام الإسلامية بالقوانين الغربية العصرية وكأول تجربة عربية قانونية حداثية(٤).

قد يعود الأمر كذلك إلى ضغط عامل الوقت وسعة اللجنة وتعدد مشارب أعضائها وعوامل الجذب والشد، ناهيكم عن الضغوط الأمريكية المباشرة وغير المباشرة على بعض الأعضاء، وما كان يقرره قانون إدارة الدولة والقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ١٥٤٦من جدول زمني. ولعل تأخر تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية إلى نحو ٩٠ يوماً كان عاملاً آخر مضافاً إلى تأخر تشكيل لجنة صياغة الدستور، ولعل قضية أخرى مهمة هي صعوبة التوافق بين القوى المؤتلفة والمتحالفة (الإخوة الأعداء)، وبين القوى المختلفة. وعلى الرغم من تسليم مسودة الدستور، فقد بقيت بعض القضايا العقدية عالقة أو محل اختلاف، حيث جرى ترحيلها إلى ما بعد قيام جمعية وطنية دائمة (أي إلى دورة انتخابية أو أكثر كاملة) مثل قضية الأقاليم (غير إقليم كردستان)، وقضية كركوك وتوزيع الثروة والمياه وقضايا أخرى. وحتى القضايا التي تمّ الاتفاق عليها، فإن لكل فريق تفسيراته ولعله ينظر إليها من زاويته، مما سيثير إشكالات لاحقاً، وخصوصاً في ظل الاحتقان الطائفي والتوتر الإثني(٥).

---

(٤) انظر: Enid Hill, «The Iraqi Civil Code was the First of the Sanhuri Modern Arab Codes,» paper presented at: Iraqi Constitution from Occupation to Occupation, University of East London (UEL), September 2005.

(٥) قارن: أحمد الحبوبي، «قول في مشروع الدستور العراقي،» **الحياة**، ١٣/٩/٢٠٠٥.

إن مشروع الدستور بقراءة قانونية وسياسية سريعة، خصوصاً لمراقبين، تكشف سوءاته وحسناته، وخصوصاً أنه أخذ يثير الكثير من القلق والمخاوف، ولا سيما في المحيط العربي والإسلامي الذي بدأ يتلمس خطر الحرب الأهلية التي يمكن أن تمتد إليه، أو تقسيماً قد ينعكس عليه ويشمل دول المنطقة التي يمكن أن تقسم إلى كانتونات ومناطقيات وطوائف، أو أن يتجه العراق وجهة أخرى، فيدير ظهره للوطن العربي. ولعل ما ورد حول «عروبة العراق» في الدستور هو الذي دفع تيارات رسمية وشعبية إلى التحسس من مثل هذا التوجه.

ولكن، هل هذه هي الصورة الكاملة للدستور؟ فهناك وجه آخر مهم علينا أن نمعن النظر فيه. فعلى الرغم من تلك المخاطر والمخاوف، فقد حمل مشروع الدستور بين طياته موادَ ونصوصاً بالغة الرقي والتقدم قياساً بالدساتير العراقية السابقة وبالدساتير العربية سواء ما يتعلق بقضايا الحريات وعدم سن نص يتعارض مع مبادئ الديمقراطية(المادة رقم ٢ أولاً ـ الفقرتان ب وج)، أو بما يعزز اللامركزية ويمنع تغوّل السلطة التنفيذية على بقية السلطات وخصوصاً أنه قد عانت التجربة العراقية مركزية صارمة شديدة جعلت العراق بحاجة إلى لامركزية إدارية موسعة، وتأكيد على أن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها (المادة رقم ٥)، وتداولية السلطة سلمياً (المادة رقم ٦)، وإخضاع القوات المسلحة لسلطة مدنية وحظر تشكيل مليشيات عسكرية (المادة رقم ٩)، وتأكيد مبادئ المساواة وعدم التمييز لأي سبب كان (المادة رقم ١٤)، وحق كل فرد في الحياة والأمن والحرية (المادة رقم ١٥)، والخصوصية الشخصية (المادة رقم١٧)، وحق كل من ولد من أب عراقي أو أم عراقية أن يكون عراقياً، وحظر إسقاط الجنسية عن العراقي بالولادة (المادة رقم ١٨)، كما أكدّ على استقلال القضاء (المادة رقم ١٩)، وكفالة الحريات وتحريم التعذيب وحرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات وحرية الاتصالات والمراسلات (المادتان رقما ٣٥-٣٨)، وحرية الفكر والضمير والعبادة (المادة رقم ٤٠)، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني (المادة رقم ٤٣)، وحرية التنقل والسفر والسكن (المادة رقم ٤٢).

إن هذه النصوص بغض النظر عن الألغام الكثيرة والقنابل غير الموقوتة التي احتواها مشروع الدستور، تعتبر من الناحية القانونية والدستورية أفضل من جميع النصوص الواردة في الدساتير العراقية السابقة من حيث احترامها لحقوق الإنسان وتحديد نسبة للمرأة ٢٥ بالمئة (الربع) في الجمعية الوطنية، وهذه هي التي دعت رئيس الجمهورية جلال الطالباني إلى اعتبار هذا الدستور هو أفضل دستور في الشرق الأوسط.

لكن الدستور في الوقت نفسه حمل الكثير من المواد والبنود المحافظة ذات البعد التقليدي التي تتجه صوب «تديين» المجتمع أو أسلمة العراق، وربما تطييفه بما يثير التباساً كبيراً حول علاقة الدين بالدولة، وكذلك الدور المراد إناطته بتحديد أحكام الإسلام، وذلك من خلال عموميات حول مكانة المرجعيات كما ورد في الديباجة.

ولعل الأخطر من ذلك هو ما إذا تسلل أصحاب الاتجاهات الدينية إلى المحكمة الدستورية العليا التي من اختصاصها البت في دستورية القوانين، فإن ذلك سيكون أقرب إلى «هيئة تشخيص مصلحة النظام «الإيرانية».

وإذا كانت القوى الإسلامية الشيعية لم تنجح بإعطاء دور للمرجعية (إرشادي) كما كان مقترحاً، فربما يمكنها أن تحصل على مثل هذا المقام للعب دور «ولاية الفقيه» بما سيقيّد من الديمقراطية التي يراد منحها بيد ليتم تقييدها باليد الأخرى. ولعل هذا الأمر قد يفتح الباب على مصراعيه بحجة الأغلبية لحكم استبدادي ديني مذهبي في غالبية المناطق العربية في العراق وخصوصاً العاصمة، باستثناء إقليم كردستان الذي يحكمه التوازن الكردي للحزبين والذي يصعب اختراقه، فمقابل إكثار الحديث عن الديمقراطية تنمو ثقافة الاستئثار مجدداً وإن كانت بصيغة جديدة.

> إن مسألة "تطييف" و"أثننة" المجتمع العراقي وفقاً لمحاصصات وتقسيمات وصفقات هي استحقاقات لتعاون مع المحتل ولانتخابات ناقصة أخذت تثير قلقاً مشروعاً لدى أوساط عراقية وعربية واسعة.

جدير بالذكر ونحن عرضنا بعض الإيجابيات أن نناقش الألغام الكثيرة والقنابل غير الموقوتة التي احتواها مشروع الدستور الدائم، بما يشكل خطراً على وحدة العراق وهويته ومستقبله. ولعل بعض المبادئ الإيجابية قد ضاعت دلالاتها وخصوصاً أن قسماً منها يعود إلى التناقض بين الرغبة في دستور مدني، والرغبة التي تستبطن اتجاهاً ونصوصاً دينية أو توحي بذلك وكتبت بطريقة إنشائية غير قانونية أحياناً.

وإذا كان الدستور أبو القوانين والمسطرة التي تقاس بها دستورية القوانين، باعتباره القاعدة العليا في الدولة، ولقواعده صفة علوية وسموّاً على بقية القوانين، فكيف الحال ونحن إزاء صياغات من هذا النوع ؟

الدستور هو الذي يحدد طبيعة الدولة وهويتها وشكل نظامها السياسي وعلاقة الحكام بالمحكومين والحقوق والحريات والواجبات والصلاحيات للسلطات المختلفة[٦].

أعتقد أن النقاش داخل وخارج لجنة صياغة الدستور كان يتجه في ثلاثة اتجاهات:

---

(٦) الدستور بضم الراء يعني مجموعة القواعد «السنن» أو القوانين التي تتعلق بتنظيم ممارسة السلطة في الدولة. انظر: منذر الشاوي، **القانون الدستوري** (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٧). ويذكر العالم العراقي الكبير الدكتور مصطفى جواد في **المعجم المستدرك** أن كلمة «الدستور» هي فارسية الأصل وهي كلمة «معرّبة» وتعني «الوزير الكبير» الذي يرجع إليه في الأمور وأصله «الدفتر» الذي يجمع قوانين الملك وضوابطه. أما الدكتور يحيى الجمل فيقول «الدستور بصفة عامة هو القانون الأساسي في أي دولة يعبر عن إرادتها وينظم علاقات السلطات ببعضها وعلاقتها بالمواطنين الذين ينظم حقوقهم وواجباتهم، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مصطلح الدستور مأخوذ من كلمة (Constitutio) اللاتينية التي تعني «تأسيس»، وبهذا المعنى استخدمها فلاسفة الإغريق والرومان وكانوا يقصدون بالدساتير تنظيم البناء السياسي للمجتمع السائد، ثم تطور هذا حتى أخذ معناه الاصطلاحي. انظر: ورقة يحيى الجمل المقدمة إلى الندوة الدستورية المنعقدة في لندن يوم ١٣-١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وقارن: عبد الحسين شعبان، **العراق: الدستور والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال** (القاهرة: دار المحروسة، ٢٠٠٤)، ص ٩-٣٢.

الأول، يريد تغيير معادلة الدولة العراقية التي مضى على تأسيسها أكثر من ٨٠ عاماً، ويسعى بمعاونة المحتل أو من دونه عبر كتل جماهيرية هائلة تذكر بـ «عصر المداخن» لفرض الرأي وترجيح الحلول لتغيير شكل وهوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي وصلاحيات سلطاتها.

وإذا كان ثمة مشروعية لإعادة النظر ببعض الأسس الخاطئة للدولة العراقية، باتجاه إبرام عقد اجتماعي ـ سياسي جديد، يستجيب للتطورات الحاصلة في المجتمع والحراك السياسي والاجتماعي، إلا أن «مسألة تطييف» و«أثننة» المجتمع العراقي وفقاً لمحاصصات وتقسيمات وصفقات هي استحقاقات لتعاون مع المحتل، ولانتخابات ناقصة أخذت تثير قلقاً مشروعاً لدى أوساط عراقية وعربية واسعة.

الثاني، يسعى لإبقاء القديم على قدمه ويريد أن يحول دون أي تغيير من شأنه أن يعيد النظر في العقد الاجتماعي السياسي. ولعل هذا الاتجاه هو من خارج دائرة الحوارات المشاركة في العملية السياسية ويعود قسم منه إلى النظام السابق وبعض القوى المتشددة.

الثالث، هو من خارج وداخل الحوار الرسمي وهو يريد إعادة النظر ولكن بعيداً عن الاحتلال وليس بطريقة انقلابية ووفقاً لصيغ جاهزة يراد فرضها بالقوة، بحيث تعطي امتيازاً إلى فئة متسيّدة ومتنفذة، ويمكنها التحكم بالأقلية التي يمكن اعتبارها مضطهدة أو مهمشة، بحكم الاحتقان الطائفي الذي خلّفه الاحتلال وغذّاه.

قسم من هؤلاء شاركوا في الحوارات الرسمية وحاولوا أن يقدموا بعض وجهات النظر التي قد تلتقي بالاتجاه الهادف إلى التغيير ومنع تغوّل السلطة المركزية الصارمة على بقية السلطات، فضلاً عن انعكاس ذلك على المواطن.

ولأن العراقيين لم يصوغوا دستورهم في الماضي، فإن معركة الدستور تبدو شرسة وشديدة خصوصاً في ظل الاستقطاب الطائفي. النقاشات والحوارات بدت ساخنة لتعويض فترة الغياب السابقة عن ممارسة حق مفقود من جهة، وهذا أمر مفهوم وربما مسألة «مشروعة»، ومن جهة ثانية السعي إلى الحصول على امتيازات أو تنحية أو إقصاء هذه الفئة أو تلك وبالتالي التحكّم بمسار الدستور والعملية السياسية ككل.

الدستور الأول «القانون الأساسي» صدر عام ١٩٢٥ وقد وضعت مسوّدته الأولى وزارة المستعمرات البريطانية، وبعد تأسيس الدولة العراقية في ٢٣/٨/١٩٢١ باستقدام الملك فيصل الأول وتنصيبه ملكاً على العراق وفقاً لصيغة بيرسي كوكس ـ مس بيل ـ النقيب التي فرضت الانتداب على العراق، ويجعل من بريطانيا الدولة المنتدبة وفقاً لقرار مجلس عصبة الأمم في سان ريمو[٧].

---

(٧) انظر: رجاء حسين حسني الخطاب، **العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧: دراسة في تطور العلاقات العراقية ـ البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي، مع دراسة في الرأي العام العراقي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٢٢١، وفريق المزهر آل فرعون، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها** (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٢)، ص ٥٣، قارن: عبد الرزاق الحسني: **العراق في ظل =**

أما الدساتير الجمهورية المؤقتة الخمسة عام ١٩٥٨وعام ١٩٦٣و عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٠[٨]، فكلها صدرت بمعزل عن الشعب ولم تتم مناقشتها من قبل، بل كانت هيئات مصغرة تصوغها وتصدرها هيئات تنفيذية غالباً ما يطلق عليها اسم مجلس «قيادة الثورة» الذي يعطي لنفسه حق النطق باسم الشعب باعتباره قائد الثورة وصاحب مشروع التغيير الاجتماعي.

الدستور المؤقت السادس والذي أطلق عليه «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية» الذي صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ لم يشذّ عن هذه القاعدة، وصدر وفقاً لصيغة بول بريمر الإثنية ـ الطائفية[٩].

وكان قانون إدارة الدولة بروفة أولية للدستور الدائم أو تمهيداً له، وخصوصاً أنه استثار الفاعليات والأنشطة الثقافية والحقوقية والسياسية والدينية والاجتماعية، رفضاً أو تحفظاً أو تأييداً، وانعكس ذلك على البلدان العربية والعديد من التيارات الفكرية ومؤسسات المجتمع المدني العربية والإقليمية والدولية، وانشغلت به الفضائيات ووسائل الإعلام العربية والدولية المتنوعة.

ثالثاً: الديباجة: العسير واليسير!

إن حيثيات الدستور وبخاصة ديباجته احتوت على لغة إنشائية وخطاب أقرب إلى البيان السياسي الذي استعرض أحداثاً كثيرة، وقد عبّر توازن القوى داخل الجمعية الوطنية وما رتّبه الاستحقاق الانتخابي على هذا التوازن القلق في الصياغة والمعاني، كما احتوى على لغة تفريقية بدلاً من أن تكون لغة توحيدية جامعة تحدد درجة تطور المجتمع والملامح الأساسية للدولة وهويتها وشكل نظامها السياسي والاجتماعي والحقوق والحريات، إذ لم يكن من مبرر لتدوين أحداث الماضي في الدستور، كما أنه ليس مكاناً مناسباً لاستعراض تلك الأحداث المأساوية.

الدستور استحقاق تاريخي وتتويج لتوافق المجتمع على عقد اجتماعي سياسي جديد وليس استحقاقاً انتخابياً، وكان ينبغي عليه التأكيد على الهوية الجامعة وليس الهوية المفرّقة أو الخاصة.

لقد عبّر المشروع عن مصالح وتوجهات الأطراف الفائزة في برلمان انتقالي وفي ظل انتخابات رغم قانونيتها إلا أنه شابها الكثير من نقص الشرعية وغياب وتغييب قوى وأطراف،

= **المعاهدات** (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٥)، ص ٣ ـ ٤، **وتاريخ الوزارات العراقية**، ١٠ ج، ط ٧ منقحة ومزيدة (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ج ١.

(٨) انظر: منذر الشاوي، **القانون الدستوري**، ٢ ج (بغداد: [د.ن.]، ١٩٧٠)، ص ٢٢ و٣٠ وما بعدها، وشعبان، المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٠ و٧٠ وما بعدها. وإذا أردنا العودة إلى التطور الدستوري في العراق فإن المرحلة الأولى كانت قد بدأت خلال الحكم العثماني بعد التطبيقات الدستورية الغربية المحدودة التي تبعت قيام الحركة الدستورية عام ١٩٠٨ في تركيا، وحركة المشروطة في إيران عام ١٩٠٦.

(٩) انظر: شعبان، المصدر نفسه، ص ١٧١-١٩٨، وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، على موقع الانترنت التابع لمجلس الحكم الانتقالي.

ناهيكم عن تدخلات المحتل وفرضه قوى تقبل التعاون معه.

وإذا أراد الدستور أن يذكر أو يذكّر بأحداث مأساوية فإنه لم يذكر الاحتلال وتجاهل الواقع المأساوي الذي يعيشه الشعب العراقي حالياً في ظل الاحتلال وجرائمه، ولم يحدد موقفه من إنهائه أو وضع جدول زمني لاستعادة السيادة والاستقلال كاملين بجلاء القوات الأجنبية، فتلك أمور جديرة بالحديث بدلاً من مآسي الماضي.

وكما يقال فإن المكتوب يُقرأ من عنوانه. ولعل القارئ المتفحص بالديباجة سيتوصل إلى استنتاجات سريعة تزيدها القراءة الكاملة لمواد الدستور.

فلنتابع ما تضمنته الديباجة فبعد «بسم الله الرحمن الرحيم» يبدأ بالسرد: «نحن أبناء وادي الرافدين «موطن الأنبياء» «ومثوى الأئمة الأطهار» و«روّاد الحضارة» و«صنّاع الكتابة ومهد الترقيم»، «على أرضنا سنّ أول قانون» و«في وطننا خطّ أعرق عهد عادل لسياسة الأوطان» و«فوق ترابنا صلّى الصحابة والأولياء» و«نظّر الفلاسفة والعلماء» و«أبدع الأدباء والشعراء». ثم يقول: «وعرفاناً منّا بحق الله علينا»... ليقرر بعد ذلك: «واستجابة لدعوات قياداتنا الدينية والوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا ومصلحينا وأصدقائنا ومحبينّا».

ثم يتحول إلى الفعل الانتخابي ـ السياسي: «زحفنا لأول مرّة...» ليتحدث عن انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ويبدأ بتعداد:

ـ مستذكرين المآسي ومواجع القمع الطائفي.

ـ ومستلهمين فجائع شهداء العراق (شيعة وسنة، عرباً وكرداً، وتركماناً...).

ـ ومستوحين ظلامة استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية.

ـ ومكتوين بشجن المقابر الجماعية والأهوار والدجيل وغيرها.

ـ ومستنطقين عذابات القمع القومي في حلَبجة وبرزان والأنفال والكرد الفيليين.

ـ ومستلهمين مآسي التركمان في بشيروكما.

وأهالي المنطقة الغربية (كأنه لا صفة لهم) حيث تم تصفية القيادات والرموز والشيوخ وتشريد الكفاءات وتجفيف المنابع الفكرية (وكأن ذلك لم يحصل لعموم العراق)، ثم يتناول المرأة وحقوقها والشيخ وهمومه والطفل وشؤونه (وكأنه يقرأ دُعاء كُميل).

اللغة المفخمة التمجيدية هي التي طبعت الديباجة، لكنها في الوقت نفسه كانت تستثير الضغائن بما لا يشجع على الوحدة الوطنية التي كان ينبغي التركيز عليها في هذه الظروف بالذات.

لعل كاتب هذه الديباجة نسي أنه أمام دولة عراقية عريقة مضى على تأسيسها أكثر من ٨٠ سنة، دولة ذات طابع مدني ودواوينية ومراتبية وبيروقراطية متواصلة ومستمرة على الرغم من محاولات القطع. إن الدولة تختلف عن «الحسينية» وهذه الأخيرة مكان ديني للصلاة أو التعبد أو لاستذكار واستلهام المثل والقيم النبيلة التي ضحى من أجلها الحسين، وبالطبع فلا يمكن أن تتحول «الحسينية» إلى دولة، كما لا يمكن أن تحل لغة الحسينية باعتبارها بديلاً من لغة الدولة.

كان يمكن القول: نحن شعب العراق الناهض تواً من كبوته والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي...(كما ورد في النص)... أما الأقسام الأخرى فلا علاقة لها بصياغة الدستور.

واستذكر هنا مشروع الدستور الدائم الذي تم نشره عشية غزو الكويت ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٠ فقد خصص ٦٩ مادة من مواده الـ ١٧٩ لصلاحيات رئيس الجمهورية، وذكر اسمه في المقدمة خمس مرات، وجاء على اسم البعث والبعثيين ١١مرّة في المقدمة ومثل هذه الأمور غير مألوفة في الفقه الدستوري، كما هو «دستورنا» الحالي الذي لا أجد أي مبرر عند حديثه عن مواجع القمع الطائفي (المقصود التمييز في قوانين الجنسية لعامي ١٩٢٤ و١٩٦٣ وقرارات مجلس قيادات الثورة للعام ١٩٨٠ وما بعدها، حيث تم تهجير نحو نصف مليون مواطن عراقي). كما لا أجد أي مبرر عند الحديث عن القمع القومي والمقصود الشوفيني للحكام المستبدين ولا علاقة للقومية أو العروبة بذلك، ولهذا كيف يمكن تصنيف ٣٠٠ ألف كردي من حرس الحدود من فرسان صلاح الدين وعلاقتهم بالاضطهاد الذي تعرض له الأكراد[١٠]؟

ثم ما هذا الحديث عن استجابة لـ«قياداتنا الدينية» وإصرار «مراجعنا العظام» وزعمائنا ومصلحينا، ولا أريد أن أقول إن هذا تعميم، فمن هم ومن يمثلون وكيف يمكن تصنيفهم؟ وقسم منهم لم يشاركوا بل عارضوا واحتجوا على العملية السياسية ككل، وخصوصاً بوجود المحتل.

وعن «الشهداء»، أين أضع في التصنيف الوارد: شيعة، وسنّة، عرب وكرد وتركمان على سبيل المثال شخصيات من نوع فهد (مؤسس الحزب الشيوعي) ورفيقيه حسين الشبيبي وزكي بسيم (الذين أعدموا عام ١٩٤٩)، وكذلك سلام عادل (حسين أحمد الرضي) وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الرحيم شريف وتوفيق منير وعايدة ياسين وصفاء الحافظ وصباح الدرة؟ أين أضعهم ولا أدري إن كان ممثلا الحزب الشيوعي الرفيقان حميد مجيد موسى ومفيد الجزائري قد وافقا على هذه الصيغة أو تحفظا عليها أو احتجّا، فالأمر عبارة عن نزع الهوية أو تنصل عنها وكأنها «مجذومة». وكذلك بالنسبة إلى القوميين والبعثيين والوطنيين الآخرين، أين نضع ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وعبد الوهاب الشواف وعبد الكريم قاسم وفؤاد الركابي وعبد الكريم مصطفى نصرت وعبد الخالق السامرائي وآخرين؟

إن الديباجة تحدثت عن عراق دون نعرة طائفية ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز ولا إقصاء، فهذه مسألة مهمة ولكن زاوية النظر إليها مختلفة، ولا يمكن للثأر أو الكيدية أو الانتقام أو الاجتثاث أو الحديث عن مواجع القمع الطائفي أو شجن المقابر الجماعية والانتفاضة الشعبانية وعذابات القمع القومي أن تكرّس في الدستور، فهذا الحديث لا يمت بصلة إلى الوحدة الوطنية التي كان ينبغي الإعلاء من شأنها ووضع الضوابط لعدم العودة إلى دولة المركزية الصارمة أو إعادة إنتاج الدكتاتورية. ولن يتم ذلك دون وحدة وطنية سليمة

---

(١٠) انظر مشروع الدستور الدائم لجمهورية العراق في: **القادسية** (بغداد)، ١٩٩٠/٧/٣٠.

ومساواة كاملة ومواطنة تامة دون تمييز أو إثارة للضغائن والحساسيات، مع أن المرتكبين يمكن مساءلتهم عن طريق القضاء والقول الفصل للقانون، ولكن المهم السعي إلى إطفاء الحرائق وامتصاص النقمة وإشاعة أجواء التسامح والشعور العالي بالمسؤولية.

إن النصوص الواردة في الديباجة لا تعكس هذه الروحية، بل إنها تشجع على استمرار الاحتراب والانتقام وخصوصاً أنها تحمل في طياتها أساسات للاستئصال والإقصاء والعزل الذي عاناه جميع الأطراف السياسية خصوصاً منذ ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وإلى حد اليوم.

رابعاً: الإسلام وموقع الدين من الدولة

حددت المسوّدة الإسلام ديناً للدولة ومصدراً أساسياً للتشريع في المادة الثانية، فقالت في الفقرة الأولى: «الإسلام دين الدولة الرسمي» بالرغم من أن الدولة لا دين لها، بل هي محايدة وأن الإسلام هو دين الأغلبية الساحقة من المسلمين الذين تعتبر نسبتهم نحو ٩٥ بالمئة وهو مصدر أساسي للتشريع، وهذا أمر مفهوم، فالغالبية الساحقة من العراقيين مسلمين والإسلام هو دينهم ويشكل مصدراً أساسياً للتشريع بالإضافة إلى مصادر أساسية أخرى للتشريع. ثم ورد نص آخر (الفقرة-أ) من المادة الثانية **أولاً** يقول: «لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام».

أما الفقرتان التاليتان المتعلقتان بالديمقراطية والحريات حيث نصت الفقرة ب «لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية» وج «لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور». وهكذا يحصل التوازن والتوفيق بين اتجاهين متعارضين: الاتجاه الديني والاتجاه المدني. لكن الفقرة «ثانياً» تأتي لتقول: يضمن هذا الدستور «الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي...»، وكأنه مرّة أخرى يأتي ليؤكد الهوية الغالبة مع ضمان «كامل الحقوق الدينية.. للمسيحيين واليزيديين والصائبة المندائيين».

إن هذه النصوص تعكس ارتباكاً حقيقياً في الصياغة، ناهيكم عن الفهم المشترك والثقة بين الأطراف. فعلى سبيل المثال كيف السبيل إلى التخلص من أصابع المفسرّين والمؤولين خصوصاً في ظل اختلاف الفقه والمجتهدين والاجتهاد تاريخياً؟

ألم يكن كافياً القول إن الإسلام دين الدولة (وخصوصاً أنها فقرة واردة في النصوص الدستورية السابقة)، أو دين الغالبية الساحقة للشعب العراقي لكي تعطيه المنزلة العلوية، وبالتالي سيكون أمراً مفهوماً مراعاة ذلك عند صياغة أي قانون أو تشريع ؟ ثم ماذا لو حصل اختلاف حالياً بين نص دستوري يفسره الإسلاميون بشيء، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق والحريات العامة التي يمكن تفسيرها بشئ آخر؟ فلمن ستكون الغلبة خصوصاً بين المصادر الأساسية التي يعتبر الإسلام واحداً منها ؟

هذه أسئلة ستواجه المشرّع والمفسر والقاضي ورجل السياسة عند حدوث اختلافات، وهي حادثة بالفعل وبلا أدنى شك إزاء الكثير من القضايا، مثل حقوق المرأة ومساواتها

ودورها والموقف من التقدم الاجتماعي ومبدأ عدم التمييز وحقوق المواطنة المتساوية في الدولة العصرية، وما له علاقة بالدين والسياسة أو الدين والدولة، وكذلك العلاقة بالحرية الشخصية وحق التعبير والاعتقاد وغير ذلك.

إن هذه الأمور ستكون مثار نقاش فقهي وفي الواقع العملي، خصوصاً بربط ذلك بالمبدأين الأساسيين المشار إليهما، وهما المساواة والمواطنة باعتبارهما ركني الدولة الدستورية، إضافة إلى استقلال القضاء وفصل السلطات، ناهيكم عن قضية الحداثة والتطور.

ولعل من الأمور الخطيرة التي سيكون لها انعكاسات سلبية ليس على أوضاع الحاضر، بل على أوضاع المستقبل تلك التي ذهبت إليها المادة رقم ٤١ التي نصت على أن: أتباع كل دين أو مذهب أحرارٌ في:

١ ـ ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

٢ ـ إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية.

ألم يكن بالإمكان الاكتفاء بحرية العقيدة وحق ممارسة الشعائر؟ وذلك بتوسيع المادة الثانية (ثانياً) لتشمل ذلك شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو طبقاً للقانون كما يرد في نصوص عديدة، ولعل تحت هذا النص هناك الكثير من الاستبطان للروح المذهبية بدلاً من الجامع الوطني.

أما عن إدارة الأوقاف، فبعد أن كانت الأوقاف وزارة واحدة أصبح هناك إطاران أحدهما للشيعة والآخر للسنّة، وذلك في محاولة لتكريس التمايز الطائفي والمذهبي وفقاً لصيغة بريمر ومحاصصاته، لا بل ترسيخه، وبدلاً من التأكيد على رعاية الدولة للشؤون والمؤسسات الدينية مع تأكيد حرية العقيدة وحق ممارسة الشعائر وفقاً للضوابط أعلاه، فإن هذا النص يزيد بل يعمّق القسمة الطائفية أيضاً على نحو غير مبرر، ويضعف بالتالي من مبدأ المواطنة والانتماء إلى الوطن.

إن المبالغة في رد الفعل إزاء التمييزات الطائفية سيقود إلى تكريس الطائفية وتقسيم المجتمع، وبخاصة المسلمين، وفقاً لمصالح القوى الطائفية والمتحكمين بشؤونها، وهكذا ستتحول الطائفية السياسية المرفوضة والمدانة إلى طوائفية مجتمعية يراد أن ينضوي تحتها الجميع، وهي حسب عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي: طائفية بلا دين لأن المتديّن الصحيح والمسلم المؤمن ليس طائفياً ولا يقبل بالطائفية معياراً للتقييم. ولعل الفقرة (ثانياً) من المادة نفسها كان يمكن تطويرها «ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها»، وكان يمكن توسيعها بإضافة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

إنها محاولة لإدخال بعض النصوص التعويضية عن نصوص أكثر صراحة كانت الكتلة الائتلافية الشيعية تميل إليها من قبل «الحق الإلهي» والدور «الإرشادي» للمراجع العظام بما يعطيهم مكانة أقرب إلى ولاية الفقيه أو لجنة تشخيص مصلحة النظام تبعاً للجمهورية الإسلامية في إيران، وهو الخوف الذي سيترتب عليه الكثير من القضايا لو استطاعت كتلة الائتلاف الشيعي الحصول على المقاعد الأساسية في المحكمة الدستورية العليا.

خامساً: العروبة المستباحة

النقاش حول العروبة المنبوذة أو المستباحة كان الهدف من تعويم هوية العراق، وذلك بربط العروبة بالنظام السابق وأخذها بجريرة صدام حسين، وإذا كان البعض قد أصرّ على هوية العراق الإسلامية، لكنه تهاون أو استجاب، وربما ساهم في تعويم هوية العراق العربية.

إذا كان معظم سكان العراق مسلمين وهويتهم إسلامية، فإن غالبية سكان العراق، ناهيكم عن تاريخه وتكوينه الثقافي، عربية أيضاً، حيث يؤلف العرب نحو ٨٠ بالمئة من المجتمع العراقي، وهم الذين طبعوا هويته التاريخية والمعاصرة، وكانوا أساس بناء دولته الحديثة منذ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١.

لقد جرت محاولات مستميتة لترحيل النص الخاص بالعروبة باقتباس من قانون إدارة الدولة الذي اعتبر «الشعب العربي في العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية». ولعل هذا النص أثار جدلاً واسعاً وصل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى وإلى الأمين العام للمؤتمر الإسلامي عبد الرحمن العطية.

فقد انتقد موسى الصيغة المقترحة بشدّة، مما دعا لجنة صياغة الدستور وبعد ضغوط كثيرة داخلية وعربية إلى إعادة النظر في النص. وصرح السيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية أن التعديل الذي تم بالاتفاق مع عمرو موسى سيتضمن أن «العراق عضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية ويلتزم ميثاقها».

ومع أن هذا النص يرتب التزامات قانونية وسياسية، إلّا أن النص الخاص باعتبار العراق جزءاً من الأمة العربية له وقع وجداني اعتاد عليه العراقيون وأصبح صفة ملازمة للدساتير العراقية، وليس فيه أدنى إلحاق ضرر أو أذى بأية جهة أو تكوين.

ويبدو أن الأطراف الأخرى التي رفضت صيغة انتماء العراق إلى الأمة العربية كانت قد وجدت ذلك فرصة، لكن الرفض أو الموافقة لا يلغي هوية العراق، الّا أنه سيترك انعكاساته ودلالاته السلبية على نهج التفتيت والتشظي والافتئات على حقوق الأغلبية الساحقة، ناهيكم على العلاقات التاريخية العربية ــ الكردية.

وإذا كان من حق الكردي أن يعتز بقوميته ويدافع عن حقوق شعبه ضد الاستلاب والتغوّل وهضم الحقوق والحفاظ عل الهوية وكلها حقوق عادلة ومشروعة، فإن العربي هو الآخر ينبغي عليه الاعتزاز بقوميته ذات البعد الإنساني وحقها كأغلبية ساحقة وكذلك واجبها في احترام حقوق الأقلية، دون تفريط بهوية العراق ككل أو الانتقاص منها[١١].

---

(١١) كان السيد جلال الطالباني قد انتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى قائلاً: «إن لجامعة الدول العربية مواقف سرية وأخرى علنية من الأوضاع في العراق» معبراً عن أسفه لتصريحات مسؤوليها بخصوص الدستور، وجدير بالذكر أن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السيد عبد الرحمن العطية قد أبدى عدم ارتياحه لمسودة الدستور داعياً إلى المحافظة على هوية العراق العربية الإسلامية. انظر: **الحياة**، ٦/٩/٢٠٠٥.

العروبة التي أريد الاقتصاص منها أو تصفية الحساب معها أو نبذها وازدراؤها ليس المقصود بها الأيديولوجيا التي تحوّلت إلى نوع من العقائدية النفسية، مثلها مثل العقائد الشمولية الأخرى إسلامية أو ماركسية. أما العروبة كانتماء وجداني، فتلك تعني الهوية واللغة والتاريخ والشعور المشترك وغير ذلك.

> إن مشروع الدستور في عدد من المواضع حاول تديين وأسلمة الدستور بل تطييفه، وعلى العكس من ذلك حاول تعويم عروبة العراق.

لم يكن القصد من تعويم العروبة هو الاعتراف بمبادئ المساواة وحق القوميات والأقليات كافة في التمتع بالحقوق المتساوية والمواطنة الكاملة، وكذلك حقهم في الانبعاث القومي وتطوير تراثهم وثقافاتهم وتقاليدهم وضمان حقوقهم الدينية والثقافية والإدارية كاملة، فهذا أمر تقرّه العروبة الإنسانية التي تحترم سائر التكوينات على خلاف الاتجاهات الشوفينية الاستعلائية أو ضيق الأفق والتعصب والانغلاق القومي.

إن الاعتراف بحقوق القوميات الأخرى، وخصوصاً الكرد، أمر يقتضيه الإيمان بحقوق الإنسان وبمبادئ الدولة العصرية. فقد نص دستور عام ١٩٥٨ على «شراكتهم مع العرب في الوطن العراقي» وذهب دستور عام ١٩٧٠ على اعتبارهم إحدى القوميتين الرئيسيتين وأصبح لهم كيان قانوني وسياسي وإداري منذ قانون الحكم الذاتي عام ١٩٧٤، أي مجلسان تشريعي وتنفيذي. ولعلهم تمتعوا بشيء من الاستقلال الفعلي منذ العام ١٩٩١ بعد سحب الحكومة العراقية إداراتها من المنطقة الكردية ولغاية عام ٢٠٠٣، ولكن ذلك شيء وقبول تعويم عروبة العراق شيء آخر.

لو كان هناك توازن داخل الجمعية الوطنية لكان يمكن القول: العراق جزء من الأمة العربية (رغم أن هذه صياغة بلا التزامات قانونية)، فالأمة تعني وجود مجموعة بشرية متجانسة تمتاز بهوية ثقافية ولغة وتاريخ، في حين أن للدولة مفهوماً اجتماعياً ـ سياسياً، وهي تقوم على أربعة أركان هي: الشعب (الكتلة البشرية)، والأرض (الإقليم) بحدوده الجغرافية، وسلطة حكومية تبسط سلطانها على سكان الإقليم، والسيادة.

ولذلك فإن تأكيد الانتماء العروبي بما فيه من نزوع وجداني وعاطفي وانتمائي، وربطه ببعد قانوني وسياسي من خلال الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقاتها، وكذلك العلاقة مع البلدان العربية دولاً وشعوباً، أمرٌ بالغ الأهمية لأنه يشكل عمقاً للعراق وهويته وشعبه بكل مكوناتها، فعرب العراق في البلدان العربية الأخرى يشكلون العلاقة التاريخية الأكثر قرباً مع الشعب الكردي، ويمكن من خلال احترام حقوقه العادلة والمشروعة من تعزيزها وتعميقها وليس العكس، مثلما يمكن القول إن أكراد العراق هم جزء من الشعب الكردي والأمة الكردية المجزأة، ويحق لهم مثل العرب السعي إلى تحقيق طموحهم في تقرير المصير وإقامة وحدتهم. من هنا يأتي التمسك بالعروبة ليس باعتباره نزوعاً عاطفياً فحسب،

بل باعتباره هوية وانتماء يراد طمسه أو تعويمه أو استباحته.

ولو لم يكن الأمر مقصوداً ومستهدفاً لما دام النقاش كل هذه الأشهر وكأن عروبة العراق محط مساومة أو صفقات لهذا الفريق الانتخابي أو القائمة الانتخابية أو تلك، ولتمّ عبور هذه النقطة من دون حساسيات، لكن صياغة المادة بتلك الطريقة المشوّهة إنما يعكس على نحو واضح محاولة جعل العراق بلا هوية وتعويم صفته القومية الغالبة. ويراد تحويل الجميع إلى أقليات، فلا أحد يتحدث باسم الأغلبية، بل إن صفتهم جاءت موارِبة أحياناً، وذلك عندما يراد النص على اسم الشيعة والسنّة والأكراد، فيقال ومن باب المجاملة العرب أيضاً.

إن وجود قومية ثانية هي الكردية وأقليات قومية أخرى كالتركمان والكلدوآشوريين لا يمنع من تحديد هوية العراق، وذلك ليس افتئاتاً على أحد أو تغولاً على حقوقه التي ينبغي تأمينها واحترامها كاملة، فليس ذلك منحةً أو هبةً أو هديةً من أحد، بل هو إقرار بواقع الحال مثلما هو وجود أديان أخرى إلى جانب الإسلام مثل المسيحية واليزيدية والصابئة التي نصّ عليها الدستور، لا يمنع من الإقرار بالهوية الإسلامية، فمثلاً إيران هي بلاد فارس رغم أن الفرس ليسوا أكثرية، فهناك الكرد والبلوش والتركستانيين والآذريين وغيرهم، وتركيا «تركية» بلاد الأناضول مع وجود أقليات كبرى مثل الكرد والأرمن والعرب وغيرهم، ومثلما هو الأمر في العراق يستوجب حلاً ديمقراطياً إنسانياً وفقاً للمبدأ القانوني الدولي وإعلان حقوق الأقليات لعام ١٩٩٢ وبالانسجام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بتحديد علاقتها مع شقيقها الشعب العربي أو الإيراني أو التركي أو غيرها[١٢].

وإذا كان صحيحاً أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، فإن ذلك لا يمنع من القول إن «اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق»، فهل في هذا الأمر افتئات على حقوق الأقليات الأخرى كالتركمان والسريان والأرمن الذين ضمن لهم الدستور حق تعليم أبنائهم في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية(وإن كانت غامضة) أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة؟ (المادة رقم ٤).

إن موضوع اللغة أمر مهم للإقرار بمبدأ المساواة رغم أنني أعتقد أن ثمة صعوبات عملية خارج نطاق مبادئ المساواة سواء في الجمعية الوطنية أو مجلس الوزراء أو المحاكم أو المؤتمرات الرسمية أو الوثائق الرسمية أو المراسلات...الخ من استخدام اللغة الكردية، مع أن المادة الرابعة (ثالثاً) نصّت على ما يلي «ستستعمل المؤسسات والأجهزة في إقليم كردستان اللغتين» ولم تلزم هذه المادة استخدام اللغتين في المناطق الأخرى من العراق وأعطت للتركمان والسريان حق استخدام لغتيهما (باعتبارهما لغتين رسميتين) في الوحدات التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

---

(١٢) انظر: عبد الحسين شعبان، «المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

سادساً: العزل السياسي والاجتثاث

نصّت المادة السابعة (أولاً) على حظر كل كيان أو نهج يتبنّى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي (كنت أتمنى أن تقول الطائفية)، أو يحرض أو يمهّد أو يمجّد أو يروّج أو يبرر له، ولكنها أضافت دون مبرر اسم «البعث الصدامي» الذي لا تعتبره ضمن «التعددية السياسية». لقد أصدر بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق قانوناً عند تسلّم مهماته تحت اسم «اجتثاث البعث»، وبموجب هذا القانون تم تشكيل هيئة عليا تناوب عليها بعض الأسماء وانتهت لتكون تحت إدارة جواد المالكي عضو المكتب السياسي في حزب الدعوة وعضو الجمعية الوطنية.

بتقديري أن مسألة العزل السياسي كانت قد عانتها جميع القوى السياسية، وكان حزب الدعوة الإسلامي قد حُرّم بقانون ذي أثر رجعي في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ قضى بإعدام كل من ينتسب إليه أو يروج لأفكاره أو يتستر على أعضائه. إن الفكر لا يواجه إلّا بالفكر والحجة تقارع بالحجة والرأي يجابه بالرأي. وإذا كان هناك مرتكبون أو متهمون بارتكاب جرائم، فإن مكان الفصل بشأنهم هو ساحات المحاكم ومنصّات القضاء وليس قوانين العزل والاجتثاث التي تأخذ الأخضر بسعر اليابس كما يقال، علماً بأن هناك شرائح بعثية مختلفة وبعضها من هو مؤمن بأفكار البعث وكان معارضاً للنظام السابق سواء من داخل الحزب أو من خارجه في ما بعد، فلماذا يغلق الباب في وجه هؤلاء ويؤخذون بجريرة غيرهم؟

سابعاً: القوات المسلّحة

ذهبت المادة التاسعة إلى القول «تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي، تراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء». إن هذا النص يستبطن خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لاعتبارات التقاسم والمحاصصة الإثنية ـ الطائفية، في حين كان ينبغي أن تكون القوات المسلحة فوق أي اصطفاف حزبي أو فئوي أو طائفي أو إثني، اعتماداً على معايير الوطنية والكفاءة والخبرة وليس لأية اعتبارات أخرى.

إن إخضاع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية للقسمة والمحاصصة المكتوبة أو الشفوية، بالتصريح أو التلميح، سيعرضها للانقسام وتعدد الولاءات، وهذا يضعف من مبدأ الولاء الذي ينبغي أن يكون أولاً وأخيراً للوطن. إن هذه مسألة بالغة الحساسية والأهمية، إذ إن وجود قوات مسلحة وأجهزة أمنية بولاء واحد سيسهم في تعزيز الوحدة الوطنية ويقطع الطريق على استخدامها أو استخدام أجزاء منها لأغراض خاصة غير مهمتها الأساسية في الدفاع عن الوطن (القوات المسلحة) وحماية أمن المواطن وحفظ النظام العام (الأجهزة الأمنية). الأمر الإيجابي في فقرة القوات المسلحة هو إخضاعها إلى قيادة السلطة المدنية (الفقرة أ)، وكذلك النص الايجابي الآخر، فهو حظر الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة (الفقرة ب) وهذه مسألة مهمة وتجنب القوات المسلحة أية انحيازاتٍ سياسية.

ثامناً: الأحوال الشخصية

نص مشروع الدستور الدائم في المادة رقم ٣٩ على أن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون. ولعل نصاً من هذا القبيل يعدّ عودة إلى الخلف بما يخص قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ الذي يشكل أساساً يوحّد العراقيين بغض النظر عن مذاهبهم، ويعطي للمرأة حقها، ناهيكم عن كونه يبعد رجال الدين من التدخل في قضايا الزواج والطلاق والإرث، خصوصاً في بعض تفسيراتهم وتأويلاتهم.

وكان مجلس الحكم الانتقالي قد عرض في إحدى جلساته إلغاء قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ الذي كان أحد أسباب إسقاط الزعيم عبد الكريم قاسم، ولكن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر رفض التصديق على القرار رقم ١٣٧الصادر عن مجلس الحكم الانتقالي وقام بإعادته إليه لدراسته مرّة أخرى، وصوّت المجلس في المرّة الثانية لإلغاء القرار رقم ١٣٧.

إن توحيد الإجراءات الخاصة بالأحوال الشخصية وبخاصة عبر المحاكم بشكل متساوٍ وبنصوص موحدة يمنع التأثير أو التداخل غير القانوني الذي تفرضه هذه المادة بجعل العراقيين عرضة لقوانين وأنظمة تحدّ من حرية المرأة وتطعن في حقوقها ومساواتها مع الرجل.

تاسعاً: الفدراليات وسلطات الأقاليم

ذهبت المادة رقم ١١٣ إلى إقرار النظام الاتحادي وقالت: إنه يتكوّن من: العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارات المحلية، لكن المادة رقم ١١٤ حددت إقليم كردستان وسلطاته القائمة باعتباره إقليماً اتحادياً، علماً بأنه يوجد في كردستان حالياً إدارتان (وتم توحيد برلمان إقليم كردستان مؤخراً)، ولكن حتى الآن ورغم انتخاب رئيس الإقليم فإن امتدادات الإدارتين قائمة.

ثم ذهبت المادة رقم ١١٥ إلى تقرير أن مجلس النواب يسنّ في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر من تاريخ أول جلسة له قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة في تكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة. وذهبت المادة رقم ١١٦ لإعطاء الحق لكل محافظة أو أكثر في تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقوم بإحدى طريقتين:

١ ـ طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

٢ ـ طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

وأعطت المادة رقم ١١٧ الحق لكل إقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الإقليم وصلاحياته وآليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا تتعارض مع هذا الدستور.

أما المادة رقم ١١٨ فقد أعطت لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بينه وبين قانون الإقليم.

وجاء في الفقرة (رابعاً) من هذه المادة إعطاء الحق لسلطات الأقاليم في تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والإنمائية. وفي الفقرة (خامساً) إعطاء الحق لسلطة الإقليم: إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الاقليم.

إن موضوع الأقاليم أثار وسيثير إشكالات كبرى. فإذا كان المقصود بالإقليم حصراً إقليم كردستان، فإنه واقع قانوني وسياسي وقومي وإداري منذ فترة ليست بالقصيرة، فقد ذهب بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ لإقرار الحكم الذاتي، وصدر في العام ١٩٧٤ قانون للحكم الذاتي وأنشئ مجلسان تشريعي وتنفيذي استمرا حتى العام ١٩٩١. ومنذ أواخر العام ١٩٩١ تعيش كردستان استقلالاً شبه تام عن السلطة المركزية التي سحبت قواتها وإدارتها وماليتها من الإقليم، وقامت الجبهة الكردستانية في حينه بإملاء هذا الفراغ وأجريت انتخابات عام ١٩٩٢. ورغم القتال الكردي ـ الكردي ١٩٩٤-١٩٩٨ الذي راح ضحيته أكثر من ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) قتيل وخسائر كبيرة في الأموال والممتلكات وهدر سافر لحقوق الإنسان، فإن التجربة رغم تعثراتها بوجود برلمانيين وسلطتين تنفيذيتين (حكومتين) قد سارت خطوات إلى الأمام منذ عام ١٩٩٨ ولغاية عام ٢٠٠٣.

النظام الفدرالي من الأنظمة المتطورة في العالم، وهو مطبق بصورة ناجحة عززت الديمقراطية في أكثر من ٢٠ بلداً، لكن هذا شيء واختصاصات الأقاليم شيء آخر، وإذا كانت كردستان إقليماً قائماً بذاته فإن سيل لعاب بعض المغامرين والمتطرفين خاصة بالترويج لفدراليات في الوسط والجنوب يستهدف استغلال الأوضاع السائدة العصيبة، بوجود الاحتلال وغياب الأمن ونقص الخدمات للحصول على مكاسب وامتيازات، حتى وإن أدّت إلى التفتيت أو التجزئة.

الذين يدعون لإقامة أقاليم في جنوب ووسط العراق لم يقدموا لنا وثيقة رسمية محددة وواضحة لإعلان تبنيهم لهذا القرار، وكل ما لدينا هو مجموعة نتف من تصريحات متناثرة. قال البعض بوجود روابط خاصة بين سكانه وإنهم يشكلون كتلة متجانسة بشرياً واجتماعياً، والمقصود هنا «النسيج الطائفي». ولكن أليس هناك نسيج ربما أشد وأقوى، وهو النسيج العربي أو الإسلامي أو الوطني أو اللغوي أو التاريخي أو المصير المشترك بين هذه المناطق ومناطق أخرى من العراق؟

أما التعرض للظلم كما يبرر البعض على مدى ١٤ قرناً (المقصود الشيعة) وأن هذه فرصة تاريخية لا ينبغي إضاعتها، فإن الفدرالية ليست لدرء المظالم، بل هي نظام إداري على درجة من الرقي يأتي لحاجات اقتصادية واجتماعية وسياسية لتنظيم المجتمع. أما الحقوق والحريات فهي من اختصاص الدستور[١٣].

---

(١٣) ماجد مكي الجميل، «دعوة الحكيم للإقليم الشيعي وطريق منع تقسيم العراق،» **القدس العربي**، ٢٠٠٥/٨/١٩.

عاشراً: المشروع الاقتصادي

ظل المشروع الاقتصادي قاصراً وخصوصاً أن الميل نحو الخصخصة وتعويم سلطات الدولة الاتحادية واضح، وقد نصّت المادة رقم ١٠٩ على أن النفط والغاز هما ملك الشعب، وهذا نص صحيح، لكنها ذهبت في المادة رقم ١١٠ التي تليها إلى اعتبار الحكومة الاتحادية تقوم بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية (القائمة) بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وذلك بما يوحي أن المادة رقم ١٠٩ تنطبق على الحقول المستثمرة واقعياً وفعلياً وليس مستقبلاً، ولعل الأمر سيتخذ شكلاً آخر عند استثمار الاحتياطي أو اكتشاف حقول جديدة واستثمارها.

كان على المشرّع ألا يكتفي بالنفط والغاز بل يضيف إليهما المناجم والثروة المعدنية، ويضع كذلك المرافق العامة والمؤسسات ذات النفع العام، فضلاً عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وخطط التنمية العامة والتجارة الخارجية والعلاقة بالمؤسسات الاقتصادية العربية والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بيد السلطة الاتحادية، مثلما هي الميزانية العامة والبنك المركزي ونظام النقد والجمارك والضرائب والأملاك العامة.

ملاحظات ختامية

الملاحظة الأولى، أن مشروع الدستور الدائم جاء أقرب إلى الانقطاع عن الدساتير العراقية السابقة، في حين يقتضي التراكم والتواصل للدولة العراقية أن يأتي إضافة وتنقيحاً وتجديداً وتغييراً بما يتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة وعلى أساس التوافق الوطني وليس استناداً إلى استحقاقات انتخابية.

الملاحظة الثانية، أن مشروع الدستور هو نتاج التوازنات لمرحلة ما بعد الاحتلال، ولكنه يقرّ بالتغييرات الدستورية والقانونية البنيوية التي أجراها المحتل والتشكيلات التي استندت إليه. ولعل هذه الإجراءات تعتبر باطلة ولاغية وغير شرعية، لأنها تتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقها لعام ١٩٧٧.

الملاحظة الثالثة، أن مشروع الدستور من خلال عدد من المواقع حاول تديين وأسلمة الدستور بل تطييفه، وعلى العكس من ذلك حاول تعويم عروبة العراق. وحتى عندما اضطر بحكم الضغوط والتوازنات لوضع نص يقول إن العراق عضو مؤسس وفاعل لجامعة الدول العربية، فإن هذا النص جاء غير كافٍ في ظل التباسات كثيرة ناهيكم عن تصاعد الاحتقان والتوتر الطائفي والإثني ونزعات ازدراء ونبذ العروبة، ولهذا لم تكن فكرة المواطنة مبرزة على نحو واضح بل كانت ضعيفة وأحياناً مشوشة من خلال نصوص دستورية تتحدث عن مواجع القمع الطائفي والشعائر الحسينية والمراجع العظام وغيرها.

الملاحظة الرابعة، أن مشروع الدستور جنح بعيداً في موضوع الفدراليات، ولعل ذلك كان صفقة سياسية للقائمتين «الشيعية» و«الكردية»، بحيث أعطى صلاحيات واسعة للإقليم، مقابل تشكيل أقاليم في جنوب ووسط العراق، حتى وإن كانت من محافظة واحدة وربما دون مبررٍ كافٍ وبأغلبية بسيطة، وإن تم تأجيل ذلك إلى وقت لاحق بسبب الاعتراضات وبهدف

تمرير مسوّدة الدستور، فإن المعركة الحقيقية بشأن هذه القضية والقضايا الأخرى لم تبدأ بعد.

ولعل إسقاط الدستور في الاستفتاء العام برفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات، سيعيد الكرة مجدداً إلى الملعب السياسي. وهذا الأمر يحتاج إلى تحالفات واستقطابات جديدة، خاصة لما سيترتب عليه من إجراء انتخابات جديدة، وربما بقانون انتخابي جديد.

الغريب في الفدراليات المقترحة أنها تشكل نواة للانقسام في ما إذا رغبت في ذلك، بل للتشظي والتفتيت، فعلى سبيل المثال لا يوجد نظام فدرالي واحد حسب معرفتي المتواضعة يقرّ بوجود أقسام في السفارات والممثليات الدبلوماسية تهتم بشؤون الأقاليم والمحافظات، وهي عبارة عن سفارات مصغّرة داخل السفارات التي تحمل اسم العراق(١٤).

إن دستوراً مثل هذا المقترح لا يحقق الحد الأدنى من الوحدة الوطنية، وخصوصاً بتقديمه الاعتبارات الطائفية والإثنية على حساب مبادئ المساواة والمواطنة، وهما ركنا الدولة العصرية الدستورية □

(١٤) الفقرة الأخيرة مستلهمة من «مشروع دستور جمهورية العراق» الذي أعده مركز دراسات الوحدة العربية من قبل لجنة خبراء، وناقشته نخبة عراقية ضمت ما يزيد على ١٠٠ شخصية عراقية تعبر عن الأطياف والاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية كما ورد في مستهل مشروع الدستور، في الندوة التي عقدها المركز في بيروت بعنوان «مستقبل العراق» خلال الفترة ٢٥-٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥، ونشر مشروع الدستور في: «وثيقة: مشروع دستور جمهورية العراق لما بعد التحرير،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، قارن مع: مشروع الدستور العراقي الدائم، نسخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقد أجريت تعديلات عليه في ما يتعلق بكون العراق عضواً مؤسساً وفعّالاً في جامعة الدول العربية.

إشكاليـــة الفدراليـــة في الدستـــور العراقـي

رشيد عمارة ياس الزيدي

رئيس فرع الدراسات السياسية،
مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد.

مـقدمـــة

لا شك في أن صياغة دستور جديد يعدّ الفرصة الأكثر أهمية عند العراقيين، لأنه سيقرر الأسس القانونية والإطار المستقبلي للدولة العراقية، كما أنه سيحدّد أسس الحكم والعلاقة بين الحكام والمحكومين وحقوق وحريات الأفراد.

وهذا العملية تتطلب موافقة أو إجماعاً وطنياً عراقياً يشمل أطياف الشعب العراقي كافة، ولا سيما في ظل بناء عراق ديمقراطي جديد، إذ إن الدساتير الديمقراطية تبقى ناقصة ولا تأخذ قوتها الملزمة إلا بعد موافقة الشعب عليها وإقرارها بالاستفتاء.

على أساس ما تقدم، فإن مهمة بناء دستور يحظى بموافقة الجميع تقتضي التوافق على بنوده وخطوطه الأساسية، ولا سيما أن المراهنة تسود على إتمام استحقاقات العملية السياسية الجارية في البلاد في مواعيدها المرسومة، وعلى لجنة الدستور حلّ الإشكاليات الرئيسية التي تعترض عملية إتمام مسوّدة الدستور التي يدور حولها جدل عميق، وذلك لأن صياغة دستور وطني دائم تنطوي على تحديات كبيرة وممارسات حسّاسة تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لأطياف المجتمع العراقي، ويأتي في مقدمة هذه العقبات والإشكاليات وأكثرها تعقيداً الفدرالية التي أثارت وما زالت تثير الكثير من الجدل والنقاش حول مفهومها ومضمونها وحدود صلاحياتها.

من هنا، فإننا في هذه المقالة سنسلط الضوء على إشكالية الفدرالية في دستور العراق القادم، منطلقين من فرضية مفادها «أن الظروف والمعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية غير مؤاتية أو مهيأة لتطبيق نظام فدرالي في العراق في الوقت الراهن على أقل تقدير.

ولأجل إثبات هذه الفرضية نقسم الدراسة الى محاور أربعة:

أولاً: الفدرالية والتوافق الوطني في كتابة الدستور العراقي

بموجب قانون إدارة الدولة الصادر عام ٢٠٠٤ أنيطت مهمة كتابة مسوّدة دستور دائم للعراق الى الجمعية الوطنية المنتخبة، إذ أشارت المادة (٦١)، الفقرة (أ) الى أن: «على الجمعية الوطنية كتابة المسوّدة للدستور الدائم في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥»[١].

على أساس ما تقدم، كلفت الجمعية الوطنية لجنة من ٥٥ عضواً لصياغة مسوّدة الدستور، وبما أن الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ قد اعترضتها صعوبات كثيرة حالت دون مشاركة أطياف اجتماعية وقوى سياسية رئيسية في البلاد، الأمر الذي ترتبت عليه صعوبة إيجاد توافق سياسي لكل المجتمع العراقي، اضطرت الجمعية الوطنية الى إشراك تلك الجهات في لجنة صياغة الدستور، فأضافت الى اللجنة ٢٧ عضواً (أصيلاً واستشارياً) من القوى المقاطعة للانتخابات.

ويبدو من ذلك أن الجمعية الوطنية قد حققت توافقاً وطنياً في تشكيل هذه اللجنة، ولا سيما بعد أن اتفقت الأطراف المشاركة في اللجنة على أن تكون عملية صياغة مسوّدة الدستور عن طريق التوافق الوطني، وهو أمر يحتاج الى موافقة جميع الأطراف كي تصبح العملية الدستورية سارية المفعول.

وعلى الرغم من نجاح الجمعية الوطنية بتشكيل هذا التوافق الوطني، الا أن هذه اللجنة تواجه عقبات كثيرة في عملية صياغة مسوّدة الدستور، وفي مقدمة هذه العقبات قضية الفدرالية التي أثارت وما زالت تثير النقاش.

ويبدو أن التوافقية الوطنية قد أسهمت من حيث تدري أو لا تدري بتعقيد إشكالية الفدرالية المعروضة على مسوّدة الدستور الحالي، ولا سيما أن هذه التوافقية كانت قد اقتصرت على بعض القوى والتيارات السياسية العاملة خارج العراق آنذاك، ولم تحظ بتأييد القوى والأحزاب السياسية التي نشأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فالقوى السياسية (المعارضة سابقاً) توافقت دون دراية من الشعب العراقي عندما كانت خارج السلطة على ضرورة الالتزام ببناء عراق فدرالي موحّد، إذ أقرّ المؤتمرون في عام ١٩٩٩ بناء على دعوة من حركة الوفاق الوطني بقيادة أياد علاوي إقامة نظام ديمقراطي فدرالي، وأشادوا بتجربة كردستان العراق وعدّوها أنموذجاً يصلح للتطبيق على بقية أجزاء العراق، ثم أقرّ هذا المبدأ رسمياً في مؤتمر لندن للقوى السياسية المعارضة

---

(١) المادة (٦١) من قانون إدارة الدولة، مطبوعات جريدة **النهضة**، آذار/مارس ٢٠٠٤. والملاحظ أن القانون ألزم الحكومة العراقية بإتمام الدستور في مدة أقصاها سنة واحدة، وهو دستور دائم وليس مؤقتاً، علماً أن الدساتير الدائمة لدول العالم تحتاج إلى وقت، ولا سيما في المجتمعات التي تحتاج إلى توافقات سياسية واجتماعية، فالولايات المتحدة استغرق دستورها ثماني سنوات من التوافق ليخرج بصيغته النهائية عام ١٧٩٨.

لنظام الحكم السايق عام ٢٠٠٢ والمؤتمرات اللاحقة[٢].

ويبدو أن هذه التوافقية كانت محكومة باعتبارات الأوضاع السابقة لاحتلال العراق التي كانت تحكمها «التوافقية النظرية»، وما إن أطيح بالنظام السياسي السابق حتى اصطدمت هذه التوافقية بالتطبيق الفعلي من جهة، وموقف القوى الشعبية والسياسية داخل العراق من جهة أخرى، إذ عبّرت قطاعات واسعة عن مخاوفها وتشكيكها بالنظام الفدرالي. فضلاً عن ذلك، فإن عملية التطبيق الفعلي لهذه التوافقية اصطدمت بسقف المطالب الفئوية والحزبية المرتفعة بين هذا التيار أو ذاك، الأمر الذي عزّز مخاوف وشكوك الأطراف الرئيسية في الساحة العراقية من نيات وأهداف الأطراف الأخرى.

يبدو أن التوافقية الوطنية قد أسهمت من حيث تدري أو لا تدري بتعقيد إشكالية الفدرالية المعروضة على مسودة الدستور الحالي. فقد اقتصرت على بعض التيارات السياسية العاملة خارج العراق، ولم تحظَ بتأييد الأحزاب التي نشأت بعد الاحتلال الأمريكي..

وفي جميع البلاد التي تمرّ بمرحلة انتقالية سياسية كبرى، مثل التي يشهدها العراق، تبرز دائماً تحديات كبيرة وممارسات حساسة تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكوّنة للمجتمع، وغالباً ما تكون متعارضة، ويحاول كل طرف فرض إرادته ومصالحه على الأطراف الأخرى، الأمر الذي يثير الهواجس والشكوك من جانب الفصائل السياسية والعرقية والدينية والإقليمية المتنافسة[٣].

ويبدو أن التجربة التي مرّ بها العراق لعقود طويلة، ومنذ تأسيس دولته مع الإخوة الأكراد، أثارت هواجسهم وتشكّكهم من تكرار تجربة عدم حصولهم على حقوقهم المشروعة الى درجة تجعلهم يتشبثون بالنظام الفدرالي بغض النظر عن مدى استساغته من قبل العراقيين[٤].

من جانب آخر، فإن النظام الفدرالي المتوقع إقامته في العراق محكوم بجدول زمني محدّد،

---

(٢) نوري علي، «الترويج لفدرالية جنوب العراق»، < http://metransparent.com/texts/noori_ali_iraq.htm >.

في مؤتمر لندن تم تشكيل لجنة ضمت في عضويتها ٦٥ عضواً يمثلون اغلب أو كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية، ثم أقر المبدأ في مؤتمر صلاح الدين عام ٢٠٠٣. لمزيد من التفاصيل، انظر: **النشرة السياسية** (مركز الدراسات الاستراتيجية في النروج)، نقلاً عن: **الزمان**، ١٧/١٢/٢٠٠٢.

(٣) «العملية الدستورية العراقية: صياغة رؤية لمستقبل البلد»، معهد الولايات المتحدة للسلام، **التقرير** رقم ١٣٢، شباط/فبراير ٢٠٠٥، ص ٣.

(٤) يتضح ذلك عندما أقر البرلمان الكردي منذ عام ١٩٩٢ بالإجماع مبدأ الفدرالية بغض النظر عن موقف العرب والتركمان والأقليات أخرى. انظر: **دفاعاً عن الفدرالية** ([د. م.]: المكتب الإعلامي للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٤)، ج ١، ص ٧٤.

وعلى الشعب العراقي أن يقول كلمته فيه دون أن يعطى الفرصة الكافية من أجل فحص محتواه وأبعاده، فضلاً عن أن غالبية الشعب العراقي، إن لم نقل جلّه، لا يدرك معنى الفدرالية ومفهومها، فهو غير واثق من نجاحها، ولا سيما أنها ترتبط بسياسة المحتل مع وجود قوات الاحتلال. وبذلك، فإنه يتصورها جزءاً من مكوّنات الاحتلال وسياسته في المنطقة، وأمر كهذا لا يحقق التوافق الوطني.

وتجدر الإشارة الى أن النظام الفدرالي، وإن أحسنت النيات في تطبيقه، فإنه بحاجة الى شفافية وصدقية عاليتين في التعامل معه، وإعطائه الفرصة والوقت الكافيين من أجل أن يستوعب الشعب هذا النظام، ويعبّر في الوقت ذاته عن اقتناعه بالخطوة القادمة، بدلاً من أن تفرض عليه بمبرر الوقت واستحقاقاته، ويحرم بذلك النظام الفدرالي من التوافق الوطني(٥).

ثانياً: إشكالية المفهوم في التطبيق الفدرالي العراقي

بادئ ذي بدء، تنبغي الإشارة الى أن كلمة «الفدرالية» من الناحية اللغوية هي كلمة دخيلة على اللغة العربية، ويعود جذرها الى الكلمة الإنكليزية «Federalism» التي جاءت من اللفظة اللاتينية «Feuds»، وتترجم بكلمة «الاتحاد» كأقرب تعبير لها. وهي في الحقيقة تعني شكلاً من أشكال الاتحاد، وقد انتشر استعمالها في العراق بعد عام ١٩٩١. وكان هذا المفهوم قد تعرض لجدل واسع بسبب التباين في إدراكه والفهم الخاطئ لمحتواه، وفي محاولات تطبيقه، وبسبب أمور أخرى متأتية من جراء الحساسية من المطامع غير المشروعة من هذا الطرف أو ذاك(٦).

الفدرالية كمفهوم تعني «اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستور ينظم العلاقة بين الولايات بعضها ببعض، وبينها وبين الحكومة المركزية، وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية، في حين تفقد الدول الداخلة في الاتحاد شخصيتها القانونية الدولية السابقة».

من خلال التعريف السابق، يتضح أن النظام الفدرالي ينطبق على دول تتمتع بالسيادة والاستقلال، وتمّ تطبيقه في دول عدة يصل عددها الى ٢٥ دولة، ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السويدي، والاتحاد الألماني. أما في الوطن العربي، فقد طبق النظام الفدرالي بين أقطار عدة، مثل: الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨، ومجلس التعاون العربي بين العراق والأردن واليمن ومصر عام ١٩٨٩، والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. وهناك من يرى أن الاتحاد الفدرالي يمكن أن يحصل من جراء تفكك دولة بسيطة موحّدة مترامية الأطراف، بحيث تقوم الولايات الناتجة من ذلك التفكك بتشكيل اتحاد فدرالي في ما بينها بدلاً من الاستقلال والانفصال، كما حدث في الاتحاد الروسي(٧).

---

(٥) بموجب قانون إدارة الدولة حدّد لعرض الدستور على الجمعية الوطنية تاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ثم جرى الاستفتاء الشعبي عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ثم جرت انتخابات عامة في نهاية العام.

(٦) عمر الشيخ، «النظام الفدرالي خير ضمان لتلاحم والاستقرار». < http://www.dengekan.com >.

(٧) ريموند كارفيلد كيتيل، **علوم سياسية**، ترجمة فاضل زكي محمد؛ مراجعة أحمد ناجي القيسي، ٢ ج (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٠-١٩٦١)، ص ٢٨٥.

والعراق منذ نشأة دولته عام ١٩٢١ الى اليوم شكّل دولة بسيطة واحدة، فكيف يمكنه أن يدخل اتحاداً مع نفسه، فضلاً عن أنه لم يعرف طيلة تشكيل دولته تجارب في التنظيم الإداري سوى المركزية بدعوى هيمنة المركز (العاصمة) على الأطراف. ويبرّر ذلك قلّة الكوادر الإدارية ومحدودية وعي الأطراف (المحليات) بمسؤولية الارتباط بالدولة وكادرها الإداري الذي جمع في المركز لتحقيق أكبر فعل إداري[٨].

وبغض النظر عن مدى صدقية التبرير السالف الذكر، الا أن هناك حقيقة ملموسة بعدم وجود كوادر قادرة على التعامل مع الاتحاد الفدرالي الحقيقي لحداثة، إن لم نقل مقامرة، التجربة الفدرالية العراقية.

وربما يبرّر البعض نجاح التجربة في إقليم «شمال العراق» دون أن يدرك أنها جاءت على أثر حرب داخلية بين كبرى الفصائل الكردية في المنطقة من جهة، فضلاً عن أثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة) في رسم ملامح هذا الإقليم بما وفّر له من دعم وإمكانات تجعل منه بمثابة الدولة المستقلة وليس الإقليم الفدرالي. فهو بذلك لم يشهد التجربة الفدرالية، وإنما شهد نوعاً من الاستقلال المسيطر عليه من الخارج.

إن نظرة واقعية على حقيقة تطبيق مفهوم الفدرالية، على الرغم من حداثته، تثير هواجس لدى الكثير من العراقيين بأن عملية تطبيق فعلية للمفهوم لا تتم إلا من خلال تقسيم العراق الى أقاليم أو ولايات. ومجرد طرح فكرة التقسيم يثير الهواجس والمخاوف على وحدة واستقلال العراق، ولا سيما أن هذه المخاوف لها مبرراتها، إذ إن الدوائر الغربية قد طرحت عبر تسريبات إعلامية خطة تقسيم العراق الى ولايات أو دويلات ثلاث. وكان قد أعلن عن ذلك قبل احتلال العراق بسنوات، إذ أشارت التسريبات الى «أن هناك مخططات إقليمية ودولية لإعادة بناء النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ويتضمن المشروع الشرق أوسطي الذي يهدف الى عزل العراق عن المشرق العربي وتفتيته الى دويلات أو كيانات عرقية وطائفية ضعيفة ومتنابذة»[٩].

يتضح من خلال ما تقدم أن مفهوم الفدرالية يشكّل مفهوماً غريباً على الثقافة السياسية العراقية، وبالتالي فإن عملية إسقاطه على التجربة العراقية، وإن حسنت النيات، غير مناسبة في المرحلة الراهنة. فالعراقيون غير قادرين على التعامل مع هذا المفهوم بالطريقة التي يفترض أن يكون عليها، كما أن وضع الفدرالية مقابل الاتحادية قد يكون صحيحاً وفق تجارب بلدان بدأت بالفدرالية التي تعني اصطلاحاً الطرد عن المركز والجذب اليه، أما الخبرة العراقية، فتتركز على الجذب الى المركز فقط[١٠].

---

(٨) متعب مناف، «تصور لوضع لامركزي فدرالي اتحادي لعراق جديد،» **العراق الفدرالي** (بغداد)، العدد التجريبي (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٤١.

(٩) محمد خليفة، **السلام الفتاك: سلام أشد هولاً من الحرب** (القاهرة: مركز الحضارة للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٥٤.

(١٠) مناف، المصدر نفسه، ص ٤٢.

ولذلك، فإن المفهوم حديث على التجربة العراقية، كما أن عملية تطبيقه قد تقود الى نتائج وخيمة في المستقبل المنظور.

وتجدر الإشارة بصدد هذا المفهوم الى أن جهة علمية عراقية تقوم الآن بتحديد مفهوم الفدرالية وكيفية تطبيقه من خلال دراسة متأنية، من أجل نشره وتعميمه على بقية الأجزاء الإدارية كي تستطيع التعامل معه بصيغته الحقيقية.

ثالثاً: معوقات الفدرالية في الأنموذج العراقي

إن اختيار نظام حكم معيّن يجب أن يكون انعكاساً للواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلد المعني، والنظام الفدرالي يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من ذلك. فليس كل ما يطرحه الفكر السياسي العالمي من مفاهيم هو بالضرورة ملائماً لواقعنا ومطابقاً لأوضاعنا، الأمر الذي يفسّر فشل العديد من التجارب التي راجت في غالبية بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى، عندما اعتمدت على غير دراية وتبنّت دون مراعاة لظروفها الوطنية وخصائصها القومية تجارب عالمية تمخّض عنها فشل في بناء الذات وتعاظمت من جرائها النزاعات السياسية والحروب العسكرية(١١).

وأمر كهذا ينطبق على التطبيق الحرفي للنظام الفدرالي في التجربة العراقية، فالفدرالية ليست مجموعة مواد تسطّر في الدستور أو القانون الأعلى لأية دولة من الدول التي اختطت النهج الفدرالي، انما هي نظام شمولي للحياة ينعكس على المرافق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والقانونية كافة.

ولعل أبرز معوقات النظام الفدرالي في الأنموذج العراقي ما يلي:

١ ـ إن تبنّي النموذج الفدرالي في هذه المرحلة قد يفسّر بدالة الرغبة في مجاراة التجارب الفدرالية العالمية بصورة عامة، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ولا سيما أن الساسة الأمريكيين يتطلعون الى أن يسود نظامهم السياسي في العالم، وهذا ما أكده جورج كينن بقوله: «إن مؤسساتنا الأمريكية قابلة لأن تكون موضع استفادة من قبل بعض الشعوب»(١٢).

وربما يحمل هذا القول جزءاً من الصدقية، الا أنه أنه يثير هاجسين، هما:

أ ـ إن تطبيق النظام الفدرالي في العراق في هذه المرحلة (مرحلة الاحتلال) سيوحي بأنه تجربة دخيلة على العراق وليست محلية. وبعبارة أخرى، إنها تجربة غير وطنية، وهي جزء من توابع الاحتلال، ولا بد من أن يساورنا الشك لعقود طويلة في أنها ستزول بزوال الاحتلال.

ب ـ إن أي محاولة لفرض التجربة الفدرالية ستعيد الى الأذهان تجربة المؤسسات السياسية العربية بعد الاحتلال البريطاني، إذ إن أغلب البلدان العربية التي خضعت للسيطرة

---

(١١) ثامر عباس، في: **السيادة**، ٤/١/٢٠٠٥.

(١٢) نقلاً عن: عبد الرضا الطعان، «الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٥.

البريطانية قد أخذت بالنظام البرلماني وانتهت بنهاية الاحتلال البريطاني، وهذا الأمر يؤكد مقولة ريمون آرون: «إن المؤسسات الغربية بصورة عامة لا يمكن نقلها الى البلدان النامية بسبب واقعها الاقتصادي والاجتماعي»(١٣).

٢ ـ إن النظام الفدرالي لا يمكن أن يكتب له النجاح اذا فرض على الشعب فرضاً من دون استعداد أو رغبة أو شعور بالحاجة اليه، فكما هو معروف أن أول استحقاقات الاتحاد الفدرالي هو وجود وحدات سياسية راغبة في الاتحاد، وتكوين حكومة عامة لمصلحتها المشتركة. وتنبع هذه الرغبة من شعورها بأن استقلالها معرض للخطر من قبل دولة قوية إذا هي لم تتحد(١٤).

إن الخيار الفدرالي يثير جدلاً غير محسوم وعدم اتفاق غير محمود حول محتوى ومضمون الفدرالية المزمع إقامتها في العراق حتى بين القوى السياسية التي كانت متوافقة حولها سابقاً.

وأمر كهذا لم يتوفر بعد في العراق، إذ إن هناك شرائح كبيرة ما زالت غير راغبة في الاتحاد الفدرالي، وهو أمر مفروض عليها بحكم التغييرات السياسية التي حدثت في البلاد، فضلاً عن أن قسماً آخر غير راغب في الاتحاد، وهو مع الاستقلال، إلا أن المعطيات الإقليمية والدولية تحول دون تحقيق هذه الرغبة. فالأكراد في العراق راغبون في الاستقلال، وهذا ما عكسه استطلاع غير رسمي لرأي الشعب في شمال العراق (كردستان) أخضع له جمهور الناخبين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وكانت النتيجة أن صوّتت نسبة ١١/١ لصالح الاستقلال(١٥).

والأمر لا يقتصر على الفئات الشعبية وحسب، وإنما طال حتى القيادات السياسية. فالقيادات الكردية تهدّد عند كل أزمة بتنفيذ مطالبها أو الانفصال عن بغداد، وهذا ما عبّر عنه كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ عندما رفعا مذكرة الى الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) يهدّدان بقطع صلاتهما بالعراق ما لم يدعم قانون إدارة الدولة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٦ الذي اعترف بالحكومة الانتقالية(١٦).

وبذلك عبّر الإخوة الأكراد عن تطلعاتهم نحو الحصول على ما يكفي من تنازلات من العرب العراقيين لأجل المشاركة في الدولة الاتحادية، وفي الوقت ذاته يمكّنهم من بناء نظام يجعل من الممكن الاستقلال متى شاؤوا إذا ما سنحت الفرصة (الظروف الإقليمية والدولية) لذلك.

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) أبدوريا، **المدخل إلى العلوم السياسية**، ترجمة نوري محمد حسين، جامعة أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٨، ص ٢٦٠-٢٦٧.

(١٥) David L. Philips, «Power - Sharing in Iraq,» *Council Special Report* (Council on Foreign Relations), no.6 (April 2005), p. 11.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠. بل الأكثر من ذلك أن بعض القوى الكردية وصلت إلى حد اتهام كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني بالخيانة القومية والعمالة للأمة العربية لعدم مطالبتهما بالاستقلال، الأمر الذي يكشف عن معادلة خطرة للشعور القومي الكردي الذي يأخذ شكل النقيض للتطبيق الفدرالي.

وفي المقابل، فإن هناك أطرافاً عربية تهدّد هي الأخرى بالانفصال عن العراق. فقد هدّد سلام المالكي، نائب محافظ البصرة (في حكومة أياد علاوي) وممثل مقتدى الصدر، في ٩/٨/ ٢٠٠٤، بانفصال المحافظات الجنوبية الثلاث في العراق (البصرة، والعمارة، والناصرية) وإقامة إقليم الجنوب العراقي المنفصل، إذ قال: «اذا لم تستجب الحكومة (حكومة أياد علاوي) الانتقالية، فإننا نهدّد بانفصال البصرة والعمارة والناصرية وإقامة إقليم الجنوب». وأكد المالكي: «أعطينا أمراً لشركة نفط الجنوب بأن توقف الصادرات النفطية العراقية حتى تتم الاستجابة لمطالبنا»[١٧]، وعلى أثر ذلك أوقفت الحكومة إنتاج النفط من حقول العراق الجنوبية.

يتضح مما تقدم أن الشعب العراقي لم يصل بعد الى مستوى القبول بالفدرالية لا على المستوى الثقافي ولا على المستوى الفعلي.

٣ ـ إن الخيار الفدرالي يثير جدلاً غير محسوم وعدم اتفاق غير محمود حول محتوى ومضمون الفدرالية المزمع إقامتها في العراق حتى بين القوى السياسية التي كانت متوافقة حولها سابقاً، فالطروحات عديدة والخيارات كثيرة، ولعل من أبرزها ما يلي:

أ ـ هناك من يرى أن يتكوّن العراق من ولايتين أو إقليمين فدراليين (أحدهما كردي والآخر عربي)، وقد نشرت وسائل الإعلام مسوّدة دستور الجمهورية العراقية الفدرالية الصادرة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني التي حدّد فيها إقليم كردستان (كركوك، والسليمانية، وأربيل بحدودها الإدارية قبل عام ١٩٧٠، ومحافظة الدهوك، وأقضية عفرة والشيخان وسنجار، وناحية زمار في محافظة الموصل، وقضاءا خانقين ومندلي في محافظة ديالى، وقضاء بدرة في محافظة واسط).

أما الإقليم العربي، فيتكوّن من المناطق الوسطى والجنوبية ومحافظة الموصل في الشمال، باستثناء الأقضية ذات الأغلبية الكردية الوارد ذكرها في الفقرة أعلاه[١٨].

ويحدّد مجلس الأقاليم بأنه يتكوّن من ممثلي كل من الإقليم العربي وإقليم كردستان على أن تراعى قاعدة المساواة في التمثيل بينهما[١٩].

وهذا الطرح يثير بطبيعة الحال هواجس ومخاوف العرب والتركمان وبقية الأقليات في العراق، فضلاً عما يثيره من بوادر صراع قومي لأنه يشكّل خطوة لإنشاء دولة كردية مستقلة.

ب ـ هناك من يرى أن يتكوّن العراق من ثلاث فدراليات (إقليم في الجنوب والفرات الأوسط وإقليم في الوسط وإقليم كردستان في الشمال). وهذا الطرح يروّج له بعض القوى والتيارات السياسية العربية في الجنوب، وربما يصبّ التصريح الأخير الذي أطلقه السيد عبد العزيز الحكيم في ١١/٨/ ٢٠٠٥ في هذا الاتجاه، إذ يقول: «إننا نعتقد بضرورة إقامة إقليم واحد في وسط وجنوب العراق»[٢٠].

---

(١٧) خورشيد دلي، «الفدرالية ومستقبل العراق،» **البيان**، ١٤/٢/٢٠٠٤، و**البيان**، ٩/٨/٢٠٠٤.

(١٨) نص المادة ٢ من مسوّدة الدستور المقترحة من حزب الديمقراطي الكردستاني.

(١٩) نص المادة ٣٣ من مسوّدة الدستور المقترحة من حزب الديمقراطي الكردستاني.

(٢٠) تصريح السيد عبد العزيز الحكيم في ١١/٨/٢٠٠٥.

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا الطرح سيزيد من وتيرة الانقسام العرقي والطائفي في البلاد.

ج ـ وهناك من يدعو الى إقامة خمس أو ست فدراليات (بغداد، وكركوك، وإقليم الجنوب، وإقليم الفرات الأوسط، وكردستان، وإقليم الوسط)[٢١].

يتضح مما تقدم أن الطروحات المقدمة لمستقبل العراق تحفّها المخاطر من احتمالات تقسيم طائفي أو عرقي، وربما تؤدي الى زعزعة البلاد أكثر من استقرارها، ولا سيما أن كل الطروحات لا تعزز حالة المساواة بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين وحدات الاتحاد، الأمر الذي سيفرز إقليماً قوياً على حساب بقية الأقاليم، وهو ما سيزعزع الاتحاد لأن أول الشروط لتحقيق الاتحاد هو أن يكون هناك غياب لعدم المساواة بين الوحدات المكوّنة للاتحاد، وهذا ما يصعب تطبيقه في العراق[٢٢].

٤ ـ إن الخيار الفدرالي يثير إشكالية توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز والأقاليم، وهي من الإشكاليات الجوهرية. وهناك ثلاث طرق يمكن أن يختار من بينها الدستور الاتحادي، وهي[٢٣]:

أ ـ **الطريقة الأولى**: يحدّ الدستور الاتحادي على سبيل الحصر اختصاصات كل من السلطات الاتحادية والولايات، غير أن هذه الطريقة لا تحسم الأمر نهائياً، وذلك لتعقّد الحياة العامة وتطورها بما يفرز مسائل لم يتوقعها الدستور، ثم تثار قضية الجهة صاحبة الاختصاص بتنظيمها: هل هي سلطات الاتحاد أم الولايات؟

ب ـ **الطريقة الثانية**: أن يحدّد الدستور الاتحادي اختصاصات السلطة الاتحادية على سبيل الحصر، وما عدا ذلك يترك لسلطات الولايات. وهذا الاتجاه يعمل على تعزيز سلطات الولايات، وقد يؤدي الى مخاطر الانفصال بسبب هذه الصلاحيات.

ج ـ **الطريقة الثالثة**: يهتم الدستور بتحديد صلاحيات الولايات فقط، وما عدا ذلك يكون من اختصاص المركز. وهذا الاتجاه يقود الى المركزية المفرطة.

إن قراءة في الخيارات الثلاثة تؤكد وجود ثغرات في كل واحد منها، ويبدو أن المشرع العراقي (لجنة صياغة الدستور الحالية) قد أخذت بالطريقة الثانية، أي تحديد صلاحيات المركز وترك البقية للولايات، في محاولة منها لعدم العودة الى الدكتاتورية دون أن تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر هذا التوسع الذي سيقود الى احتمالات دكتاتورية الأقاليم المؤدية الى الانفصال. على أساس ذلك جاء مقترح المسوّدة الدستوري بما يلي: «تمارس حكومات الأقاليم سلطاتها على أراضيها وسكانها ضمن الحدود الإدارية في الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى الدستور»[٢٤].

---

(٢١) Philips, Ibid., p. 21.

(٢٢) ربما يقود إلى ما وصل اليه الاتحاد الألماني عام ١٨٧١ عندما تسلطت بروسيا عليه، مما أدى إلى خسارة مبادىء الاتحاد.

(٢٣) محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية** (القاهرة: دار التراث، ٢٠٠٠)، ص ٨٣.

(٢٤) نص المادة ٤ من المسوّدة المقترحة على لجنة صياغة الدستور.

٥ ـ إن الخيار الفدرالي لم يثبت نجاحه المؤكد في كل الدول، بل إن هناك تجارب فدرالية عالمية أصابها الفشل وأدت الى تقسيم الاتحاد الفدرالي، كما هو الحال في تجربة الاتحاد السوفياتي السابق، وتجربة يوغسلافيا، وتجربة تشيكوسلوفاكيا. وهذا بالنسبة الى الدول المركبة، فضلاً عن أن التاريخ القديم والحديث لم يقدم أنموذجاً لدولة اتحادية قامت على أنقاض دولة بسيطة واحدة، كما هو الحال في العراق. فهناك سابقة فريدة من نوعها حدثت عام ١٩٧٤ عندما تمّ الإعلان عن استقلال قبرص التركية، ولم يتم الاعتراف به الى حدّ الآن، ولم تنجح كل المحاولات الإقليمية والدولية المتتالية لتوحيد شطري قبرص في اتحاد فدرالي، بما في ذلك الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ربيع عام ٢٠٠٤[٢٥]، الأمر الذي يثير تساؤلات عن ماهية الضمانات لنجاح الأنموذج العراقي.

على أساس ما تقدم، فإن الإصرار على الخيار الفدرالي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق السياسي، ووفق الرؤى والتصورات الحالية، مع تمسك كل طرف من أطراف العملية السياسية في الساحة العراقية بمواقفه، لن يكون نابعاً من واقع المجتمع العراقي، ولا ينسجم مع متطلباته الأساسية، ولا ظروفه الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن ثم سيكون خطوة نحو تقسيم العراق وتجزئته.

وكان من الأجدر بالقوى السياسية العراقية أن تعمل على صياغة دستور مؤقت يتضمن الخطوط العامة الرئيسية لتنظيم شؤون العملية السياسية، بطريقة شفافة تتضمن المبادئ الأساسية وضمانات الحقوق والحريات، مع العمل الجاد على خفض التوترات وتوسيع نطاق الحوار وتعزيز مبادئ الديمقراطية للوصول الى نتائج أفضل، وترحيل القضايا الخلافية الى مرحلة كتابة الدستور الدائم، بعد أن تتوفر له الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المناسبة.

وهنا يطرح التساؤل بخصوص الفدرالية عن البدائل المتاحة أمام الأنموذج العراقي الذي يمكن من خلالها تبديد المخاوف والمزالق السالفة الذكر.

رابعاً: بدائل الفدرالية في الأنموذج العراقي

بما أن الهدف الأساسي من تطبيق الخيار الفدرالي هو محاولة منع الاستبداد وسيطرة سلطة المركز على الولايات، فإن البديل المناسب هو نظام اللامركزية الذي يحقق الهدف ذاته دون أن يثير هواجس ومخاوف تقسيم العراق. ويبدو أن اللامركزية مناسبة للعراق وأفضل من الفدرالية، فالأخيرة هي حالة دول متعددة تدخل في اتحاد، بينما اللامركزية هي حالة دولة واحدة أصلاً، كما هو حال العراق، فضلاً عن أن السلطة في الفدرالية مقسّمة بين الكيانات الداخلة طوعاً في الاتحاد الفدرالي، بينما السلطة في اللامركزية (موزّعة) بين المركز والأقاليم أو الوحدات الإدارية للدولة الواحدة.

---

(٢٥) ممدوح عبد الكريم، «الفدرالية في الدولة الاتحادية: خصائصها، معوقاتها، هيآتها: دراسة مقارنة»، **العراق الفدرالي**، العدد التجريبي (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٢٦.

وقد عُرفت اللامركزية واتخذت سبيلاً لتطبيق الديمقراطية من خلال توزيع السلطة بين مركز الدولة وأقاليمها منذ الثلث الأول من القرن الماضي. وقد استهلها نابليون في ديباجة المرسوم المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٢ «تسهل ممارسة الحكم من بعد، ولكن الإدارة الحسنة لا تؤتي ثمارها إلا اذا كانت عن قرب»، وقد طبقت اللامركزية على أساس الإقليمية السياسية أول مرة في إسبانيا عام ١٩٣١، ثم طبقت في إيطاليا منذ سنة ١٩٤٧[٢٦].

ونظام اللامركزية ليس غريباً على الموروث الثقافي العراقي، فعند العودة الى تاريخ العراق السياسي يتضح أنه عرف نظام اللامركزية كنظام حكم للعراق في فترة الحكم العثماني. فبعد أن سيطرت الدولة العثمانية على العراق قسمته الى أربع ولايات: بغداد وفيها ثمانية عشر سنجقاً أو لواء، والموصل وفيها ستة سناجق، وشهرزور وفيها واحد وعشرون سنجقاً، والبصرة التي لم يكن فيها سناجق لتركيبتها العشائرية[٢٧].

وكان يرأس الجهاز الحكومي الوالي، وغالباً ما يكون برتبة وزير، وكان لوالي بغداد صلاحيات أوسع مما لولاة الولايات الأخرى، وينوب عنه موظف باسم «كتخدا». أما الدفتردار، فكان المسؤول عن الأمور المالية، ويلي الوالي في المكانة الاجتماعية القاضي، مما يدلل على مكانة واستقلال القضاء، ويساعد القاضي رئيس شرطة (صوباشي)، ومحتسب (احتساب أغاسي)[٢٨].

وبعد أن صدر قانون الولايات العثماني في عام ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٤ م عرف العراق لأول مرة تنظيماً محكماً ارتبط بأنحاء العراق كافة بمراكز إدارية رئيسية هي النواحي التي كانت ترتبط بدورها بمراكز أعلى هي الأقضية، بينما كانت الأخيرة ترتبط بسناجق. وقد تمّ تعديل نظام الولايات الى ثلاث ولايات هي: بغداد، والموصل، والبصرة، كما تقرّر تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كل وحدة إدارية، فكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيساً، وعدد من الأعضاء، بعضهم من الأهالي، والبعض الآخر من كبار الموظفين التنفيذيين. وقد أنشئت مثل هذه المجالس على مستويات الألوية والأقضية والنواحي والقرى. وقد بقيت هذه المجالس تمارس أعمالها، وخاصة مجلس ولاية بغداد، حتى الاحتلال البريطاني (١٩١٤– ١٩١٨)[٢٩].

أما إزاء توزيع السلطات الدستورية في تلك الفترة، فقد قسّم القانون العثماني (قانون الولايات) الهيئات السياسية الى ثلاث هيئات متواصلة في ما بينها هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

ويبدو أن نظام اللامركزية الذي طبّقه العثمانيون دفع بعض الكتّاب الى أن ينظروا اليه على أنه نوع من أنواع الفدرالية دون أن يعوا أن هناك فرقاً بين اللامركزية والفدرالية، إذ

---

(٢٦) نبيل عبد الرحمن، **مبادئ اللامركزية والفدرالية** (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٠٤)، ص ٥١.
(٢٧) تقي الدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ٥٧٣.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٧٤.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٤٢.

أشاروا الى «أن العراق عرف الفدرالية في فترة الحكم العثماني»[٣٠]، والأصح أنه عرف نظام اللامركزية، وليس الفدرالية.

على أية حال، لم يكن قانون الولايات العثماني هو التجربة الوحيدة في العراق التي طبّق فيها نظام اللامركزية، بل كانت هناك وعود بمنح الأكراد وبقية المحافظات اللامركزية في ظل الحكم الملكي الذي ساد العراق بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان رئيس وزراء العراق عبد الرحمن البزّاز قد أشار الى ذلك بقوله: «الحكومة على استعداد لإعطاء هذه الحقيقة الكلية وجودها الفعلي في قانون المحافظات الذي هو في طريقه للتشريع على أساس من اللامركزية بأن يكون لكل ولاية، ولكل قضاء، ولكل ناحية، شخصية معنوية معترف بها، وتكون للوحدات الإدارية مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة، بما في ذلك أمور التربية والتعليم والصحة، وكل ما له صلة بالشؤون المحلية والبلدية، حسبما فصله القانون المذكور»[٣١].

الخيار المناسب لوضع العراق الآن هو نظام اللامركزية الذي يجمع بين تطبيق أصيل للديمقراطية مع الحفاظ على وحدة العراق.. ويكون أقرب إلى المكونات الثقافية والاجتماعية فيه..

وتجدر الإشارة الى أن اللامركزية تطبّق في مسألتين[٣٢]:

المسألة الأولى: دولة كبيرة مترامية الأطراف بحيث يصعب الحكم المركزي فيها.

المسألة الثانية: أن تكون هناك مناطق مميزة بأي شكل من أشكال التمييز، بحيث يصعب على السلطة المركزية مهما كانت مخلصة لشعبها وأمينة على مصالحه وذات نفس ديمقراطي، أن تمارس الحكم المركزي المباشر. وفي نظرة الى الحالتين ومحاولة إسقاطها على العراق، فإنه لا يشكل دولة كبيرة بمقاييس الدول المترامية الأطراف، حيث إنه من الدول الصغيرة والبسيطة التي عرفت نظام المركزية لسنوات طوال، وتجربة اللامركزية أقرب اليه، وربما ينطبق عليه الحال الثاني بصورة أكثر دقة، حيث إن منطقة شمال العراق (إقليم كردستان) تتمتع بخصوصية واضحة، وعلى مستويات عدة: سياسية واجتماعية وثقافية، بحيث يكون التفاعل معها على أساس الأنموذج اللامركزي لمحافظات شمال العراق (السليمانية وأربيل والدهوك) حصراً لوضعها الاستثنائي.

والجدير بالذكر أن الوضع الاستثنائي للمنطقة الشمالية لا يحول دون تطبيق نظام اللامركزية في عموم محافظات العراق، بحيث يجعل من كل محافظة من محافظات العراق إقليماً ذا حكم ذاتي يمنع تركيز السلطة ويمنع الحاكمين من الطغيان والتفرد. ويتم ذلك من

---

(٣٠) حازم علي الشمري، «النظام السياسي العراقي الجديد: الخيار الفدرالي،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد ٢٩ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٦٣.

(٣١) عبد الرحمن البزاز، **مع الشعب** (بغداد: شركة الانعام للطباعة، ٢٠٠٤)، ص ٨٣.

(٣٢) عبد الرحمن، **مبادئ اللامركزية والفدرالية**، ص ٤٥.

خلال تشكيل مجالس تنفيذية وتشريعية منتخبة من أبناء المحافظات وفق نظام خاص لا يتعارض مع المجالس التشريعية والتنفيذية في المركز، وتمنح المحافظات أيضاً نوعاً من الاستقلال المالي لإدارة شؤونها، بحيث يكون لها شخصية معنوية لا تخضع لرقابة السلطة المركزية الا في جوانب يحدّدها الدستور، فضلاً عن وجود قوة إرغام بتنفيذ قراراتها، مع بقاء أرجحية السلطة المركزية بوصفها الاختصاص الأشمل.

ويمكن أن يُجسد هذا التصور من خلال النقاط التالية:

١ ـ أن يكون لكل محافظة نظام أساسي يتضمن القواعد العامة لتنظيم ممارسة السلطة في الإقليم، وتتم صياغته من ممثلي السكان المحليين على ألا يتعارض مع دستور الدولة، وتكون المسائل التي لا تخوّل بها سلطات الأقاليم صراحة بموجب النظام الأساسي من اختصاص الدولة.

٢ ـ مجلس تشريعي (برلمان إقليمي) لتشريع الأنظمة الإقليمية والمحلية بما لا يتعارض مع قوانين المجلس التشريعي الوطني، ولا يخرج عن النظام الأساسي المحلي.

٣ ـ مجلس تنفيذي يتكوّن من مسؤولي الدوائر الرئيسية في المحافظة، ويكون رئيس المجلس التنفيذي رئيس الإقليم ويمثله في العلاقة مع السلطة المركزية.

لذلك، فإن اللامركزية تقترب من الفدرالية في جوهرها، لكن الفرق يبقى في أن الفدرالية شراكة بين دول مستقلة، بينما اللامركزية هي دولة واحدة موزّعة السلطة، وتشكل ذروة الممارسة الديمقراطية في دولة بسيطة.

وعلى الرغم مما طرح، فإن القضية تبقى قضية اختيار تخصّ الشعب العراقي، بحيث إن على هذا الشعب التركيز ليس على الإطار القانوني والشكل الدستوري، على الرغم من أهميتهما، بل المطلوب أن يسبق ذلك النية السياسية على العمل الجاد والمخلص، والنيات الحسنة لإشاعة جو من الشعور الوطني العام بالصالح العام وبضرورات العيش المشترك في أجواء من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

خـــاتمـــــة

من خلال ما تقدم، نخلص الى القول بأن الظروف المحيطة بالعراق في المرحلة الراهنة على أقل تقدير غير متاحة لتطبيق الخيار الفدرالي بمعناه الحقيقي، حيث إن شروط النموذج الفدرالي غير متوفرة، لا على الصعيد السياسي، ولا على الصعيدين الاقتصادي أو الاجتماعي، بل إن هناك غياباً للموروث الثقافي بخصوص الفدرالية في الثقافة العراقية.

وكل ذلك يتزامن مع عقبة كبيرة هي وجود الاحتلال الأجنبي الذي يمارس ضغطاً على الأطراف السياسية لتحقيق أهدافه المتعارضة مع تطلعات الشعب. ويبدو أن الخيار المناسب لوضع العراق الآن هو نظام اللامركزية الذي يجمع بين تطبيق أصيل للديمقراطية مع الحفاظ على وحدة العراق .. ويكون أقرب الى المكوّنات الثقافية والاجتماعية العراقية □

تقرير:
القـوات الأمريكيـــة تتفكّـك(*)

ضيا ميان

طبيب باكستاني، زميل في برنامج العلم والأمن العالمي ـ جامعة برينستون (الأمريكية).

في خطاب ألقاه الرئيس بوش مؤخراً في معسكر «فورت براغ» ـ وهو قاعدة عسكرية أمريكية كبرى ـ أعلن أنه «ليس هناك نداء أعلى من نداء الخدمة في قواتنا المسلحة». ويبدو أن عدداً أقل فأقل من الشباب الأمريكيين وآبائهم يوافقونه الرأي. فالقوات الأمريكية تجد من الصعب بصورة متزايدة أن تديم بقاءها. وهكذا على الرغم مما ينبغي أن يبدو للوهلة الأولى شروطاً مثمرة للخدمة العسكرية: أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والمخاوف بشأن الإرهاب، والحجة التي تسوقها إدارة بوش والقائلة بأن الحرب العالمية على الإرهاب لا بد من أن تشنّ في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى بعيدة، وإلا فإن الأمر سينتهي إلى وجوب خوضها في الداخل (الأمريكي)؛ وحروب أمريكا المتواصلة التي تجلب إلى شاشات التلفزيون يومياً حكايات «المحاربين» الأبطال الذين يحررون الأبرياء ويدافعون عنهم.

تصف الصحف الأمريكية الجيش الأمريكي بأنه «يواجه واحداً من أكبر تحديات التجنيد في تاريخه». والعسكريون الأمريكيون قلقون الى الأعماق. وقد كتب الجنرال باري ماكافري ـ وهو الآن أستاذ في كلية وست بوينت ـ في صحيفة **وول ستريت جورنال** أن الولايات المتحدة في سباق ضد الزمن في العراق بسبب المصاعب الواقعة على القوات العسكرية، وقال إن القوات الأمريكية «بدأت تتفكك»(**). ويذهب إلى أن «الجيش الأمريكي ومشاة البحرية (المارينز)

(*) نشرت هذا التقرير ـ الذي أعده ضيا ميان (Zia Mian) ـ في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ منظمة «مشروع ضد الخطر الراهن» التي تحمل شعار «النهوض دفاعاً عن القانون الدولي والتعاون الدولي والتعددية»، ونقله عنها موقع السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (Foreign Policy in Focus) على شبكة الانترنت. وقامت **المستقبل العربي** بترجمة التقرير إلى العربية دون تدخل (المحرر).

(**) وست بوينت (Westpoint) هي الأكاديمية العسكرية الأمريكية، وتقع في ولاية نيويورك، وترفع شعار «مفهوم الفرد الكامل في إعداد وتخريج ضباط الحاضر وقادة المستقبل»، وأشهر خريجيها الرئيس الأمريكي الأسبق الجنرال أيزنهاور (المحرر).

يعانيان نقصاً شديداً في الرجال وفي الموارد إلى حدّ لا يتمكنان معه من إدامة هذه السياسة الأمنية إلى ما بعد الخريف المقبل» والعواقب وخيمة. وعند ماكافري أن القوات الأمريكية في العراق هي «جوهرة التاج ـ الضمانة لأمننا القومي بالنسبة الى الشعب الأمريكي في الحرب على الارهاب». وهذا يهدد مستقبل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان، وبحسب تعبير ماكافري فإن «من شأن الفشل أن يكون كارثة للسياسة الخارجية الأمريكية وللمصالح الاقتصادية الأمريكية للسنوات العشرين التالية».

وليس يبدو أن إرسال مزيد من القوات ـ الذي كان الحلّ الأمريكي سنة بعد سنة أثناء حرب فييتنام ـ هو أحد الخيارات. فقد قال الرئيس بوش إنه سيرسل مزيداً من القوات إلى العراق إذا طلب القادة العسكريون في الميدان ذلك. وهو يزعم أنهم لم يطلبوه. ولكن آخرين يشيرون إلى عائق أشد خطورة. فالسيناتور (الديمقراطي من ولاية نيفادا) هاري ريد، زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، يقول إن القادة العسكريين الأمريكيين في العراق أبلغوه بأنهم يحتاجون إلى مزيد من القوات، ولكنهم يعرفون أن هذا المزيد ليس متاحاً. ويقول ريد «إن الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أنهم يعرفون أنه لا وجود لمزيد من الجنود، فما الداعي لأن يطلبوا شيئاً يعرفون أنه غير موجود؟».

لقد تبيّن لدراسة حديثة لمؤسسة راند ـ هي مصنع أفكار عسكري ـ بعنوان «تمدد إلى حد الضعف: قوات الجيش لعمليات مستدامة» ـ أن نقص القوات في الجيش من الفداحة إلى حدّ يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت سياسة البنتاغون قادرة على خوض حربين إقليميتين رئيسيتين في وقت واحد بينما يتوفر ما يكفي من الجنود لحرب على الإرهاب ولتوفير الأمن في أمريكا. وقد سجل اجتماع عقد مؤخراً لرابطة الحكام القومية ـ التي تجمع معاً حكام الولايات ـ قلق الحكام من أن نشر جنود الحرس القومي في العراق يترك ولاياتهم عاجزة عن التصدّي للكوارث الطبيعية المحتملة وغيرها من الطوارئ، فيما أعرب واحد من حكام الولايات المتحدة عن دهشته بحيث قال: «إننا لا نملك طواقم أفراد ـ سواء كانوا يعملون كل الوقت أو بعض الوقت ـ لتلبية كل احتياجات الأمريكيين وهمومهم».

مشكلات التجنيد

ويبدو أن قليلاً من هذا يلقى صدى لدى الرأي العام. وبالنسبة الى الجزء الذي انقضى من العام الحالي تفيد التقارير أن الجيش يعاني قصوراً بنسبة ٤٠ بالمئة عن تحقيق هدفه من التجنيد. لقد أخفق الجيش في تلبية أهدافه الشهرية للتجنيد في كل من الشهور الأربعة الماضية. وفي منتصف تموز/يوليو أذاعت القوات الأمريكية أن الحرس القومي الأمريكي ـ الذي يشكل أكثر من ثلث الجنود الأمريكيين في العراق ـ أخفق في تحقيق هدفه للتجنيد للشهر التاسع على التوالي. ولقد كان هذا تقليلاً من شأن اتجاه أضخم، إذ يظهر أن الحرس القومي

التابع للجيش قد أخفق في بلوغ أهدافه للتجنيد في ١٧ شهراً من الأشهر الثمانية عشر الماضية.

لقد أبلغ الجنرال بيتر شوميكر، رئيس أركان الجيش الأمريكي، مجلس الشيوخ بأننا «نواجه تحديات هائلة» في ما يتعلق بتجنيد جنود جدد. وهدف الجيش تجنيد ثمانين ألف عنصر جديد لهذا العام «هو مخاطرة جسيمة»، والعام القادم «قد يكون الظرف الأشد قسوة على الإطلاق في ما يخص التجنيد». وهو يعتقد أن مشكلات التجنيد هذه يرجح أن تمتد الى «وقت طويل في المستقبل».

هذه المشكلات قائمة على الرغم من الحوافز الضخمة التي تقدم الآن من أجل الانخراط في القوات المسلحة. فهناك علاوة انضمام بقيمة ٩٠ ألف دولار تدفع على مدى ثلاث سنوات، منها ٢٠ ألف دولار نقداً و ٧٠ ألف دولار في صورة مزايا، إلى جانب إلغاء القروض التي يضطر كثيرون من الشبان الأمريكيين لتحصيلها ليتمكنوا من الالتحاق بالكليات الجامعية. وثمة تقارير أيضاً تفيد أن الأشخاص الذين قاربوا الأربعين من العمر مؤهلون للانخراط في القوات المسلحة، وأن المعايير البدنية والعقلية للمجندين قد ضعفت.

إن الهبوط في أعداد المجندين يبلغ أقصى قوته في مجتمع الأمريكيين الأفارقة (الذين يشكلون نسبة ١٢ بالمئة من السكان) وبين النساء أيضاً. وقد شكل الأمريكيون الأفارقة قرابة ربع مجندي الجيش في عام ٢٠٠٠، والآن هبطت أعدادهم إلى أقل من نسبة ١٤ بالمئة. أما عدد النساء اللاتي جندهن الجيش، فقد انخفض من نسبة ٢٢ بالمئة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٧ بالمئة. وتشكل النساء نحو ١٥ بالمئة من مجموع القوات.

الدرب العسكري إلى الجنسية

إن نسبة تبلغ نحو ٧ بالمئة من العسكريين الأمريكيين ليسوا مواطنين أمريكيين. فهناك نحو ٣٠ ألف جندي أجنبي في القوات الأمريكية ينتمون إلى أكثر من مائة بلد، وأكثر من ثلثهم من الناطقين بالإسبانية (أي لغة أمريكا اللاتينية). ولتشجيع التجنيد في عام ٢٠٠٢ سهّلت إدارة بوش على العسكريين الأمريكيين المولودين في بلدان أجنبية أن يصبحوا مواطنين متجنسين. والآن يستطيع أي مقيم شرعي ينضم إلى القوات المسلحة أن يقدم على الفور التماساً بمنحه الجنسية بدلاً من أن ينتظر فترة السنوات الخمس التي يتعيّن على المدنيين انتظارها لتبدأ عملية تجنيسهم، بل إنه لم يعد يتوجب عليهم حتى أن يدفعوا المئات العديدة من الدولارات كرسم مقابل هذا الإجراء. وكحافز إضافي، فإن جندياً مولوداً في بلد ويحمل جنسية أمريكية إذا ما توفي في أثناء أدائه الواجب يمكن للأعضاء المولودين في بلد أجنبي من أسرته (أو أسرتها) الآن أن يسعوا للحصول على الجنسية، حتى وإن لم يكونوا مقيمين شرعيين (في الولايات المتحدة). كذلك فإن من الممكن للجنود أن يجنّسوا بعد أن

يموتوا في الخدمة، ويمكن لذويهم عندئذ أن يصبحوا مؤهلين للتجنيس.

على الرغم من هذا كله، فإن أعداد غير المواطنين الذين ينضمون إلى القوات المسلحة هي في هبوط سريع. وقد هبط عددهم بنسبة ٢٠ بالمئة منذ عام ٢٠٠١. والهبوط ليس آخذاً في التراجع، فقد حدث معظم الانحدار في العام الماضي.

والأمر لا يقتصر على الجنود العاديين (المشاة) وحدهم. فإن أولئك الذين لديهم الكثير ليدافعوا عنه أقل استعداداً لأن يفعلوا هذا، إذ يواجه سلاح تدريب ضباط احتياطيي الجيش ـ الذي يدرب ويجهّز للخدمة نسبة تربو على ٦٠ بالمئة من ضباط الجيش الجدد كل عام ـ مشكلات مماثلة، فلديه الآن العدد الأقل من المشاركين خلال ما يقرب من عقد كامل، حيث هبطت أعداد المجندين بنسبة تربو على ١٦ بالمئة خلال السنتين الماضيتين. وفي مقالة نشرت مؤخراً في مجلة **هاربرز** (*Harper's*) أوضح لويس لابهام (Lewis Lapham) أن هناك عملية أطول أمداً تجري في هذا الصدد، إذ يلاحظ أن قرابة نصف الدفعة التي تخرجت في عام ١٩٥٦ في جامعة برينستون انخرطت في القوات المسلحة (٤٠٠ طالب من مجموع ٩٠٠). أما من دفعة عام ٢٠٠٤، فإن تسعة طلاب فقط انضموا إليها من مجموع ١١٠٠ طالب في الدفعة.

إن أبناء النخبة الأمريكية لا يرون لأنفسهم مستقبلاً في القوات المسلحة. وهناك بعض الجنود يرون ذلك. وتحكى حكاية عن جندي من مشاة البحرية (مارينز) عاد إلى كاليفورنيا بعد جولة خدمة في العراق ودعي الى التحدث في جماعة دفعت رسوم دخول في ماليبو(*) بوصفه واحداً من أبطال الحرب. وقد قال لمستمعيه: «لست بطلاً... الأشخاص مثلي هم مجرد جزء ضروري من أشياء. وللاحتفاظ بهذه الطريقة للحياة في مجتمع جيد كهذا، فإنكم تحتاجون إلى مرضى ذهانيين من أمثالنا لكي يذهبوا ويلقوا قنبلة على بيت شخص ما».

لقد دعا الجيش ـ في جهوده لمعرفة السبب في أنه توجد الآن مشكلات في التجنيد ـ شركة ميلوارد براون للبحوث لدراسة الأمر. ووجدت الشركة أن المقاومة (ضد التجنيد) ترجع إلى الرفض الشعبي للحرب في العراق وإلى الخسائر البشرية والتغطية الإعلامية للتعذيب في سجن أبو غريب. وتفيد تقارير بأن الدراسة هذه توصلت إلى استنتاج بأن «الأسباب الداعية إلى عدم النظر في أداء الخدمة العسكرية تقوم بصورة متزايدة على اعتراضات ضد الوضع في العراق وتجنب للانخراط في القوات المسلحة».

باختصار، لقد أخفقت إدارة بوش في إيضاح دعواها من أجل الحرب في العراق. والآن فإن الشعب يرى ويقرأ عما يحدث بالفعل في هذه الحرب، والبلدات والمدن تواجه واقع وفاة ١٩٠٠ أو نحو ذلك من العسكريين الأمريكيين وما يربو على ١٤ ألف جريح حتى الآن في

(*) ماليبو (Malibu) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من لوس أنجيلوس (ولاية كاليفورنيا) لا يزيد تعداد سكانها عن ١٣ ألف نسمة، ومعظمهم من ذوي المداخيل المرتفعة (فوق المتوسط القومي العام) (المحرر).

العراق. لقد تبيّن لاستطلاع أجرته مؤسسة غالوب (Gallup) في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ أنه خلال السنوات الخمس الماضية كان الأمريكيون الذين قالوا إنهم يمكن أن يؤيدوا دخول ابن لهم إلى القوات المسلحة قد انخفضوا من الثلثين إلى قرابة النصف. وهذا أمر لم يحدث كله في وقت واحد. فهناك في أنحاء الولايات المتحدة حملة متزايدة النمو ضد التجنيد العسكري تجمع الآباء والمعلمين والناشطين من أجل السلام بهدف حماية الطلاب من مندوبي التجنيد العسكري.

الاستبقاء أيضاً مشكلة

ليس التجنيد وحده المشكلة. إن القوات المسلحة تواجه مشكلات في الاحتفاظ بجنودها. إن ما يقارب ٣٠ بالمئة من المجندين الجدد يتركون الخدمة خلال ستة أشهر. بعض هؤلاء يتركون الخدمة على الأقل بسبب الهوّة الواسعة بين الخبرات اليومية للشباب قبل الانخراط وحياة المجند أثناء التدريب. وتتحدث الحكايات عن مجندين «لا يستطيعون أن يأكلوا، بل إنهم يتقيأون بالمعنى الحرفي للكلمة في كل مرة يضعون فيها ملعقة في أفواههم، إنهم يعانون كوابيس». وثمة علاوات تقدم لتشجيع الجنود على أن يعيدوا تسجيل أنفسهم مجدداً عندما تنتهي خدمتهم. وتفيد التقارير أن علاوات إعادة التسجيل يمكن أن تصل إلى ١٥٠ ألف دولار، والأمر يتوقف على التخصص وعلى طول فترة إعادة الخدمة.

وتشير بعض التقارير إلى أن الجيش بدأ يخفض معاييره لأداء الجندي، ويخفض بالمثل خسائره. وقد ذكرت صحيفة **وول ستريت جورنال** أمر مذكرة عسكرية توجّه القادة الى أن لا يسرحوا جنوداً بسبب ضعف لياقتهم البدنية أو أدائهم غير المُرضي، أو بسبب الحمل، أو الإدمان الكحولي أو تعاطي المخدرات.

وثمة مشكلات مع الهروب من الخدمة. لقد اعترف البنتاغون بأن أكثر من ٥٥٠٠ جندي فروا من الخدمة منذ بداية حرب العراق. وعلى سبيل المقارنة، فإن ١٥٠٩ جنود فرّوا من الخدمة في عام ١٩٩٥. وقد أعلنت الحالات التي أصبحت علنية أنهم فعلوا ذلك لأنهم يعارضون الحرب. وقد نقل عن خط هاتفي أقيم لمساعدة الجنود الذين يريدون ترك القوات المسلحة أن عدد المكالمات التي يتلقاها هي الآن ضعف ما كانت في عام ٢٠٠١. وقد ردّ هذا الخط الهاتفي الساخن على ٣٣ ألف مكالمة في العام الماضي.

جيش جديد من المرتزقة؟

عرض ماكس بوت (Max Boot)، وهو معلق عسكري بارز ذكر اسمه بين «الخمسمائة شخص الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة في ميدان السياسة الخارجية»، حلاً لمشكلة إيجاد الأشخاص الذين يخوضون حروب أمريكا. ففي مقالة نشرت مؤخراً، اقترح بوت أن الدرب الموصل إلى جيش أمريكي أكبر يكمن في عرض صفقة جديدة «دافع عن أمريكا تصبح

أمريكياً». واقترح بوت أن تنظر الولايات المتحدة في ما وراء مجرد المواطنين الأمريكيين وحاملي الإقامات الدائمة والمقيمين الشرعيين في بحثها عن جنود ليقاتلوا في قواتها المسلحة.

واقترح «قانوناً لتنمية وإغاثة وتعليم الأجانب صغار السن»، وأسماه «قانون الحلم» (Dream Act)، ومن شأن هذا القانون أن يقدم وضعاً قانونياً لأبناء المهاجرين غير الشرعيين الذين يقيمون في الولايات المتحدة، ويعطيهم أهلية للحصول على الجنسية إذا ما كان بإمكانهم أن يفوا بعدد من الشروط، من بينها التخرج في مدرسة ثانوية، وإذا ما ذهبوا إلى إحدى الكليات أو اختاروا أن يؤدوا الخدمة في القوات المسلحة. وقد قدم إلى مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون بهذا المعنى لكن لم يتم التصويت عليه بعد.

لكن حتى هذا قد لا يكون كافياً. فمثل كثيرين آخرين يذهبون إلى أنه يتعيّن على أمريكا أن تحتضن امبرياليتها بأسرها وبكل حماس، يعتقد بوت أن ثمة حاجة إلى زيادة هائلة في حجم القوات الأمريكية، وأنه يكون من الضروري رفع الإنفاق العسكري للصرف على جيش قادر على أن يضع قوات في الميدان في بلدان بعيدة وأن يحتفظ بها هناك. وقد اقترح أن «تعرض الولايات المتحدة الجنسية على أي شخص، في أي مكان على سطح الكوكب، يكون مستعداً لقضاء فترة في القوات المسلحة الأمريكية».

ويتساءل بوت: «هل يوقع الأجانب على تعهد بأن يقاتلوا من أجل العم سام؟، لست أدري، لِمَ لا، لأن أناساً كثيرين يرغبون إلى حد الاستماتة في الانتقال إلى هنا. إن الخدمة لسنوات قليلة في القوات المسلحة ستبدو ثمناً ضئيلاً يُدفع وسيثبت ـ بما يتجاوز أي شك ـ أنهم مهاجرون من النوع الذي تحركه دوافع قوية ويشتغلون بكل جدّ، وهو النوع الذي نريده». إن كابوس الحرب يقدّم باعتباره التمهيد لـ «الحلم الأمريكي» □

انتهاكات حقوق الإنسان في العراق
١ تموز/يوليو ـ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥(*)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق

ملخص

تكشف التقارير الواردة خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير استمرار القلق على نقص الحماية للمدنيين في ما يتعلق بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويستمر هذا ـ إلى جانب استمرار المزاعم التي تعكس عيوباً في إدارة النظام العدلي، وبصفة خاصة في تناول ظروف وشروط الاعتقال ـ وتمثيل تحدٍ كبيرٍ للسلطات العراقية ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق «يونامي» (UNAMI).

لقد استهدفت المقاومة مدنيين أبرياء بمن فيهم أطفال، وكذلك ضباط شرطة وسياسيين ودبلوماسيين أجانب ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأولئك المرتبطين بالقوات المتعددة الجنسيات أو الذين يتصور أنهم مرتبطون بها. تظهر جثث بصفة منتظمة في بغداد وحولها وفي مناطق أخرى، معظمها يحمل علامات تعذيب، ويبدو أنها لضحايا إعدامات بلا إجراءات قضائية.

تفويض مكتب حقوق الإنسان (HBO)

١ ـ يفوض قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الفقرة ٧ (ب) (iii) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق في أن «تدعم حماية حقوق الإنسان والوفاق الوطني والإصلاح

(*) نشرت البعثة هذا التقرير يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ باللغة الانكليزية وترجمته **المستقبل العربي**. تأسست هذه البعثة بقرار من مجلس الأمن (رقم ١٥٠٠) في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لتتولى المهام بعد إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبعد أن نقلت الأمم المتحدة آليات أعمال التنسيق المتعلقة بالشؤون الإنسانية إلى عَمّان نتيجة الانفجار الذي وقع في مقر بعثة المنظمة الدولية في بغداد يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (المحرر).

القضائي والقانوني من أجل تقوية حكم القانون في العراق» من أجل إنجاز تفويضها هذا ترقب «يونامي» حقوق الإنسان في العراق لدعم نشاطات تهدف إلى إعادة تأهيل وإعادة إعمار المؤسسات العراقية، وفي نهاية المطاف لتحقيق تحسن في وضع حقوق الإنسان في البلد.

٢ ـ يعمل مكتب حقوق الإنسان مع وزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية، وأيضاً مع المجتمع المدني لدعم حقوق الإنسان وحكم القانون بروح تعزيز الوفاق الوطني. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يبني مكتب حقوق الإنسان تدخله على أساس «برنامج حقوق الإنسان» الذي تم تطويره في عام ٢٠٠٤ بصفة مشتركة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان.

الوضع الإجمالي لحقوق الإنسان

٣ ـ لقد أبرزت الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ٣١ آب/أغسطس ـ والتي فقد فيها ألف شخص حياتهم أثناء موكب ديني في بغداد وبطريقة محزنة ـ الوضع المحفوف بالمخاطر للمدنيين في العراق. ففي يوم ١٧ تموز/يوليو قُتل ما لا يقل عن ٩٨ مدنياً وأُصيب ما يقارب ١٥٠ آخرين حينما فجر المقاومون شاحنة محملة بالوقود جنوبي بغداد. وفي يوم ١٣ تموز/يوليو هاجمت المقاومة دورية للقوات المتعددة الجنسيات في حي «بغداد الجديدة» ـ وهو حي فقير يسكنه الشيعة في العاصمة العراقية، فقتل ثلاثون مدنياً معظمهم من الأطفال. وقد شجبت منظمة إغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة يونيسيف (UNICEF) ويونامي (UNAMI) علناً هذا القتل.

٤ ـ توجد مزاعم خطيرة عن إعدامات تمت خارج إطار القضاء وتؤكد تدهور أوضاع القانون والنظام. لقد عثر على جثث ٣٦ رجلاً معصوبي الأعين وموثقي الأيدي وتحمل أجسادهم علامات تعذيب وإعدام فوري، وذلك يوم ٢٥ آب/أغسطس قرب بدره. وقد أبلغت أسر هؤلاء الضحايا مكتب حقوق الإنسان بأن أولئك الرجال كانوا قد اعتقلوا يوم ٢٤ آب/أغسطس في ضاحية الحرية قرب بغداد في أعقاب عملية نفذتها قوات ترتبط بوزارة الداخلية. وأبلغ مكتب حقوق الإنسان عن حادث مماثل ضم أحد عشر رجلاً يُزعم أنهم كانوا قد اعتقلوا على أيدي قوات ترتبط بوزارة الداخلية يوم ١٠ تموز/يوليو في ضاحية سبع أبكار من بغداد عثر عليهم موتى بعد ثلاثة أيام في معهد الطب الشرعي.

٥ ـ تلقت يونامي تقارير مُحكَمة عن استخدام مفرط للقوة في ما يتعلق بأشخاص وممتلكات، وكذلك عن عمليات اعتقال جماعية نفذتها الشرطة العراقية وقوات تعمل بمفردها أو بالتعاون مع القوات المتعددة الجنسيات. وقد استمرت التقارير عن سوء معاملة المعتقلين وعن مخالفات في الإجراءات القضائية. وعلاوة على هذا فإن روايات مباشرة وغير مباشرة من بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومن المحافظات الكردية، وكذلك معلومات ذات علاقة من

مصادر أخرى لها صدقيتها، تشير دوماً إلى استخدام منتظم للتعذيب أثناء عمليات الاستجواب في مراكز الشرطة وداخل المباني الأخرى التابعة لوزارة الداخلية.

٦ ـ خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير عقدت يونامي عدداً من الاجتماعات مع الحكومة العراقية ومع أعضاء ذوي علاقة في الجماعة الدولية من أجل لفت انتباههم إلى كل المزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويحتفظ مكتب حقوق الإنسان باتصالات وثيقة مع وزارة حقوق الإنسان، وقد حُدّدت نقاط اهتمام داخل وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع لمواصلة الحوار. ومن المتوقع أن يحقق في كل المزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان وأن تُعلن نتائج التحقيقات.

٧ ـ جدير بالملاحظة أنه في يوم ٣ آب/أغسطس أصدرت وزارة الداخلية تعليمات إلى أقسام الوزارة كافة بأن يتم تنفيذ عمليات التفتيش في المساكن طبقاً للقانون ومع الحصول على أمر مسبق من السلطة المختصة، وأن تسجل كل الأملاك المصادرة أثناء التفتيش على نحوٍ ملائم، وأنه ينبغي ـ في أية ظروف ـ أن لا يساء إلى المعتقلين أو أسرهم أو أن يعذبوا. كذلك ينبغي إخطار مركز الشرطة في المنطقة حيث سيجري التفتيش، وأن ينفذ التفتيش في حضور زعيم ديني محلي أو شخص يعيّن من قِبله. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه كثيراً تقديم تقرير لسير الأمور، فإن مكتب حقوق الإنسان استمر في تلقي تقارير بأن تعليمات وزارة الداخلية يتم تجاهلها في بعض الأحوال.

٨ ـ كذلك فإن هناك قلقاً متنامياً بشأن عمليات أمنية خاصة في مناطق الوسط والشمال. وخاصة في محافظة الأنبار وتلعفر، وهي عمليات ينتج عنها تشريد للسكان. أيضاً فإن استخدام القنّاصين، والمزاعم عن استخدام أسلحة غير مشروعة وغير تقليدية في تلك المناطق هو بشكل خاص مصدر كرب للسكان المحليين. وسيكون مفيداً بأن يذاع علناً نوع الأسلحة التي يجري استخدامها أو التي استخدمتها القوات المسلحة.

٩ ـ تستنكر الأمم المتحدة بلا تحفظ الإرهاب الذي يشكل انتهاكاً خطراً لحقوق الإنسان، والأمم المتحدة مستعدة لمساعدة السلطات العراقية في تأمين أن تتخذ الإجراءات لمكافحة الإرهاب، وأن تنفذ المقاومة التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، وبصفة خاصة في مجالات حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني.

الاعتقال

١٠ ـ يستمر استخدام عمليات الاعتقال الجماعي للأشخاص دون إنذار في العمليات العسكرية من جانب الشرطة العراقية والقوات الخاصة في وزارة الداخلية وبواسطة القوات المتعددة الجنسيات. وتستمر التقارير عن اعتقالات وتوقيفات اعتباطية في الوصول إلى مكتب حقوق الإنسان.

١١ ـ أبلغت إحدى منظمات حقوق الإنسان إلى يونامي أن اعتقالات كثيرة قد جرت أثناء شهر تموز/يوليو في ناحية الأعظمية، وأن أُسَرْ المعتقلين ـ في مناسبات كثيرة ـ لا يستطيعون

أن يجدوا أقاربهم في إحدى منشآت الاعتقال المعترف بها. وشكا آخرون من أنهم وجدوا أقاربهم موتى أو وجدوهم وقد عانوا التعذيب أثناء اعتقالهم.

١٢ ـ تستمر الأرقام العالية لأعداد المعتقلين في أنحاء البلد خلال العمليات الأمنية مدعاة للقلق. ويتعين أن يتمتع المحتجزون بكافة أنواع الحماية المكفولة لكافة الحقوق التي تضمنتها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أبلغ كثيرون عن عجزهم عن الحصول على معلومات تتعلق بذويهم أثناء فترات اعتقال مبدئية. ودون غضٍ للنظر عن العملية المقررة، فإنه سيكون من المفيد أن تقام آليات (ميكانيزمات) للنظر على نحوٍ أسرع في حالات المعتقلين التي كان يمكن أن يكون لها أثر مفيد على العملية السياسية ككل. وفي هذا الصدد ترحب الأمم المتحدة بما أُعلن عنه من إطلاق سراح ٩٣٠ معتقلاً يوم ٢٧ آب/أغسطس.

حكم القانون

١٣ ـ تأسف الأمم المتحدة لقرار الحكومة الانتقالية العراقية ـ الصادر بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ـ الذي خول السلطة بإعدام ثلاثة رجال أدينوا بالاختطاف والقتل والاغتصاب. وفي وقت لاحق كان قد تم التخويل بحالة إعدام أخرى. وتستذكر الأمم المتحدة أن مفوضية حقوق الإنسان في جنيف قد أدانت تطبيق عقوبة الإعدام ـ وكان أحدث قرار لها في هذا الشأن القرار رقم ٢٠٠٥/٥٩ الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقد دعت الدول كافة إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

١٤ ـ إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق يساورها قلق بالغ إزاء استمرار برنامج تليفزيوني بعنوان «الإرهاب في قبضة العدالة» على الرغم من ملاحظات أبدتها حكومة العراق بأن مثل هذه البرامج «غير قانوني». وكتبت يونامي في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ إلى حكومة العراق، لتعبر عن قلقها إزاء مثل هذه البرامج. وأن عرض مرتكبي أعمال العنف المفترضين ضد المدنيين قد ينظر إليه كتعبير عن رغبة في الانتقام والعقاب. كذلك فإنه انتهاك خطير لعدد من حقوق الإنسان الأساسية التي تحق لكل الأشخاص.

١٥ ـ إن يونامي ـ جنباً إلى جنب مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ـ تساعد لجنة صياغة الدستور التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية في تحديد أفضل الممارسات، والنص الملائم لنصوص حقوق الإنسان في الدستور العراقي.

١٦ ـ نظَّم مكتب حقوق الإنسان مائدة مستديرة عن إصلاح القضاء يوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥ في بغداد، شارك في رئاستها وزير العدل والممثل الشخصي للأمين العام السيد أشرف قاضي. وحضر نحو ٤٠ شخصاً، وكان بين هؤلاء ممثلون عن المانحين ووزارة حقوق الإنسان وممثل لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC). وكان الهدف من هذه المائدة المستديرة فحص الاحتياجات الراهنة لوزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان وتحديد أفضل السبل لتلبيتها. والآن فإن مكتب حقوق الإنسان يتابع مع السلطات العراقية والمانحين أمر تنفيذ توصيات المائدة المستديرة.

١٧ ـ بدأت الناشطات من النساء حملة تعبئة في أعقاب الأنباء التي ذكرت أن المسودات التي بُحِثَتْ من جانب لجنة صياغة الدستور كانت ضارة بحقوق النساء. وفي خطاب مفتوح وُجه أيضاً إلى الأمم المتحدة، نددت الناشطات بخطط إزالة حصة الخمس والعشرين بالمئة من أعضاء الجمعية الوطنية التي تضمنها القانون الإداري الانتقالي (TAL)، وطالبت بدلاً منها بحصة نسبتها أربعون بالمئة. وفي يوم ٢٤ تموز/يوليو استقبل الممثل الخاص (للأمين العام) أشرف قاضي وفداً نسائياً أعرب له عن القلق إزاء خطط لتشريع الحالة الاجتماعية طبقاً لممارسات دينية، وطلب الوفد مساعدة الأمم المتحدة في تأمين احترام المعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق، وبصفة خاصة معاهدة إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW). وفي يوم ٢ آب/أغسطس تشارك مكتب حقوق الإنسان ومكتب الدعم الدستوري، رئاسة مائدة مستديرة من البرلمانيات الإناث لدعم التوصل إلى إجماع بين العضوات الإناث في اللجنة الدستورية.

الأقليات

١٨ ـ شكا ممثلو الجماعة التركمانية إلى مكتب حقوق الإنسان من أن أعضاء الجماعات التركمانية والعربية والكردية في كركوك والموصل وتلعفر، هم ضحايا اعتقالات تعسفية بمقتضى اتهام بأنهم «إرهابيون». وفي كثير من الحالات لا تعلم أُسر المعتقلين بأماكن وجودهم لشهور، وقد ذكر الكثيرون منهم بعد إطلاق سراحهم أنهم عذبوا.

١٩ ـ شكا مقيمون عرب أجانب لهم فترات إقامة طويلة، وكذلك أعضاء الجماعة السنية إلى مكتب حقوق الإنسان بشأن فتح ملفات لهم والإيقاع بهم من جانب قوى الأمن، بالإضافة إلى هذا فإن قراراً اتخذته السلطات العراقية مؤخراً يتطلب من الأجانب أن يجددوا إقامتهم كل شهرين، وتفيد تقارير أن هذا القرار يتسبب لهم في معاناة لا ضرورة لها. وقد اجتمع ممثلون عن الجماعة الفلسطينية مع مكتب حقوق الإنسان في بغداد ليقدموا شكوى بشأن مضايقات السلطة لهم.

المجتمع المدني

٢٠ ـ ينفذ مكتب حقوق الإنسان، بالمشاركة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة (UNOPS)، برنامجاً على نطاق البلد يشمل مؤتمرات وندوات وتدريباً وأبحاثاً وإصدارات. وفي أعقاب سلسلة من مناهج التدريب على المراقبة وتدريب المدرِّبين في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، عقدت ورشة عمل بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في عمّان من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيو. وقد شاركت قرابة ٣٥ من منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في هذا الاجتماع الذي ترأسته الأستاذة هيفاء جيلاني، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تناولت ورشة العمل هذه مسائل مركزية بالنسبة إلى دور وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان مثل مسائل الشرعية والشفافية والمساءلة. وهي بالإضافة إلى ذلك أوضحت الإطار العملياتي للمنظمات غير الحكومية العراقية.

٢١ ـ بالتعاون مع مكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة، وفي يوم ٢٨ تموز/يوليو بدأ مكتب حقوق الإنسان تنفيذ مشروع للتدريب لمدة ١٣ يوماً في أربيل بشأن الأعراف والمعايير الدولية عن عديد من المسائل الدستورية مع تشديد خاص على حقوق الإنسان، بما في ذلك الجماعات المعرضة للهجوم. وستجري مشروعات تدريب مماثلة في بغداد والبصرة. وقد أوفد مكتب حقوق الإنسان بعثة إلى البصرة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليو. وأفادت هذه الزيارة في زيادة فهم الوضع الراهن لحقوق الإنسان في المنطقة، وفي تعزيز الصلات القائمة وتطوير صلات جديدة بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الدوليين □

صدر حديثاً

العـــرب
والدائـــرة الأفريقيـــة

مجموعة من الباحثين

كانت الدائرة الأفريقية جزءاً من دوائرَ رسمتْها حركةُ التحرر الوطني العربية ــ في عهد قيادتها الناصرية ــ كمحيط استراتيجيّ للوطن العربي، وكفضاء واسع لتحالفاته الإقليمية والدولية في مواجهة القوى الامبريالية والصهيونية.

وهذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ، يتناول سياقات التطور الذي عاشته علاقات العرب بأفريقيا ماضياً وحاضراً وآفاق هذه العلاقات في المستقبل، ويحاول أن ينبّه الوعي العربيّ إلى حاجتنا الحيوية المتجددة لهذه الدائرة الأفريقية ـ كمحيط استراتيجي ـ وإلى مخاطر الاسترخاء أمام الهجوم الإسرائيلي المعاكس فيه.

٢٧٢ صفحة
الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها

■ حلقة نقاشية

مناقشة كتاب رضوان السيد
«الصراع على الإسلام»(*)

جرت هذه الحلقة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٤، وشارك فيها حسب الترتيب الهجائي:

رضوان السيد

أستاذ الدراسات الإسلامية ـ الجامعة اللبنانية

محمد جمال باروت

باحث عربي من سورية.

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

محمد السمّاك

باحث لبناني متخصص في دراسات الصهيونية والصهيونية المسيحية والسياسات الأمريكية.

أدار الحوار: **صباح ياسين**

معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

(*) رضوان السيد، **الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

صباح ياسين

الأساتذة الكرام، الإخوان الأعزاء، نرحب بكم في هذا اللقاء الحواري حول أحد الإنجازات الفكرية المعروفة في ميدان نقد الحركات الإسلامية المعاصرة، كتاب **الصراع على الإسلام** للأستاذ رضوان السيد. ولست هنا في صدد الإفاضة عن الشخصية الفكرية للأستاذ رضوان السيد ولا عن كتابه لأننا اطلعنا عليه وعرفنا قيمة الموضوع الفكرية والإضافات التي قدمها وعرضها، والتي تستحق كلها أن نعطي فيها رأياً وأن تصبح متداولة في ميدان الأبحاث، حيث يتعرض الإسلام إلى حملة عنصرية وإلى سوء فهم في الغرب واضحين من خلال الأحداث التي سبقت ١١ أيلول/سبتمبر، وما تبع ذلك من صراع في المنطقة العربية وفي العالم حول هذا الموضوع.

أرحب بالأستاذ الدكتور رضوان السيد وبالإخوة الأعزاء، وأعتقد أن الدكتور رضوان سيتحدث أولاً مقدِّماً لهذا الحوار.

رضوان السيد

عملت على هذا الكتاب قبل أحداث ١١/٩/٢٠٠١، وكنت أقصد من ورائه في الحقيقة متابعة عمليات الصراع على الإسلام في الداخل الإسلامي على جبهتين بين الحركات الأصولية أو الإحيائية الإسلامية من جهة والمذاهب التقليدية الإسلامية من جهة أخرى، وعلى جبهة حركات الإسلام السياسي والسلطات في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وعندما وقعت أحداث ١١/٩/٢٠٠١ تحول الأمر إلى صراع جيواستراتيجي على المساحة الإسلامية من خلال الحرب على الإرهاب، إلى دخول الولايات المتحدة والعالم الغربي في ما يتجاوز الصراع الاستراتيجي على ما يسمى المرجعية الإسلامية، يعني حديث الولايات المتحدة حول الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف وتغيير المناهج التربوية والتعليمية وتشجيع الاتجاهات الليبرالية والديمقراطية؛ هذا كله لمحاصرة هذا الإسلام الذي تعتبره مضراً بمصالحها، محاولةً تصفيته تارة بالضغط على الحكومات، وتارة بالتعاون مع هذه الحكومات وتارة ثالثة باقتراح المشروعات الأيديولوجية والفكرية للتأثير في تشكل مرجعية جديدة. لذلك (ظلت) هذه **الأولوية** واضحة، بمعنى أن عملي الأساسي في الكتاب على الداخل الإسلامي والصراع الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي يجري في الداخل العربي الإسلامي مع الملاحظة، طبعاً، لا يمكن فصله عما يحيط بالعرب وبالمسلمين. و**النقطة الثانية** أن هذا الصراع متعدد الأوجه، منه الجيواستراتيجي ومنه السياسي ومنه الثقافي الأيديولوجي المتعلق بمحاولة القبض على روح الإسلام أو ما يعتبر روح الإسلام. و**النقطة الثالثة** مسألة البدائل، يعني الخيارات المطروحة أو الأفكار المطروحة للتغيير. هناك إجماع من جانب خصوم هذا الإسلام ـ وهم متعددون في الداخل الإسلامي وخصومه في الخارج ـ وهم غير متعددين وشبه متفقين على أن التغيير ضروري. والمسلمون أو العرب المسلمون لم يتدخلوا بطريقة كافية، أقصد المثقفين العرب والمسلمين

إلا في نقطة واحدة، تدخلوا في ما يتعلق بنشر الديمقراطية، وركزوا على ضرورات التغيير السياسي، واعتبروا ـ وإنْ بشكل موارب أو بشكل واضح وصريح ـ أن مشكلة الإسلام الأساسية هي الأنظمة السياسية الحاكمة وأن التغيير السياسي يمكن أن يؤدي إلى ما يعتبر تغييراً أو إصلاحاً دينياً. وهنا تدخلت في الحديث عن هذه الأولويات ـ بعد تفكيك الخطابين الأمريكي الغربي والعربي الإسلامي، تدخلت في مسألة تفكيك خطاب الأولويات، يعني مسألة ما هو مطروح الآن من بدائل وخيارات انحصرت في القول تارة بأن الأولوية للإصلاح السياسي وهو رأي أكثر المفكرين العرب، لكنني وجدت أن طريقة طرح السؤال سؤال الأولويات ليست سليمة، لأن ما يجري في داخل الإسلام، في الحقيقة، تغيير شديد الهول. هناك إسلام جديد. عندما يقول رئيس الوزراء البريطاني، طبعاً، الذي كتب له خطابه يبدو أنه أحد المستشرقين، إننا نريد للمسلمين أن يعودوا إلى إسلام التيار الأكثري (Main Stream). الأستاذ جميل مطر في إحدى مقالاته اعتبر أن الدعوة إلى إسلام الأكثرية، إسلام (المِاين ستريم) هذه، دعوة استشراقية واستعمارية، لأنه لم ينتبه إلى أن الصراع الأساسي الذي كان يدور حتى مطلع السبعينيات أو أواسط السبعينيات كان صراعاً بين الإسلام التقليدي والإسلام الإحيائي. أردت أن أضرب هذا المثل لأوضح أننا نواجه إسلاماً جديداً صُنع خلال الأربعين سنة الأخيرة، صنعته في المجال العربي حركة الإخوان المسلمين وتفرعاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إذا صح التعبير، كله جديد بمعنى أن المسألة الأساسية في الإسلام السني التقليدي تعتبر أن الـ «Community» (الجماعة) هي أساس (يعني من خلال الإجماعات) والأعراف هي أساس تشكل المرجعية الإسلامية.

الإسلام الجديد يقول: إن المرجعية هي الشريعة. وممثلوها ممثلو هذه الشريعة الذين هم جماعة الإسلام السياسي والإسلام الإحيائي، الذين ينبغي أن يكونوا هم المرجعية الجديدة. يعني هذا الأساس تترتب عليه أمور كثيرة جداً.. عدة مسائل رئيسية، أهمها مثلاً مسألة كيف يُنظر إلى طبيعة الاجتماع الإسلامي الآن، إذ يقولون إنه ليس مرتبطاً بالناس بل إنه مرتبط بالنص وبتفسيرات هذا النص وبمن يتولى تفسير هذا النص. وعلى هذا الإسلام وعلى هذا الأساس فالمجتمع كله ناقص الإسلام، إن لم تقم الدولة الإسلامية التي تطبق هذه الشريعة. ناقشت هذه المسألة التي اعتبرها مهمة وحاسمة، لأننا عندما نتحدث عن الإصلاح أو عن التغيير ينبغي أن يكون واضحاً ماذا هناك على الساحة الآن، بدلاً من أن نقول: إننا ينبغي أن نخرج من الجمود على المستوى الإسلامي وأن نجدد الاجتهاد إلى آخره. الإسلام الجديد كله اجتهاد. فنحن نعتقد أننا نهاجم تقليدية إسلامية هي ليست تقليدية، هذا شيء جديد.. أمر جديد تماماً الحديث عنه على أساس مفاهيمه الجديدة التي يضعها هو لنفسه، وهذا يحدد أمرين اثنين أنهي بهما: **أولاً**، مسألة الفوضى الضاربة الآن في شأن المرجعية باعتبار أن المرجعية التقليدية تحطمت و**ثانياً**، عندما نتحدث عن تغيير لا يعني هذا التغيير كما يعتقد كثيرون من غير المتخصصين الخروج من التقليدية ـ التقليدية خرجنا منها منذ زمن ـ بل يعني الخروج من الأصولية التي هي أشد أعداء التقليد. أردت أن أقدم بهذه الكلمة لأوضح مقصدي من وراء تأليف الكتاب، ثم من طريقة تركيب الكتاب.

صباح ياسين

شكراً جزيلاً. أنت أثرت جوانب مهمة من الكتاب ولا شك في أن هنالك جوانب أخرى تستحق إضافات، وربما تستحق البحث عن إجابات، وبخاصة ما يتعلق بصياغة طريقة جديدة لإسلام جديد نهضت بها بعض الحركات الإحيائية مثل حركة الإخوان المسلمين وتفرعاتها. وأتمنى أن نجد إجابة عن هذا التساؤل، ما هو دور التيار القومي في الموضوع؟ وهل تمت هنالك تصالحات بين التيار القومي أو التيارات السياسية وهذه الحركات الإصلاحية؟ هذه جميعها مداخل ربما يكون لدى الأساتذة الحضور إضافات على النقاط التي أشرت إليها.

محمد السماك

قبل أن أدخل في أساس الموضوع لديَّ بعض الملاحظات على ما تكلم عنه الأخ رضوان. هذا الكتاب في تقديري يحتل موقعاً خاصاً جداً في هذه المرحلة بالذات. هناك كتابات إسلامية تقليدية أو اجترارية لما سبق قوله ولما سبق نشره، وهناك أيضاً كتابات افترائية وتحريضية على الإسلام كثيرة. هناك كتابات استشراقية ترتسم حولها علامات استفهام، أحياناً توظف لمصالح سياسية معينة، وهناك كتابات إسلامية من الداخل استعلائية (..) يشعر الكاتب بأنه متضايق من كونه مسلماً أو ينتمي لهذه الأمة. كتابات النقد الذاتي نادرة، ومن هنا يحتل هذا الكتاب موقعاً متميزاً. نقد ذاتي للفكر الإسلامي، نقد ذاتي للحالة الإسلامية، نقد ذاتي للحركات الإسلامية، نقد ذاتي للدولة الإسلامية، وهذا النقد الذاتي الذي يكاد يكون شاملاً كل ما يتعلق بالوضع الإسلامي بخاصة، كما قال الدكتور رضوان في مقدمته بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، هذا النقد يمتاز بأنه يقدم تصورات لما يجب أن يكون عليه الأمر انطلاقاً من الموروث الثقافي الإسلامي المرتبط برؤية الواقع وتصورات المستقبل، هذه الحقيقة ظاهرة ليست جديدة في كتابات رضوان السيد. في هذا الكتاب يستشهد رضوان السيد برضوان السيد خمسين مرة في هذا الكتاب، لم يكن هناك نرجسية عند رضوان في عملية الاستشهادات هذه، إنما محاولة غير مقصودة منه للتأكيد أن ما قام به من كتابة مؤلفاته السابقة في مجلة **الاجتهاد**، ومساهماته الفكرية المنشورة والمذاعة منها، منذ وقت طويل يتحسس هذا الواقع الإسلامي ويتمتع برؤية إلى ما يجب أن يمارسه من نقد ذاتي من أجل وضع تصورات مستقبلية بها، جاء هذا الكتاب ليشمل هذه الأمور في موضوع الصراع على الإسلام.

وهنا موضوع الصراع، العنوان بحد ذاته ليس جديداً على رضوان، لكن ما يهمني في موضوع العنوان وقبل أن ندخل في تفاصيل الكتاب نفسه هو أنه يضع الجماعات التي انسحبت من المجتمع الإسلامي كقوة من قوى الصراع الإسلامي. هناك فريق الجهلة للإسلام وفريق الرافضين للإسلام والمتآمرين على الإسلام، وهناك فريق المنسحبين من الحياة الإسلامية. فرضوان دخل إلى عمق مواقف هذه الجماعات وفكك خطابها، وفكك خطاب الحركات الإسلامية، وطرح بخاصة في القسم الأخير من الكتاب رؤيته للمستقبل المبني كما قلت على الثوابت المشرقية الإسلامية والإدراك الشامل لواقع العالم من جديد وموقع الإسلام في هذا الواقع الجديد، ومن ثم رؤيته للدور الإسلامي الفكري في المرحلة المقبلة.

عبد الإله بلقزيز

أودّ ـ ابتداءً ـ أن أسجل اعترافاً بأننا أمام كتاب رصين لمؤلّف رصين قلما شهد حقل الدراسات الإسلامية نظيراً له: في الانقطاع العلمي لموضوعه، وفي مقاربته بعُدَّة نظرية ومفاهيمية غنية، وفي التزامه أخلاق البحث العلمي في ما تناوله من مسائل. طيلة الثمانينيات وشطر من التسعينيات انصرف رضوان السيد إلى البحث في قضايا السلطة والاجتماع السياسي والاجتماع الأهلي وإذا شئنا في المجتمع العربي الإسلامي الوسيط. لكن ضغط حوادث السياسة منظوراً إليها من موقع إسلامي أقحمه إقحاماً أو حمله على أن يطل على هذه المسائل في المجال العربي الإسلامي المعاصر، أعني بذلك أن التحولات التي باتت تفاجىء مجتمعاتنا في العقدين الأخيرين وانتهت بهذه المجتمعات لأن تتحول إلى مسرح للاحتراب وللعنف الذي ينذر بانهيار الاجتماع الوطني، وبخاصة من قبل قوة صاعدة ذات عنفوانٍ سياسي لا يتوقف عن التعاظم، هذا كله أخرج رضوان السيد من هدأته المعرفية مع نصوص الموتى إلى التعاطي مع نصوص الأحياء الذين يقترحون على مجتمعاتنا آفاقاً لا يشاطرهم الكثيرون الرأي فيها. أيضاً نستطيع أن نعثر على الصلة بين هذا الكتاب وبين سابقه **سياسيات الإسلام المعاصر** والكتب التي سبقتهما، وهذه الصلة في أن كل نصوص رضوان السيد بشكل أو آخر تتناول الصلة بين الديني والسياسي في الاجتماع العربي الإسلامي في العصر الوسيط وفي المرحلة الراهنة، أيضاً، أستطيع أن أضيف إلى ذلك فضلاً عن الوضوح الفكري والمنهجي لرضوان السيد في مقاربة المسائل التي قاربها في هذا الكتاب. ويمكن أن أضيف إلى ذلك ميزته عن كثير من الذين خاضوا في هذا الموضوع وهي الجرأة في القول وعدم التحرج في التعبير عن موقف يدرك سلفاً أن له تبعات عليه شخصياً وتبعات على المقالة التي يحاول أن يؤسسها في فضاء الثقافة العربية المعاصرة. هذه الجرأة محمودة له على الرغم من أن الرجل ما عرف عنه أنه انخرط في عمل سياسي ولا تربّى على قيم الإقدام السياسي. لكن صدقَه العلمي والتزامه الوطني والقومي ـ وأستطيع أن أقول أيضاً الإسلامي ـ ما كان ممكناً لها كلها سوى أن تحمله حملاً على أن يقول رأيه بجرأة لا يستطيعها كثيرون حتى من الذين يُحْسَبُون على دائرة المثقفين الإسلاميين. حاولت في هذه العجالة أن أتحدث عن المؤلف وأن أضع الكتاب في سياق الاهتمامات وفي سياق النصوص التي ألفها الإسلاميون خلال العقدين الأخيرين، وللحديث في الموضوع بقية.

محمد جمال باروت

هذا الكتاب نفيس لسبب أساسي هو أنه من نمط الكتاب التفاعلي التواصلي ما بين معرفة نقدية ومتغيرات جذرية تتم في الواقع المحلي والإقليمي والعالمي، ولذلك نجد أن الإشكالية فيه من نوع الإشكالية الدائرية. الدكتور رضوان كتبه بالطبع في سلسلة مقالات متفرقة، لكن ما يجمع ذلك هو وحدة هذه الإشكالية الدائرية، وهذا يؤدي إلى أن بعض الأمور التي يعرفها جيداً وأكثر منا لا يعطيها الحق في التحليل بحكم طبيعة هذه الإشكالية ومناقشتها من خلال دراسة مفردة أو من خلال مقالة مطولة وليس من خلال كتاب متكامل. ولذلك، أثار دوماً تساؤلي أن د. رضوان يتعامل في هذا الكتاب مع الإحيائية أو الصحوية الإسلامية ككتلة

متجانسة أو ككتلة عامة وكان من الأفضل أن يتم التفريع داخلها. أنا بالطبع أشاركه مشاركة تامة في أن الإحيائية الإسلامية بمعنى أن نمطها الأساسي هو النمط الإخواني ومجاوراته لم تنشأ كعملية امتداد تراكمية ونوعية تطورية للخطاب الإصلاحي الإسلامي، وإنما عبر القطيعة. ولكن إذا ما وضعنا ذلك في إطار أيديولوجيا الأفكار والتغيرات في القرن العشرين نجد أن مشكلة تطور الفكر العربي بمعنى أن كل الفكر العربي بكل اتجاهاته الأساسية القومية والماركسية اليسارية والإسلامية لم يتطور بناء على تراكم تطوري ونوعي بقدر ما تطور على أساس القطيعة مع المرجعية السابقة، بمعنى أن ينطلق من مرجعية جديدة وليس من المرجع السابق. هذه سمة الفكر العربي في القرن العشرين وتنطبق هنا على الإحيائيين كما قد تنطبق على غيرهم.

لذلك فإن فكرة الجماعة في التيار الإحيائي بمعناه العام لا تختلف كثيراً عن فكرة الحزب الطليعي أو عن الأخوية القومية الموجودة في التيارات الماركسية واليسارية، فضلاً عن أن كل هذه التيارات كانت تنطلق من منظور الهندسة الاجتماعية الشامل للمجتمع وتطرح دوماً الحل الشامل لكل المشكلات، وبالتالي فهي تنتمي في الحقيقة إلى بنية واحدة وأعتقد أنها بالتالي على صعيد المشكلات تتعلق في جزء كبير منها في طبيعة المرحلة التاريخية الجديدة. حقاً إنه إسلام جديد بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وأنا أعني هنا وإذا سمح لي الدكتور أن أضيف أنه إسلام جديد بمعنى أنه نشأ بالإيجاب عن مشكلات جديدة حاضرة، واستخدم عملية الاجتهاد بواسطة المفاهيم الإسلامية الموروثة والتقليدية، أو بعد عملية إعمال النظر فيها للإجابة عن هذه المشكلات ولذلك مثلاً، مفهوم الحاكمية، ود. رضوان شرحه في كتب أخرى، هو عملياً قلب للمنظور الشمولي لعملية الدولة، يعني ليس له علاقة بمفهوم الدولة أو ممارستها السلطة في التاريخ الإسلامي، فأنا أعتقد أن الإحيائية يجب أن توضع في هذا الإطار.

هذا يفسر لنا أنه عندما تغير الايديولوجي العام للفكر العربي حين بدأت خطوات في التحول نحو نمط يحتوي على قدر من الدمقرطة السياسية وتغير نسبي متقدم بالمعنى اللوجستي للعلاقة ما بين الدولة والمجتمع فإنه ظهرت داخل هذه الإحيائية الإسلامية نفسها تيارات قابلة للاندماج السياسي والاجتماعي داخل الاحيائية، في حين تطورت السلفية الجديدة لتأخذ الشكل الراديكالي والشكل الصدامي مع العالم، وبالطبع مؤسسة على طاقم معرفي وايديولوجي متكامل من الأفكار. وهذا ما نراه في ما راجعنا داخل الإحيائية أي أن المسألة لا تتم فقط على صعيد فكري إنما الممارسة السياسية والاجتماعية تؤدي إلى تغذية راجعة كما يقول جماعة علم التربية، وهذه التغذية تؤدي إلى إيجاد طاقم آخر من المفاهيم يطرح تصورات جديدة لها. وبالتالي يمكن أن تغني العناصر التي تتعلق برؤية العالم كما يلح عليها الدكتور رضوان، فأنا لا أرى أن المجال الإحيائي واحد بقدر ما أراه مجالاً متعدداً، حتى الخطاب الإخواني نفسه بحصر المعنى ليس واحداً. يعني أننا لا نستطيع أن نقول أن خطاب عبد المنعم أبو الفتوح هو نفسه خطاب الزنداني. وهناك لدينا إمكانية واسعة لعملية التفريعات. وبالطبع هذه التفريعات ليست من هموم الكتاب وإن بحث بها د. رضوان في

مجالات سابقة. ثم هناك نقطة مهمة جداً في الكتاب ـ وهي كعادة الأفكار البراقة في عمل د. رضوان ـ وهي العودة بالجذور لما يسمى الآن بالاعتدال والراديكالية إلى خطين في التاريخ الفكري والاجتماع السياسي الإسلامي، الخط الذي بدأ مع الشافعي واستمر إلى المودودي فسيد قطب في تطوراته وهو تيار الإظهار والاشهار والهيمنة، والتيار الآخر من أبي حنيفة إلى التيارات الوسطية المعتدلة الآن مروراً بمحمود شلتوت ومحمد أبو زهرة وحتى أيضاً رمضان البوطي على صعيد فهم مسألة مفهوم الدفاع، وأن الجهاد في الإسلام هو مفهوم دفاعي وليس عملية تحويل الحرب إلى الداخل.

هذا الحفر من النوع العميق للتيارين القائمين وبالفعل نحن نجد الآن أن هناك استقطاباً أساسياً بين الإخوانية وبين السلفية الجديدة. هذا الاستقطاب لا ينفي التداخل ولا ينفي عملية التقاطع في العديد من المجالات، وهذا أيضاً يدفعنا للحديث حتى عن السلفية نفسها. إن هناك هذا الفصل لمفهوم السلفية الصلبة والسلفية المرنة فالإحيائية. كل الفكر الإسلامي فكر سلفي، لكن هناك سلفية مرنة وسلفية صلبة. السلفية الإحيائية هي من نوع السلفية المرنة، وإن تعرضت إلى نوع من التصليب بحكم عملية التعاشر التي تمت بين التيار الإحيائي والتيار السلفي القادم من الإسلام البدوي والإسلام النجدي أو من الطبعة النجدية الوهابية. داخل هذه السلفية نفسها يمكن أن نجد التشدد الايديولوجي والعقائدي، لكن يمكن أن نجد درجة من درجات الاندماج السياسي. فماذا يمنعنا من أن نعتبر أنه من أخوات التقليدية ما دمنا نطرح مسألة البدائل، فأنا أحياناً أستعمل مصطلحاً لا أعرف مدى دقته هو السلفية البرلمانية، هذه سلفية مندمجة سياسياً في الاجتماع السياسي لكنها ليست مندمجة أيديولوجياً بمعنى أنها متشددة عقائدياً، لكنها مرنة سياسياً وهلم جراً.. نجد المجال السياسي الإسلامي والفكري أعقد بكثير من عملية وضعه في إطار هذه الخطوط. النقطة الأخيرة، **الصراع على الإسلام** في كل أيديولوجيا ناهضة هناك آلية أساسية هي آلية الاستملاك، يعني في المجال الماركسي حين كانت الماركسية ناهضة نجد أن هناك محاولة لاستملاك المجال الماركسي، في مجال الفكر القومي نجد أن هناك آلية لعملية استملاك المجال القومي، والإسلاميون لم يشذوا في تقديري عن ذلك.

صباح ياسين

إذا سمحتم عندي مزيد من الأسئلة أو التساؤلات على ما تفضلتم به. المشكلة الفكرية التي تثار عندي أنا شخصياً أن المرجعيات التقليدية في الإسلام ما زالت غير قابلة للحوار المتكافئ مع العمليات الانبعاثية والإحيائية وتشعر أن في هذا تهديداً لمصالح مرجعيات كل الأفكار والآراء التي تطرح وبشكل خاص في الغرب. التهم جاهزة لما يُقدَّم لنا من الغرب من أفكار إصلاحية أو حجج، المعنى الإنساني للإسلام، ونحن نرى أن في الغرب الآن تهديداً للمحتوى الإنساني لفكرة الإسلام أو للدين كقيم وتقاليد، مفهوم الرفض والإدانة لهذه التيارات الإصلاحية التي نجدها عند أكثر السلفيين تشدداً وأنا لا أتفق مع مفهوم السلفي المتشدد والسلفي المرن لأنّ فكرة السلفية تقتضي التشدد أو تقضي برفض الإجراءات أو التطلعات الإصلاحية.

وفي المقابل المرجعيات الإصلاحية الانبعاثية وأنا لا أقول إنها ترتبط بنشوء حركات الإخوان المسلمين، كان أسبق منها الأفغاني أو الكواكبي أو الدعاة الذين عاصروا عصر النهضة، هذه مشكلتها أنها لم تكن ذات بنية واحدة، كانت مجرد تطلعات، إحساس بحاجة الإسلام إلى أن يخرج من إطار إلى إطار آخر وأتت في إطار أو في سياق الحوار الذي ربما أحدث النهضة الفكرية التي شهدتها أوروبا في القرنين السادس والسابع؛ وقد تُستفزّ هذه المرجعيات لساحة الحوار. إذاً أنا أرى أننا أمام إشكالية بين ما نعرضه داخل الإسلام، داخل محيطنا، داخل البيئة الإسلامية وما نستطيع أن نعرضه أمام الغرب الذي يطالبنا بإجابات الآن وبشكل خاص بعد أحداث أيلول/سبتمبر وأنا لا أنفي أن هناك قصدية من بعض مفكري الغرب لإغراق الإسلام بهذه الإشكالية وتعجيز الفكر الإسلامي عن مواجهة طروحات راهنة في الغرب ومتداولة في الأدب السياسي مثل طروحات حقوق الإنسان والديمقراطية والتحديث، وهذا للأسف أسهم فيه بعض الكتاب العرب حينما أهملوا عن قصد أو من دون قصد أو تجاوزوا هذه الطروحات لفترة زمنية ليست قصيرة.

محمد السماك

في الحقيقة، هناك موضوع استوقفني في هذا الإطار سيدي الرئيس. د. رضوان أشار إلى ناحية أساسية منه. هذا الموضوع هو أننا نتحدث عن الإسلام لكن في الحقيقة نتحدث عن الإسلام العربي وليس عن الإسلام بالمعنى الشمولي الكامل حتى د. رضوان وفي ص ٢٦ من كتابه يقول «إنني أعلم أننا نحن العرب المسلمين والمثقفين الإحيائيين والأصوليين منا بخاصة صرنا بدون أن نقصد جزءاً من العبء الواقع على أوطاننا وعلى المسلمين ومشكلةً للعالم أياً يكن الحق في دعوانا وشكوانا». الكلام عن الحالة الإسلامية في الوطن العربي لكن رؤية المسلمين غير العرب للحالة التي نحن نتعامل معها أعتقد أنها تتباين إن لم تختلف في جذورها وفي عمقها. أقدم مثلين على ذلك مثل أول بينما كنت في ماليزيا في (كوالالمبور) أقدم محاضرة هناك سمعت عبارة لافتة ومهمة جداً، قال لي أحد الأساتذة الجامعيين في جامعة كوالالمبور إن الإسلام العربي هو إسلام التاريخ، إسلامنا هو إسلام المستقبل. هذا فيه شيء كثير من الثقة بالنفس، والنظرة إلى التمايز والقدرة على صناعة إسلام يختلف أو تقديم الإسلام بصورة تختلف عن تقديمنا له.

والمثل الثاني: في القمة التي عقدت في ماليزيا نظمت أندونيسيا لقاء لعلماء ومفكرين مسلمين وكنت أحد المدعوين إلى هذا المؤتمر. الرئيس الباكستاني السابق حيدر عبد الرحمن اشترك معي في الندوة حول النظرة المستقبلية للإسلام ففاجأ العلماء المسلمين العرب بالقول: إن الإسلام إسلامات، إسلام أفريقي وإسلام قوقازي وإسلام آسيوي وإسلام عربي، وأن الخصوصيات الاجتماعية والمواريث التقليدية التي تكوّن شخصية هذه الجماعات تنعكس بصورة مباشرة على مفهوم الإسلام وعلى تقديم الإسلام. في الحقيقة ثار عليه بعض العرب، من سوريا د. زحيلي وغيره من مصر وآخرون. هذا الكلام خروج عن الرؤية الموحدة أو عن النظرة الواحدة للإسلام، لكن كان هناك مفكرون مسلمون من ماليزيا ومن باكستان يؤيدونه في ما ذهب إليه. أود أن أصل إلى نتيجة أساسية وهي: الإسلام العربي كما

نقدمه نحن أو كما نفهمه نحن، لم يعد مقبولاً كما كان في السابق. نحن تأثرنا وتعلمنا من مفكرين مسلمين كثيرين. ما يقوله د. رضوان في موضوع قضايا الفكر الإسلامي وقضايا علاقات الإسلام مع الآخر مهم جداً، وبخاصة أنها تتعلق بطبيعة علاقات المسلمين العرب بالمسلمين غير العرب في موضوع نقد الفكر الإسلامي. يلاحظ مثلاً أنّ د. رضوان عامل غياب الأبحاث الإسلامية عن البوذية والهندوسية، وهذه الأبحاث عن البوذية والهندوسية غائبة في الفكر الإسلامي العربي، ولكنها حاضرة في الفكر الإسلامي غير العربي، ولذلك يشكل حضورها ضوءاً في تحديد العلاقة مع الآخر، وهو متوافر لغير العرب بشكل أساسي.

ملاحظة أخرى يسجلها د. رضوان، هي ضآلة الأبحاث المتعلقة بالفرق الإنجيلية الجديدة والتي تلعب كما تعرفون دوراً أساسياً في صناعة القرار السياسي الأمريكي. يلاحظ أيضاً دراسات عن سنن الحياة وتطورها، يذكر على ما أعتقد أنه اطلع على ستة عشر كتاباً في هذا الموضوع ولم يجد في أي منها ما يكفي أو ما يسد الفراغ المعرفي، وبخاصة في موضوع المقارنة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. يجد أن مهاجمة العولمة من منطلق عقائدي ثقافي لا استراتيجي، وبالنتيجة يخلص إلى أننا لا نملك رؤية معاصرة للعالم لا بالمعنى النظري ولا الاستراتيجي وإننا في قصور معرفي شديد، قصور في وعينا للعالم وفي طريقة التعبير عن هذا العالم وعن هذا الوعي للعالم. هنا تبرز الإشكالية الأخرى، الوجه الآخر لمدى الإشكالية، وهو موضوع الإسلام والتعددية. التعددية من مظاهرها الحوار الإسلامي ـ المسيحي وهنا يلاحظ موضوعاً سبق أن كتب فيه وحاضر فيه فعلاً وهو أننا كمسلمين كنا دائماً، وأنا أشهد على ذلك بحكم موقعي في هذا النشاط، كنا نُدعى إلى هذه الحوارات، لا أذكر أننا كنا على مستوى إقليمي قومي أو على مستوى عالمي، أو كنا أصحاب مبادرة أو داعين إلى حوار. كنا دائماً مدعوين، والمشكلة في الدعوة أن الداعي هو الذي يتحكم في وضع البرنامج وفي تحديد الأولويات، وبالتالي فإننا لم نكن قادرين في كل مشاركاتنا في الحوار الإسلامي المسيحي على وضع برنامج سوى البرنامج الذي كان يضعه الآخرون. يلاحظ أيضاً د. رضوان كيف أننا لم نهتم بمعاناة المسيحية العربية أثناء الحملات التبشيرية، وهذه قضية مهمةٌ جداً في تحديد علاقات الإسلام بالمسيحيين العرب وعبر المسيحيين العرب بالعالم. الآن قياساً على ذلك ألاحظ أننا لا نبدي اهتماماً بمعاناة المسيحيين العرب من جراء الهجرة المسيحية من الوطن العربي، وبعضها يعود إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن بعضها أيضاً يعود إلى أسباب صعود الأصولية الإسلامية والخوف من نتائج هذا الصعود. من الأمور المهمة أيضاً التي يطرحها في هذا الإطار موضوع العلاقة بين المواطنة والذمية، وكما يقول في ص ٢٧ لا مواطنة في دولة الشريعة بالنسبة إلى الأصوليين، مع أن هناك الآن دراسات إسلامية تدرس ذلك. وأعتقد أن د. رضوان من روادها، تفصل بين الذمية والمواطنة وتدعو إلى المواطنة في المفهوم العصري الجديد. أنا مع د. رضوان عندما يقول: إن الأصولية لعبت دوراً سلبياً وإن المسلمين كأقليات في مجتمع غير إسلامي يتقدمون بمطالب شبه مستحيلة التحقيق كما في الهند والصين وبورما والشيشان والفيليبين. هذه الأمور، في الحقيقة، أي المطالبة بالاستقلال على أساس الهوية التي يرفعها المسلمون كأقليات إسلامية في هذه البلدان تطرح حقاً مماثلاً لغير المسلمين وربما للمسلمين غير

العرب في مجتمعات عربية إسلامية وهذه إشكاليات خطيرة جداً. لأنه إذا كان من حق الأقليات الإسلامية في مجتمعات غير إسلامية أن تطالب بهويتها على أساس ديني، فماذا نقول للمسيحيين في نيجيريا وفي أندونيسيا وفي باكستان وفي غيرها؟ هل هذا يعني أننا نقر بحقوق مماثلة لهم وكيف نتعامل مع ذلك؟ وهناك أمر لم يشر إليه د. رضوان في كتابه وهو **وثيقة حقوق الأقليات** التي صدرت في عام ١٩٩٣ عن الأمم المتحدة في إطار بحثه مشكلة الأقليات الإسلامية في العالم. الموضوع الرئيسي هنا، الذي يصل إليه د. رضوان هو أن انغلاق الفكر الإسلامي وتأزمه وسوء علاقته بالعالم يتمثل بالنظرة الفقهية إلى أوضاع الجاليات الإسلامية في أوروبا وفي أمريكا، فهذه القضايا متداخلة: قضايا الأقليات، قضايا التعدد، قضايا فهم الآخر، قضايا العلاقة مع الآخر. هذه العملية النقدية للفكر الإسلامي في التعامل مع هذه القضايا ليست بداية جديدة، إنما تستحق مزيداً من الاهتمام من د. رضوان وربما منا جميعاً.

عبد الإله بلقزيز

أشاطر د. رضوان السيد تحقيباً لتاريخ الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر منذ القرن التاسع عشر حتى الآن، وأشاطره رؤيته إلى العلاقة التي انتظمت بين لحظات الوعي الإسلامي منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى مطالع هذا القرن الحالي. حقاً كانت الإصلاحية الإسلامية في القرن التاسع عشر ـ وهذا شدد عليه في كتابات كثيرة ونحا كثيرون نحوه ـ مقالة جديدة في العقل العربي أحدثت قطيعة مع الموروث الثقافي الإسلامي في مجال السياسة من حيث إنها انفتحت على منظومة الفكر الليبرالي الحديث وانتهلت منه الكثير من الموضوعات. نعثر على ذلك في الجهاز المفاهيمي المستخدم من قبل الإصلاحيين في القرن التاسع عشر، حتى وإن التبس أمره بسبب التداخل بين مفاهيم الفكر السياسي الحديث المتعلقة بالدورة الوطنية ومفاهيم منظومة السياسة الشرعية. شكلت هذه الإصلاحية قطيعة مع ما قبلها بمعنى أنها حاولت أن تتحلل إلى حدٍ بعيد من ثقل الشحنة الدلالية التي تحملها مفاهيم السياسة الشرعية في تفكيرها والبحث عن مشتركات أو نقاط التقاء مع المنظومة الفكرية الليبرالية السياسية الحديثة، حتى وإن لم يكونوا قد تعرفوا عليها تعرفاً مباشراً في مظانّها الأصلية وإنما في ثمراتها ونتائجها على الأرض. ومفهوم الدولة الوطنية، بالتعيين المعرفي أو الفكري الذي قدمه الإصلاحيون لها في القرن التاسع عشر، أَمَارَةٌ على نوع القطيعة التي أحدثها هؤلاء الإصلاحيون مع مفهوم دولة الخلافة أو دولة السلطنة في تاريخنا الإسلامي. لكن هذه الإصلاحية سرعان ما ستشهد عدها العكسي بدءاً من مطالع القرن العشرين. ولعل د. رضوان ود. وجيه كوثراني وبعض الباحثين من أوائل من نبهوا إلى الدور الذي لعبه أو نهض به محمد رشيد رضا في إحداث التحول من خطاب الإصلاحية الإسلامية إلى تقديم مقدمات وتمهيد أصول نحو الإحيائية الإسلامية في كتابه **الخلافة أو الإمامة العظمى** الذي انكفأ فيه إلى منظومة السياسة الشرعية وإلى مفاهيمها التقليدية.

ولقد أتت الإحيائية الإسلامية في نهايات العشرينيات من القرن العشرين الماضي ومطالع الثلاثينات منه تُحدث قطيعة ثانية مع الموروث الإصلاحي الإسلامي. أنا أيضاً هنا مع

رضوان في مسألتين: في أن هذه القطيعة أثمرت مفهوماً جديداً للمجال السياسي، للسلطة وللدولة غير ذلك الذي درج عليه الإصلاحيون في القرن التاسع عشر؛ ومعه في أن هذا الانتقال من مفهوم الدولة الوطنية إلى الدولة الإسلامية ـ مع الإحيائية ـ مرده إلى اختلاف الإشكاليتين: إشكالية الإصلاحية كانت هي كيف ننخرط في العصر، كيف نشارك في التاريخ؟ ولذلك كانت مسألة التقدم هي المسألة الرئيسة في خطاب الإصلاحيين. طبعاً حصلت تحولات كبرى عالمية وإقليمية أجبرت العقل الإسلامي على هذه الإنكفاءة؛ من ذلك أنه تفككت مجتمعات العالم الإسلامي، وسقطت الخلافة العثمانية، ودخل الاحتلال إلى ديارنا، وبالتالي تحولنا فجأة إلى موقف دفاعي. هذا الموقف الدفاعي هو الذي أسس مفهوم الهوية في عقل الإحيائية الإسلامية. المسلمون لم يختاروا هذا الموقع الدفاعي، دُفِعُوا إليه دفعاً، ولكنهم ارتضوا أن يظلوا في هذا الموقع الدفاعي. صار الدفاع عن الهوية هو لغة هذه الإحيائية إلى أن نشأ جيل جديد وهنا سأعود إلى الموضوع. من جوف الإحيائية الإسلامية خرج ما نسميه بجيل الصحوة أو السلفية الجهادية أو السلفية الجديدة أو ما شئنا من التسميات. اختار هذا الجيل من الإسلامية السياسية أن يخرج من الخندق الدفاعي الذي دخلت فيه الإحيائية الإسلامية منذ ثلاثينيات القرن العشرين لكي يخوض المعركة خارج دار الإسلام حسب التعيين الشرعي التقليدي، ولكي يهاجم الكفر في عقر داره.

والمعركة الأمثل لذلك ما حصل في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. انتقلنا مع هذه الصحوية ومع هذا الجيل الجديد من الدولة الإسلامية التي الشريعة فيها هي المصدر الأساس ـ وهذا ما أجمع عليه أكثر أقطابها ـ إلى الدولة الثيوقراطية أو الدولة الدينية: دولة الحاكمية في الإطار السني ودولة ولاية الفقيه في الإطار الشيعي. وهي دولة الفقهاء أو دولة إكليروس إسلامي تتنزل منزلة الحاكم بأمر الله، الحاكم باسم الله تأسيس كنيسة من داخل الإسلام ليس لها ما يبررها في النص وليس لها ربما أيضاً ما يبررها في تاريخ التجربة العربية الإسلامية الوسيطة والحديثة. أنا أشاطره هذا التقسيم وإعماله مفهوم القطيعة أو ما شاكله في تعيين الصلات ما بين هذه اللحظات في تاريخ الفكر الإسلامي. لكن ـ وهنا أعود إلى ما تفضل به الأستاذ محمد جمال باروت ـ داخل هذه القطائع ثمة آلية أخرى هي آلية الاستمرارية. ينبغي أن لا ننسى أنّ الإحيائية في مطالع الثلاثينيات ترجحت فيها رؤيةٌ ما تزال حتى اليوم موجودةً لدى قسم من بقايا الإحيائية في الوطن العربي. لكن هذا الرأي سرعان ما قام من داخل الإحيائية ما يضارعه في التأثير والفشو والتوسع بعد وفاة المؤسس حسن البنا والصدام مع الناصرية ونشوء الظاهرة القطبية. القطبيون وهم الجيل التأسيسي الأول للجهادية الإسلامية لم يسقطوا من علٍ، خرجوا من جوف الإحيائية الإسلامية ومن رحم الأفكار التي كرست هذه الإحيائية الإسلامية مع حسن البنا ومع عبد القادر عودة وآخرين، ومن جوف القطبية خرجت التنظيمات الجهادية في مصر «التكفير والهجرة» و«الجماعة الإسلامية» و«الجهاد الإسلامي» وردائفها في مختلف أقطار الوطن العربي وصولاً إلى هذه اللحظة التي بلغناها اليوم مع تنظيمات من جنس تنظيم «القاعدة» وما شاكله. فهذه القطيعة واردٌ أن نأخذ بها في تعيين الصلة بين لحظات الفكر الإسلامي، لكن لا ينبغي أيضاً أن تحجب عن رؤية تلك الاستمرارية التي ظلت تفعل فعلها في العلاقات ما بين هذه اللحظات وهذه الأجيال.

هذا الذي أقوله يقودني إلى وضع استنتاج أو مقولة د. رضوان السيد بأننا مع الصحوية الجهادية أو مع السلفية الجهادية بإزاء إسلام جديد إلى أن آخذ هذه المقولة بكثير من الحذر والنسبية. لا نستطيع ذلك بكل تأكيد. أسئلتها جديدة، إشكاليتها جديدة، لكنها تتحرك داخل نفس الحقل الايبستيمي. لنأخذ مثلاً مفهوم الجهاد، لا نستطيع أن نقول بأن توسلهم بفكرة الجهاد لا دليل عليه في الإسلام، لأنه في تاريخ الإسلام الوسيط وجدنا من أخذ بنفس النظرة للجهاد كما يأخذون بها هُمُ اليوم. فإذن هناك إيبستمي واحد بين كل هذه اللحظات يدفعنا إلى التريث كثيراً قبل المصادقة على هذا الاستنتاج الذي يصل إليه د. رضوان السيد القاضي بأننا مع هذه الجهادية السياسية الإسلامية نحن بإزاء إسلامٍ جديد.

رضوان السيد

بالنسبة إلى منهج المعالجة، اخترت لأسباب دراسية أن ألجأ إلى ما يسمى النماذج الصافية على طريقة ماكس فيبر، ولذلك تبدو أحياناً المسائل تعميمية أو تأصيلية، لكن الواقع أنه حتى عندما يعود الإحيائي الإسلامي إلى النص وهي طبيعة الفكر الديني الإسلامي والفكر الديني اليهودي مثلاً: لا يعود إليه بالطريقة الاجتهادية التراكمية والاستيعابية للفقيه المسلم التقليدي، يعود إلى النص بطريقة رمزية، ولذلك فما يبدو استمرارية ظاهرة أن الأصولي الإسلامي حسن البنا عندما يكتب عن الجهاد في دراسته عام ١٩٤٦ يبدو لنا كأنما يشبه ابن تيمية في إيضاحه وظائف الجهاد. هو في الحقيقة يلجأ إلى هذه المسألة بطريقة رمزية للحصول على المشروعية، استعارية للحصول على المرجعية من حيث العودة إلى النص، ومن حيث المشابهة الظاهرية لمعالجات تاريخية قديمة للمسألة.

أما الواقع، فإن سبب عودته ليس أنه فعلاً يؤمن بهذه التواصلية التاريخية، ولا بالتفسيرات القديمة للنص، بل لأنه لم يستطع بعد تكوين مرجعية جديدة أو طريقة جديدة لقراءة النص. هؤلاء أجدادنا عبر قرون متطاولة ما بين القرنين الثاني والسادس للهجرة أسسوا طرائق لقراءة النص مبنية على مرجعية محددة، كانت قد نشأت واتضحت آلياتها. الإسلامي الإصلاحي والإسلامي الإحيائي كلاهما ما استطاع تحدي تلك المرجعية من حيث جانبها العقائدي ومن حيث جانبها الآلياتي. ولهذا، طريقة العودة عند الإصلاحي وطريقة العودة عند الأصولي واحدة. إنما لا ينبغي أن يخدعنا ذلك لا عند الإصلاحي ولا عند الأصولي. هي عودة رمزية، لأنهم لم يستطيعوا تكوين مرجعية جديدة. هم يبحثون عن مرجعية وشرعية جديدتين ما استطاعوا حتى الآن الحصول عليهما، هذه الاستمرارية الظاهرة سادت في الحقيقة تأمل كل الدارسين، الدارسين المسلمين والدارسين الغربيين لمسائل الإسلام الإصلاحي والإسلام الإحيائي، ولهذا يكثر هذا الكلام الكثير على أن الإسلام الأصولي عودة إلى الماضي. طبيعة كل فكر ديني في الأديان النصية العودة إلى النص الماضي الذي لا يؤمن لا التقليدي ولا الإصلاحي ولا الأصولي بأن مرجعيته انتهت. مرجعية النص هي دوافع هذه العودة، وحتى (الليبرالي أو الماركسي) عندما يبحث، يتحدث عن إسلام تقدمي وإسلام رجعي ويلجأ إلى هذا الماضي للحصول على مرجعية للإسلام التقدمي والرجعي.

هذه العودة أنا أزعم أنها رمزية. هذا لا يشاركني فيه الأستاذ جمال، أنا أرى أن هذا لا يتنافى مع مسألة القطيعة، القطيعة حدثت من حيث الإشكالية، هذا الأصولي لا يريد شيئاً إلا الحفاظ على الهوية وسط الظروف المتغيرة، وهو يقترح آليات واستراتيجيات للحفاظ على هذه الهوية ويزعم أنه يعود على الرغم من المتغيرات الجديدة والحاجيات الجديدة بطريقة اجتهادية، وبالطريقة القياسية للقديم.

عبد الإله بلقزيز

الأخ رضوان، لم تجب عن سؤالي. أنا معك في أن هذه القطيعة موجودة ولها آثارها في النص. لكن، أنا تحدثت عن استمرارية إبيستمية. هناك ايبستيمي مشترك بالمعنى الفوكوي يجعل من الصعب الحديث عن هذه القطيعة بكل اطمئنان. سؤالي الثاني، إذا كان الاستدعاء الإصلاحي أو الإحيائي للنص استدعاء استعارياً يتغيا تأسيس المشروعية من حيث وجود فراغ في المرجعية لدى الإصلاحي أو الإحيائي، (فراغ ذاتي) ما يحيله إلى المرجعية الأصل،لأنها هي أساس المشروعية وأساس كل شيء، فهل معنى ذلك مثلاً بالنسبة إلى السلفية الجهادية اليوم أنها تعيد تصنيع مفهوم الجهاد؟ هل نستطيع أن نقول إن ثمة مفهوماً للجهاد يتأسس في وعي هذه الإصلاحية في طلاق مع المفهوم الذي أرسته الكتابة الإسلامية الكلاسيكية في هذا الباب. هل هذا قصدك؟

رضوان السيد

نعم، وعندي دليل قوي على ذلك. الجهاد القديم هو جهاد في مواجهة الخارج، يتأسس على كم يشكل هذا الخارج خطراً على الجماعة، ولذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد يقولون: «إن الجهاد هو لدفع العدوان أو خوفه» يعني أننا نستطيع أن نشن الحرب على هذا الخارج في حالتين: إذا مورس علينا عدوان، أو خشينا من تكوّن قوة يمكن أن تمارس عدواناً. الإسلامي المعاصر يعتقد أن الجهاد هو مبدأ تأسيسي في الإسلام مثل الشهادتين مسألة عقدية، وليسَ فقهية، وليست جيواستراتيجية، وهي في الداخل أهم منها في الخارج، بدليل أن الداخل الإسلامي لا تتأسس سياساته الآن لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية السياسية في نظر الأصولي على الشريعة، بل إنها سياسات غافلة، أو جاهلية، وعلى هذا الأساس التصحيح الداخلي عندهم مقدم، أو استعادة الإسلام إلى المجتمع مقدم على ما يسمى مواجهة الخارج.

عبد الإله بلقزيز

أنت هنا تتعارض مع ما كتبته في ص ٤٠ حيث كنت تحاول أن تنبه إلى أن ثنائية الكفر والإيمان التي تؤسس خطاب الفسطاطين عند أسامة بن لادن ليست تماماً مسألة عقائدية بل لها ترجمة سياسية في وعيه، بدليل أن أسامة بن لادن نفسه الذي تحدث عن الفسطاطين للإيمان والكفر عاد فذكر سببين لهجومه على الولايات المتحدة كلاهما سياسي: تعطيل القرارات الدولية والعدوان على الشعبين الفلسطيني والعراقي.

ألا يُشَرعن قولك هذا قول الإسلاميين: إننا ندافع عن أنفسنا من خطر ليس داهماً فقط وإنما واقع علينا في أرضنا في فلسطين وفي العراق وفي مجمل هذه الرقعة التي تنتمي إلى أرض الإسلام؟

رضوان السيد

هذا خطاب لاحق. هذا تسويق وتبرير. أذكر لك مثلاً آخر. ابن لادن عنده خصوصية في ذلك أعود إليها. لكن أذكر لك محاكمة قتلة الرئيس السادات، كيف حددوا الأسباب أثناء المحاكمة، كيف حددوا أسباب قتلهم الرئيس السادات. جاء رابعاً بين أسباب القتل وبين علل القتل مسألة صلحه مع إسرائيل. ذكروا أن امرأته تسير عارية الرأس وأنها تتدخل لتعديل مدونة الأحوال الشخصية. ذكروا أنه يشرب ويسكي. ذكروا أنه يحاول ان يعمل نفسه فرعوناً ويُحكِّم قوانين الطاغوت بدلاً من تحكيم شريعة الله. ثم ذكروا صلحه مع إسرائيل (كنتيجة) ليس أصلاً من أصول هذه المسألة. لست على يقين طبعاً مما يتعلق بهذه الأطروحة. أنا أعتقد أن هذه الطهورية هي جزء من جوهر هذا الإسلام الإحيائي والأصولي. وهذه خطورته الشعبية التي حصل عليها تتعلق بالأسباب السياسية، بوظائف الدولة عندنا، بفشل التجربة السياسية، أنا أحدد جماهيريته على أساس هذه الأسباب الخارجية المتعلقة بإهمال الدولة لوظائفها بحيث درجت فكرة دمج الدين بالدولة لتصحيح مسارها. إنما هذا الإسلام الإحيائي الطهوري ينطلق من إشكاليةٍ جديدةٍ مختلفةٍ عن إشكالية الفكر الإسلامي التقليدي وعن إشكالية الفكر الإسلامي الإصلاحي والتنوعات التي حدثت منذ أواخر السبعينيات نتيجة ما يسمى بتيار ترشيد الصحوة. يعني القول بالصحوة بأنها مباركة وممتازة، ولكن ينبغي ترشيدها وهي التي تفرع عنها الآن ما يسمى بالإسلام المعتدل، هذه الطهورية هي عامل رئيسي أو عمود من أعمدة هذا الإسلام. الشيخ القرضاوي، أهم الشخصيات الإسلامية المعاصرة هو الذي طوَّر أُطروحة الحتمية الإسلامية في كتابه **الحلّ الإسلامي** (١٩٧٤). وقد قاد في ما بعد منذ أواخر السبعينيات مسألة ترشيد الصحوة، ونقد الثُنائية القطبية. لكنه ما قام بنقدٍ ذاتي لآرائه السابقة.

عبد الإله بلقزيز

هذا يقيم دليلاً على صلاتٍ بين الإحيائية وهذه الصحوية السلفية الجهادية، إنهما من مدرسة واحدة ولكن من لحظتين يمكن التمييز بينهما، والشيخ يوسف القرضاوي ـ وهذا تعرفه جيداً ـ أحد الذين يريدون اليوم أن يبعثوا من جديد إلى الحياة أطروحات «الإخوان المسلمين» في مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات حينما كان الخطاب الإخواني متصالحاً مع الدولة، يؤمن بالدستور ويشارك في العملية السياسية، وجاءت القطبية كي تنقض هذا التراث الإخواني. حينما يستعيد بعض موضوعات سيد قطب في حديثه عن حتمية الحل الإسلامي ألا يشير ذلك بلغة القانونيين إلى أننا قد ضبطنا يوسف القرضاوي والإحيائية الإسلامية في حال التلبس وأنه من جراثيم هذه الأفكار الإحيائية الإخوانية خرجت هذه الصحوية الجهادية السلفية، وقولهم بترشيد الصحوة إنما معناه استعادة هذا الابن الضال الذي خرج من نفس

المؤسسة الإخوانية وتمرد على شيوخها الكبار، وأنت تعرف جيداً ماذا فعل حسن الهضيبي في مواجهة ذلك الزحف الكبير في جوف حركة الإخوان المسلمين نحو مغادرة موضوعاتها التأسيسية والآخذ بالحاكمية.

رضوان السيد

حسن البنا ومصطفى السباعي شخصيتان مختلفتان إلى حدٍ ما، كانا وعن وعي ينكران بأنهما لا يقومان بشيء جديد، وأنهما لا ينتجان إسلاماً جديداً بدليل أنهما يقولان بالتوفيقية، ولكن تحت هذا الستار الذي لا يمكن تسميته خديعةً أو تهرباً أو مناورةً ـ إنه أعمق من ذلك بكثير ـ تحت هذا الستار كانا ينتجان إسلاماً جديداً. إقرأ كتاب مصطفى السباعي عن المرأة أو عن مكانة السنة في التشريع، كله جديد، مع أن الرجل معتدل، وكان يؤيد الوحدة مع مصر وعلى أساس قومي ويزاوج بين القومية والإسلام ويعتبر العروبة فكرة إسلامية، ولكن هذا النزوع الطهوري من جهة، الناجم عن تغير الإشكالية، وأننا نواجه خطراً دائماً على هويتنا، هو الأساس وليس هذه التوفيقية. هذه التوفيقية لتوسيع جماهيرية الحركة. الفرق الأساسي التكتيكي بين السلفية الوهابية وحركة الإخوان المسلمين ومتفرعاتها أن حركة الإخوان المسلمين وتفرعاتها هي حركة جماهيرية. لا تستطيع أن تفاجئ الجمهور ولا النخب بالقول: إن كل ما جرى ويجري مرفوض ولصالح هذا الجديد الإسلامي، بينما السلفية الوهابية أساسها عقدي بحت، متأثرة بتجربتها في القرن الثامن عشر في إنشاء الدولة السعودية الأولى، وترى أنه ينبغي أن نواجه ما سماه سيد قطب بالجاهلية، مع أنّ سيداً لم يكن سلفياً. نواجه حكم السلفية هذا بحكم إسلامي جديد ناجم عن هذه الإشكاليات الجديدة. عندي كلمة أخيرة، دليل على ذلك من مصر الثمانينيات. صار هناك نقاش خصب جداً بين أساتذة كبار في الفقه الدستوري، وكلهم من الإخوان المسلمين في الأصل، حول أساس المرجعية. الطريف أن الذي أثار هذا النقاش ليس محمد سليم العوا الذي قال: المرجعية تبقى للجماعة وليس للشريعة وأن الشريعة تحتضنها الجماعة. وحتى مصطفى السباعي الذي يقول بالديمقراطية يقول بمرجعية الشريعة وليس بمرجعية الجماعة. محمد مهدي شمس الدين هو الذي أثار هذه الإشكالية وأثر فيها بحيث إن محمد سليم العوا وجد نفسه مع محمد مهدي شمس الدين. أنا أقصد أمثال محمد سليم العوا ويوسف القرضاوي وأبو المجد وطارق البشري وفهمي هويدي والذين قاموا بعمليات المراجعة. طارق البشري الماركسي الأصل يقول حتى الآن بمرجعية الشريعة. ناقشه محمد سليم العوا نقاشاً شديداً ولم يستطع إقناعه.

أقول إن هذه العودة عودة رمزية إنما طبعاً أنا أقول إنه لم يستطع. الحقيقة أتى بها شمس الدين من خارج مباني الفكر الشيعي. قال: الإمامة مقدس والأمة مقدس. الإمامة مقدس في حالة غياب، فيبقى المقدس الآخر الذي هو الأمة وهو حاضر. من هنا تأتي ولاية الأمة على نفسها باعتبار أن هناك مقدساً غائباً ومقدساً حاضراً يحمي المقدس الغائب. إذا أخذنا بمرجعيته، ويعتقد أنه إذا حضر المقدس الغائب سيتوافق مع المقدس الحاضر، إذاً الآن فولاية الأمة على نفسها. جاء محمد سليم العوا من جهة السنة، في السنة عندنا مسألة الجماعة، والإجماع هو المرجعية. فهو ينبه إلى أن هناك افتراقاً بين هذين الأمرين وأن العودة إلى

الإسلام الصحيح من وجهة نظره هو عودة إلى الجماعة، وهذا يؤدي إلى أننا نستطيع أن نقيم أنظمة ديمقراطية. الآن يفرقون هم، أي الإسلاميون المعتدلون، بين الشأن العقائدي الذي هو الحاكمية والشأن التدبيري الذي يمكن فيه اللجوء إلى الديمقراطية. هذه مصالحة مقبولة الآن في نطاق فكرة الجماعة الوطنية التي طورها المصريون، ولكنّ الخلاف على المرجعية مستمر.

محمد جمال باروت

أنا أشارك الدكتور رضوان تماماً في فهم بنية الخطاب الإسلامي بمعنى أن هذا الخطاب يدل على إسلام جديد، وهو خطاب هوية. ومثل كل خطاب هوية هو خطاب عقائدي وعملية الاستنساب أو التجذر في أصول وأبعاد هي جزءٌ من آليات الأفكار العقائدية. أنا أزعم أن أطروحة صراع الحضارات نضجت في مجال الفكر الإحيائي قبل أن تنضج في المجال اليميني للفكر الأمريكي وأصول الانجيلية الجديدة. أذكر كتاب أبو الحسن الندوي **الصراع ما بين الفكر الغربي وما بين الفكر الإسلامي** ففكرة الفسطاطين قائمة في الفكر الإحيائي الإسلامي الذي كانت تتجاذبه إشكاليتان: متهما، كيف يمكن للإسلام أن يكون استيعابياً؟ كان يقول حتى حسن البنّا: إنك تجد في الإسلام الطريقة الصوفية، تجد فيه الشركة التجارية، تجد فيه البلشفية، الاشتراكية، الحرية الفردية، مفهوم الإسلام الجامع عند حسن البنا وفي الآن ذاته عملية النظرة الفسطاطية الانقسامية للعالم. لا شك في أن الإحيائية الإسلامية كانت كذلك، لكن علينا أن نضع ذلك في إطار نقطتين. **النقطة الأولى** نقطة الأمة المضطهدة المقهورة **والنقطة الثانية** أن العالم كان منقسماً، وفي مرحلة الحرب الباردة هذا الانقسام العالمي ترجم بلغات أيديولوجية متعددة، إسلامية وماركسية وقومية يمكن أن ترتد إلى بنية واحدة. الذي حدث في السبعينيات يمكن أن يشرح لنا مفهوم هجرة الأفكار. حدث نوع من هجرة الأفكار من المجال اليساري والقومي إلى المجال الإسلامي النخبوي الجديد وهذه مفاهيم ليست لها علاقة بالإسلام سوى علاقة استنساب، يعني إعادة صياغة. حتى نجد أحياناً إعادة نفس التعابير (التجمع، العضوي، الحركي، والتجمع الطليعي وحتمية الحل الإسلامي ونجد سلسلة متنامية من ذلك).

في هذا الإطار أود أن أعلق على ما قاله د. رضوان نقلاً عن المتهمين بحكاية السادات والجماعات الجهادية الإسلامية، مفهوم إعطاء الأولوية للجهاد الداخلي، وبالتالي الخروج بمفهوم الجهاد عن سياقه التاريخي في التاريخ الإسلامي يتحول من جهاد للخارج أو في مواجهة الخارج في حالة التهديد أو في حالة الهجوم إلى مواجهة الداخل، له علاقة بأن الخارج لم يعد خارجاً إنما أصبح داخلاً وعملية العولمة عززت ذلك بمعنى أنه لم يعد هناك الحديث عن ثنائية الداخل والخارج بل يمكن الحديث عن تداخل وتداخل فقط ينطبق عليه نوع من التحجيم، نوع من العلاقة العنيفة أو القسرية، لكن لم يعد هذا المفهوم الصافي كما كان يمكن أن يطرح في تلك الفترة. فعملية قتال العدو القريب على العدو البعيد أجدها لا تختلف كثيراً عن أطروحة القوميين العرب بأن تحرير فلسطين يجب أن يكون من عمان أو من جونيه، أو كسر الحركة الامبريالية في أضعف حلقاتها، يعني كسرها بالتالي في هذا النظام العالم

الثالثي، هجرة الأفكار هذه أنا أعتقد أن الجهادية الإسلامية، ولا سيما بعد أن اندمجت عفوياً في السلفية الجديدة أوصلت النماذج العقائدية الكليانية في الثقافة العربية في القرن العشرين إلى ذروتها. مهما اشتط بنا الخيال المعرفي لن نستطيع أن نتصدر أكثر من هذه الذروة إلا بأن تتغير طبيعة هذه النماذج.

سؤال البدائل وهو سؤال مطروحٌ عند الدكتور رضوان، يضع حقيقةً كل الفكر العربي في مدار الأزمة، كل الفكر العربي في مدار التساؤل وهو يطرح بالتالي مسألة الحل. بالطبع لا يغامر في مسألة الحل، لأني أعتقد أن لديه حلاً أو لدي أنا حل، لكن يمكن القول إننا أمام حالة يمكن إعادة بنائها وهو استنطاق منطق الإسلام الفاعل، الإسلام المؤثر، الإسلام الذي يلعب دوراً اجتماعياً وسياسياً عن هذه الإمكانيات في ضوء روح العصر. النهضويون العرب كانوا يستخدمون الإصلاح تعبيراً عن التغيير، حتى حسن البنا حاول أن يترجم فهمه للإسلام بظروف وإشكاليات استيعابه ضمن رؤية معينة لروح العصر. الاشتراكية مثلاً كروح عصر فرضت نفسها على الإخوان المصريين وعلى الإخوان المسلمين بشكل أكبر. هذه سمة روح العصر، وتتصل أيضاً برؤية العالم التي ألح عليها د. رضوان في الكتاب في أكثر من مكان. السؤال أنه من بعد ما تغير نموذج الدولة العالمي وتغيرت طبيعة الانقسامات، إلى أي حد، بعيداً عن موضوع الطروحات الأمريكية في حكاية التمييز بين الاعتدال والراديكالية، هذا التمييز موجود قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وقبل أن تتحول الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة إدارة المنطقة أو العالم إلى سياسة الهيمنة والقيادة؟ وهذا التمييز اشتغلنا عليه كثيراً. د. رضوان وأنا والعديد من الباقين والمهتمين في هذا المجال، هل هناك إمكانية؟ هذه إمكانية قائمة، لكن قائمة بشرط أن يتم تغيير طبيعة الدولة، من طبيعة الدول التدخلية السابقة التي كانت مصوغة وفق النموذج التسلطي والاستبدادي إلى نموذج آخر سنكون متفائلين كثيراً إذا قلنا إنه نموذج ديمقراطي، ولكن يكون نظاماً أقل غلظة من النظام السابق. هذا سيوفر إطاراً للعديد من النخب الإسلامية للاندماج السياسي في المجتمع. لماذا؟ لأن تجربة الإخوان المسلمين الشباب الذين انضموا للجماعة بعد عملية خروج جماعة الإخوان المسلمين من الوحدة الكبرى، هؤلاء أتوا من الجامعات وأتوا أيضاً من كليات ليست كلية الشريعة في كل الأحوال، هؤلاء حين دخلوا في التجربة المصرية على محدوديتها في موضوع النقابات المهنية والعلمية أدركوا مزايا الإنجاز السياسي عبر هذا النسق الذي يوجد فيه الشيء التعددي التنافسي. هذا يؤدي بالتالي إلى إعادة إسقاطات فهم الأصل التأسيسي الإسلامي عودة رمزية. أنا أفهم وهكذا فرض د. رضوان أنها عودة إسقاطية إلى الماضي الإسلامي اجتماعاً وتاريخاً وفقهاً ونصاً لاصطناع مشروعية لتصور خلق مشكلة قائمة. هذا سيبقي آلية الفكر الإسلامي وكل أصل الفكر الإسلامي الطامح إلى نوع من السيادة هي آليات استنسابية ماضية، آليات إسقاطية، آليات استيعابية.

فعنصر التحول الديمقراطي يحتمل فرضية تكون التيار الإسلامي، لن أقول معتدلاً حتى لا يلتبس مع المصطلحات الأمريكية، تيار إسلامي مندمج مع المجتمع، تيار لا يُشاجر العالم، تيار ينظر إلى العالم برؤية جديدة. وأعتقد أن السلفية نفسها ممكنة لذلك. لدينا نحن في

الكويت سلفية على سبيل المثال، وسلفيات متعددة، وهناك حتى اضطراب وصراع داخل حتى المجال السلفي الكويتي نفسه، لكن لدينا حالة مندمجة في الاجتماع السياسي الكويتي يمكن أن تتطور، لدينا أيضاً في البحرين مثل هذه الحالة، فالجماعة السلفية يمكن أن تكون، يجب أن تكون أقرب إلى نمط الرهبانية وسلفيونا ذوو التربية النجدية هم فقط من نوع الرهبان الذين حملوا السيوف. على العكس، السلفية تفترض أحياناً نوعاً من الانسحاب من العالم، ولا مانع أن يكون عندنا نوع من الرهبانيات الإسلامية المنزوية.

محمد السماك

د. رضوان في هذا الموضوع يثير إشكالية معقدة قليلاً. من جهة يقول بأنه ونحن معه في ذلك، الثقافات لا تتصارع ولا تتحاور وإنما يتصارع الأفراد ويتحاورون وتتصارع الدول أو تتواصل. هذا نتفق عليه، لكن علامات الاستفهام التي نطرحها هي عندما يقول د. رضوان: الثقافة الغربية هي ثقافة العالم المعاصر والمشكلة معها مشكلة مع العالم والعصر بخروج من التاريخ والحاضر. عندما أقرأ محمد عابد الجابري: إن الثقافة الغربية هي ثقافة إلغائية وأن الثقافة الإسلامية هي مستهدفة بالإلغاء نتيجة الهجمة الغربية، وهجمة الثقافة الغربية،هنا، مقولة عابد الجابري مع مقولة د. رضوان بأن الثقافة هي ثقافة العصر (.....) هذه الحقيقة تدعني أرجع للموضوع الذي طرحه برنارد لويس أن العالم الإسلامي أو الإسلام أو العرب المسلمين معجبون بالغرب وحاقدون عليه بنفس الوقت بسبب تقدمه وتخلفهم وأن الأصولية هي تعبير عن خيبة الأمل والاستعصاء عن مواكبة الحضارة الغربية، لكن برنارد لويس له كلام آخر والكلام الآخر هو الذي استعمل للتنظير للحرب على العراق، برنارد لويس يعتقد أن السؤال الذي طرح بعد ١١ أيلول/سبتمبر، لماذا يكرهوننا؟ هو سؤال خاطئ.

ما هكذا يجب أن يطرح السؤال بالنسبة إليه. برنارد لويس يقول: إذا كان العرب والمسلمون يكرهوننا فهذا أمر طبيعي، كما جاء في نظريته السابقة بأننا نحن أقوياء وغلبناهم وسحقناهم، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح لماذا لا يخافوننا وبالتالي ماذا يجب أن نفعل حتى نجعلهم يخافون منا؟ فكان التنظير للحرب على العراق.

رضوان السيد

بحسب ما قرأت، قال برنارد لويس لبوش: إنّ العرب لا يفهمون غير لغة القوة، ولذلك يكون عليكم لتخويفهم شنّ الحرب على العراق.

محمد جمال باروت

حسب ما يشير د. رضوان فإنه يقودنا إلى محور مهم هو محور موقع نظرية الحرب العادلة الآن في الفكر اليميني الجديد. لأن الآن هناك ظاهرة بالنسبة إلى اليمين الجمهوري التقليدي ونحن لمسناها أثناء الدعوة التي كانت بمعية د. رضوان في مالطا في الحوار مع مثقفين أمريكيين الذين كان قسمٌ منهم موقعين على رسالة الـ ٦٠ مثقفاً. إن هؤلاء يتحولون من نزعتهم الأمريكية المنغلقة التقليدية حول قضايا اليمين التقليدي، ومبدأ مونرو إلى نوع

من التسيس والاهتمام بالآخر الإسلامي، فالآن استعادة نظرية الحرب العادلة هي موجودة في التراث الدستوري ومعروفة في التاريخ، ولكن عملية إعادة بنائها بشكل أن تكون الإطار الأخلاقي المنسجم مع الرداء الأخلاقي لليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك رؤية أصولية هجومية الآن يتشارك فيها ولأسباب مختلفة الإنجيليون الجدد والمحافظون الجدد. هي نظرية الحرب الاستباقية. فهذه أيضاً نقطة مهمة، إنها تلبيس النظرية الاستراتيجية المباشرة عملية الهيمنة برداء أخلاقي، قانون جديد يسمى نظرية الحرب العادلة.

رضوان السيد

الثقافة الغربية فيها تيارات رئيسية إلغائية، ولكن هناك مساحات واسعة من ضمن هذه الثقافة التي صارت ثقافة العالم المعاصر. ما يمكن الوصول إليه، وهذا ما توصلت إليه في فصل الكتاب الأخير أنه عندنا الفكر الأصولي الإسلامي في تجلياته السياسية، في رؤيته للعالم كما أشار إلى ذلك الأستاذ باروت، لم يعد هنالك داخل وخارج. وهذا الفكر الأصولي أحد وجهي العملة للفكر الآخر العالمي لتيار رئيسي في فكر الآخر العالمي الذي هو أيضاً أصولي ومركزي. والحديث عن الداخل والخارج يمكن أن يتخذ صبغة ذاتية بمعنى أنه عندما أتحدث عن الداخل الإسلامي وأضرب مثلاً الإخوان المسلمين المصريين، هؤلاء الإخوان المسلمين مروا بتطورات كبيرة جداً مع النظام وفي العلاقة مع العالم. كثير من تطورات فكرهم الأخيرة سواء المتشددة أو المنفتحة تمت في حوارات مع الخارج. هذا سر انفتاحهم المبكر مضطرين والآن مختارين للجاليات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة. فحركة ما يسمى الانفتاح الإسلامي لها علاقة كبرى بالتيارات الليبرالية الغربية كما أن الفكر المتشدد له علاقة بالتيارات المتشددة. في الأسبوع الماضي قرأت كتابين، كتاب لجاك غودي، أستاذ أنثروبولوجيا في جامعة كامبردج، اسمه *Islam in Europe* وكتاب آخر لريتشارد بوليت، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة كولومبيا اسمه *The Case for Islamo-Christian Civilization*. الكتاب الأول يقول إن المسلمين كانوا حاضرين في أوروبا سكانياً وثقافياً منذ القرن العاشر الميلادي وحتى اليوم وفي كل البلدان الأوروبية وإن تفاوت المستوى وجوداً سكانياً وثقافة، ولذلك حديثكم عنهم على أنهم جاليات غريبة وينبغي أن تتآلف معنا؛ أو ينبغي أن تندمج أو لا تندمج، هذا السؤال كله غلط،لأنهم ليسوا غرباء هؤلاء المسلمون. والثاني: يقول وهو بوليت وهو أحد كبار المستشرقين المعاصرين: هذا الحديث عن الحضارة اليهودية المسيحية إذا كان له مبرر فهناك مبرر أكبر للحديث عن الحضارة الإسلامية ـ المسيحية. اليهودية كانت مضطهدة كل الوقت في أوروبا ومستتبعة ومهمشة وأفكارها الأساسية التي تمت للمسيحية بصلة استوعبت على أنها أفكار مسيحية وأن اليهود انحرفوا عنها، بينما في الوقت الذي كان يتصارع فيه الأوروبيون مع الأتراك كانوا يستعيرون ويأخذون كل الحضارة الإسلامية ويستوعبونها عندهم، فجزء أساسي من هذا الإسلام وثقافته وجزء أساسي من حضارتنا وثقافتنا دمج بحضارتهم بالمعنى الثقافي والفكري.

محمد السماك

أنا مع د. رضوان لكن مجرد العنوان، الحضارة المسيحية- اليهودية، هذا العنوان وحده يعني استبعاد الإسلام من هذه الحضارة. وهذه الأدبيات الحضارية كانت تترجم الفكر الإلغائي وليس الاستبعادي فقط للإسلام من الحضارة وصراعاتها لكن في كتاب فواز جرجس **أمريكا والإسلام السياسي** تحدد كما ذكرت في الكتاب بأن الهدف الأمريكي النفط ـ إسرائيل ـ الممرات الاستراتيجية ـ موضوع الحدود. لكن مع بوش دخل عنصر آخر هو المبادئ، موضوع الثقافة وهذا يعيد طرح الخوف من أن الثقافة الإسلامية إلغائية والآن تمارس هذه الإلغائية بقوى عسكرية وسياسية. المؤسس للمبادئ أو للفكر العقيدي في هذه السياسة العنصر الإضافي الذي دخل في سياسة بوش. الفريق المؤسس له هو جزء من السلطة في أمريكا اليوم بل هو السلطة كما تعرف. المشكل أن تستشهد في الكتاب بالفيلسوف النمساوي غادامر الذي يعتبر أن التغيير لا يتم في الوعي بل في الواقع وهو سياسي واجتماعي وفردي. ولكن في أزمنة الزلازل السياسية يتراجع الوعي بالمصالح لصراع الثقافة، هذا في كتابك تقدمه عن الفكر الإسلامي لكن أنا أجد أنه ينطبق بنفس القدر إن لم يكن أكثر على الفكر الغربي الأمريكي الحالي.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، الولايات المتحدة تعتبر نفسها في حالة زلزال سياسي وبالتالي خرجت من طريقة تعاملها مع الخارج على أساس النفط. ومعنى الخارج بمعنى النفط وإسرائيل والحدود والممرات وإلى آخره، إلى موضوع العقيدة، والرسالة والحضاري فأصبحنا نحن لسنا كعالم عربي، لسنا مجرد منطقة جغرافية لها مصالح فيها وتريد أن تحافظ على المصالح، أصبحت الحركة الأمريكية تنطلق من حالة تأزم ثقافي وحضاري، تنظر إليها هذه المجموعة المحيطة بالرئيس الأمريكي وتترجم لها سياستها عسكرياً وسياسياً في المنطقة، إلا أن هناك موضوع رسالة المثقفين الأمريكيين ورسالة الإجابة التي كتبتها رداً عليها، هل نحن نخاطب مجموعة من المثقفين الأمريكيين الذين يشتغلون في صناعة القرار السياسي الأمريكي، ومنهم هذا اليمين الديني الجديد الذي أشرت إليه وأخذ علينا وعلى المفكرين العرب المسلمين أنهم لم يهتموا كفاية في دراسته وفي إلقاء الضوء عليه؟ هل نخاطب هؤلاء الذين يصنعون القرار ويؤثرون في صناعة القرار السياسي الأمريكي ويصيغونه بما يتجاوب مع هذا الفكر الديني؟ وهنا أشير إلى كتاب ترجمته لغريس هالسل التي كانت تكتب الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي. تقول في هذا الكتاب وهو قديم صدر قبل سنوات من ١١ أيلول/سبتمبر، إنه في كل مرة يجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي لاتخاذ قرار يتعلق بالشرق الأوسط كان يُدعى إلى حضور الاجتماع ممثل عن هذه الفئة، اليمين الديني الأمريكي الإنجيلي، حتى يأتي القرار متوافقاً مع الإيمان بالنبوءات الدينية التي يدعو إليها روبرتسون، مثلاً، أحد أبرز قساوسة هذه الحركة، كان أيام الرئيس السابق ريغن يحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي، وكان طلب منه ريغن في أحد هذه الاجتماعات أن يشرح لمخططي البنتاغون الذين كانوا حاضرين في الاجتماع النبوءات الدينية المتعلقة بنهاية الزمن حتى يتكيف قرارهم مع هذه النبوءات.

نحن عندنا أصولية متزمتة ومتشددة لكن هذه بسيطة أمام هذا الأمر. صناعة القرار السياسي الأمريكي ليس فقط أيام بوش، والآن أصبحت الأصولية منكشفة جداً لكنها كانت في السابق موجودة، حتى كارتر حين عمل اتفاق ١٩٧٩ وذهب إلى إسرائيل، خطابه في الكنيست حول قيامه بتلك المبادرة يؤكد الالتزام بهذه المدرسة، وهو أقلهم تطرفاً في الموضوع، ولذلك يجب أن لا نقلل من أهمية وخطورة البعد الثقافي والديني للصراع في القرار السياسي الأمريكي ورد الفعل المتراكم. الآن عندما نقول للأصولية الإسلامية المتطرفة التي نرفض مقولاتها أنْ هكذا يؤخذ القرار الأمريكي عندما يتعلق بالمنطقة والعالم الإسلامي ومطلوب منك الاعتدال والالتزام وما إلى ذلك، نجد في الحقيقة إشكالية صعبة فعلاً في كيفية التعامل معها. أنت د. رضوان تفكك خطاب التطرف وتسفه خطاب التطرف. لكن ما نحتاج إليه هو أيضاً تفكيك خطاب التطرف المعادي الذي يجد معارضة من الداخل.

أنا تلقيت اليوم وأمس البيانات الرسمية التي صدرت عن الجمعية العمومية للكنيسة المشيخية الأمريكية، صدقني لا أبالغ إذا قلت إن هذه النصوص كنت أتمنى أن تصدر عن مرجعيات إسلامية بسبب تسفيهها وتفكيكها للخطاب السياسي الأمريكي المبني على النظرية الدينية. في الوقت الحاضر سواء ما يتعلق في فلسطين أو العراق أو الحرب المبررة أو العادلة يسفهونها بمنطق مسيحي ليبرالي حقيقي أصولي. وبالتالي صحيح أنها كنيسة في الولايات المتحدة لا يزيد عدد المؤمنين فيها على المليونين ونيِّف، لكنها هي أنشأت الجامعة الأميركية في بيروت كما تعرفون ومستشفى الجامعة والـ LAU وغيرها. كنيسة مؤثرة ثقافياً في الولايات المتحدة، ولذلك فهي مع الكنائس الأخرى الكاثوليكية والأرثوذكسية وبعض الكنائس البروتستانتية مؤهلة لأن تلعب دوراً تسفيهياً لليمين الديني داخل الولايات المتحدة الذي يهيج علينا اليمين الديني في أوطاننا العربية والإسلامية، ويجعل من منطق بن لادن الوجه الآخر لمنطق بوش بموضوع الفسطاطين. بوش يقول بالفسطاطين أيضاً أي المنطق نفسه، ولذلك عندما نجد في المجتمع الأمريكي كنائس المجلس الوطني المسيحي وكنائس منفردة مثل كنائس البرسبتاريين وغيرهم، وعندما نجد مؤسسات دينية تتخذ هذه المواقف الرافضة للبعد العقيدي في السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة الى موقف الفاتيكان وبعض المؤسسات الأخرى، نلاحظ إلى أي مدى يقصر الفكر الإسلامي في مخاطبة هؤلاء الناس، وهذا الموضوع أتمنى لو أن ما ورد في هذا الكتاب **الصراع على الإسلام** قد كتب باللغة الانكليزية. صحيح نحن بحاجة إليه والفكر العربي والفكر الإسلامي بحاجة إليه، لكن الحاجة ماسة أكثر ربما للفكر الغربي ليعرف أننا عندنا الجرأة على تفكيك خطابنا وعندنا الجرأة على ممارسة النقد الذاتي وعندنا الجرأة على تقديم الافتراضات والبدائل لعلاقات مبنية على إسلام جديد ومنفتح من دون أن يخرج عن الثوابت والأصول.

ملاحظة أخيرة. إن إشكالية العلاقة بين النص وفهم النص في قولكم إن العودة إلى النص عودة استعارية يعني أفهم بعودة استعارية ليست عودة استيلادية لقواعد أو لأحكام جديدة. هذا معناه أن تكون.. فإذا لم تكن استيلاديةً لأحكام وقواعد تستجيب لحاجات المجتمع والتحديات المعاصرة فتصبح فعلاً شكلية ولا قيمة لها. هذه تطرح اشكاليةً بين قدسية النص

وإنسانية فهم النص، وأنت سبق وعالجت هذا الموضوع وكتبت فيه، يعني النص من حيث إنه مقدس وثابت ومطلق وفهم النص من حيث إنه إنساني ومتغير ونسبي. فالنص حتى يكون مرجعياً يجب أن يتمتع بهذه القدسية، ولكي يستحق الرجوع إليه ويكون مؤسساً من أجل الرجوع إليه، يجب أن يكون مقدساً ويجب أن تكون النظرة إليه على أنه ثابت لا ريب فيه وأنه مطلق بالمعنى المحدود من الكلمات واللامحدود من المعاني. لكن عندما نتعامل مع فهم النص بالكيفية التي نتعامل فيها مع النص، هنا، تقع المشكلة. الفهم حتى في موروثنا الإسلامي يجب أن يخرج من القدسية التي وضعناه فيها حتى نتجرأ على استيلاد وليس على مجرد الاستعارة والعودة فيها. هنا أعتقد وأعرف جيداً أنك كنت من رواد هذا الموضوع، لكن هنا في هذا الكتاب كان يستحق هذا الأمر أن تلقي عليه مزيداً من الضوء.

محمد جمال باروت

هو تعليق صغير عملياً. كل نص مقدس هو في طبيعته قابل للقراءة التأويلية. ما يحدث في الإسلام الآن جديد بكل اتجاهاته الحركية النخبوية، هو ليس العودة إلى هذا النص الأصلي وتأويله، إن ما يتم فعلياً العودة إلى فهم أو قراءة مدقعة وفقيرة وضيقة الأفق بحكم الطابع الإسقاطي والاستدعائي الوظيفي إلى نصوص فقهية تعتبر إسلامياً نصوصاً اجتهاديةً تقبل الصح وتقبل الخطأ، وبالتالي ليست من صلب النص المقدس، إنما يمكن القول إنه من فوائضه أو حواشيه حين نجد مثلاً جماعات الجهاد في مصر يقارنون بين القانون الوضعي والقانون الجنائي الإسلامي فيضعون حتى بطريقة التفريع الحديثة جدول هذه العقوبات هنا وهذه العقوبة هنا خارج حتى المنطق الأصولي الفقهي الذي يتعامل مع عملية إنتاج الأحكام أو عملية صياغتها أو تقديم الإجابة عن مشكلة راهنة. د. رضوان يقول: إن الإحيائية الإسلامية كلها إحيائية اجتهادية، لكن أنا أرى أن هذه الإحيائية الاجتهادية هي نوع من عودة إسقاطية واستدعائية وظيفية للجوانب الفقهية المنتزعة من تاريخها ومن سياقها ومن المشكلات المطروحة عليها، وحينما يتم استدعاء النص القرآني نلاحظ أنه يتم استدعاؤه بشكل عمومي من أجل إتمام المشروعية، فهناك مشكلة في علاقة هذه المجموعات مع الإسلام أيضاً.

رضوان السيد

هناك مسألة طريفة تتعلق بالتيمية بالذات. نشرت رسالة لابن تيمية في الجهاد قبل حوالى الـ ٤٠ سنة، نشرها عالم سعودي. ابن تيمية يستعرض الآراء المختلفة في فرائض الجهاد ووظائفه حسب المذاهب الفقهية من دون أن يتبنى رأياً، ويقول إن الجهاد خارجي، وإنه لدفع العدوان وإن الإمام الشافعي وحده قال إن الجهاد يمكن أن يكون ضد الكفر بغض النظر عن أن الكفر يمارس عدواناً أو لم يمارس وأن هذا الرأي مرجوح لأن جمهور العلماء المعتبرين عند أهل السنة يقولون إن الجهاد لا يكون إلا لدفع العدوان أو خوفه. رد عليه عالمان سعوديان وقالا إن هذه الرسالة مزورة لا يقولها شيخ الإسلام. لماذا لا يجيزون لابن تيمية أن يكون قد قال ذلك؟ لأنّ الإحيائية الأصولية والسلفية تمتلكان صورةً محدَّدةً وجديدةً للجهاد وعنه، لا يستطيع حتى ابن تيمية، مرجعهم شبه المعصوم، أن يخالفها.

محمد السماك

أمران سلبيان لا يصنعان إيجابية واحدة. السلبية الأولى، هي تقديس فهم النص والسلبية الثانية هي تجريد النص من قدسيته والتعامل معه كأي نص آخر. هاتان السلبيتان لا تصنعان إيجابية في طريقة نقد الفكر الديني وفي طريقة وضع أساس للتصور الديني. يجب أن نميز تماماً بين فهم النص بما هو متغير وإنساني وغير مقدس والنص باعتباره نصاً محترماً ثابتاً يجب أن يتمتع دائماً بهالة من القدسية حتى يبقى مرجعاً.

عبد الإله بلقزيز

ملاحظة عرضية قبل أن أتحدث. ربما كان فقهاؤنا الأقدمون في وعيهم النص الديني، وإن لم يكن في إمكانهم أن يتوسلوا بالوسائل التي في حوزتنا اليوم، ربما كانوا أقدر من إسلاميينا اليوم على وعي هذا النص في تاريخيته وإن لم يكن ذلك متضحاً تمام الاتضاح في وعيهم، وتوسلهم طريقة في وعي هذا النص هي أسباب النزول الشاهد على هذا الوعي التاريخي الجنيني عندهم في فهم النص في سياقه التاريخي. ولكن مع ذلك حينما يقرأ د. رضوان وغيره الأدب السياسي الإحيائي ـ ولا أقول الفكر لأنه لا يدخل في باب الفكر ـ ويقاربه بأدوات الفكر يطلب منه أن يرتفع إلى نصاب الفكر الذي ينبغي له أن يُحَاكَم بأدوات المحاكمة النظرية فيأخذ عليه مثلاً أنه كان يلجأ إلى الاستعارة، إلى العلاقة الاستعارية بالنص الديني، فالرد على مثل هذه المقاربة أنك لا تستطيع أن تمنع فاعلاً في السياسة من أن يستدعي نصاً دينياً استدعاء وظيفياً. لك الحق في أن تناظرُه، في أن تؤاخذه على ذلك وإن كان يتحدث في باب الفكر. حتى في باب الفقه إلا أنه يعرّف نفسه ومشروعه في إطار سياسي صرف بالتعريف فلا يجوز أن نقاربه كذا ولذلك فله الحق في أن يستعيد ويستعيد. وأنت تعرف جيداً بأنه حتى في السبعينيات وفي أوساط الماركسيين العرب، كان هناك من حاول أيضاً أن يقتطع له حصة وقسطاً من هذا التراث العربي الإسلامي: قطعه لنفسه بقراءة مادية تاريخية لهذا التراث حتى يجد ما يسند به دعواه الاشتراكية والشيوعية في مقارعة الرأسمالية وفي مقارعة النهضة البرجوازية وما إلى ذلك، فوجد أجداده في القرامطة والزنج وفي هرطقية الفلاسفة.

كذلك أنت لا تستطيع أن تمنع فاعلاً في السياسة من أن يقوم بذلك، وإن ما تفضل به د. سماك في حديثه عن الصلة بين المدارس الانجيلية وهذه الأصولية المسيحية المتطرفة وبين القرار السياسي مثال لذلك، على أني في قراءتي للكتاب وجدت أن ثمة موضوعات أتى عليها د. رضوان بالإشارة لا بالعبارة وهي مشروعات بحث في حد ذاتها تحتاج إلى وقت لبحثها، يعجبني مثلاً إشارته في حديثه إلى الانتقال الذي حصل في الإسلام من الإحيائية إلى الأصولية النضالية والجارية. لو اتفقنا وبحثنا في السيرة الذاتية السياسية للحركة الإخوانية والحركة الإسلامية المعاصرة لوجدنا أن القسم الأعظم من الذين تتلمذوا على شيوخ هذه الحركة اليوم يتصدرون الدعوة إلى مشاركة الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والإقلاع عن المغامرات التي قادت هذه الحركة إلى ضربات موجعة، ونتائج هذه الدعوة اليوم نلحظها في المشاركة المتزايدة لعدد كبير في الحياة السياسية. لست أشك في أن الديمقراطية بكل

مساوئها هي فعلاً القادرة على تطويع هذه الحالة المنفلتة من عقال الأمن، من عقال الإجماع، من عقال الاستقرار، وترشيدها. هذا هو الترشيد الحقيقي وليس الترشيد الذي ليس أكثر من استيعاب ثقافي للابن الضال داخل المؤسسة الإخوانية.

ودليلنا على ذلك أن الكثير من الحركات التي شهرت السلاح في وجه الدولة والمجتمع وكفرتهما اليوم تكسب هذه الحركات إلى صف الاستقرار السياسي وإلى صف الوحدة الوطنية وإن كان مع الأسف أن هناك آلية أخرى معاكسة وهي التوليد المتجدد لحركات نظيرة هي ربما أشد تطرفاً من سابقتها. ولكن في المطاف الأخير لا أعتقد أن المناظرة الفكرية أو الثقافية مع هذه الظاهرة هي القمينة باستيعابها اجتماعياً وسياسياً، فكلما استطاعت مجتمعاتنا أن تتقدم خطوةً نحو إرساء أسس تنمية سياسية ديمقراطية حقيقية في مجتمعاتها استطاعت أن تستوعب هذه الظواهر. وأنت تذكر بأنه قبل ثلاثين عاماً كان ثمة ما يرادف هذه الحركات وإن لم يكن بعنفها في اليسار الراديكالي العربي. اليوم هذا اليسار الراديكالي العربي هو الأكثر دفاعاً عن البرلمانية وعن المصالحة مع السلطة وعن المصالحة مع الحالة السياسية السائدة من غيره حتى من الليبراليين أنفسهم الذين يشنعون على السلطة اليوم ويؤاخذونها بألف مأخذ. فأنا بتقديري المناظرة الثقافية مع إيماني بضرورتها ليست كافية وحدها في غياب الحاضنة السياسية التي تستطيع أن تستوعب هذه الحالة المنفلتة من عقالها.

رضوان السيد

لا شك في أن الركن الأساسي للخروج من الحالة التي نحن فيها هو الإصلاح السياسي. ستظل الظاهرة الأصولية عند كل الأديان الكتابية تظهر فيها أصوليات، وفي أوقات المتغيرات العاصفة هذه العولمة أكبر متغير بل أكبر متغير هائل وتظهر جماعات طهورية ومنعزلة، يعني الإسلام تسيست أصوليته قبل الأصوليات الأخرى، ولكن الأصولية الهندوسية الآن تسيست، الانجيلية تسيست، الحركات الانجيلية في القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين لم تكن مسيسة، واليهودية تسيست كلها، ما أقصده أن تلك لم تشكل خطراً لأن المجال السياسي عندهم واسع. انظروا ماذا حدث في الهند، ومن طريق الديمقراطية كل هذه الأصولية الهندوسية والتي نقول إن العوام الهنود كانوا يتبعونها. هؤلاء. العوام قاموا بانقلاب ديمقراطي عليها وأعادوا الأمر إلى سويته فوسّعوا المساحة من جديد. والإسلام التركي يتوسع ويوسّع المجال السياسي. فكل هذه الأمور تتعلق إلى حد كبير بوضع الأنظمة العربية المعاصرة التي بدأت بسبب مشكلاتها تهدد فكرة الدولة في ذهن إنساننا. النظام السياسي غير الدولة، الدولة هي أن الناس يصطلحون في فترة معينة، في لحظة معينة، على أن يعيشوا بعضهم مع بعض ضمن حدود واحدة في مفهوم الدولة القومية. وهذا عنصر غير مهدَّد. فالدولة القطرية عندنا غير موجودة بالمعنى الذي يتحدث عنه القوميون أو الذي يتحدث عنه القوميون الأصوليون. لكن الآن بسبب مشكلات الأنظمة السياسية الكبرى بدأت حتى جماعات الدولة/الأمة مثل المصريين أو المغاربة يتحدثون عن فائدة وجود هذه الدولة إذا كانت لا تقوم بأي وظيفة من الوظائف التي تحمي إنساننا، يعني تأخرت الجهادية حتى ظهرت في المغرب لكنها ظهرت. وكل هذه الظواهر تشير إلى أن مسألة الإصلاح السياسي مسألة

أساسية لنا بغض النظر عن علاقتنا بالخارج، وعن أن هذا الخارج أحد أسباب هجومه علينا هو استضعافه لدولتنا.

محمد السماك

على سبيل التخفيف من جدية الجلسة الجيدة في المتغيرات.. تحالف الأنظمة مع هذه المتغيرات وموضوع الصوفية في شمال أفريقيا وبخاصة في المغرب تلعب دوراً أساسياً جداً حتى امتداداً لغرب أفريقيا وفي السودان تحالف الأنظمة مع التغير في التحالفات وفقاً لما تقتضيه الظروف، لكن هناك حليفاً ثابتاً للأنظمة هو السجن، قد لا يكون خطأ بشكل مطلق أن هذا الحليف للأنظمة لعب دوراً سلبياً دائماً. د. رضوان يذكر في الكتاب، ويشير إلى كتاب حسن الهضيبي **دعاة لا قضاة**، صدر في ١٩٧٧ وكتب في الستينيات، هدفه كان مراجعة المرحلة السابقة وفتح أفق جديد للعمل وتصحيح الصداقة مع الجمهور. الآن الجماعة الإسلامية في مصر، الأدبيات التي صدرت عنها والتي كتبت في السجن تستهدف هذه الأمور الثلاثة أيضاً وأصبح عندها توجه جديد ومقاربة جديدة للإسلام ومخاطبة الجمهور ومارست نقداً ذاتياً وهي في السجن، هل يعني أن السجن إصلاحية لدى هذه الحركات؟ ألا يشجع ذلك الأنظمة الاعتماد على السجن من أجل تحقيق هذه المتغيرات أكثر من الاعتماد على التحالفات مع الصوفية أو مع غيرها. إنها تعطي نتائج إيجابية بالنتيجة.

رضوان السيد

في الأدبيات السلطانية الإسلامية القديمة هناك عبارة تتكرر كثيراً تقول إن أول من اتخذ السجن كان حكيماً. ولكن يعنون به باتجاه آخر، يعنون أن السلطان عندما كان يتهدد قديماً كان يلجأ للقتل، ولذلك فإنّ السجن يُعتبر تطوراً إيجابياً!

محمد جمال باروت

على العموم الحركة الإسلامية الأكبر لجماعة الإخوان المسلمين تميزت تاريخياً بضآلة ومحدودية الشيء الذي يسمونه بفقه المراجعات، ربما كانت رسالة الهضيبي **دعاة لا قضاة** وهي وثيقة مستنيرة في المجال الإسلامي في ذلك الوقت وفي يومنا هذا، صحيح أنها تمت في شروط السجن لمواجهة الايديولوجيا القطبية الجديدة في إعادة بنائها لأدب الجماعة أو لمفاهيم أو أفكار أو خطابة بشكل جذري وراديكالي جديد لكن هي كانت أيضاً فرزاً للتمايز الثنائي داخل الخطاب الإخواني بين القطب الاندماجي في المجتمع السياسي وبالتالي في المجتمع الإسلامي من منطلق أن كل من له علاقة بالإسلام فهو مسلم فلا يشك في إسلامية الدار. والأمر الآخر هو الراديكالي الانسلاخي والصدامي الذي كان الإخوان المسلمون أبناء مناخه كما كانت كل حركات الشباب الراديكالية القومية واليسارية كذلك، فالأمر هنا أبعد من مسألة السجن لأنه إذا ميزنا بين استخدام سيد قطب لمفهوم الحاكمية في عام ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ وبين استخدام هذا المفهوم في **معالم في الطريق** في ١٩٦٤ مفهوم الحاكمية عند سيد قطب الذي أخذه من المودودي خطأ لكن ليس فيه أي مضمون تجهيلي أو تكفيري على

الإطلاق لا من قريب ولا من بعيد، وأخذه بمعنى المساواة التامة، وبالتالي أعطاه وظيفة الوقوف ضد الطبقات القديمة المسيطرة، ضد الاستبداد إلى آخره، في الجانب الآخر أسسه بشكل عقائدي انسلاخي عن المجتمع.

فمفهوم الحاكمية في الأصل صيغ بعقل إسلامي انسلاخي في شبه الجزيرة الهندية وطور ذلك في الظروف المحلية. هذه الوثيقة وثيقة **دعاة لا قضاة** كانت مرفوضة في الفكر الإخواني الذي كان ما يزال فيه راديكالية في السبعينيات، مثلاً في سوريا كان دوماً لا يُنصح بقراءة **دعاة لا قضاة**، ويتم دائماً التعتيم عليه وعدم توزيعه. كان ينصح بقراءة سعيد حوا **جند الله**، الآن الوضع أصبح مختلفاً ومن الضروري من الناحية الاندماجية والسياسية والمشروعية البحث عن إمكانيات تكوين تيار ديمقراطي إسلامي على غرار، إذا لا بد من التشبيه، التيارات الديمقراطية المسيحية القائمة في الغرب، فأنا لا أعتقد بأن قدر المسلم أن يكون في شجار مع العالم.

صباح ياسين

أنا لا أعتقد بأن هذه الحركات الإسلامية حتى الإصلاحية استطاعت أن تجد لغة مشتركة مع النظام السياسي العربي، ونماذجها قائمة الآن في اليمن. هذا التصادم الذي يؤدي إلى قيام تصادم بين هذه المجموعات ونماذجها في السودان وفي تونس، فهذه الحركات لم توفق. حتى الاتجاهات التحديثية والانبعاثية لم تستطع أن تقترب من السلطة وتتواءم معها، من دون شك أنا مؤمن بأن الخلل في السلطة أكثر ممن هم موجودون فيها ولكن هي أيضاً لا تتلاءم مع الظروف حالياً بحيث تكون قادرة على أن تتواءم مع متطلبات إصلاح مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي. لقد صارت لها أهداف في لعب سياسية أكثر مما هي مواقف فكرية أو مواقف إيمانية.

محمد جمال باروت

د. صباح نحن نحتاج فعلاً إلى أن نستعيد مفهوم «الكومبروماين» أو المصالحة والتسوية. النسبية التاريخية التي جرت في إيطاليا، هذه المجتمعات، الاجتماع السياسي فيها لا يمكن أن يقوم إلا على أساس التوازن بين تيارات يسارية وقومية ديمقراطية وليبرالية وأيضاً إسلامية. مسألة العلمانية النضالية أو مسألة الاستئثار وإقصاء الآخر، هذه دفعنا ثمنها بشكل كبير وصيغة «Compromie historique» التي طرحها الحزب الشيوعي الطلياني بالتحالف بين الشيوعيين والحزب الديمقراطي المسيحي عملياً كفلت استقرار إيطاليا في مرحلة احتدام الحرب الباردة على الأقل من ٤٠ ـ ٥٠ سنة. فعملياً لا يوجد وصفات أبدية في التاريخ، هذه الاجتماعات هي اجتماعات مركبة ومتنوعة. إذا لم يقم الاجتماع السياسي على أساس توازن فهناك مشكلة عظيمة، يمكن فعلاً للمجموعة الدينية السلفية أن تكون متشددة عقائدياً ولكن مندمجة سياسياً، حتى حزب الإصلاح في اليمن عبد المجيد الزنداني وهو في الواقع يصدر عن أيديولوجيا متشددة ويزاوج ما بين الإخوانية والسلفية ويعود إلى نصوص تبني وعي الشباب بشكل عدواني وقتالي. هو نفسه أثناء التحالف مع الحزب الاشتراكي

اليمني ومع حزب المؤتمر الشعبي العام قال إنهم ما داموا أقروا بثوابت الإسلام فأصبحوا مسلمين ويحق التحالف معهم وأجاز ذلك حتى شرعياً وأفتى، به وما هو ثابت الإسلام هو أن الشعب اليمني شعب مسلم ولم يتجاوز ذلك بكثير.

عبد الإله بلقزيز

سيكون على رضوان السيد، بعد إصدار كتابه: **الصراع على الإسلام**، تأليف كتاب آخر عن: الصراع في الإسلام، وسيكون وجهاً آخر من صراعاتٍ مدارُها الإسلام: عقيدةً وتاريخاً وحضارةً، بين المسلمين أنفسهم، ثم بينهم وبين غيرهم.

رضوان السيد

أنا الآن بصدد تأليف كتاب يصدر إن شاء الله في آخر هذا العام بعنوان: الإصلاح الإسلامي المسار والصيرورة، أدعو فيه إلى ما تحدث عنه الأستاذ جمال أو إستشرف فيه مصالحةً بين الدين والدولة على شرط، طبعاً، أن تتغير الدولة ويتغير الإسلاميون، وهذا يعني أنّ التسوية، التي تحبون تسميتها تاريخية، مشروطة بالتغير من الطرفين؛ ومن ضمن ذلك اتساع مساحة السياسي بحيث يستوعب هؤلاء الناس.

صباح ياسين

إذاً ربما من حسنات العدد القليل أنه كثير بعلمه، وأنتم علماء أفاضل. لقد كان الحوار متسلسلاً ومنطقياً ومتواصلاً وكنا جميعاً متجهين في اتجاه واحد منسجمين ولسنا متقاطعين. أحيي الأستاذ د. رضوان، وما قدمه من إضافات هي في الحقيقة جزء من الكتاب، أعتقد أنها مكملة له وليست خارجة عنه، والأساتذة الكرام أيضاً ساهموا بمداخلات منسجمة وفاعلة، د. عبد الإله أسهم بجانب آخر ربما يستحق المتابعة في اقترابات ميدانية أخرى. أرجو أن تتاح لنا فرصة أخرى لنلتقي على موضوع مقارب آخر، حيوي ومتصل. أنا أشدد كثيراً على فهم العقلية اليمينية الجديدة في أمريكا الآن أي العقلية الدينية للمحافظين الجدد الذين هم مسؤولون عن إدارة الأزمة مع العرب ومع الإسلام، وفهم الحقيقة هو فهمنا لعدو متمرس في عدوانيته على العرب والإسلام بخاصة وشكراً جزيلاً لكم □

Transparency International [IT]
Global Corruption Report 2005: Special Focus: Corruption in Construction and Post-conflict Reconstruction
Foreword by Francis Fukuyama
(London: Pluto Press, 2005). 316 p.

التقرير العالمي للفساد، ٢٠٠٥

عامر خياط
مدير عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

تصدر منظمة **الشفافية الدولية** كتاباً سنوياً تدرج فيه نشاطها السنوي الذي يتمحور حول رصد الفساد في دول منتخبة وذلك بموجب معايير تم وضعها في الأساس من قبل هذه المنظمة وتم تطويرها خلال العقد الماضي على ضوء تجاربها المكتسبة من خلال ممارساتها. و**الشفافية الدولية هي** المنظمة الأهم من منظمات المجتمع الأهلي الدولية التي تعنى بشؤون مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، بطرق ووسائل سنأتي على ذكرها لاحقاً. إنما تجدر الإشارة ابتداءً إلى أن **الشفافية الدولية** تتخذ معياراً للفساد (Corruption Perception Index CPI) يعتمد حصراً على الفساد المالي والاقتصادي المرتبط بالمشاريع الإنشائية والتجهيزية، في الوقت الذي اعتمدت فيه المنظمة العربية لمكافحة الفساد معياراً أوسع للفساد ليشمل الفساد المتفشي في السلطة والمتولد عن الثروة والإثراء غير المشروع[1].

وفي ما يلي مراجعة للكتاب السنوي **للشفافية الدولية**، إصدار سنة ٢٠٠٥ والذي يتكون من أربعة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول، مسح تحليلي شامل لمكونات وآليات وآثار الفساد في قطاع الإنشاءات (صفحة٧-٧٠).

الجزء الثاني، دراسة تفصيلية تستعرض الظروف الخاصة المؤثرة في تنامي الفساد في بعض البلدان خلال فترة إعادة إعمارها بعد خروجها من الحروب والنزاعات المسلحة (صفحة٧١-٨٩).

الجزء الثالث، تقارير الفساد التفصيلية في ٤٠ بلداً (صفحة ٩١-٢٢٥).

الجزء الرابع، عدد من أوراق البحث الخلفية المعدة من قبل باحثين حول مختلف مكونات وآليات الفساد، وآثاره السلبية في جوانب مختلفة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٢٧-٣١٠).

(١) تمت الموافقة على اعتماد المعيار أعلاه في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٥.

يركز التقرير على نقطة جوهرية تتعلق بتبني استراتيجيات مكافحة الفساد، إذ يؤكد على ضرورة عدم حصرها بالمسائل الشكلية الإجرائية والقانونية ووجوب تضمينها رزمة متكاملة من المقترحات المترابطة ذات الأبعاد السياسية والمؤسساتية والإصلاحية، المتعلقة بتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة وتفعيل الوعي الشعبي والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني في كافة تلك النشاطات. فالتقرير يؤكد بصورة واضحة على أن المشاركة الشعبية الفعالة في مكافحة الفساد هي شرط أساسي لإنجاح أية برامج مقترحة في هذا المجال، لأن غياب تلك المشاركة يؤدي حتماً إلى إبطاء وتيرة التنفيذ الفعال والشفاف لتلك البرامج مما يحولها إلى مجرد أنشطة صورية. وبشكل عام، فإن التقرير يؤكد على إمكان النجاح في التصدي الفعال لمشكلة الفساد والتغلب على آثاره عالمياً وإقليمياً وقطرياً، على الرغم من تفاقم حجمه خلال عملية العولمة المتسارعة التي يشهدها عالمنا الحاضر.

ـ ١ ـ

يبرز **الجزء الأول** من التقرير تبريراً للاهتمام الخاص بمعالجة مشكلة الفساد في قطاع الإنشاءات، وذلك لأهميته الإستراتيجية الواضحة في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في كافة بلدان العالم، وبخاصة البلدان النامية.

وقبل استعراض الأسس البنيوية وآليات الفساد والتوصيات التي تطرق إليها التقرير، يجب تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة التي أبرزها هذا الفصل من التقرير.

يؤكد التقرير أن الفشل في التصدي لمشكلة الفساد في هذا القطاع سيؤدي حتماً إلى الحد من قدرة الجهات الحكومية على القيام بالتوزيع المتوازن والفعال للموارد المالية المتوافرة ضمن ميزانياتها. وهذا أمر بالغ الأهمية وبشكل خاص في الدول النامية حيث يؤدي عدم التوازن هذا إلى سوء التقدير (تضخيماً أو تحجيماً) للتخصيصات المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات التنموية.

إن الإشكال الذي يشير إليه التقرير أعلاه، المتعلق بإيجاد التوازن الحرج والمؤثر ما بين قطاعات الاقتصاد الوطني عند توزيع الموارد المالية (والبشرية) المتاحة لأغراض التنمية القومية، هو أكثر ما يقلق مصممي الخطط التنموية في الأقطار النامية. وإذا كان مرد هذا القلق في الماضي يدور حول أهمية قطاع فوق آخر (أو حول جدولة الأوليات)[٢]، فإن المشكلة اليوم كما يطرحها التقرير مدار البحث تتعلق بالتأثير السلبي الإضافي الذي يخلفه الفساد في قطاع الإنشاءات من حيث حرمانه بقية القطاعات الأخرى من أموال كان من الممكن رصدها لها لولا أنها أهدرت في عملية الفساد[٣].

يؤكد التقرير على أن المحصلة النهائية للفساد في هذا القطاع تؤدي حتماً إلى الزيادة

---

(٢) للاطلاع على بحث الجوانب النظرية لتأثير توزيع الاستثمار (التراكم الرأسمالي) بين القطاعات المختلفة للاقتصاد على معدل النمو، انظر: Joan Robinson, *Economic Philosophy* (London: Penguin Books, 1964) pp. 94-116.

(٣) عامر خياط، «تنمية الفساد أم فساد التنمية؟» **الحياة**، ٢٤/٥/٢٠٠٥.

غير المبررة للتكلفة الرأسمالية لإنشاء مشاريع البنية التحتية وتدني نوعية وكمية الخدمات الناتجة عنها، وتضخيم تكاليف تشغيلها، مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي لكافة مستخدمي تلك الخدمات. ويعزو التقرير حجم الفساد المرتفع نسبياً في هذا القطاع لطبيعة مشاريعه ذات الكثافة الرأسمالية (Capital Intensive)، ولعدم إمكان إخضاع هذه المشاريع لمعايير التقييم القياسية (Standardization)، إضافة إلى التفاوت الشاسع في المعلومات الدقيقة المتوافرة عن تكلفتها المتاحة للجهة المتعاقدة والمنفذة (Asymmetry of Information) مما يشكل بدوره حافزاً قوياً للفساد.

ويستنتج التقرير أن الفشل في التصدي للفساد في قطاع الإنشاءات سيؤدي بدوره إلى تخفيض فعالية أية مبالغ مخصصة للاستثمار، مما يؤدي إلى التباطؤ في تدفق حجم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وبالطبع فإن انخفاض معدل التراكم الرأسمالي لهذا القطاع سيؤثر سلباً في معدل نمو القطاعات الأخرى، وذلك لكون معدل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية من أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي. كما يسلط التقرير الضوء على أحد أهم الآثار الجانبية التي تنتج عن المبالغة غير المبررة في حجم مشاريع البنية التحتية وعدم دراسة كافة البدائل الممكنة وهي زيادة التلوث البيئي. فالمبالغة المنهجية في تقدير الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع تحد من القدرة المستقبلية للاستثمار. إذ إن الفساد على مستوى التخطيط والتصميم له نتائج أخطر بكثير من آثار الفساد الناتجة خلال فترة التنفيذ.

وخصص التقرير حيزاً مهماً لتبيان دور المهندس الاستشاري في تعزيز النزاهة والشفافية في مرحلة الإحالة والتنفيذ، حيث يُظهر تدفق العمليات كيف يمكن للمقاول عن طريق الإفساد (دفع الرِشى) من التأثير في مسيرة المشروع بما يسيء إلى المصلحة العامة. ولعل من الأمور الأكثر أهمية في هذا المجال ضرورة التقييم الصحيح للاحتياجات الفعلية دون اعتبار للمصالح التعاقدية للمهندس الاستشاري وضرورة إلزامه بقواعد ممارسة المهنة التي وضعها فريق عمل متخصص من الاتحاد العالمي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC)، والتي اعتمدها البنك الدولي (صفحة ٤٠ ـ ٤١).

يتناول هذا الجزء من التقرير بالتفصيل الفساد المتفشي في قطاع المقاولات الإنشائية (صفحة ٣٦-٥٠)، باستعراض آليات الفساد المتبعة في فترة تخطيط وتصميم المشروع، وكذلك خلال مرحلة التعاقد (الرشى، ترتيبات الوكلاء المحليين وشركاء التنفيذ (Joint Ventures)، عقود الباطن)، إضافة إلى كافة الاتفاقيات السرية غير المشروعة بين المتنافسين لرفع أسعار المشاريع. كما يفصل آليات الفساد المختلفة المستخدمة خلال فترة التنفيذ: زيادة كميات العمل التي قد تؤسس لرشى مؤجلة؛ التأخير في التنفيذ كمدخل للحصول على مبالغ إضافية، التستر على نوعيات العمل المنجز التي لا تتطابق مع المواصفات المنصوص عليها تعاقدياً، إضافة إلى استخدام موضوع التعويضات (Claims) كمدخل للفساد.

إلا أن النقطة الأهم التي يجري تسليط الضوء عليها ضمن هذا الجزء هي دور مؤسسات الإقراض العالمية والحكومية والخاصة في تشجيع نمو الفساد. وحيث إن معظم مشاريع البنية التحتية تمول مباشرة

أو من خلال الضمانات الممنوحة للجهات المتعاقدة، يشدد التقرير على الدور المحوري الذي تستطيع الجهات المانحة تأديته للتأثير في السياسات القطاعية للبلدان النامية بغرض الحد من الفساد في قطاع الإنشاءات. إن تركيز مؤسسات الإقراض على كمية القروض الممنوحة وضعف رقابتها على استخدام هذه القروض، وعدم تقييمها الدقيق للمخاطر، إضافة إلى عدم الشفافية في إجراءاتها التعاقدية، وتجاهلها المطلق للفساد لاعتبارات تتعلق بحماية المصالح التجارية للدول المقرضة أو المانحة، هي بالمحصلة عوامل تساهم في تفاقم الفساد في هذا القطاع.

وكإجراء يستهدف الحد من الفساد في مقاولات القطاع العام تقترح **الشفافية الدولية** (صفحة ٤٠-٦٤) إطاراً عاماً يمثل الحد الأدنى من القواعد القياسية التي يجب الالتزام بها لتحقيق الشفافية والمراقبة الفعالة لكافة عقود القطاع العام خلال فترة ما قبل التعاقد وفترة التنفيذ، والذي يتضمن مقترحات محددة حول الجوانب المختلفة للتعاقد الصحيح والشفاف في القطاع العام، هدفها إلزام كافة الأطراف المتعاقدة على تبني سياسات واضحة لمكافحة الفساد وحث العاملين بها على التقيد بهذه السياسات وعدم السماح لأي شركة بالتعاقد ما لم تتقيد بتلك السياسات المقترحة.

وانطلاقاً من عرض مكونات وآليات الفساد أعلاه، يبرز الجزء الأول من التقرير والتوصيات المحددة التي تقترحها **الشفافية الدولية** (صفحة ٦٥-٧٠)، والتي تشكل أساساً لتطوير استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد، وقد جرى تصنيف تلك التوصيات بحسب الجهة الموجهة إليها الاقتراحات المحددة (الجهات المنفذة سواء كانت حكومية أو خاصة، هيئات القطاع العام، شركات الهندسة والإنشاءات، الجهات الممولة، المحاسبون والمدققون، الشركاء في المؤسسات والشركات، ومنظمات المجتمع المدني)، وذلك لتحقيق أقصى درجات الفعالية لإستراتيجية مكافحة الفساد من خلال تأمين الالتزام المتزامن لكافة الجهات.

- ٢ -

الجزء الثاني من التقرير يتضمن عرضاً تحليلياً للمؤثرات المحفزة على تفاقم الفساد في بعض البلدان الخارجة من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية خلال فترة إعادة إعمارها (صفحة ٧١-٨٩). فالعوامل التي تجعل تلك البلدان عرضة لتفاقم الفساد عديدة أهمها: تداعي أجهزة الدولة المركزية، التسويات السياسية القائمة على المحاصصة التي تستند إلى مشاركة القوى المتصارعة سابقاً في السلطة، إضافة إلى استخدام بعض أشكال الفساد كتوزيع المغانم والمنافع على القوى المتصارعة كوسيلة لإرساء السلم الأهلي. ويلحظ التقرير في هذا الصدد عدم فعالية حلول المدى القصير القائمة أساساً على استخدام أي شكل من أشكال الفساد كوسيلة لتحقيق السلم الأهلي. ذلك أن تلك الحلول تؤثر سلباً في استعداد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة في مجال إعادة الأعمار ضمن بيئة سياسية تشرع الفساد. ويؤكد التقرير على عدم وجود أي بديل عن اعتماد الطريق الأصعب الذي يقوم أساساً على تجييش الدعم الشعبي الواسع من خلال إرساء استراتيجية واضحة لمكافحة الفساد ضمن إطار إصلاحي للمؤسسات يفرز آليات المراقبة والمساءلة التي تؤدي دورها في مساندة

جهود إعادة الأعمار.ويشير التقرير إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الدول المانحة في دعم إعادة الإعمار من خلال إصرارها على تفعيل سياسات مكافحة الفساد في تلك البلدان كشرط أساسي لتقديم الدعم.

وفي هذا المجال يستعرض هذا الجزء من التقرير التجربة العراقية منذ بدء الاحتلال بتوجيه انتقادات شديدة لدور الولايات المتحدة في دعمها للفساد، وذلك بعدم التزامها معايير الشفافية في محاسبتها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وتعطيلها المتعمد لدور الهيئة الاستشارية الدولية التي أنشئت من قبل الأمم المتحدة (International Advisory Monitoring Board For Iraq) لمراقبة ما يصرف من صندوق تنمية العراق (IDF) الذي تديره حكومة الولايات المتحدة. ويذهب التقرير إلى أبعد من هذا في انتقاده دور الولايات المتحدة لعدم قيامها بأي جهد يذكر لتطوير آليات المحاسبة والمساءلة في العراق عقب الاحتلال، إذ ساهمت حسب التقرير في تشجيع تنامي الفساد من خلال إصرارها على السرية التامة في ترسية كافة العقود التي تم إبرامها خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة والتي يستمر تطبيقها حالياً من قبل الحكومة المؤقتة.

إن تنامي الفساد في العراق والنهب المنظم للأصول الثابتة للدولة العراقية تحت سمع وبصر قوات الاحتلال سيصعّب مهمة الحكومات القادمة في إقناع المجتمع المدني في العراق بإمكان مكافحة الفساد تحت وطأة الاحتلال، إضافة إلى تأثيره السلبي الواضح في جهود إعادة الأعمار. ويشير التقرير إلى أن معظم الاستطلاعات الميدانية تشير بوضوح إلى اقتناع معظم الناس بكون سلطة الاحتلال والحكومات التي تخضع لسيطرتها الفعلية، شريكاً أساسياً في تنامي الفساد رغم الادعاء باستقلالية هذه الأخيرة عن قوات الاحتلال. ولعله من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى الدراسة الميدانية التي أجرتها مؤخراً وزارة الخارجية الأمريكية[٤] التي تشير بوضوح إلى أن مستويات الفساد في عهد الاحتلال تجاوزت كثيراً تلك التي كانت سائدة أيام النظام السابق. كما تشير الدراسة إلى القلق المتزايد لدى المواطنين تجاه هذه الظاهرة المقيتة.

إن الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال والحكومات المتعاقبة كانت نموذجاً للتشجيع المنهجي على الفساد سواء في ترسية العقود الرئيسية، أو عقود الباطن التي كانت قيمتها المالية في معظم الحالات تفوق المستويات العالية للعقود الرئيسية (Main Contracts). يستخلص التقرير أن الفساد في العراق حالياً مرشح للوصول إلى مستويات كارثية لم تشهدها أية دولة من قبل إذا استمر الوضع الحالي.

ـ ٣ ـ

الجزء الثالث من التقرير يستعرض التطورات الحالية لجهود مكافحة الفساد في ٤٠ بلداً، ويحتوي على معلومات تفصيلية عن جوانب عديدة للفساد المالي والإداري والسياسي، وتأثيراته السلبية في تلك البلدان (صفحة٩١-٢٢٥).

النقطة الجوهرية الأساسية التي

(٤) «Opinion Analysis,» Office of Research, Department of State,Washington, DC, 20520 (M-78-05).

يبرزها هذا الجزء من التقرير هي ضرورة تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد لتتلاءم وخصوصية البلد التي ستطبق فيه، مع التأكيد على الأهداف المشتركة لكل تلك البلدان في تحقيق مستوى عالٍ من الحكم الصالح والشفافية، وعدم عرقلة الجهود المبذولة لانضمام كافة تلك البلدان إلى الاتفاقيات العالمية والإقليمية لمكافحة الفساد.

تتضمن تقارير البلدان المختلفة معلومات عن الوضع الحالي لكل من تلك البلدان بالنسبة إلى: انضمامه أو تصديقه على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، تبنيه توصيات **الشفافية الدولية** المختلفة، نشر المعلومات حول مكافحة الفساد، تطوير برامج حماية المبلِّغين عن الفساد، وإلغاء التضارب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

كما يبرز تقرير كل بلد تصنيفه الترتيبي ضمن فهرس «إدراك الفساد» (CPI) المعتمد من منظمة **الشفافية الدولية** لقياس درجة الفساد؛ وضع كل بلد من حيث المصادقة أو الانضمام للاتفاقيات الدولية أو الإقليمية لمكافحة الفساد؛ الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي أنجزت في مجال الجهود المبذولة لمكافحة الفساد؛ تحليل للمشاكل التي تعترض جهود مكافحة الفساد في كلٍ من تلك البلدان، تقييم نجاح سياسات مكافحة الفساد على المستوى الحكومي ومستوى المجتمع المدني لكل بلد، وتحديد العوائق التي تعترض جهود مكافحة الفساد.

ـ ٤ ـ

الجزء **الرابع** والأخير من التقرير يبرز الاتجاهات الحالية للبحث العلمي عن مختلف جوانب الفساد وذلك من خلال عدد من أوراق البحث الخلفية التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، والتي تشمل محاور بحثية عديدة أهمها العلاقة بين الفساد والعديد من العوامل المؤثرة به والمتأثرة منه كالفقر والجريمة المنظمة، ومحيط العمل والأعمال والتداعيات البيئية الناتجة عنه.

كما يشمل هذا الجزء تقييم إمكانية التصدي للفساد، ودور المسوحات الميدانية في فهم المشاكل المتأتية منه.

وختاماً لا بد من الإشارة إلى أن «الشفافية الدولية» كإحدى منظمات المجتمع المدني كانت ولا تزال تلعب دوراً قيادياً في التطوير المنهجي لبلورة استراتيجيات مكافحة الفساد. غير أن غياب الإرادة السياسية التي يجب تفعيلها بواسطة دور الدولة المحوري، سيحد من فعالية تلك الجهود والتي لا يمكن تثميرها أساساً من دون التنسيق والترابط الكامل بين جهود مؤسسات المجتمع المدني والإرادة السياسية الواضحة التي يتم التعبير عنها عبر مؤسسات الدولة.

فالاتجاه الليبرالي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي كان طاغياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم فقد زخمه بسبب الإدراك العالمي لدور الدولة المحوري في مكافحة الفساد ودعم الحكم الصالح بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في كافة بلدان العالم.

فاستراتيجيات مكافحة الفساد بكافة برامجها المقترحة التي تشمل الإصلاح المؤسساتي، ستبقى حبراً على ورق ما لم تقم الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتفعيل الإرادة السياسية والمشاركة الشعبية في هذا الاتجاه □

سعيد أبو الريش

جمال عبد الناصر: آخر العرب

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٤٣٥ ص.

محمد الخولي

محلل سياسي وخبير في الإعلام الدولي ـ مصر.

عند تناول كتاب الأستاذ سعيد أبو الريش يبدأ المرء للوهلة الأولى في طرح السؤال حول دلالة العنوان: **عبد الناصر: آخر العرب.**

ما الذي يريد الكاتب أن يقوله أو يومىء إليه؟ هل يقصد أن عبد الناصر هو آخر نموذج «للعربي المثالي» على نحو ما يعبر المؤلف في ختام كتابه ؟ أو يقصد أن الزعيم الراحل كان آخر طراز من الزعماء التاريخيين الكبار.. آباء الشعوب وبناة الدول كما قد نقول؟ أو يقصد أنه برحيل جمال عبد الناصر حسين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ انطوت صفحة كاملة من تاريخ العرب الحديث وبها غربت شمس ذلك الفصيل الذي أصبح نادر الوجود في أيامنا هذه ـ ذلك «النوع» العربي النفيس الذي شهدته سنوات منتصف القرن الماضي؟

أياً كانت تفسيرات العنوان فقد سبق إلى هذا الإيقاع اللغوي والدلالي كتابٌ آخر احتوى فصلاً كاملاً عن جمال عبد الناصر وقد أصدره في مطالع سبعينيات القرن الماضي الكاتب الصحافي الأمريكي سايروس سالزبيرغر (Cyrus Salzberger) واختار له عنوان **آخر العمالقة** *(The Lasts of the Giants)* وكان طبيعياً أن يسلك القائد العربي الراحل في «بانثيون» زعماء العالم الثالث من خصوم الاستعمار وآباء الاستقلال وفي مقدمتهم جواهر لال نهرو وماوتسي تونغ وهوشي منّه وغيرهم.

صدر كتاب **عبد الناصر آخر العرب** بالإنكليزية في عام ٢٠٠٤. وجاء ربيع عام ٢٠٠٥ الحالي ليشهد صدور كتاب آخر عنيت بنشره الجامعة الأمريكية في القاهرة تحت عنوان **ناصر: حياته وعصره** *(Nasser: His Life and Time)* تأليف الأستاذة آن ألكسندر (Anne Alexander) وهي كاتبة صحافية وإذاعية بريطانية وباحثة متخصصة في قضايا الشرق الأوسط.

هكذا ـ وبعد ٣٥ عاماً على الرحيل، ورغم حملات النقد والهجاء وهجمات

التشكيك إلى حد التجريح، لا تزال الكتب والدراسات تنشر عن جمال عبد الناصر، وكأن الرجل، وهو في رحاب مولاه يأبى إلا أن يعيد مع جيلنا سيرة المتنبي الذي وصفوا نبوغه وتفرّده حين قالوا: «إنه رجلٌ ملأ الدنيا وشغل الناس».

عمد المؤلف إلى تقسيم متن الكتاب إلى فصول عشرة. يستقبلنا **أول الفصول** بعنوان «الحقيقة المؤلمة» في ما يودعنا آخر الفصول بعنوان أشد قسوة وإيلاماً وهو «لقد هزمنا». وكأن المؤلف يلمح لقارئه أنه لن يطالع حكاية فوز وبطولة بقدر ما أنه موعود ـ وهذا قدره ـ بفصول أقرب إلى سيرة وسلوك البطل التراجيدي في مآسي الإغريق.

وأياً كان الأمر فقد تعامل المؤلف مع موضوعه على البارد كما يقولون، وبعد أن هدأت أمواج الحزن التي جاشت واضطرمت في أعقاب الرحيل، بل تدفقت أمواج كثيرة عاتية ومريرة في أنهار النيل ودجلة وفي مياه الخليج وبردى، وخلالها انتظر سعيد أبو الريش أكثر من ثلاثين عاماً، هي عمر جيل بأكمله لكي يخوض غمرات البحر المتلاطم الذي يحمل اسم جمال عبد الناصر.. الإنسان والرمز.. الرجل والعصر.. والفرد واللحظة التاريخية.. هكذا جاء كتابه أقرب إلى محاولة للتعرف ومن ثم التعريف بمعنى بلورة الدرس المستفاد وإصدار الأحكام. جاء أقرب إلى «دورية استكشاف» على نحو ما يقول المصطلح العسكري الذي سبق واستخدمه عبد الناصر نفسه في الكتيب الباكر والمهم الذي أصدره بعنوان: **فلسفة الثورة**.

ولأن بدايات عبد الناصر في مطالع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ قد تباعدت ذكرياتها بحكم انقضاء أكثر من نصف القرن عليها ـ فقد أحسن المؤلف صنعاً عندما لم يقتصر في عرضه وتحليله لهذه الفترة المتباعدة على المراجع المنشورة رغم ثرائها بالمعلومات، ولكنه استند بشكل لافت للنظر إلى مراجع بشرية، من الأشخاص الأحياء ـ أمد الله في أعمارهم ـ من أمثال السادة: محمد حسنين هيكل وخالد محيي الدين وأحمد حمروش وشريف حتاتة ومحمد سيد أحمد وسواهم، أو من أقرب المقربين إلى الزعيم ناصر، ولا سيما كريمته هدى ونجله الأصغر عبد الحكيم. ثم اكتسبت سطور الكتاب قيمة مضافة عندما عمد المؤلف إلى توثيق هذه الشهادات من التاريخ الشفوي لكي يسلكها ضمن سياق المتن العام مما أثرى المادة التاريخية كما أمدها بتفاصيل دقيقة ولماحة ـ أفادت كثيراً في الاقتراب من الشخصية ـ الهدف التي اتخذها مؤلفنا محوراً لهذا الكتاب.

بيد أن مشكلة الكتاب، وهاجس المؤلف في رأينا هو قضية الديكتاتورية. وعلى الرغم من اعتراف المؤلف بأن عبد الناصر كان ـ دون رفاقه من الضباط الأحرار مؤيداً للديمقراطية البرلمانية ـ إلا أن الأستاذ أبو الريش لا يخفي تمسكه بفكرة عبد الناصر ـ الديكتاتور. وهو يحيل في هذا الصدد إلى وقائع مستقاة من فترة منتصف الخمسينيات يحاول بها التدليل على هذا المنحى «الديكتاتوري» عند عبد الناصر. ومن ذلك مثلاً أنشودة أم كلثوم «يا جمال يا مثال الوطنية» (المشكلة هنا هي اضطراب السياق التاريخي. فأغنية أم كلثوم أذيعت في الأصل لتهنئة ناصر بعد نجاته من محاولة

الاغتيال التي عرض لها الكتاب بالتفصيل على يد محمود (وليس محمد) عبد اللطيف في الإسكندرية، ثم جرى تعديل سطور النص بعد توليه الرئاسة، بمعنى أن الأغنية لم تكن أحد الأسلحة المشهرة في ترسانة الاستعداد الديكتاتوري على نحو ما يلمح مؤلف الكتاب).

مع ذلك فالكاتب اللماح ـ يمارس قدراً يحسد عليه من الاحتراز العلمي حين يوضح (ص ٨١) أن ناصر يستعصي على التصنيف كديكتاتور نموذجي. وبغير الإحالة تفصيلاً إلى نماذج القيادة عند المفكر الألماني الشهير ماكس فيبر، فقد نرى كما رأى غيرنا أن عبد الناصر ينطبق عليه بصورة أدق النموذج الفيبري للقائد الكاريزمي بمعنى المتفرّد القادر على الاستئثار باهتمام وتأييد الجماهير، وبخاصة حين يتواصل معها ضمن سياقات علنية.. شعبية ومفتوحة، وتلك صفات عرفها التاريخ السياسي الحديث في مصر منذ أيام الزعيم سعد زغلول وإن زاد عليه عبد الناصر سواء على مستوى الموضوع بأن أضفى مضموناً اجتماعياً قوامه الدعوة إلى العدل الاجتماعي والانتصاف للطبقات المحرومة والمستضعفة، أو على مستوى الشكل ـ الآليات حين أتاح له عصره ـ الخمسينيات أن يستخدم راديو الترانزيستور كي يوسع دائرة التواصل، لا مع جماهير الشمال من وادي النيل فحسب، بل مع ملايين الناس البسطاء بالذات في مشرق العالم العربي ومغربه.

مع ذلك يحق للمؤلف أن يتوقف ملياً عند حالات شتى شهدت موضوعياً انفراد عبد الناصر باتخاذ القرار، وتلك بغير مراء إحدى صفات أو سلوكيات الديكتاتور. لكننا نذهب من جانبنا إلى أن هذا الانفراد كان ينصب بالذات على جانب اتخاذ القرار والحسم النهائي في القضايا المطروحة. ويخيل إلينا أن ناصر كان يعمد إلى الانفراد باتخاذ القرار وقد يحيطه بسياج من التكتم والسرية (ويتحمل بالتالي هذه الشبهة الديكتاتورية)، لكي يتحمل وحده تبعة القرار ومسؤولية ما قد يسفر عنه من نتائج (المثال ـ النموذج في هذا السياق بالذات هو «عملية» اتخاذ قرار تأميم قناة السويس التي بدأت بانفراد في الرؤية وانتهت بانفراد في الإعلان، ولكنها شملت بين النقطتين مراحل من الدراسات والاستعدادات والحوارات).

من هنا فنحن نرى أن ثمة خلطاً في الأحكام التي يصدرها المؤلف بين ناصر الديكتاتور، وناصر الرئيس والزعيم والمسؤول. تماماً مثل الخلط الذي يقع فيه الكتاب حين يتكلم عن رشى لكبار الصحافيين المؤيدين للقاهرة في بيروت، وتلك آلية نعرف أنها كانت متبعة وتدار أمورها من سفارة مصر (الجمهورية العربية المتحدة) في بيروت وقد نرفضها بوصفها رشوة، لكن لا سبيل لأي منصف القبول بأن القاهرة قامت برشوة السياسيين المعارضين أو المعادين للغرب والمؤمنين بالوحدة العربية (!) حيث كان مئات العراقيين والسوريين واللبنانيين والأردنيين والسياسيين الفلسطينيين على قائمة الرواتب (ص ١٣١).

حديث الكاتب هنا يتسم بتعميم مخّل بالموضوعية: صحيح أنه كان هناك انتهازيون ومخادعون ومرتزقون، لكن الإشارة هنا لا بد وأن تحيل إلى أن الغالبية العظمى كانوا من الساسة والمناضلين الذين

قاوموا الطغيان والانحراف والاستبداد والشعوبية وعمالة الأجنبي في أقطارهم، ثم فتحت لهم القاهرة أبوابها وقامت بواجبها النضالي في تدبير الحد الأدنى من أمور المعاش، وفي إطار سياسة اللجوء السياسي التي كانت تأخذ بها القاهرة في تلك الفترة ولم تكن تلك رشوة بحال من الأحوال.

وبقدر ما ظل الجانب الديكتاتوري في الشخصية الزعامية الناصرية يشكل هاجساً يلح على الكثير من فصول هذا الكتاب، فإن الهاجس الآخر ـ كما رأيناه ـ هو العلاقة ذات الأبعاد المتناقضة والمتداخلة إلى حد التشابك والتعقيد بين عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبين عبد الناصر وإسرائيل من الناحية الأخرى.

ـ عن الخلاف مع «الإخوان» أجاد المؤلف حين أوضح أن جذور الخلاف لم تكن على أساس إسلام أو لا إسلام، بل كانت مطالبة جماعة الإخوان المسلمين بأربع حقائب وزارية في التشكيل الذي أعقب نجاح ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، فضلاً عن مطالبة مرشد الإخوان شخصياً بعرض القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الثورة على مكتب إرشاد الجماعة، وهو ما كان طبيعياً أن يرفضه عبد الناصر باعتباره وصاية على «انقلابه ـ ثورته» في المحل الأول، إضافة إلى رؤية ميزت ناصر طوال حياته (ولم يشر إليها كتابنا) وهي تشككه إزاء التشكيلات الحزبية والجماعات السابقة ـ التنظيم كما قد نصفها، ورغبته في التعامل مع الأفراد بصفاتهم الشخصية وليس من منطلق مواقفهم التنظيمية.

ـ بصدد العلاقة مع إسرائيل يقدم المؤلف أطروحة يحاول ـ كما يقول ـ تدعيمها معرباً عن اعتقاده بأن سلوكيات إسرائيل هي التي دفعت عبد الناصر إلى إعادة تنشيط التدخل المصري في المشكلة الفلسطينية «كي تصبح» قضية مبدئية لدى عبد الناصر.. إلخ (ص ٨٩). ولكننا نحسب أن قضية فلسطين كانت منذ مرحلة التكوين السابقة على فعل الثورة ذاتها ـ تشكل أحد محاور اهتمام عبد الناصر. ألم يتعود على الخروج في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام ليهتف مع أقرانه في الثانويات بسقوط وعد بلفور؟ ألم يتوصل بعد دراسته تاريخ الحملات العسكرية في الشرق الأوسط إلى أن المنطقة العربية أصبحت في نظر ضابط الأركان الشاب «كُلّاً واحداً» على نحو ما كتب في **فلسفة الثورة**؟ ربما يقصد الأستاذ أبو الريش ـ وهو ما يتبدى بالفعل في سلوكيات ناصر في سنوات الثورة الأولى ـ أن الزعيم لم يبادر بسياسة عداء متبلورة يعلنها ضد إسرائيل. وها هو المؤلف يعرض من واقع شهادات شفوية ووثائقية شتى: (هيكل ـ حمروش والأكاديمي الإسرائيلي أفيه شلايم وغيرهم) للمفاتحات والمحاولات الأمريكية بالذات للتوصل إلى نوع من التفاهم بين عبد الناصر وزعماء من إسرائيل (موشي شاريت على وجه الخصوص). عند هذه النقطة لا بد من تسجيل ما يلي:

١ ـ إصرار الجانب المصري ـ حتى في المفاتحات السرية ـ على مبدأ تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي كأساسٍ لحلٍ دائم.

٢ ـ إقدام الجانب الإسرائيلي على سلوكيات منحرفة ومتهورة ومدمرة أيضاً

ما بين فضيحة لافون التي قصد بها تدمير المصالح الأمريكية في مصر إلى رفض تل أبيب أي تنازلات إقليمية لصالح شعب فلسطين إلى غارة إسرائيل على غزة، ومن ثم إلى ضلوع إسرائيل (بن غوريون) في مؤامرة «سيفر» التي أفضت إلى شن العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام ١٩٥٦.

المهم أن ناصر خرج من معركة السويس (عام ١٩٥٦) وقد حقق نصراً باهراً سياسياً ومعنوياً وجماهيرياً بالدرجة الأولى، ولكنه كان نصراً استراتيجياً في التحليل الأخير ما لبث أن أوصله إلى أن أصبح زعيم العرب في القرن العشرين (الفصل **الثامن** من الكتاب)، بيد أن هذه الزعامة كان لها كلفتها الباهظة وثمنها الفادح، سواء بدفع عبد الناصر إلى تجربة وحدة اندماجية لم يكن يرى أن أوانها قد حان وما لبثت أن انتهت إلى طعنة الانفصال، أو سواء ما حشدته إدارة جونسون في البيت الأبيض الأمريكي من جهود استخباراتية وتحالفات مع قوى وعروش عربية، وما عبأته من أموال بملايين الدولارات لإسقاط ناصر ونظامه (حسب اعترافات كبار ضباط السي آي إيه (CIA) في المنطقة، وفي مقدمتهم ولبور كليفلاند (Welbur Cleveland) في كتابه **حبال من رمال** *(Roops of Sand)* وفي حواراته الشخصية مع مؤلف كتابنا). كل ذلك، أوصل إلى حافة الهاوية التي شارفت عليها المسيرة العربية مجسدة في انكسار الزعيم وهزيمة العسكر وغروب الحلم القومي وكان ذلك في حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧.

عند هذا المنعطف من تاريخ العرب القريب يؤكد المؤلف أن عبد الناصر اهتز موقفه القيادي.. حتى أصبح مجرد ذاكرة لماضٍ (ص ٣٢٨)، ومرة أخرى فنحن لا نقر هذا التعميم المغرق في تبسيط الظواهر أو حقائق التاريخ. ففي مساء الثامن من حزيران/يونيو أقر ناصر بمسؤوليته الكاملة عن الهزيمة وأعلن تنحيه عن موقعه كي يعود جندياً إلى صفوف الجماهير، وبعد ساعات انتفض العالم العربي (ومصر في القلب) بالملايين تطالب ببقائه، لا من موقع الإطراء ولا حتى الاحتفاء العاطفي، ولكن من موقع استجماع إرادة الناس على مواصلة المسؤولية إلى حين تفعيل وتنفيذ الشعار الذي رفعه الرجل وكرس له في آخر ثلاث سنوات من عمره شعار «إزالة آثار العدوان».

وغير صحيح ما ينقله الكتاب عن الرئيس الراحل السادات في كتابه **البحث عن الذات**، من أن عبد الناصر مات حقاً يوم ٥ حزيران/يونيو، وإلا لقلنا إن ديغول مات حقاً يوم احتلال النازي لباريس في عام ١٩٤٠.

المدعو للشهادة هنا هو الشعب السوداني الذي استقبل ناصر بحفاوة وإكبار عشية مؤتمر الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ ليحثه على مواصلة المعركة رغم الانكسار (تعمد عبد الناصر أن يخرج في سيارة مكشوفة في شوارع العاصمة السودانية ولم يصحب معه الملك فيصل على خلاف ما ذكر الكتاب). أما السنوات الثلاث الأخيرة من آخر رحيق العمر، فهي التي شهدت إنجاز السد العالي ومواصلة خطط التنمية ومواصلة مسيرة التصنيع وعدم التنازل عن مكتسبات الجماهير في مجانية

التعليم أو العلاج أو الضمان الاجتماعي.. الخ. هذا فضلاً عن إعادة بناء القوات المسلّحة التي قدر لها أن تخوض معارك منتصرة على ضفاف قناة السويس وسيناء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

هذا السلوك الذي يعترف بالهزيمة موضوعياً ولكنه يرتفع فوق جراحها ويمضي إلى إعادة البناء لا يمكن أن تنطبق عليه أحكام مؤلفنا من القبول بالهزيمة (بمعنى التسليم لها) ولا القول ـ استناداً إلى السادات ـ بأن عبد الناصر أصدر **بيان ٣٠ مارس** (وكان يقصد إلى بلورة رؤية إصلاح سياسي في ضوء الدروس المستفادة من الهزيمة) لكي يرشو الشعب المصري (ص ٣٨٤)... ويدحض هذه الصدقية ثانياً ما صوره المؤلف بحق من خروج ملايين الشعب (رغم الرشوة إياها) تنعى رحيل بطلها سواء في مصر أو في أقطار الوطن العربي، في إطار ما أصبح يعرف في الأدبيات السوسيوسيكولوجية باسم «ظاهرة الحزن الجماعي عند الشعوب».

مع هذا كله، ولأن المؤلف كان يصدر أحكامه من منظور رؤية اقتنع بصدقها، وعلى أساس جهدٍ علمي لا سبيل إلى إنكار قيمته ولا إلى التقليل من النتائج البالغة الأهمية التي توصل إليها ـ فقد كانت قراءتنا لهذا الكتاب ـ بالإنكليزية حين صدوره ـ ثم للترجمة العربية البليغة التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، أقرب إلى سياحة ممتعة فكرياً تجددت فيها وبها ذكريات الماضي وهموم الحاضر وهواجس المستقبل. ولسنا نشك في أن الكتاب بحكم أهميته وصدقيته جدير بأن تصدر منه طبعات جديدة.. وحبذا لو أمكن ساعتها تدارك بعض الهنات التي ربما شابت النص أو الترجمة ومنها مثلاً:

ـ مرشد الإخوان لم يكن حسن عشماوي (ص ٦٧) بل كان حسن الهضيبي ولم يكن يتخذ لقب المرشد الأعلى.

ـ زعيم العمال في العصر الملكي (ص ٧٢) كان (النبيل) عباس حليم (وليس حلمي).

ـ في تعليق (ص٤٤) يرد تعريف عن المؤرخ الإنكليزي إدوارد (وليس روبرت) جيبونز ونظن أن المؤلف يقصد شخصاً آخر اسمه روبرت جيبونز يدير مؤسسة للعلاقات العامة وليس المؤرخ الإنكليزي الشهير.

ـ عبد الناصر لم يصدر «أمراً» بالاعتراف بالمذهب الشيعي، وإنما تم الاعتراف بالمذهب الجعفري نتيجة جهود وحوارات بين السيد القمي الإيراني والشيخ محمود شلتوت إمام الأزهر المستنير في عام ١٩٥٩ في إطار تقريب المذاهب الإسلامية.

ـ صورة عبد الناصر (ص ٢٠٨) يراقب مناورات حربية كانت في أواخر الستينيات وليس في أوائلها. وبالمناسبة من الأفضل اعتماد تسمية موحدة للرتب العسكرية في الترجمة حيث ورد مصطلح «عميد» في سياق ومصطلح «كولونيل» (عقيد) في سياق آخر.

ـ ثم لماذا نهين الجماهير العربية التي كانت تؤيد دعوة ناصر إلى الوحدة والكرامة فنصفها (ص ٢٦٩) بالضعفاء والسذج الذين لا يصلحون إلا للهتافات؟

وبديهي أن الترجمة ـ رغم هذه

الهنات ـ بذلت جهداً جباراً كي تهدي إلى القارئ العربي كتاباً حاشداً بتفاصيل دقيقة. دع عنك أن يستغرق أمد الكتاب نحواً من نصف قرن من الزمن العربي المعاصر.

لقد صادفت الكتاب في صيف عام ٢٠٠٤ في إحدى مكتبات نيويورك، قلّبتُ الصفحات ووقع ناظري على آخر السطور.. سعيد أبو الريش: كاتب عربي لديه ألف تحفظ وألف نقد لعبد الناصر يقود سيارة مستأجرة في كاليفورنيا، جاءه عبر الراديو خبر رحيل الزعيم.. لم يتمالك نفسه إذ وضع رأسه بين كفيه وانخرط في نشيج عميق. جاءه شرطي الولاية يسأل عن الخبر فأجاب: «سيدي الضابط.. لقد حدثت حالة وفاة في أسرتي وسمعت النبأ لتوي من الراديو» □

صدر حديثاً

تعريب التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية الواقع والآمال

د. عبد الله بن إبراهيم المهيدب

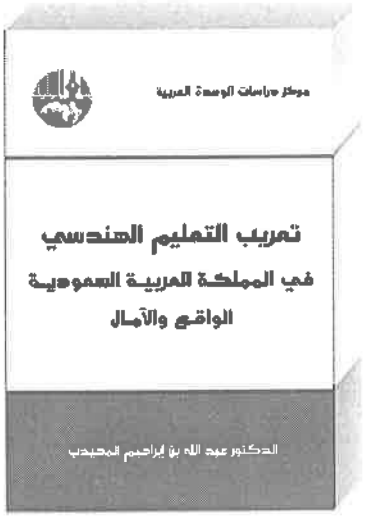

اختلفت الآراء في تدريس العلوم الهندسية باللغة العربية، فالبعض يرى أن هذه الخطوة تؤثر سلباً في التعليم الهندسي بحجة أن اللغة العربية غير قادرة على مواكبة النهضة العلمية والتكنولوجية في هذا العصر، بينما يرى البعض الآخر أن تدريس العلوم الهندسية باللغة العربية ضرورة يجب الأخذ بها في أقرب وقت، ذلك أن من أساسيات استقلال أي أمة من الأمم وتميّزها ارتباطها بلغتها الأصلية وعدم استبدالها بلغة أخرى.

إن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في هذا الكتاب أن تعريب التعليم الهندسي عملية متشعبة الجوانب تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية، ووضع الخطط العامة والتفصيلية، وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية، وبذل الجهود والعمل لفترات متصلة، وبصفة دائمة.

١٤٢ صفحة
الثمن: ٥ دولارات
أو ما يعادلها

الإعلام والثقافة والهوية في الوطن العربي: أعمال الندوة التي أقيمت بمركز البحوث العربية في ٨ و٩/١١/٢٠٠٠

تحرير هويدا عدلي

(القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٣). ٣٣٣ ص.

صباح ياسين

معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

لم تزل الدراسات الإعلامية وبحوث الاتصال في الوطن العربي أقل بكثير من حيث الكم، ومتواضعة من حيث النوع، من مثيلاتها في ميادين العلوم الإنسانية الأخرى، ولا تقنع الحجة التي تبرر المنطق الذي يقول بأن علم الإعلام حديث على لائحة البحث، أو أن تسارع إيقاعه، واتساع تأثيره يقود إلى صعوبة الإحاطة به، فهذه التبريرات لا تتوافق مع حجم التدفق الإعلامي الذي يشهده العالم، ويتعرض له الوطن العربي، وإذا ما تم حساب ما ينشر في علم الجغرافيا أو الاجتماع ومقارنته بما ينشر في علم الإعلام لسنة واحدة، فإننا سوف نرى حجم القصور والانحسار في هذا الميدان.

وعلى الرغم من ذلك تنمو المكتبة الإعلامية من خلال بعض الإصدارات هنا وهناك، وتتنوع الموضوعات التي تتناولها، مع تنوع الفعل الإعلامي وتأثيراته في المحيط السياسي والفكري، وتأخذ البحوث الإعلامية طريقها باتجاه الواقع العلمي، إذ لم تعد الدراسات الإعلامية النظرية بقادرة على اللحاق بقطار الإعلام الشديد السرعة، وما تفرزه تلك السرعة من حالات وواقع جديد بالرصد والتحليل والدراسة. ومن الإصدارات الجديدة في ميدان بحوث الإعلام، والجديرة بالإطلاع والتقويم، هو كتاب **الإعلام والثقافة والهوية في الوطن العربي**، والذي هو بالأساس مجموعة بحوث ومناقشة الندوة التي عقدها مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق في القاهرة. وعلى الرغم من أن عنوان الكتاب يتسع لمفاهيم متعددة قد تبدو في حقيقتها تستحق أن تكون عنواناً لكتب أخرى، إلا أن مدخل الموضوع عبر بوابة الإعلام يلقي بضوءٍ كاشفٍ على معنى الثقافة، ومعنى الهوية القومية في الوطن العربي، ويحاول أن يحصر تلك المفاهيم عبر فكرة الإعلام والاتصال والتفاعلات المترتبة على ذلك.

وعلى ما يبدو من جدول محتويات الكتاب، فإن الندوة كانت تستهدف بالأساس

إثارة النقاش حول العديد من الموضوعات المتصلة بالإعلام، ولعل من أبرز وأخطر تلك الموضوعات قضية الهوية، والتي تستحق الكثير من البحث للكشف، وليس فقط في إطار بعدها المفهومي التجريدي، بل بتعبيراتها المرتبطة بالتعريف ودلالة ذلك على ثقافة الفرد والجماعة وقدرة التفاعل على صياغة الواقع ورسم ملامح المستقبل، وتأثير الفعل الإعلامي في رسم جغرافيا الهوية وأبعادها في الواقع، وهي عملية تبادلية مستمرة، كما أوضحتها الدكتورة هويدا عدلي عندما أشارت إلى أن الإعلام وعبر سلسلة عمليات تفاعلية يعيد إنتاج قيم الجماعة، أو يسعى لتغيير هذه القيم، وتكريس قيمٍ جديدة.

وبهذا المعنى فقد اهتمت الندوة **أولاً** بتقييم تجربة الإعلام الوطني على مستويات عديدة، في المقدمة منها مدى قدرته على إحداث التغيير الاجتماعي من عدمه، **وثانياً** أثر الإعلام المعولم، أو أثر العولمة الإعلامية على الثقافة الوطنية والهوية، ولذلك جاء بحث الدكتورة عواطف عبد الرحمن «الخطاب الصحفي حول قضايا الوطن» مدخلاً لإثارة الحوار حول تجربة الإعلام الوطني في المحافظة على الهوية الوطنية وتسريع عملية التحديث، وهي معادلة صعبة وغير يسيرة، تدخل فيها العولمة كعامل مؤثر إيجابي وسلبي في الوقت ذاته، ولذلك فإن نموذج المجتمع العربي، موضوع البحث، يعد قاعدة لاختبار مدى قدرة الخطاب الوطني في مواجهة تأثيرات الخطاب الخارجي، وبمعنى آخر مدى قدرة الإعلام الوطني في تعزيز وصيانة ثوابت الوحدة الوطنية والهوية الثقافية أمام التدفق العارم والسيل الجارف للرسائل الإعلامية المعولمة التي تدعو إلى كسر الحواجز والأطر الإقليمية والوطنية، والانطلاق إلى أممية تذوب فيها الشخصية، وتعوم فيها الهوية والخصوصية. وبعد أن تقدم الدكتورة عواطف عبد الرحمن عرضاً لتطور أداء المؤسسة الصحافية المصرية منذ عام ١٩٥٢ (الثورة المصرية)، مروراً بالتحولات السياسية المختلفة وفي إطار رصد عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل قضية التعليم والإدارة والإسكان وموضوعة حرية المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والمجتمع المدني، تذهب بعد كل ذلك العرض إلى تأطير المؤشرات العامة الحاكمة لأداء الإعلام المصري عبر تلك المراحل، وهي بذلك تجري محاكمة فكرية لعلاقة الإعلام بالمواطنة، وتحاول أن تستبعد أية عوامل خارجية مؤثرة في تلك العلاقة، وتثير التساؤل بشأن مدى قدرة الإعلام الوطني في بناء علاقة تفاعلية وليس علاقة تناكفية بين الدولة والفرد، علاقة ذات ديمومة إيجابية وليس علاقة ظرفية مصلحية مؤقتة.

وفي هذا الإطار تشير الدكتورة عبد الرحمن إلى الافتراق الحاصل في الواقع بين خطاب الصحافة القومية الذي يعيد إنتاج وتشكيل الصورة الذهنية «عبر المواد التحررية والإعلانات التي تروج لأيديولوجية السوق وتسعى إلى تزييف الوعي الجماهيري بحقيقة الأوضاع في المجتمع المصري»، وبين خطاب الصحف الحزبية التي حرصت على «تسليط الضوء على السلبيات، وتلقي بمسؤولية الإهمال على الحكومة».

إن هذه الحالة ذات الطابع الانقسامي وفي الغالب ذات الخصائص المتعارضة بين خطابين إعلاميين يدعي كل واحد منهما تبني مصلحة الجماهير والحديث باسمها، هذه الحالة أدت إلى افتراق على مستوى إدراك ووعي معنى المواطنة. المواطنة التي تعطي ولاءً مطلقاً للسلطة، ومواطنة تدرك أن مصلحتها في معارضة سياسة السلطة وإيجاد البديل.

أولاً: حاضنة الحرية الإعلامية

ماذا يمكن أن تكون مخرجات النظام السياسي الذي يعيش أزمة العلاقة الداخلية بينه وبين المواطن، غير المزيد من عوامل التباعد وانقطاع إمكانية التفاهم والتواصل؟ وكيف يعبر النظام الإعلامي الوطني عن قدرته في بناء هوية وطنية موحدة قادرة على صياغة علاقة إيجابية بين طرفيْ المعادلة: الدولة والمواطن؟

إن هذه التساؤلات اجتمعت في دراستين، رغم أن كل واحدة منهما تحمل عنواناً مختلفاً عن الآخر، إلا أن منهج الدراستين والخلاصة التي وصلتا إليها، قد أكدا جملة من الحقائق المتصلة بمدى تفاعل المواطن، وعبر قيم المواطنة، مع برامج الدولة التنموية.

وعبر التفاصيل الدقيقة التي يعبر عنها الإعلام في إطار حركة المجتمع اليومية، كتب في «العلاقة بين الزوجين: المرأة من قيم التمرد والرفض إلى الطاعة والتمحور حول الرجل ـ الدراما الإذاعية نموذجاً»، وفي الوقت ذاته كتبته الدكتورة ماجدة أحمد عامر عن «نمذجة المجتمعات الريفية في وسائل الاتصال الجماهيري ـ دراسة تحليلية ميدانية على الدراما الريفية ١٩٩٥–١٩٩٩».

وإذا كان كل بحث من البحثين المشار لهما قد استهدف عينة من المجتمع المصري، ربما تختلف من حيث توصيفها ودورها في الحياة، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو محاكمة منظومة القيم الاجتماعية التي تتناولها وسائل الإعلام، ففي **البحث الأول** إثارة لمفاهيم سيادة الرجل والسلطة الذكورية في العائلة المصرية، وفي **البحث الثاني** تشريح لأثر الإعلام في واقع الأسرة وقيمها، مثل الصدق والشرف والأمانة وغيرها، والقاسم المشترك هو مدى قدرة الرسالة الإعلامية على التجاوب والتفاعل مع البيئة المستهدفة، وبالتالي مدى قدرة تلك الرسالة على الدفاع عن منظومة القيم السائدة مقابل السيل الجارف من تدفق الرسائل الاتصالية الواردة من بيئات مختلفة، لتبشر بمنظومة علاقات اجتماعية ذات مواصفات وقيم قد تتناقض مع جوهر العلاقات المعتمدة.

إن مثل هذه الدراسات الميدانية، والتي تعتمد على مبدأ المقابلة الشخصية مع النماذج المستهدفة وإلى تحليل مضمون الإجابات وفق معيار ثابت صالح للمقارنة وقادر على الثبات كدلالة للتفسير وتأشير مدى التطابق والانحراف، يقود إلى اكتشاف حقائق يصعب الوصول إليها عبر التناول النظري المجرد، وفي الوقت ذاته يقدم صورة حقيقية لمدى تأثير الرسائل الاتصالية على بيئات غير حضرية، أي البيئات الموجودة في المجتمعات الصناعية والزراعية ذات الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، والتي تتمسك

بمنظومة قيمها، وتعتز بثقافتها وهويتها الوطنية على أساس الانتماء التاريخي والمصالح المشتركة.

ثانياً: إشكالية الخطاب الإعلامي

قدمت الدكتورة هويدا علي محاولة إعلامية جادة عبر دراستها «قراءة في إشكالية الخطاب الثقافي والسياسي المصري تجاه المرأة»، وحاولت أن تكشف عن العناصر المؤثرة في تكوين الخطاب الإعلامي (الثقافي والسياسي المصري) عبر تعامله مع الواقع وبشكل خاص من خلال تناول موضوعة المرأة في مصر.

وتعرض الدكتورة هويدا عدلي تناقض الخطاب الرسمي تجاه قضية المرأة وعدم وضوحه، وترجع ذلك إلى «سعيه للتوفيق بين ضغوط ومطالب التيارات السلفية وبين المناخ الدولي الدافع نحو مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة، ولذا تبدو سمة القلق غالبة على هذا الخطاب، وحتى إذا تم تبني سياسات داعمة للمرأة، غالباً ما يصاحبها تبرير لهذه السياسات على أساس ديني والبحث عن مشروعية دينية لها»، ولذلك فإن الخطاب الإعلامي يقف على مفترق ثلاثة طرق؛ الطريق **الأول** هو اتسامه بالنزعة الدفاعية عبر طرح قضية المرأة باعتبارها قضية قيمية ومثالية (مبدئية)، والطريق **الثاني** تضخيم البعد الأخلاقي في معالجة قضية المرأة، والطريق **الثالث** هو التأكيد على الوظيفة الأسرية والأدوار التقليدية للمرأة. وهذا التوصيف القابل للتعميم في كل أقطار الوطن العربي يحدث لبساً وخلطاً بين الدور السياسي والاجتماعي، ويجعل من قضية الدفاع عن حرية المرأة في وسائل الإعلام منبراً سياسياً تحكمه مصالح ودوافع أخرى، وهي في الواقع ترفع شعارات محرضة حول موضوع المرأة، وتتستر على نيات أخرى ذات أهداف تتعلق بالتنافس على الأدوار وعلى السلطة.

وعلى الرغم من أن هذه القضية التي أثارتها الدكتورة هويدا عدلي ليست جديدة من حيث التناول في وسائل الإعلام العربية، إلا أن الدراسة امتازت بأنها قد أكدت في مضمونها، ليس فقط على غياب الخطاب الإعلامي الواضح والمؤثر، بل عجز التنظيمات والجمعيات النسوية، والتي انحصر نشاطها في «إطار الأنشطة التقليدية مثل رعاية الطفولة والأمومة»، وابتعدت عن المشاكل الحقيقية التي تواجهها المرأة في المجتمع المصري أو العربي بشكل عام. وفي مقدمة تلك المشاكل: تهميش دور المرأة، وحجب الحقوق المدنية عنها، واعتبار أن ما يقدم لها من حقوق أساسية، وهي حقوق مشروعة وإنسانية، وكأنها منّة أو هدية من السلطة، وعلى المرأة مقابل ذلك أن تقدم الطاعة والولاء والتنازل عن سقف المطالب، إلى الحدود المسموح بها ضمن النظام الاجتماعي السائد.

ثالثاً: الإعلان المعولم

ضم كتاب **الإعلام والثقافة والهوية في الوطن العربي** ضمن بحوثه دراسة عن الإعلان المعولم «قراءة في خطاب الإعلان المعولم في الصحافة العربية» للدكتور محمد شومان، والتي ناقشت توظيف الإعلان عبر وسائل الإعلام المعولم لنشر ثقافة الاستهلاك، والآثار التي يخلفها الإعلان

التجاري في ثقافة المجتمع والفرد بشكل عام.

ويناقش البحث فكرة جوهرية تتلخص في أن الإعلان المعولم يهدف إلى تشكيل ثقافة معولمة، أي أنه وسيلة اتصالية أيضاً تحمل رموزها ودلالاتها الخاصة، وعلى الرغم أن رموزها ودلالاتها غير متطابقة في الغالب مع الواقع، أو مبالغ فيها، أو موظفة للأحاسيس والمشاعر ومستفزة للوعي وغير ذلك، إلا أنها تصب نحو غاية واحدة وهي السيطرة على ثقافة ومنظومة قيم الآخر، ومحاولة التأثير عليها وفرض قناعات (حاجات) جديدة على الفرد، ولذلك غالباً ما نجد الإعلان مستفزاً للأحاسيس والمشاعر، ويقترب من منظومة القيم الاجتماعية والأسرية، وحتى يتدخل في العلاقة بين الطفل والأم والزوج وزوجته وهكذا.

وهكذا يعمل الإعلام المعولِم ـ بكسر اللام ـ كآلية فاعلة لتسريع عملية العولمة، كما يقول الدكتور محمد شومان، ويجسد بوضوح قيماً ومعانيَ ورموزَ أيديولوجية العولمة، ويروج لها من خلال خطاب مراوغ وبراق، لكنه مضلل وزائف، إذ إنه يمجد ثقافة الاستهلاك، ويسوق للمتعة المجردة والسريعة، ويثير الرغبة من التمييز الطبقي، أي انتقال الفرد من مجموعته وبيئته وطبقته، إلى أخرى يشعر أنها أكثر مرتبة في السلم الاجتماعي، وكل ذلك يقود إلى طمس الشخصية الثقافية الوطنية، ويشجع الدعوة إلى التغريب والاغتراب، والابتعاد عن القيم الوطنية مقابل إحلال قيم النموذج الأمريكي التي تمجد الفرد المتميز، والقوة الخارقة المطلقة، وكل ذلك يقود الفرد أيضاً إلى استبدال منظومة قيمية بأخرى، وربما إلى طمس وتغييب الموروث الثقافي بأسره.

رابعاً: الإعلام العربي والمصالح القومية

ويضم الكتاب أيضاً دراسة قيِّمة عن الإعلام العربي في مواجهة قضايا سياسية دولية وإقليمية، وهي دراسة الدكتورة نجوى أمين الفوال «الإعلام المصري والقارة الأفريقية»، وهي الدراسة التي تابعت مجالات التحرك المصري في أفريقيا على عدة محاور، وحاولت أن توظف منهج دراسة الحالة في رصد فعالية الإعلام المصري تجاه القارة ومشاكلها، ولتثير مجموعة من التساؤلات عن أسباب غياب استراتيجية إعلامية واضحة في التعامل مع أفريقيا، ولتؤشر أيضاً تراجع اهتمام الإعلام المصري بأفريقيا، وللتباين بين مستوى اهتمام الصحافة وبين وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وترجِع ذلك إلى طبيعة السياسة الخارجية المصرية واهتماماتها الإقليمية والدولية، وإلى ندرة الكوادر المتخصصة في الشؤون الأفريقية في الإعلام المصري بشكلٍ عام.

إن فضيلة هذه الدراسة ليست في دراسة حال الإعلام المصري في تعامله مع أفريقيا، بل بتوجيه الاتهام أيضاً إلى الإعلام العربي عموماً بالتقصير في الاهتمام بمحيطه الإقليمي، إذ ينطبق ذلك على الدول العربية الموجودة في قارة آسيا من قصورها في الاهتمام الإعلامي الاستراتيجي والفاعل مع المحيط الإقليمي ومع مشاكل الدول أيضاً، وبشكل خاص الدول الإسلامية في آسيا، والتي ترتبط بعلاقات وثيقة ليس مع

الدول العربية في قارة آسيا وحسب، بل مع كل الدول العربية مثل تركيا وماليزيا وباكستان وإيران.

وتستكمل مناقشة هذا الإطار من مهمات الإعلام العربي نحو خارج المحيط القومي دراسة الدكتورة إيناس أبو سيف «الخطاب الصحفي العربي بين الذات والآخر، دراسة استطلاعية تطبيقية على الأزمة العراقية ـ الأمريكية ١٩٩٨ في الصحافة الأمريكية، والصحافة العراقية، والصحافة المصرية»، وهي دراسة استطلاعية تم توظيف منهج المسح الوصفي لرصد ووصف التطورات المطروحة داخل إطار كل المؤسسات الإعلامية لمستهدف الدراسة، والتي خلصت إلى تأشير قصور واضح في أداء الإعلام المصري نحو تلك الأزمة، في الوقت الذي فيه إشارة إلى وجود أقلام في وسائل الإعلام المصرية عبرت عن موقف قومي مساند للعراق في نزاعه مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من الشهادات الميدانية البالغة الأهمية عن الأوضاع الإعلامية العربية الشهادة التي قدمها الأستاذ عبد الله الحوراني والتي كانت بعنوان «الإعلام والانتفاضة» والتي قدم فيها قراءة عن الإعلام العربي حول مسألة الانتفاضة الفلسطينية، والانتقادات الموجهة لأداء الإعلام العربي في التعامل مع تطورات وأحداث الانتفاضة.

ويخاطب الحوراني المشاركين في الندوة ليوضح دور الإعلام العربي نحو الانتفاضة بقوله: كل ما يمكن قوله إن الإعلام تعاون مع الانتفاضة من زاوية عاطفية أبكتنا جميعاً، وأثّرت فينا جميعاً وهذا مهم، ولكنه لم يتناول المسألة من زاوية تحليلية، بمعنى أن يستغل الإعلام العربي هذه الحالة الانتفاضية وما أنتجته ليعيد الأمور ويضعها في إطارها الصحيح ليقول ما هي حقيقة إسرائيل، وما هي حقيقة المجتمع الإسرائيلي، وما هو دور أمريكا في دعم إسرائيل... إلخ.

ويحمِّل السيد عبد الله الحوراني الدول العربية، والدول النفطية بشكل خاص مسؤولية التقصير في بناء أجهزة إعلامية قومية تتبنى الدفاع عن القضايا القومية المصيرية، والدفاع عن الثقافة والهوية القومية، ويشير في هذا الإطار إلى إمكانية وجود تكتل عربي في ميدان صناعة الإنترنت على سبيل المثال.

وفي شهادات أخرى، كالشهادة التي قدمها السيد الغضبان عن تجربة الإعلام المرئي والمسموع في مصر، واهتماماته كذلك بالمناقشات التي أعقبت بحوث الندوة والتي تضمنها الكتاب في خاتمة. جميعها أكلمت إطار الصورة عن الإعلام والثقافة والهوية في الوطن العربي، وهي صورة قاتمة لا تبشر بخير وتدعو إلى معالجة مواقع الخلل وتجاوز الإخفاقات والمعوقات التي تعتري الخطاب والأداء الإعلامي العربي.

ويبقى الشيء الذي يدعو إلى التفاؤل الشجاعة في الرأي التي اتسمت بها الدراسات والمناقشات التي تضمنها الكتاب، شجاعة يحتاجها الأداء الإعلامي العربي للمكاشفة والمصارحة ومعالجة القصور الكبير في صناعة الإعلام وتسويقه □

كتب أجنبية مختارة

(١)

Samuel P. Huntington. *Who Are We?: The Challenges to America's National Identity*. New York: Simon and Schuster, 2004. xvii, 428 p.

يقع بعض المؤلفين ضحية لنجاح ساحق يحققه أحد مؤلفاتهم إلى حد يجعل مؤلفاتهم اللاحقة تختفي وراء ظل ذلك المؤلَّف الناجح.. حتى وإن كان كتابه اللاحق أفضل من ذاك. لكن هذا يحدث غالباً لأن المؤلف نفسه يصبح بعد نجاح كتاب له إلى حدود غير متوقعة أسيراً لذلك سواء من حيث الموضوع أو المقاربة أو الاستنتاجات.

هذا هو ـ غالباً ـ حال صاموئيل هانتنغتون (صاحب كتاب **صِدام الحضارات**)، والواقع أن هذا الكتاب لم يخفِ ما كتبه هانتنغتون بعده، إنما أخفى ما كان قد كتبه قبل، ومنه ما هو أهم أكاديمياً وحتى سياسياً من **صِدام الحضارات**، ويمكن أن نذكر على وجه التحديد كتابه سنة ١٩٨١ عن **الجندي والدولة** (*Soldier and the State*).

لقد صدر للمؤلف الشهير كتاب جديد في أوائل عام ٢٠٠٤ بعنوان: **من نكون نحن؟** الدلائل واضحة على أنه لم يلقَ اهتماماً كبيراً من النقاد، ولم يدرج على قائمة أكثر الكتب مبيعاً لأي صحيفة أمريكية أو غير أمريكية. لم تشفع له شهرة هانتنغتون وكتابه الأشهر. ويبدو أن السبب هو أن الكتاب الجديد هو بصورة ما ظِلٌ للكتاب السابق **صدام الحضارات**، فهو يعالج الموضوع ذاته ويذهب فيه إلى النتيجة نفسها عن حتمية حدوث صدامات بين «الحضارات»، التي كان حصر معناها بالأديان الرئيسية السائدة بين سكان العالم. إنه يتحدث ـ مرة أخرى ـ عن الأهمية العالمية للأديان معتبراً أن القرن الحادي والعشرين هو «قرن الدين» مؤكداً أنه ـ باستثناء أوروبا الغربية وحدها ـ فإن الشعوب تجد ملاذها وإرشادها وعزاءها، وكذلك هويتها، في الدين.

ويعود هانتنغتون فيؤكد أن «الجماعات الإسلامية المتشددة» تحتفظ بشبكة خلايا في جميع أنحاء العالم، على نحو ما كانت تفعل الأممية الشيوعية. وصحيح

أن المسلمين المتشددين لا يهدفون إلى تحويل الأمريكيين والأوروبيين إلى مجتمعات إسلامية، إلا أن «هدفهم الأساسي هو إلحاق أذى بالغ بهم». إن أقوى نواحي الهوية في البلدان الإسلامية هي الهوية الدينية، هوية الانتماء إلى «الأمة الإسلامية» وقد ضعفت أشكال الهويات الأخرى بما فيها الهوية القومية ومعها ضعفت الدولة ـ الأمة أو الدولة القومية.

فأين سؤال المؤلف البارز في عنوان كتابه **من نكون**؟ ـ وهو يعني الأمريكيين؟

يقول: عندما هاجم بن لادن أمريكا فإنه ملأ الفراغ الذي خلقه غورباتشوف بعدوٍ جديدٍ لا يمكن الوقوع في خطأ إدراك مدى خطورته، وهو قد حدد هوية أمريكا تحديداً وثيقاً باعتبارها أمة مسيحية. ويتساءل: هل نحن «نحن» ـ بمعنى شعب واحد ـ أم أننا عدة شعوب؟ ما الذي يميزنا «نحن» عن «هم» الذين ليسوا «نحن»؟ إن الخيارات التي يأخذ بها الأمريكيون ـ بين الكوسموبوليتانية والإمبريالية والقومية ـ ستشكل مستقبلهم كافة ومستقبل العالم أيضاً. ولقد كان الحافز الإمبريالي يتغذى بالاعتقاد بتفوق قوة أمريكا وعالمية القيم الأمريكية.

ولكن هانتنغتون ـ وهو في الأساس باحث استراتيجي ـ ينتهي إلى تحذير مهم: «الحرب الآن أكثر من أي وقت مضى أصبحت محطِّم الدول وليست صانعتها» كما كان الحال في الماضي.

(٢)

Yossef Bodansky. *The Secret History of the Iraq War*. New York: Regan Books, 2004. 570 p.

يستطيع القارئ ـ فضلاً عن الناقد ـ أن يلمح بسهولة أن المؤلف الأمريكي يوسف بودانسكي يريد من هذا الكتاب أن يكون أقرب إلى مرجع تاريخي يلجأ إليه كل معني بالحرب الأمريكية على العراق، إرهاصاتها وبداياتها وتطوراتها على مدى الفترة القصيرة التي تقع بين الغزو وانتهائه من تأليف الكتاب في أوائل صيف عام ٢٠٠٤. هل نجح أم لم ينجح؟ سؤال مشروع في ضوء حقيقة قصر الفترة من الحرب التي يغطيها الكتاب، لكن بالإمكان القول إنه نجح في أن يرسم صورة تفصيلية شبه كاملة للإرهاصات والبدايات، وعززها بالوثائق والمعلومات وما أسماه هو في أواخر الكتاب «السجل التاريخي».

ولأن يوسف بودانسكي ليس غريباً عن شؤون هذه المنطقة ـ وإن يكن أوثق صلة بالشأن الإسرائيلي، وبعده بالشأن المصري– فإن معرفته بالسياسة الأمريكية في المنطقة مكّنته من رؤية الأحداث في العمق، حتى يمكن أن نقول إن وضعه عبارة «التاريخ السري...» في بداية عنوان كتابه مبرر إلى حد كبير وليس مجرد حافز تسويقي. (لكنه يقع في بعض أخطاء صغيرة تكشف عن انعدام ألفته مع الشأن العراقي بوجه خاص، مثل أخطاء كتابته لأسماء السياسيين والدبلوماسيين العراقيين).

ولأن إحدى نقاط القوة في خبرة بودانسكي ومعرفته تتعلق بإسرائيل، فإن الحيز الذي تشغله إسرائيل في تاريخه السري لحرب العراق يتخطى ما قرأناه في كتب أخرى لمؤلفين أمريكيين حول الموضوع ذاته. إسرائيل ترد في السرد الضخم الذي يقدمه مئات المرات.. لكن الفصل الثالث عشر من الكتاب ـ تحت عنوان «تحول كارثي» ينصب على البعد الإسرائيلي في الأحداث. ومن المثير للاهتمام أنه بدأ

باقتباس من إحدى الصحف العربية يقول أنه «بعد أشهر قليلة من الانسحاب الإسرائيلي المهين من الجنوب اللبناني الذي فتح أعين الشعوب على مرحلة جديدة وغير مألوفة في الصراع العربي الإسرائيلي...» ويخلص بودانسكي إلى أن واقع الاحتلال الأمريكي يتجه نحو مصير مماثل، فهو يغوص عميقاً في ورطته وتتغير باستمرار شروطه لمغادرة العراق، أو حتى تركه بالمعنى الرسمي لا الفعلي مع الاحتفاظ بوجود أمريكي واضح.

ويعتقد بوادنسكي أن الدفعة التي تلقتها معضلة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على يد الإدارة الأمريكية هي نتيجة رغبة هذه الإدارة في تهدئة المشاعر العربية والإسلامية العارمة ضد احتلالها للعراق، على الرغم من أن إدارة بوش ـ حسب رأيه ـ مستمرة في تجاهل الوقائع في المنطقة. وهو يتحدث كثيراً في هذا السياق عن غضب عارم ولوم شديد وجه إلى المسؤولين الإسرائيليين من جانب واشنطن في مناسبات عديدة، ويبدو أن الإسرائيليين لم يدركوا أن أوجاع أمريكا في العراق كانت وراء هذا السلوك.

ليس كتاب بودانسكي هذا من نوع قابل للتلخيص، لكن استنتاجاته الختامية واضحة ـ بعد التأسيس على كم هائل من المعلومات: «بينما يتركز الانتباه على الحرب والإرهاب المتصاعدين من قلب العراق السني، فإن الجماعات السكانية العراقية الأربع الأخرى ـ الشيعة وعشائر السنة البدوية والأكراد والتركمان تستعد بنشاط لشن حروبها الخاصة ضد الولايات المتحدة... إن العراق ينزلق إلى حالة من الفوضى لا عودة منها... والانتفاضة العراقية أبعد ما تكون عن مجرد تحدٍ أمني لسلطات الاحتلال، إنها أولاً وفوق كل شيء تطور سياسي حرج يهدد قدرة أمريكا على الاحتفاظ حتى بالانتصارات الصغيرة التي كسبتها أثناء غزو العراق».

(٣)

Michael E. O'Hanlon. *Defense Strategy for the Post-Saddam Era*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005. x, 148 p.

بعض الكتب تخدمها الأحداث، تبرز أهميتها وتجعلها تبدو جيدة التوقيت، وبعضها الآخر «تحرقه» الأحداث تتجاوزه وتطمر أهميته وتجعله يبدو وقد فات أوانه. وربما تلعب الصدفة دوراً لا يمكن إنكاره في ذلك. وكتاب أوهانلون الخبير الاستراتيجي الأمريكي، الذي يشغل موقع زميل أقدم في دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنغز، هو من النوع الأول. إذ يجيء صدوره في وقت تتصاعد فيه لأقصى حد المناقشات داخل الإدارة الأمريكية وخارجها، حول ما إذا كان الخروج من الورطة العسكرية الأمريكية في العراق يتطلب المزيد من كل شيء، أو أقل من كل شيء، وبصفة خاصة العنصرين الأساسيين في الحرب: البشر، أي القوات، والثروة أي الميزانية المعتمدة لهذه الحرب.

ويخلص أوهانلون إلى نتيجة واضحة يدلل على وجاهتها، ولكن لا يقدم أدلة قاطعة على أن هذه النتيجة تضمن نهاية ناجحة ـ أي انتصاراً عسكرياً وسياسياً ـ للأهداف الأمريكية في العراق. إنه يؤكد ضرورة تقليص الميزانيات المخصصة لبرنامج تطوير الأسلحة في القوات المسلحة الأمريكية حتى يكون بالإمكان الإنفاق مما يتوافر منها على

حرب العراق. إذ لا توجد سبل أخرى لتوفير ميزانية لهذه الحرب، وهو يرتب هذا الاستنتاج على استنتاج آخر بأنه لا مفر من زيادة عديد القوات الأمريكية المحاربة في العراق بأربعين ألف جندي إضافيين إلى القوات البرية تحديداً.

أما من أين يستمد المؤلف هذه الاستنتاجات فالإجابة البسيطة هي: من دروس حرب أمريكا في أفغانستان وفي العراق، وإلى أين وصلت الأمور فيها خلال الفترة، منذ غزو العراق في ربيع ٢٠٠٣ بوجه خاص. وهو يعالج الدفع في أدق تفاصيله. يقول ـ مثلاً ـ أن إدارة بوش قررت زيادة الميزانية الدفاعية بنحو ٢٠ مليار دولار سنوياً للمستقبل المنظور، لكنها لم تتنبه إلى أن نصف هذه الزيادة سيبتلعه التضخم أي ارتفاع أسعار كل شيء من الأسلحة إلى الإمدادات الأخرى والنفقات المرئية وغير المرئية. ويلاحظ أن حرب العراق تفرض على أمريكا قسراً أن تنفق عليها أكثر، في وقت تعاني فيه الحكومة الاتحادية عجزاً مالياً يبلغ في إجماله ٤٠٠ مليار دولار. لهذا لا مفر من تقليص النفقات في بعض الجوانب من أجل إتاحة ما تحتاج إليه الحرب في العراق من زيادة.

يزيد الطين بلّة أن المؤلف يبدي اقتناعاً أكيداً بأن الولايات المتحدة ستواصل الحرب في أفغانستان والعراق «وفي المستقبل المنظور». لكن أوهانلون يقع في تناقض واضح حين يعتبر أن «من حسن حظ الولايات المتحدة أن وعد التقانة العليا بالاستمرار في التجديد والتطوير للقوات المسلحة يسمح للولايات المتحدة بأن تكون أكثر اقتصاداً مما كانت في الماضي في إنفاقها العسكري». وهذا يتناقض بوضوح مع دعوته الأساسية إلى خفض النفقات على برامج تطوير الأسلحة.

وتبدو المشكلة أوسع مدى بكثير، إذ يؤكد المؤلف أن أمريكا مضطرة ـ إلى جانب مواصلة حربها في أفغانستان والعراق ـ إلى الاحتفاظ بوجودها العسكري ـ بنفقاته الباهظة ـ في كوريا وفي الخليج (في مواجهة احتمالات خطر إيراني)، وفي أوروبا وفي منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا. ومعنى هذا أن الدولة الأعظم عسكرياً التي أدركت في السنوات الأخيرة أنها غير قادرة على خوض حربين في مسرحين عسكريين متباعدين، تجد نفسها مضطرة إلى التواجد عسكرياً ـ وإن بدون حرب فعلية إنما مع احتمال لا يمكن إغفاله لانفجارها في أي وقت ـ في أربعة مسارح متباعدة (...).

(٤)

T.B. Schwartz - Barcot. *War, Terror, and Peace in the Qur'an and in Islam: Insights for Military and Government Leaders*. Preface by Anthony C. Zinni. Carlisle, PA: Army War College Foundation Press, 2004. 401 p.

لا يقصد هذا الكتاب إلى القارئ العادي المعني بمعرفة موضوعية ـ أو حتى غير موضوعية ـ بما يمكن أن يكون موقف الإسلام من الحرب والإرهاب والسلام، إنه يقصد بالتحديد ـ كما يؤكد عنوانه الفرعي ـ إلى قارئ من نوعية خاصة، قارئ تترتب على قراءته لهذا الكتاب مواقف واتجاهات... وربما قرارات. يقصد إلى تبصير القادة العسكريين والحكوميين. وهو صادر بالتحديد من كلية الحرب الأمريكية (التابعة للجيش)، بتعبير آخر فهو صادر من وإلى القادة العسكريين (...).

ويصفه الناشر «المؤسسة الطباعية

لكلية الحرب» بأنه «تجميع مدهش وبحث موضوعي في فن الحرب الإسلامي. مفيد بشكل خاص للقادة الحكوميين والعسكريين الذي يتعين عليهم التصدي للمتعصبين المسلمين في أوضاع قتالية. وبطبيعة الحال فإن ما يقوله الناشر عن كتاب لا بد أن يقول إنه موضوعي وإنه مفيد، ولا يمكن توقع غير ذلك. ولابد من الإشارة هنا إلى أن المؤلف شوارتز ـ باركت ضابط مارينز سابق يحمل درجة الدكتوراه من جامعة كارولينا الشمالية وله مؤلفات عديدة في مجالات الحرب والشؤون الدولية، ويدير مؤسسة استشارية للخدمات البحثية في هذه المجالات ذاتها. وربما يجدر بالذكر أن للكتاب مقدمة كتبها الجنرال أنتوني زيني القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية.

ما فعله المؤلف ـ بصورة أساسية ـ في هذا الكتاب هو أنه عرض ٢٣٠ معركة خاضها المسلمون عبر التاريخ من عام ٦٢٤ (السنة التي وقعت فيها غزوة بدر بقيادة الرسول بعد سنتين من هجرته من مكة إلى المدينة) حتى الحروب والمعارك الدائرة الآن في العراق وفي أفغانستان. وخلال ذلك يعرض للكيفية التي يستعين بها المحاربون المسلمون بآيات القرآن، متوصلاً إلى استنتاجات لا يعوزها الذكاء عن وجود أنماط سلوكية محددة للمسلمين في أثناء الحرب وفي مراحل الاستعداد لها وكيفية استقبالهم للنصر أو الهزيمة في نهاياتها. وفي هذا تكمن دروسه «المفيدة» للقادة الأمريكيين ـ عسكريين ومدنيين ـ في كيفية التعامل مع المحاربين المسلمين في المراحل والأوضاع الميدانية والمواقف المختلفة.

وأساس اعتقاد المؤلف بأهمية ودروس حروب المسلمين وأنماطهم السلوكية في الحرب وفي السلام (وفي الإرهاب كزعمه) هو حسب تعبيره «ضرورة فهم الطبيعة السيكولوجية لخصومنا». وهو يستمد فهمه لهذه الطبيعة السيكولوجية للمسلمين من العلاقة الحميمة (الدينية) بين الإنسان المسلم والنصوص الدينية التي يستقي منها نسقه الإيماني، وهي أساساً في القرآن. ولهذا فإنه يسرد الكثير من آيات القرآن حول السلام والإرهاب والحرب (مترجمة إلى الإنكليزية بطبيعة الحال).

ويخصص المؤلف فصلاً (الثالث) يتناول فيه بقدر من التفصيل رسول الإسلام كقائد عسكري، ويعرض بعد ذلك لمعارك المسلمين الحربية (منذ عام ٦٢٢ إلى عام ١٩٨٤)، ثم ينتقل في الفصل الخامس إلى حروب المسلمين الحديثة والراهنة.

(٥)

Eric Alterman. *When Presidents Lie: A History of Official Deception and Its Consequences*. New York: Viking, 2004. ix, 447 p.

من المؤسف أن هذا الكتاب يتناول أكاذيب الرؤساء الأمريكيين وحدهم.

من ناحية لأن كثيرين يتمنون لو كان بالإمكان كشف أكاذيب رؤسائهم من غير الأمريكيين.

ومن ناحية أخرى لأن الكتابة عن أكاذيب الرؤساء الأمريكيين ممارسة مستمرة وتستخدم عادة في تأكيد ديمقراطية النظام الأمريكي. ونادراً ما نتساءل: ولماذا إذاً تستمر الأكاذيب على الرغم من أن الفرصة كبيرة لفضحها؟

على أي الأحوال فإن كتاب إيريك أولترمان تميز بفضيلة تسجيل التاريخ، ومعظم المعلومات الواردة فيه عن الممارسات

الخداعية لرؤساء أمريكا ـ معظمهم ـ على التعاقب تكاد لا تقدم جديداً. فكل منها كشف في حينه أو بعد حينه وكتب عنه في الصحف والكتب بدرجات متفاوتة من التحليل الموضوعي. ويلفت النظر أن «أعظم» رؤساء أمريكا بالمعايير الأمريكية (وأحياناً العالمية) أمثال فرانكلين روزفلت وجون كينيدي وليندون جونسون ورونالد ريغان هم أنفسهم «أبطال» هذا التاريخ من الأكاذيب الرئاسية، والقائمة تكشف أنهم ينتمون للحزبين الكبيرين اللذين يحتكران السلطة التنفيذية والتشريعية بدرجة أو بأخرى من التناوب.

لقد استطاع المؤلف أن يجمع في هذا الكتاب ما كان مبعثراً من الحقائق التي تكشف أكاذيب الرؤساء الأمريكيين في صفحات آلاف من الكتب والصحف والدوريات والمجلات، وهو جهد شاق بلا ريب. وقد عالج موضوعه ـ على الرغم من أنه كاتب صحافي في الأساس ـ بموضوعية أكاديمية ابتعدت عن خفة التناول الصحفي اليومي وعن الفرضية السياسية معاً.

والأمثلة الأبرز لما تناوله إيريك أولترمان ـ وكلها معروفة مسبقاً لمن يتابعون الشأن الأمريكي ـ تشمل أكاذيب روزفلت عن مضمون اتفاقاته مع السوفيات في مسار محادثات «يالطا» قرب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وأكاذيب كينيدي بشأن الصفقات التي عقدها (ومعه شقيقه وزير العدل روبرت كينيدي) لإنهاء أزمة الصواريخ في كوبا؛ وأكاذيب جونسون التي وضعت أمريكا على أول طريق الورطة الكبرى في حرب فييتنام في ما يعرف بحادث المدمرة الأمريكية التي هوجمت (لم يحدث!) في خليج تونكين؛ وأكاذيب ريغان التي شكلت ما عرف في النهاية باسم «فضيحة إيران كونتراغيت».

لا يمكن أن يكون موضوع هذا الكتاب قد جاء إلى ذهن إيريك أولترمان عفو الخاطر، إنما بإيحاء قوي من أكاذيب الرئيس الأمريكي الحالي بوش بشأن حرب العراق. مع ذلك فإنه آثر أن يتوقف في تناوله التاريخي قبل رئاسة بوش، بل قبل رئاسة سلفه بيل كلينتون، وهو ربما فعل ذلك التزاماً بالخط الأكاديمي الذي خطه لنفسه، فآثر أن يعالج الماضي تاركاً الحاضر لغيره عندما يكون هذا الحاضر قد أصبح ماضياً.

(٦)

Peter Irons. *War Powers: How the Imperial Presidency Hijacked the Constitution*. New York: Metropolitan Books; Henry Holt and Company 2005. x, 303 p.

لم يعلن الكونغرس الأمريكي ـ صاحب السلطة الدستورية لإعلان الحرب ـ الحرب إلا خمس مرات فقط منذ عام ١٨١٥. مع أن الولايات المتحدة شنت طوال القرنين منذ ذلك الوقت عشرات الحروب الخارجية. طبيعي بعد هذا أن مسألة «سلطات الحرب» تثار في كل مرة تكون فيها الولايات المتحدة موشكة على بدء حرب جديدة، أو تكون موشكة على إنهاء هذه الحرب. الأمر الذي يحدث غالباً تحت ضغط هزيمة عسكرية محدقة و/أو ضغوط داخلية واعتبارات سياسية لا يمكن للرئيس الأمريكي تجاهلها.

وحرب أمريكا في العراق ليست استثناء من ذلك. وكتاب بيتر أيرونز يأتي بعد سلسلة طويلة من الكتب التي تعالج هذه المسألة، وبعضها يتناولها من ناحية دستورية تجنباً لمحاذير السياسة وخلافاتها في وقت حرب.

ويقول المؤلف ـ وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا (سان دييغو) ـ أن رؤساء أمريكا المتعاقبين الذين خاضوا حروباً دون تفويض من الكونغرس أو دون إعلان حرب رسمية من الكونغرس على البلد الذي تشن عليه أمريكا حربها، قد وسعوا سلطات الحرب التي يتمتعون بها منتهكين بذلك نص الدستور الأمريكي وروحه. بل يقول المؤلف صراحة إن «الرئاسة الإمبريالية» في القرن العشرين فعلت أكثر من هذا: لقد اختطفت الدستور الأمريكي.

والرئاسة الإمبريالية تعبير في الحياة السياسية الأمريكية يطلق على فترات الرئاسة التي يكون فيها الرئيس ومجلس الشيوخ ومجلس النواب جميعاً منتمين إلى حزب واحد، عندئذ تكون السلطة الرئاسية بلا رادع وبلا حدود، خاصة بشأن سلطات الحرب. ويعتقد المؤلف أن واضعي الدستور الأمريكي قصدوا منذ البداية أن تكون سلطات الحرب التي تتمتع بها السلطة التشريعية (الكونغرس) والسلطة التنفيذية (الرئيس وأجهزة الإدارة) متساويتين، وذلك لضمان عدم الاندفاع من جانب أي طرف في الزج بأمريكا بحروب خارجية دون مبررات حقيقية. وعلى الرغم من تأكيده على دور «الرئاسة الإمبريالية» في خطف الدستور بشأن سلطات الحرب، إلا أنه يوضح بجلاء أن توسيع سلطات الرئيس ـ بلا أساس دستوري ـ في هذا الشأن على حساب سلطات الكونغرس، كان قد بدأ مع بداية قيام الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى وجه التحديد فإنه يذكر الحرب على «دول البربر» (أو حرب القراصنة) التي أطلقت على بلدان الشمال الأفريقي (طرابلس وبرقة وتونس والجزائر) في عام ١٨١٥، وقتها لم يطلب الرئيس الأمريكي (الثاني) ماديسون من الكونغرس إعلان الحرب على الجزائر، إنما أصدر قانوناً خولّ فيه نفسه سلطة استخدام السفن الحربية الأمريكية على النحو الذي يراه هو مناسباً للرد على هجمات أسطول القراصنة «البربر» على سفن أمريكية. فكان هذا بمثابة «شيك على بياض» منحه الكونغرس للرئيس لممارسة سلطات الحرب، على النحو نفسه الذي تكرر في حرب فييتنام.. والآن في حرب العراق.

وفي رأي بيتر أيرونز فإن رؤساء أمريكا المتعاقبين في مسعاهم الإمبريالي المتواصل لم يدَعوا للدستور الأمريكي أية قدرة على فرض أية قيود على التوسع الإقليمي والتدخل العسكري واحتلال البلدان الأجنبية، وبالتالي، على السلطة التي يمكن أن يمارسها رئيس أمريكا على السياسة الخارجية الأمريكية.

(٧)

Kevin F. McCarthy [et al.]. *A Portrait of the Visual Arts: Meeting the Challenges of a New Era*. Santa Monica, CA: RAND Corp., 2005. 150 p.

وحده الفضول يقود إلى قراءة هذه الدراسات، وسبب الفضول الوحيد أنها صادرة عن مؤسسة «راند» البحثية الأمريكية التي ارتبطت في الأذهان بالدراسات الاستراتيجية والعسكرية التي تنفذ ـ في معظم الأحوال ـ بعقود مع السلاح الجوي الأمريكي، بينما الموضوع هو **الفنون المرئية: مواجهة تحديات حقبة جديدة**.

نعم إن اهتمامات «راند» تتجاوز حدود الدراسات الاستراتيجية العسكرية، لكن إلى جانب الموضوعات الاقتصادية والبيئية والعلوم الإلكترونية والتقانات المتطورة، فما

سبب اهتمام «راند» بموضوع الفنون البصرية؟ تقول هذه الدراسة إن تحليل الفنون الأدائية يقصد إلى مساعدة المناقشات الدائرة بشأن السياسة التي ينبغي أن تتبع في هذا المجال. إن الموضوع الدقيق في سياسة الفنون هو كيف تؤثر الاتجاهات الراهنة في اهتمامات الرأي العام الأوسع. ويعرب مؤلفو الدراسة عن اقتناعهم بأن هذه المسألة لم تعطَ اهتماماً كافياً من جانب مجتمع الفنون، وأن تطوير قدرة تحليلية على رسم سياسات للفنون اليوم سيتطلب إطاراً جديداً يقوم على أساس فهم للاهتمامات (المصالح؟) العامة التي تخدمها الفنون والأدوار المحددة التي يمكن للحكومة أن تلعبها في تبني هذه الاهتمامات والاستراتيجيات التي تتوافر لدى الحكومة في كافة مستوياتها.

وينصب جهد كبير للمؤلفين على الدعوة إلى تحليل أكثر منهجية للكيفية التي تتشكل بها الأذواق الفردية والكيفية التي يمكن بها تحديد المنافع العامة والخاصة للفنون والتي يمكن بها أن تقاس... وذلك حتى يستطيع صانعو السياسة أن يستكشفوا مزيداً من المقاربات المتنوعة والقادرة على التجديد من أجل دعم الفنون في المجتمع الأمريكي.

تقول الدراسة إن السنوات الخمسين الأخيرة جلبت معها تغيرات دراماتيكية للفنون في أمريكا، حيث تصاعد كثيراً اهتمام الجمهور وعدد المنظمات المعنية بالفنون وارتفعت قيمة الأموال التي تصب في مجال الفنون. وقد تم هذا كله كانعكاس لتغيرات في المجتمع الأمريكي نفسه، وأنتج تغيرات اشتملت على تحولات في أنماط قضاء أوقات الفراغ وأنماط التذوق في هذا المجتمع. وزاد من حدة المنافسة بين «صناعة الترفيه والتجديد». مع ذلك ـ هكذا يعترف المؤلفون صراحة ـ فإن «معرفتنا بعمل عالم الفنون والديناميات الكامنة فيه هي معرفة محدودة. وغياب تحليل منهجي للفنون يجعل من الصعب تحديد أي من التحديات الراهنة التي تواجه الفنون راجع إلى عوامل دورية، وبالتالي ستتراجع، وأيها يعكس تغيرات أكثر جذرية في المجتمع ويحتاج عالم الفنون إلى تكييفها بصفة دائمة».

والواقع أن الدراسة ـ على الرغم من أنها قصيرة نسبياً ـ تتناول كثيراً من الفنون، من فنون الأداء والفنون الإعلامية والفنون الأدبية، وتحاول أن تفسر كيف يمكن للتغيرات في الأسواق الاستهلاكية والهياكل التنظيمية وفي مواجهة تحديات مالية وغيرها أن تؤثر في الفروع الفنية المختلفة وكذلك في الفنانين المبدعين أنفسهم.

يبقى أن نعرف أن هذه الدراسة هي جزء من «ثلاثية» بحثية في مجال الفنون بدأتها «راند» بدراسة بعنوان «الفنون الأدائية في صيغة جديدة» صدرت في عام ٢٠٠١، وكانت الثانية بعنوان «مواهب التفاعل: إعادة تأطير المناقشة حول فوائد الفنون» وصدرت في عام ٢٠٠٤.

وبعد ألا تبدو دراسة مؤسسة «راند» لهذا الموضوع ـ الفنون ـ قريبة منهجياً على الأقل من طريقتها في دراسة الموضوعات العسكرية الاستراتيجية؟!

(٨)

Helen Caldicott. *The New Nuclear Danger: George W. Bush's Military-Industrial Complex*. New York: New Press, 2002. xx, 263 p.

صدر هذا الكتاب قبل ثلاث سنوات، بالتحديد قبل الغزو الأمريكي للعراق وما

سبقه من أدلة قدمتها الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهذا ما يغري بعرضه. لأن الكتاب يقدم صورة دقيقة وتفصيلية ومتخصصة عن الخطر النووي الجديد، ذلك الذي تمثله استراتيجية إدارة بوش. وتطلق المؤلفة على الجانب المؤسسي لهذا الخطر وصف «مجمع بوش الصناعي ـ العسكري».

والمؤلفة الدكتورة هيلين كالديكوت هي مُؤَسِّسة منظمة «أطباء بلا حدود» المعروفة بمناهضتها للبرامج العسكرية والسياسات الاستراتيجية العدوانية الأمريكية، وسبق أن رُشحت لنيل جائزة نوبل. ولعل أكثر ما قيل عنها تعبيراً ما قالته الكاتبة الأمريكية المعروفة ناعومي كلاين من «أنها تملك قدرة نادرة على الجمع بين العمل والعاطفة، المنطق والحب، الشعور بالخطورة وروح الدعابة...».

صدر هذا الكتاب وأمريكا بوش على أعتاب حربها على العراق وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهدفه تذكير العالم بالخطر الرهيب الذي تنطوي عليه الترسانة النووية الأمريكية على العالم كله.. حتى دون أن تقدم إدارة بوش ـ أو أي إدارة أمريكية ـ على إعادة ارتكاب جريمة استخدام هذه الترسانة كما فعلت في هيروشيما وناغازاكي. وتفضح كالديكوت حقائق كثيرة عن مصالح الشركات الأمريكية ـ تجار الموت ـ وراء التراكم المتصاعد لقوة أمريكا النووية دون خطر يهددها. وعلى الرغم من أهمية هذا النص العلمي ـ السياسي، إلا أن أهم ما يحتويه الكتاب ثلاثة ملاحق: **الأول**، بيان كامل بصناع الأسلحة النووية الأمريكية الرئيسيين. و**الثاني**، بيان بمراكز السيطرة على الأسلحة النووية ودور السلطات الحكومية الأمريكية في هذه المهمة الخطرة. و**الثالث** مواقع غالبية الأسلحة النووية الأمريكية القابلة للاستخدام.

ولعل العالم قد نسي ما أقدمت عليه إدارة بوش فور وقوع هجمات ١١/٩/ ٢٠٠١ وحتى قبل أن يعرف العالم حقيقة ما جرى في ذلك اليوم. إذ رفعت حالة التأهب النووي من الرمز ديفكون (Defcon) ٦ إلى ديفكون ٢، وهي الدرجة التي تسبق مباشرة إطلاق الأسلحة الاستراتيجية النووية باتجاه ثاني أعظم قوة نووية في العالم وهي روسيا، الأمر الذي دعا الأخيرة إلى الرد بإجراء مماثل. تبدأ المؤلفة كتابها بهذه الحقيقة الرهيبة التي سريعاً ما طواها النسيان، وتضيف المؤلفة أنه عندما تطلق هذه الأسلحة الاستراتيجية من مواقعها بأي اتجاه، فإنه لا يعود بالإمكان إطلاقاً إعادتها أو إبطال مفعولها. ولهذا فإنها تشكل خطراً داهماً على العالم، وتضيف ـ وهو أخطر ـ أن الإجراءات الأمنية الجديدة التي تتخذها الإدارة الأمريكية والحرب «التقليدية» التي تشنها على أفغانستان، أمور وثيقة الصلة للغاية بالخطر النووي الهائل الذي يشكله الوضع الأمريكي الراهن.

(٩)

Howard Glennerster [et. al]. *One Hundred Years of Poverty and Policy*. York, UK: Joseph Rowntree Foundation, 2004. 222 p.

يمكن القول بلا تردد أن الفقر واحد من أوسع الظواهر انتشاراً على مدى التاريخ وعلى امتداد الحياة البشرية على كوكب الأرض، ويمكن القول ـ ترتيباً ـ على ذلك أن نصيبه من اهتمام الدارسين لا يعكس إدراكاً

لهذه الحقيقة. مع ذلك يبدو أن الدارسين، والمؤسسات البحثية أيضاً، أظهروا في العقدين الأخيرين بشكل خاص قدراً غير مسبوق من الاهتمام بظاهرة الفقر. والكتاب الذي صدر قبل عام من «مؤسسة جوزيف راونتري» البحثية البريطانية ـ ضمن اهتماماتها العامة بقضايا التنمية ـ يقدم تناولاً فريداً وعلى درجة كبيرة من التنوع في زواياه يجعله جديراً بالنظر على الرغم من أنه يقصر الدراسة على حالة بريطانيا.

يعالج الكتاب القرن العشرين كقرن ساده الفقر وسادته في الوقت نفسه «استجابات» في صورة سياسية لمواجهة الفقر. ولا غنىً عن إلقاء نظرة على قائمة المحتويات لهذا الكتاب لإدراك هذا التناول المتميز: فالكتاب يتألف من أربعة أقسام: يعالج **الأول** منها ـ في ثلاثة فصول ـ الفقر خلال القرن الماضي، التغيرات في معنى الفقر، ولماذا حدثت هذه التغيرات على أرض الواقع. ويعالج القسم **الثاني** في فصلين: قرن الاستجابات بسياسات لمواجهة الفقر، للفترة من عام ١٩٠٠ إلى عقد السبعينيات، ثم لفترة الربع الأخير من القرن (من اليمين الجديد إلى الحركة العمالية الجديدة)؛ أما القسم **الثالث** فيقع في فصل واحد يتعلق بالتطلع إلى الأمام، إلى تحديات السياسة ومعضلاتها خلال السنوات العشرين التالية. ثم نصل مع الفصل **الرابع** إلى الاستنتاجات الختامية في فصل بعنوان: الفقر والتقدم للجيل التالي؟ وعلامة الاستفهام هذه جديرة بالملاحظة.

وعلى الرغم من احتواء الكتاب على مجموعة كبيرة من الجداول والأشكال الرقمية تغطي مائة عام من الفقر في بريطانيا ـ إحدى الدول الثماني الغنية الرئيسية في العالم ـ إلا أن تنوع هذه المعلومات وما تحتويه من مقارنات زمنية ومناطقية وسكانية واجتماعية ومهنية..إلخ. يجعلها ثروة كبيرة يمكن أن تستفيد منها دراسة لظاهرة الفقر في أي بلد آخر، سواء كان بلداً صناعياً متقدماً وغنياً مثل بريطانيا، أو بلداً نامياً أو حتى أقل نمواً أي أشد فقراً.

وبطبيعة الحال فإن أهم ما يتناوله الكتاب هو «أسباب الفقر» وهو يضع إجاباته عن السؤال عن الأسباب في إطار مفهوم محدد بأن دراسة مستقبل الفقر لا تنفصل عن الكشف عن أسبابه. وتنطوي معلوماته في هذا الصدد على بعض المفاجآت، ومنها أن البطالة ليست هي دائماً السبب الرئيسي للفقر، وذلك على الرغم من أنها ركزت على «حياة الطبقات التي تعيش على كسب الأجور». يلي ذلك في الأهمية موضوع تغير الفقر ولماذا يتغير الفقر. ونعرف خلاله أن الفقر يتغير في عمقه وفي مداه وفي خطوطه، ويتغير ضحاياه سكانياً ومهنياً وحتى أنه ينتقل من جنس إلى الجنس الآخر باختلاف الظروف الاجتماعية والفردية. وفي مناقشة أسباب الفقر نعرف أنه بينما كانت البطالة تشكل نسبة ٢,٣ بالمئة من الفقراء في آخر السنوات التي سبقت بداية القرن العشرين (أي عام ١٨٩٩)، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧٣ بالمئة في عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، في ما كان انخفاض الأجر يمثل نسبة ٥٢ بالمئة من الفقراء في عام ١٨٩٩، فإنه هبط إلى نسبة ١١,١ بالمئة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

لا تقل دلالة عن هذه الحقائق/ المعلومات والآراء التي تذكرها الدراسة كنتائج لاستطلاعات الرأي العام حول الفقر.

فإن غالبية كبيرة تتراوح بين النصف والثلاثة أرباع من المستجيبين تعتقد أن الفقر يتزايد، وقلة قليلة ترى أنه ينحسر.

(١٠)

Adam Ferguson. *An Essay on the History of Civil Society*. London: Cambridge University Press, 2004. 250 p.

مؤلف هذا الكتاب أحد فلاسفة ومؤرخي عصر الأنوار الأوروبي، اسكتلندي ولد في عام ١٧٢٣ وتوفي في عام ١٨١٥. وأصدر كتابه **مقال في تاريخ المجتمع المدني** في عام ١٧٦٧. وهذه إعادة إصدار للكتاب، ربما تمليها أجواء الاهتمام الفائق بموضوع «المجتمع المدني». والأمر هنا مختلف ـ في كثير من الجوانب ـ فمن المؤكد أن فيرغسون لا يتحدث عن المجتمع المدني كما نعرفه اليوم، بالمفهوم السياسي المعاصر. والواقع أن كتاب فيرغسون وُصِفَ وقت إصداره بأنه «**التاريخ الطبيعي لتطور البشرية**»، وبأنه كُتِبَ على غرار كتب فلاسفة الأنوار الآخرين، البريطانيين خاصة، وبالأخص منهم ديفيد هيوم مواطن فيرغسون الذي فاقه شهرة وأهمية كفيلسوف وأن لم يكن كمؤرخ.

فيرغسون يتحدث إذاً عن المجتمع البشري حينما يستخدم تعبير المجتمع المدني ويعطي **القسم الأول** من كتابه عنوان «الخصائص العامة المثيرة للطبيعة البشرية»، وعلاقة تلك الخصائص بحالة الطبيعة من ناحية، وبمبادئ «حفظ الذات» ومبادئ «الاتحاد بين الجنس البشري» ومبادئ الحرب والانشقاق من ناحية ثانية. وينتقل الفيلسوف التنويري بعد ذلك إلى إيضاح فلسفته في عدد من المفاهيم الفلسفية السائدة في عصره، مثل «القوى العقلية» و«العاطفة الأخلاقية» ومعنى «السعادة» وسعي الإنسان الدؤوب إلى بلوغها.

ولا ينتهي القسم الأول من الكتاب قبل أن يكون فيرغسون قد انتقل من مبحثه في الطبيعة ثم في صفات الجنس البشري إلى مفاهيم أقرب إلى مفاهيم المجتمع السياسي، وينقلنا معه في **القسم الثاني** إلى ما يطلق عليه وصف «تاريخ الأمم الفظة» ويقسم هذا التاريخ إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل إقامة الملكية ومرحلة تأثير الملكية والمصلحة. ويتناول في **القسم الثالث** تاريخ السياسة والآداب، وهذا يتضمن تاريخ المؤسسات السياسية والأهداف القومية وتوطيد الأساليب المتعلقة بها. ثم يعالج موضوع السكان والثروة، وبعده الدفاع الوطني والغزو، والحرية المدنية. ويتناول في **القسم الرابع** عواقب تقدم الفنون المدنية والتجارية، والفصل بين الفنون والمهن، وأساليب الأمم المهذبة والأمم التجارية.

يخصص فيرغسون **القسم الخامس** و**القسم السادس** لانحدار الأمم والفساد والعبودية السياسية، التي يعتبرها نتيجة مباشرة للفساد، وينتهي إلى ربط عكسي ـ مباشر أيضاً ـ بين التقدم وإزالة الاستبداد.

والسؤال الحتمي بشأن إصدار هذه الطبعة الجديدة من كتاب صدر للمرة الأولى قبل ٢٣٨ عاماً، هو ما إذا كان الكتاب لا يزال مناسباً لظروف أوائل القرن الواحد والعشرين؟ والجواب المبسط ـ الذي يتيحه الحيّز الضيق ـ هو أن المقارنة مع الفكر السياسي لعصر الأنوار واجبة ومفيدة، على الأقل في فهم إرهاصات إدراك العلاقة بين التقدم وإزالة الاستبداد □

تقرير عن:
مخيم الشباب القومي العربي (الدورة الخامسة عشرة)
البقاع الغربي- لبنان، ٢٢ تموز/يوليو ــ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥

هــزرشي بن جلول
عضو الهيئة الإدارية لمخيم الشباب القومي العربي.

في رحاب منطقة البقاع الغربي اللبنانية، انعقد مخيم الشباب القومي العربي في دورته الخامسة عشرة خلال الفترة الممتدة بين ٢٢ تموز/يوليو ـ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد احتضنت نشاطاته وفعالياته الجامعة اللبنانية الدولية التي وضعت جميع مرافقها ومنشآتها تحت إدارة المخيم، الأمر الذي ساهم في إنجاح هذه الدورة بامتياز.

شارك في هذا المخيم مئة وسبعون شاباً وشابة قدموا من أحد عشر بلداً عربياً، بالإضافة إلى خمسة من أعضاء الهيئة الإدارية، وأربعة منسقين، وعضوين من المؤتمر القومي العربي، ومدير المخيم، والمشرف العام على المخيم.

جدول تلخيصي لعدد المشاركين

القطر	عدد الشباب	عدد الشابات	المجموع
لبنان	١٩	٢٠	٣٩
سوريا	١٤	٩	٢٣
العراق	١٨	٣	٢١
فلسطين	١٠	٧	١٧
الجزائر	٧	٦	١٣
الأردن	٩	٤	١٣
تونس	٩	٣	١٢
اليمن	١١	١	١٢
السودان	٥	٦	١١
المغرب	٣	٤	٧
مصر	ــ	٢	٢
المجموع	١٠٥	٦٥	١٧٠

إن قراءة دقيقة للجدول تسمح لنا باستخلاص مجموعة من الملاحظات يمكن إبرازها على النحو التالي:

ـ ارتفاع عدد المشاركين والمشاركات في المخيم مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يعكس بشكل جلي الصدقية التي اكتسبها المخيم، ونبل الرسالة الحضارية، والمسؤولية التاريخية التي يتحملها القيّمون عليه.

ـ الارتفاع المستمر لمشاركة الشابات في المخيم بشكل دائم. وهي ظاهرة صحية تبرز مدى اندماج وتماهي المرأة في حقل العمل القومي.

ـ خريطة تمثيل الأقطار العربية في المخيم ما زال يشوبها الضعف وعدم التوازن، حيث لم يتمكن القيّمون عليه من ضمان حضور مشاركين من أقطار الخليج العربي وليبيا على رغم الجهود والاتصالات المكثفة التي قاموا بها.

ـ مشاركة شباب وشابات من فلسطين بشكل دائم ومستمر، والمشاركة الكبيرة للوفد العراقي من كل مناطق العراق في هذا المخيم، يؤكد أن الشعور القومي والإحساس الوحدوي بات قدر العرب من المحيط الى الخليج.

ـ الإرباكات التنظيمية التي أدت إلى ضآلة مشاركة الوفد المصري (شابتان) على رغم الثقل البشري والوزن التاريخي والرصيد النضالي لمصر العروبة.

أولاً: حفل الافتتاح

جرى الحفل الرسمي لافتتاح المخيم مساء يوم السبت ٢٣/٧/٢٠٠٥ تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود، ممثلاً بمحافظ البقاع القاضي أنطوان سليمان، وباستضافة كريمة من الوزير والنائب السابق رئيس الجامعة اللبنانية الدولية عبد الرحيم مراد، وجمع غفير من الشخصيات السياسية والفعاليات الاجتماعية، يتقدمهم الأمين العام للمؤتمر القومي العربي الأستاذ معن بشور، والنائب البريطاني المعارض جورج غالاوي، والنائب السابق فيصل الداود، ورئيس المنتدى القومي العربي د. محمد المجذوب، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي د. كمال الطويل، وممثلون عن أحزاب وقوى وجمعيات، ورؤساء مجالس بلدية وأعضاؤها ومخاتير.

استهل الحفل بالنشيد الوطني اللبناني ونشيد المخيم (بلاد العرب أوطاني)، تلته كلمة ترحيبية قصيرة لعريف الحفل وعضو الهيئة الإدارية خلدون أيوب (ساعدته في تقديم الحفل صبرا الجموسي)، ثم كلمة المشاركين ألقاها نصر عبود (العراق).

كما ألقى الوزير والنائب السابق رئيس الجامعة عبد الرحيم مراد كلمة رحب فيها بالمشاركين، وعبّر من خلالها عن سروره باستضافة لبنان لفعاليات المخيم، وأضاف أن الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ تموز/يوليو التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ستظل حية في قلوبنا وعقولنا، ودافعاً قوياً للأجيال لاستذكار إنجازاته والاحتفال بانتصاراته على درب تجسيد المشروع النهضوي العربي الذي حلم به ذات يوم، والذي حاربته القوى الاستعمارية والرجعية العربية.

ثم تطرق الى فشل المشروع الأمريكي - الصهيوني - في العراق وفلسطين بفضل المقاومة البطولية والانتفاضة الباسلة على رغم صمت الأنظمة الرسمية العربية وتواطئها المكشوف مع قوى الاحتلال والتجزئة.

وعرّج في السياق نفسه على الهجمة الشرسة التي يتعرض لها لبنان بعد صدور القرار رقم ١٥٥٩ واغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وأكد أن مقاومة تلك الهجمة لن يتم إلا عبر تحصين الجبهة الداخلية وحماية المقاومة، ورصّ الصفوف وتجذير قيمة التآخي والتسامح والتعايش.

أما معن بشور، فقد أكد أن الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ تموز/يوليو وقائدها عبد الناصر يقدم رسالة للحكام العرب مفادها أن الشعب العربي من المحيط الى الخليج لن يتذكر ويحتفل إلا بالذين يحملون على عاتقهم مسؤولية الوحدة والدفاع عن قضايا العرب في وجه المحاولات المتكررة لطمس هوية المنطقة حضارياً وتمزيقها جغرافياً واستنزاف ثرواتها.

أما النائب البريطاني جورج غالاوي، فقد عبّر عن ارتياحه الكبير بوجوده بين الشباب القومي العربي، وأشار إلى أن المخططات والمشاريع التي تحاك ضد المنطقة تهدف إلى تفكيكها وتقسيمها إلى كانتونات ودويلات قزمية متناحرة. وسخر من الديمقراطية التي تحاول الإدارة الأمريكية تسويقها في المنطقة بحجة الإصلاح السياسي، ودعا الى ضرورة الوقوف الى جانب سوريا في هذه الظروف الحرجة، والى دعم المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين.

تحدث بعد ذلك كل من عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي د. كمال الطويل، والمشرف العام على المخيم د. عبد الملك المخلافي، وأكدا على أهمية استمرار هذا اللقاء القومي، وطالبا بضرورة دعم المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، والتصدّي لكل المشاريع والمخططات الأجنبية، والتأكيد على أهمية الوحدة العربية كطريق لتجاوز حالة التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والاحتراب الداخلي والتبعية الأجنبية. كما تخلل الحفل عدد من الأغاني القومية قدمها شباب المخيم.

ثانياً: البنية التنظيمية للمخيم

تكريساً لمبدأ القيادة الجماعية للمخيم، وتجسيداً لروح التعاون البنّاء الذي يرمي الى تحقيق الأهداف المتوخاة لهذا التجمع الشباني، منح مدير المخيم عبد الله عبد الحميد صلاحيات واسعة لأعضاء الهيئة الإدارية في إدارة جميع الفعاليات قصد خلق كوادر مدربة تأخذ على عاتقها تسيير المخيم مستقبلاً، وأصبح لا يتدخل إلا عند الضرورة القصوى، مما يشكل منهجاً للتربية الديمقراطية الحقيقية وآليات المشاركة الجماعية بما يضمن إنجاح المخيم بعيداً عن روح الاستعلاء والقرارات الفوقية التي تقتل روح الإبداع والخلق، وتدمر الطاقات والإمكانات التي يختزنها الشباب.

وقد ضمت الهيئة الادارية: ماجدة الأزرق (فلسطين)، وصبرا الجموسي

(تونس)، وهزرشي بن جلول (الجزائر)، وأحمد الأغر جديد (سوريا)، وخلدون أيوب (لبنان)، إضافة الى هيئة المنسقين والتي عمل بها لأول مرة في المخيمات وضمت أربعة مميزين من مخيمات سابقة، وهم: آلاء طه (لبنان)، وخالد مسالمة (سوريا)، ومهند بني هاني (الأردن)، وسامي عبد الرقيب (اليمن)، وذلك من أجل تدريبهم على تحمل المسؤولية ومشاركتهم الفعالة في تنفيذ برنامج المخيم، لكي يتم اختيار من يتميز منهم في الأداء وبالفعالية لعضوية الهيئة الإدارية في المستقبل.

وفي هذا السياق، تعرّف مدير المخيم في اليوم الثاني على رؤساء الوفود وتحاور معهم على رغم حرص إدارة المخيم على أن يتوزّع المشاركون في مجموعات لا وفود، وذلك قصد تعميق الانتماء القومي وإلغاء مفهوم القطرية، وبالمقابل تم التركيز على المجموعات، حيث جرى تقسيم المشاركين الى إحدى عشرة مجموعة يتراوح عدد كل واحدة منها بين ١٥ الى ١٦ شاباً وشابة. وقد أطلق على المجموعات أسماء لشهداء في لبنان دفعوا حياتهم ثمناً للدفاع عن الوطن وتحريره من الاحتلال الإسرائيلي، مثل: عباس الموسوي، ولولا عبود، والأخضر العربي، وخالد علوان، ومحمد سعد، وإياد المدور، وجمال حبال، وأبو علي حلاوي، وبلال فحص، ونزيه قبرصلي، وهادي نصر الله.

وقد أنيطت بهذه المجموعات مهمات إدارة المخيم التنفيذية، منها: إيقاظ الشباب، وترديد نشيد المخيم، وممارسة الرياضة، والإشراف على النظام في قاعة الطعام والرحلات وجلسات النقاش والحوار، والسهر على راحة المشاركين... الخ.

وقصد إنجاح أنشطة المخيم تم تشكيل أربع لجان على النحو التالي:

- اللجنة الثقافية: أشرف عليها عضو الهيئة الإدارية أحمد الأغر جديد.
- اللجنة الإعلامية: أشرف عليها عضو الهيئة الإدارية هزرشي بن جلول.
- اللجنة الفنية: أشرفت عليها عضو الهيئة الإدارية صبرا الجموسي.
- اللجنة الرياضية: أشرف عليها المنسق الإداري مهند بني هاني.
- اللجنة التنظيمية: أشرف عليها عضو الهيئة الإدارية خلدون أيوب.

ثالثاً: أنشطة المخيم

تميّزت أنشطة المخيم هذا العام بالغنى والتنوع، وشملت مجالات عدة كانت تعبّر في الأساس عن رغبات الشباب وتعكس تطلعاتهم، ومنها النشاطات الثقافية، والإعلامية، والرياضية، والفنية، والرحلات السياحية.

١ ـ النشاط الثقافي

أ ـ المحاضرات والحوارات المفتوحة

- حوار مع مدير المخيم عبد الله عبد الحميد حول فكرة المخيم ونشأته وتطوره وآلية عمله.
- حوار مفتوح مع د. خالد السفياني، نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي. وقد أدار الحوار رباح قنديل (لبنان).

- حوار حول «مستقبل القومية العربية» مع عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أ. نصر شمالي. وقد أدار الحوار إيمان بلمان (الجزائر).

- حوار مفتوح مع الأمين العام للمؤتمر القومي العربي أ. معن بشور حول «المشروع النهضوي العربي». وقد أدار الحوار عضو الهيئة الإدارية صبرا الجموسي (تونس).

- حوار حول «الإعلام العربي» مع الإعلامي أ. غسان بن جدو. وقد أدار الحوار بسام حلاوة (سوريا).

- حوار حول القرار رقم (١٥٥٩) وتداعياته على لبنان والمنطقة مع رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان وعضو المؤتمر القومي العربي د. محمد المجذوب. وقد أدار الحوار أصيل عبد القادر يوسف (السودان).

- حوار حول «تداعيات الحرب على العراق في الولايات المتحدة» مع عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي د. كمال الطويل. وقد أدار الحوار المنسق الإداري مهند بني هاني (الأردن).

- حوار حول «تجربة الحوار بين التيارين القومي والإسلامي» مع المشرف العام على المخيم د. عبد الملك المخلافي. وقد أدار الحوار المنسق الإداري خالد مسالمة (سوريا).

- حوار حول «القضية السودانية» مع الأستاذ في جامعة الخرطوم وعضو لجنة المتابعة في المؤتمر القومي/الإسلامي د. ناصر السيد. وقد أدار الحوار جلال علاء الدين (لبنان).

- حوار حول «المؤتمر القومي الإسلامي» مع المنسق العام المساعد للمؤتمر د. طلعت مسلم. وقد أدار الحوار قاسم قمر (لبنان).

- حوار حول «تاريخ العلاقات السورية - اللبنانية» مع الوزير والنائب السابق عبد الرحيم مراد. وقد أدار الحوار عضو الهيئة الإدارية هزرشي بن جلول (الجزائر).

- حوار حول «العولمة: الفرص والأخطار» مع عضو المؤتمر القومي العربي د. موريس أبو ناضر. وقد أدار الحوار صفاء حنشي (المغرب).

- حوار حول «الواقع العراقي» مع نائب رئيس المؤتمر التاسيسي الوطني العراقي وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي د. وميض نظمي. وقد أدار الحوار أصيل عبد القادر يوسف (السودان).

- حوار حول «المقاومة وحزب الله» مع المسؤول عن العلاقات الخارجية في حزب الله وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أ. نواف الموسوي. وقد أدار اللقاء المنسق الإداري خالد المسالمة (سوريا).

- حوار حول «تاريخ المقاومة في فلسطين» مع عضو المؤتمر القومي العربي أ. شفيق الحوت. وقد أدار الحوار المنسق الإداري خالد مسالمة (سوريا).

- حوار حول «تجربة الدولة القطرية» مع عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي أ. عبد المجيد منجونة. وقد أدار الحوار المنسق الإداري سامي الدبعي (اليمن).

ـ حوار مفتوح مع د. عبد الإله بلقزيز حول قضايا الأمة العربية. وقد أدار الحوار عضو الهيئة الإدارية خلدون أيوب (لبنان).

ـ حوار حول «تجربة الحصار في بيروت عام ١٩٨٢» مع الوزير السابق أ. بشارة مرهج. وقد أدار الحوار عضو الهيئة الإدارية أحمد الأغر جديد (سوريا).

ـ حوار حول «العروبة والإسلام» مع سماحة العلامة حسين فضل الله.

ـ حوار حول «واقع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية» مع عضو الهيئة الإدارية ماجدة الأزرق. وقد أدار اللقاء المنسق الإداري آلاء طه (لبنان).

ـ حوار حول «تجربة مخيم الشباب القومي العربي» مع عضو المؤتمر القومي العربي يوسف انجاص. وقد أدار الحوار فيصل سلطان (اليمن).

ـ حوار مع النائب البريطاني جورج غالاوي.

ـ حوار حول «الأوضاع في المغرب» مع عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي الإسلامي وعضو قيادة جماعة العدل والإحسان في المغرب د. محمد حمداوي.

والملاحظ أنه على رغم أن المحاضرات كانت محددة بالعنوان إلا أن أغلب المحاضرين قد تطرقوا إلى مواضيع متعددة تشغل ذهن الشباب وتشكل هاجساً يومياً لهم. كما يسجل أن مخيم هذا العام كان من بين أنجح المخيمات بالنظر الى حجم جلسات النقاش والحوارات وعدد المحاضرين ونوعيتهم والمشاركة الإيجابية والفعالة للمشاركين في تقديم المداخلات وطرح الأسئلة بدل الاكتفاء بالتلقي والإصغاء وعدم إبداء الرأي.

ب ـ حلقات النقاش

حافظت إدارة المخيم على النظام المعمول به في المخيم، إذ تركت الحرية المطلقة للشباب في اختيار واقتراح الموضوعات وإدارة حلقات النقاش وتأطيرها وتوثيقها بأنفسهم بمساعدة مسؤول اللجنة الثقافية وعضو الهيئة الإدارية أحمد الأغر جديد. وقد اتسمت هذه الفعالية بالتنوع، وشملت مجالات متعددة يمكن إبرازها في ما يلي:

ـ «العلمانية» قدمها بسام حلاوة (سوريا).

ـ «إشكالية العقل العربي» قدمها حسين الحلو (سوريا).

ـ «الأبراج والتنجيم» قدمها ناصر منذر (سوريا).

ـ «الشباب العربي والتغيير ـ حركة كفاية نموذجاً» قدمتها مروة فاروق (مصر).

ـ «مقاطعة البضائع الأمريكية» قدمها عمار الحلو (سوريا).

ـ «مقاومة المشروع الشرق أوسطي» قدمها قسام الشويخ (تونس).

ـ «الأصولية المسيحية والصهيونية» قدمها أحمد محاميد (سوريا).

ـ «الانسحاب الإسرائيلي من غزة» قدمها قصي غرابة (فلسطين).

ـ «إشكاليات تطور الموسيقى العربية» قدمها مهدي كمون (تونس).

ـ «التعليم في الوطن العربي» قدمتها

هجيرة جباب (الجزائر).

- «التعاون العربي أساس الوحدة» قدمها ياسين شرانق (لبنان).

- «أشكال الوحدة العربية» قدمها متيم جانبين (لبنان).

- «الوعي السياسي في الأوساط الشبابية» قدمها رباح قنديل (لبنان).

- «النفط في الوطن العربي» قدمتها إيمان بن لامان (الجزائر).

وبموازاة هذه الأنشطة الثقافية، حدّد المشرف العام على المخيم د. عبد الملك المخلافي قائمة مواضيع للمنافسة الثقافية تمحورت حول:

(١) مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية (تقديم تجربة عملية في المقاطعة).

(٢) أهداف الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق.

(٣) المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية والمسيحية - الصهيونية.

(٤) الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وسبل التغيير في الوطن العربي.

(٥) العروبة والإسلام.

(٦) مقومات الوحدة العربية وسبل تحقيقها.

كما تضمن البرنامج الثقافي إقامة أمسية شعرية شارك فيها عدد كبير من الشباب، وكان القاسم المشترك بينها الاعتزاز بالانتماء الى الأمة العربية، والتأكيد على التمسك بحقها في النهوض والتقدم، ونقد الواقع بهدف استنهاض الهمم، ورصّ الصفوف لمواجهة التحديات المفروضة على العرب.

٢ - النشاط الإعلامي

حظيت فعاليات المخيم وأنشطته بتغطية كبيرة وواسعة من قبل وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية. وفي هذا الإطار، أجرت قناتا «الجزيرة» و«المنار» حوارات مع الشباب كان الهدف منها تعريف الرأي العام العربي بموقف الشباب القومي من القضايا العربية والدولية الراهنة، والأهداف الحقيقية من مشاركتهم في المخيم، ومدى استفادتهم منه. كما أجرت الصحف اليومية الصادرة في بيروت سلسلة حوارات مع الشباب لاستطلاع آرائهم وإبراز وجهات نظرهم في قضايا تهم الشأن الوطني والقومي.

وعلى صعيد الأنشطة الداخلية أصدرت اللجنة الإعلامية ثمانية أعداد من «مجلة الحائط» تناولت قضايا سياسية، واجتماعية، وسياحية، وتاريخية تهم كل الأقطار العربية.

كما تم عرض فيلمين: **الأول** بعنوان «إرفع رأسك يا أخي» للمخرج اللبناني ساید كعدو تناول فيها الدور البطولي للزعيم الراحل جمال عبد الناصر وأبرز محطات نضاله الوطني والقومي. أما الفيلم **الثاني**، فكان بعنوان «طيف المدينة» للمخرج اللبناني جان شمعون وتناول فيه الحرب الأهلية اللبنانية ومآسيها، كما جرى حوار مع المخرجين بعد نهاية عرض كل فيلم.

٣ ـ النشاط الرياضي

اقتصر على بعض الألعاب والمنافسات البسيطة في كرة القدم والطائرة والسلّة أثناء فترة عمل النوادي ولم يرق إلى مستوى نشاط المخيمات السابقة. ويعود السبب في ذلك إلى إرهاق الشباب وكثافة النشاط الثقافي.

٤ ـ النشاط الفني

أحيا المشاركون عدداً من العروض الفنية وقدموا خلالها باقة متنوعة من الفولكلور والتقاليد والأزياء المعروفة في مختلف الأقطار العربية المشاركة، وقد توزعت هذه العروض على النحو التالي: سهرة وادي النيل، سهرة المغرب العربي، سهرة اليمن والعراق، سهرة بلاد الشام. كما حضر المشاركون الحفل الفني الذي أقامه الفنان الملتزم مارسيل خليفة في قصر بيت الدين.

٥ ـ الرحلات

غطت الرحلات حيزاً كبيراً من فعاليات المخيم، وسمحت للمشاركين بالتعرف على أبرز معالم لبنان التاريخية والطبيعية، وكانت على النحو التالي:

ـ رحلة الى جنوب لبنان زار فيها الشباب مدينة صيدا، وطافوا بمعالم قلعتها التاريخية، والتقوا النائب أسامة سعد، ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد معروف سعد، وتناولوا الغذاء في الليطاني بدعوة كريمة من المهندس رياض الأسعد. وقد انتقلوا بعد ذلك إلى بوابة فاطمة ومعتقل الخيام.

ـ رحلة الى شمال لبنان شملت لقاء وحواراً مع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في مقره الصيفي في الديمان، وزيارة الأرز، ومدينة طرابلس حيث لبوا دعوة كريمة من الأمين العام السابق للمخيمات فيصل درنيقة.

ـ رحلة إلى البقاع الغربي شملت قلعة راشيا الوادي التاريخية وسد القرعون.

ـ رحلة إلى البقاع الشمالي شملت بلدة النبي شيت حيث وضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد عباس الموسوي. وقد انتقلوا بعدها الى بعلبك حيث جالوا في قلعتها التاريخية، وبعد ذلك جالوا في مدينة زحلة.

ـ زيارة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود في المقر الرئاسي في بعبدا.

ـ زيارة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في السراي الحكومي في بيروت وإجراء حوار معه.

ـ جولة حرة في بيروت شملت تلاوة الفاتحة على الضريح الجماعي لشهداء صبرا وشاتيلا، كما شملت جولة في حرم الجامعة الأميركية في بيروت ومؤسسات ثقافية وتربوية، مع تلبية دعوتين كريمتين من عضوي المؤتمر القومي العربي أ. رفعت النمر ود. زهير الخطيب.

رابعاً: حفل الاختتام

جرى حفل اختتام المخيم في قاعة أم كلثوم في مركز عمر المختار التربوي بحضور مجموعة من الشخصيات والممثلين لهيئات ومؤسسات أهلية ورسمية.

وقد تضمن برنامج الختام النشيد الوطني اللبناني ونشيد المخيم، وقد ألقيت

خمس كلمات: كلمة الوزير والنائب السابق عبد الرحيم مراد ألقاها بالنيابة عنه الأستاذ محمد نجيم، كلمة مدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد، كلمة أحمد عبد الغني باسم اتحاد مراكز الشباب الفلسطيني في لبنان والمشاركين في مخيم العودة الرابع، وقد منح مدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد درع مخيم العودة، كلمة للمشاركة فداء عليان (فلسطين). ثم قدمت ثلاث وصلات فنية تخللها إلقاء قصائد شعرية للشاعر اللبناني عمر شبلي، والمشاركيْن أصيل عبد القادر يوسف (السودان) ويوسف السيد (لبنان)، كما شاركت فرقة بيت أطفال الصمود بوصلة فنية عن التراث الفلسطيني.

وقد أشاد الوزير مراد في كلمته بالمقاومة الفلسطينية والعراقية، مؤكداً على أهمية العلم في مواجهة أعداء الأمة، داعياً الشباب العربي إلى التمسك بالعلم والسلاح، وبالوحدة كإطار لصون الأوطان وتقدم الأمة.

وقد شكر مدير المخيم عبد الله عبد الحميد في كلمته رئيس الجمهورية العماد إميل لحود على رعايته هذا المخيم وحسن استقباله في القصر الجمهوري للمشاركين، كما شكر رئيس مجلس الوزراء أ. فؤاد السنيورة على سعة صدره وتخصيص جزء ثمين من وقته للحوار مع الشباب، كما شكر عبد الحميد كل المرجعيات الروحية والقيادات السياسية والشخصيات اللبنانية والعربية التي اهتمت بالحوار مع شباب المخيم، فأغنت الشباب بأفكارها وتجاربها وتفاعلت مع تطلعاتهم وآمالهم.

وقد توجّه عبد الحميد بالامتنان إلى د. خير الدين حسيب، رئيس الصندوق القومي العربي الذي بفضل دعمه هذا المخيم، وكل المخيمات السابقة، استمرت هذه التجربة، كما شكر الوزير مراد على الاستضافة الكريمة في هذا الصرح الكبير، كما شكر د. لبيب وليد قمحاوي الذي لولاه لما تمكن وفد فلسطين الداخل من الوصول الى بيروت.

وخصّ عبد الحميد أيضاً بالشكر العاملين في الجامعة اللبنانية ودار الحنان، كما شكر أعضاء الهيئة الإدارية والمنسقين ورؤساء المجموعات وكل المشاركين والداعمين الذين وقفوا وراء عمل المخيم.

وختم عبد الحميد بقوله: «لقد حرصنا هذا العام على أن نطلق أسماء عدد من شهداء المقاومة في لبنان على المجموعات التي توزع عليها المشاركون في المخيم»، متمنياً أن يأتي يوم يصبح فيه المخيم كبيراً بحيث يحوي عدداً من المجموعات مماثلاً لعدد شهداء المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق والأمة العربية ويحمل أسماءهم.

وقال عبد الحميد: «إن إطلاق أسماء شهداء المقاومة على المجموعات المختلفة هو تأكيد على التمسك بالمقاومة كخيار، وكأسلوب، وكسلاح».

وبعد أن وزع الوفد الفلسطيني الدروع على أبرز الشخصيات القومية الحاضرة ومدير المخيم وأعضاء الهيئة الإدارية أعلن عريف الحفل أحمد الأغر جديد عن جوائز الدورة التي جاءت على النحو التالي:

جائزة الأداء المتميز:

ـ الجائزة الأولى منحت للمشارك رباح قنديل (لبنان).

ـ الجائزة الثانية منحت للمشاركة فاتن هلال بك (المغرب).

جائزة المشاركة الثقافية المتميزة:

ـ الجائزة الأولى منحت للمشارك عمار الحلو (سوريـا).

ـ الجائزة الثانية منحت للمشارك ياسين شرانق (لبنان).

ـ الجائزة الثالثة منحت للمشارك فيصل سلطان (اليمن).

جائزة توثيق حلقات النقاش:

ـ الجائزة الأولى منحت للمشارك أحمد الجيزاوي (سوريـا).

ـ الجائزة الثانية منحت للمشاركة راغدة أحمد (العراق).

جائزة تقديم أفضل حلقة نقاش:

ـ الجائزة الأولى منحت للمشارك حسين الحلو (سوريـا).

ـ الجائزة الثانية منحت للمشاركة هجيرة جباب (الجزائر).

جائزة الأداء الإعلامي المتميز:

ـ منحت للمشاركة قدر فياض (سوريا).

جائزة المسابقة الثقافية:

ـ منحت للمشارك أحمد محاميد (سوريـا) عن بحثه «اليمين المحافظ والأصولية المسيحية في أمريكا».

جوائز التشجيع لكل من:

ـ حسين الحلو (سوريا) عن بحثه «قراءة في المشروع النهضوي العربي».

ـ بسام حلاوة (سوريا) عن بحثه «الديمقراطية والمجتمع المدني».

ـ متيم جانبين (لبنان) عن بحثه «العروبة والإسلام».

ـ يزيد هويدي (سوريا) عن بحثه «العروبة والإسلام».

ـ باسل حمادة (سوريا) عن بحثه «مقومات الوحدة العربية وسبل تحقيقها».

ـ ياسين شرانق (لبنان) عن بحثه «مقومات الوحدة العربية وسبل تحقيقها».

ـ عمار الحلو (سوريا) عن بحثه «العروبة والإسلام».

ـ رؤوف شرف الدين (الجزائر) عن بحثه «الانتفاضة».

وختاماً لا بد من التنويه بالدور البارز الذي لعبته هيئة الإشراف على المخيم، وفي مقدمتهم مدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد على تفانيه وما بذله من جهود لإنجاح المخيم، وتجسيد رسالته على أرض الواقع، مستعيناً في ذلك برصيده النضالي وخبرته الإدارية.

ومن جهة أخرى، يمكن القول إنه على الرغم من السلبيات والنقائص التي ظهرت هنا وهناك في هذا التجمع للشباب، يمكن القول إن تجربة مخيم الشباب القومي العربي يشكل فرصة للتفاعل والتواصل بين شباب الأمة، كما أنه يعتبر من أنجح التجارب القومية على الإطلاق بفضل استمراريته وديمومته. فمن خلاله يتم

تجديد عقليات الشباب وإعطاؤها قوة للروح الخلاقة والإبداعية، وبواسطته يتم تكريس قيم الحوار والتفاهم بعيداً عن سياسة الإقصاء وجدلية النفي والتعارض بين الأنا والآخر. كما أن المخيم يشكل فرصة ذهبية لتعميق الإحساس بالانتماء المشترك والمصير الواحد، وزرع قيم المسؤولية للدفاع عن حاضر الأمة ومستقبلها كطريق الى الوحدة العربية الشاملة التي تشكل المدخل الأساس لتجاوز حالة الاغتراب والتخلف والتبعية، وصولاً الى مرحلة قادمة تمكّن العرب من استرجاع دورهم التاريخي وثقلهم الحضاري واستكمال رسالتهم الإنسانية □

صدر حديثاً

في نقد الحاجة إلى الإصلاح

د. محمد عابد الجابري

.. «من المضامين الثورية للحقيقة القائمة اليوم، والتي تعجز أقلام وألسنة كثيرين عن التعبير عنها، كون الإصلاح الذي تريد الإدارة الأمريكية إقامته في الشرق الأوسط أو قيامه فيه ـ لا فرق ـ قد بدأ بالإفساد، ليس فقط إفساد ما كان موجوداً من صلاح قائم أو منتظر، بل أيضاً بإرباك وطمس الطريق إلى الإصلاح الحقيقي، ومن ثم تعتيم الرؤية التي تنشد الإصلاح. وهذا يطرح في نظرنا ليس اتخاذ موقف مبتسر إشهاري «مع» أو «ضد» قضية الإصلاح، كما هو الشأن حالياً، بل القيام بما ندعوه هنا: «نقد الحاجة إلى الإصلاح». وعبارة «نقد الحاجة إلى الإصلاح» تعني، أولاً وقبل كل شيء، النظر إلى الإصلاح لا من حيث هو دعوة آتية من خارج، ولا من حيث هو شعار بادرت إلى رفعه قوى داخلية، بل من حيث هو «حاجة»».

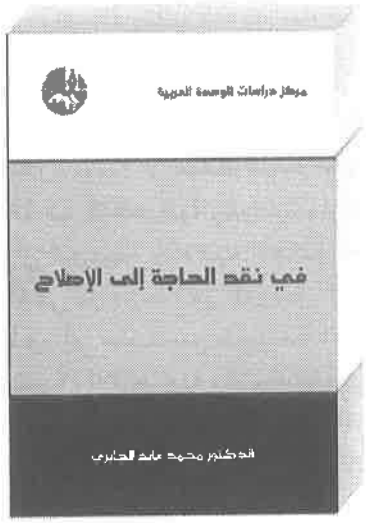

٢٤٨ صفحة
الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها

تقرير عن:

ندوة «العمل والبطالة وتأثيرهما في بناء الدولة»

بغداد، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤

لمى مضر الأمارة

قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد.

ـ ١ ـ

تحت شعار «ثمة أمل» عقد مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية ندوته السادسة: «العمل والبطالة وتأثيرهما في بناء الدولة».

ابتدأت **الجلسة الأولى** وعنوانها «تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال» ببحث د. **سعاد قاسم الموسوي** «بطالة المرأة العراقية وآليات تجاوزها في العراق الجديد» جاء فيه: تعكس أوضاع المرأة في كل مرحلة من المراحل التاريخية لتطور أي مجتمع طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية السائدة فيه. وكما تتأثر المرأة بهذه الأوضاع فإنها تؤثر فيها ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمر في نموه وتقدمه ما لم يوفر الشروط الموضوعية اللازمة لزيادة نسبة مساهمة المرأة في بنائه وتطوره.

ونحن بصدد بحث بطالة المرأة العراقية لابد من الإشارة إلى أن إنجاز أي بحث أو دراسة متكاملة عن البطالة في العراق بشكل عام، وبطالة المرأة العراقية بشكل خاص في هذه المرحلة الراهنة، يكتنفه الكثير من الصعوبات لأسباب متعددة هي:

١ ـ غياب أي معطيات رقمية رسمية عن حجم ونوع القوى العاملة العاطلة عن العمل خلال هذه المرحلة، ولا سيما بعد التخريب الذي لحق بالجهاز المركزي للإحصاء وهو الجهاز الرسمي الوحيد لمصدر حجم البطالة بالأرقام.

٢ ـ إن الاحتلال الأمريكي للعراق ما زال مستمراً وما زال الوضع الاقتصادي متدهوراً وسوق العمل يتسم بعدم الثبات والاستقرار مما يعيق أي باحث من التوصل إلى نتائج ملموسة حول البطالة.

٣ ـ إن السوق العراقية شهدت نوعين من البطالة: **الأولى** هي (البطالة ما قبل الاحتلال)، **والثانية** (البطالة القسرية) نتيجة إلغاء سلطات الاحتلال لبعض الوزارات وأجهزة الدولة الرسمية مثل: الإعلام، والدفاع، وبعض المؤسسات الأمنية

الخاصة. إذ إن نسبة العاملات من النساء في هذه الدوائر المنحلة نسبة لا يستهان بها.

٤ ـ إن الاحتلال الأمريكي للعراق عرَّض الاقتصاد العراقي لضربة كبيرة فاقت أي تصور، إذ انهارت مؤسسات ودوائر الدولة وتعرضت للسلب والتخريب مما يجعل عملية إعادة البناء واستعادة عافية الاقتصاد الوطني تتطلب سنوات عديدة.

وللوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى محورين:

أولاً: البطالة في العراق.

ثانياً: البرامج التي يمكن أن تساهم في حل مشكلة بطالة المرأة العراقية ومنها:

١ ـ إنشاء مناصب شغل دائمة للمرأة.

٢ ـ التدريب المهني للمرأة العاطلة وتمكينها من مواكبة احتياجات سوق العمل.

٣ ـ المساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة مدرَّة للدخل عن طريق القروض .

٤ ـ إنشاء مكاتب عمل لتسجيل العاطلات عن العمل والفرص المتاحة للعمل.

أما **البحث الثاني** فكان **للمى مضر الأمارة** تحت عنوان «تأثير البطالة على المجتمع»، ذكرت فيه أن البطالة تشكِّل مشكلة اقتصادية، كما هي نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية. وإن جيل الشباب الذي هو من المفترض أن يكون جيل العمل والإنتاج، ولا سيما ذوي الكفاءات والخريجين واكتساب الخبرات العملية يعاني من قلة فرص العمل، كما ويعاني عشرات الآلاف من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توافر الخبرات لديهم، لتدني مستوى تعليمهم وإعدادهم من قبل حكوماتهم أو أولياء أمورهم.

وذكرت الباحثة أن الدراسات العلمية تفيد أن للبطالة آثارها السيئة في الصحة النفسية، فالبطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة إلى الشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي.

كما أن للبطالة آثارها في الصحة الجسدية. وهي من أهم أسباب انتشار الجريمة في المجتمع (السرقة، السطو، النهب، الدعارة، التهريب..)، وأن استمرارية الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى تأصيل تقليد وأعراف للجريمة في المجتمع، ثم تتحول إلى حالة مقبولة في المجتمع حيث ينعت الجاني بالبطل، وربما يتحول المجرم إلى أحد المدافعين عن المظلومين والفقراء.

ومن مشاكل البطالة أيضاً مشكلة الهجرة وترك الأهل والأوطان التي لها آثارها ونتائجها السلبية؛ فالبطالة تؤدي إلى الهجرة طلباً للوظائف.

والبطالة أيضاً قد تؤدي إلى خفض أجور من هم على رأس العمل، لأن زيادة العرض من العمال يخفض الأجور لسهولة إيجاد البديل ولضعف قدرة العامل على المساومة. ومن آثار البطالة الاقتصادية أيضاً ضياع تكاليف التعليم والتدريب بعد مدة من التوقف عن العمل. كما يضاف إلى ذلك خسارة الإنسان لقدرته على تحقيق أهدافه في هذه الحياة في توافر حياة كريمة ذات قيمة مرتفعة. أما الآثار الطويلة الأجل للبطالة فهي الفقر. والفقراء أقل الفئات قدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والكوارث لعدم قدرتهم على الادخار، فيسهل مثلاً انسحاب أبنائهم من التعليم إن

وجد، وتسهل إصابتهم بالأمراض بسبب بيئتهم، بل إنهم أيضاً أقل فئات المجتمع استفادة من النمو الاقتصادي.

وإذا انتشر الفقر ونشأت طبقة اقتصادية دنيا، انتشرت السرقة، بل الجرائم الأخرى من رشوة وفساد إداري.. الخ، وكلها انعكاسات ذات تكاليف اقتصادية باهظة في الأجلين الطويل والقصير، ولذلك يكافح الفقر عن طريق مكافحة البطالة كما يمكن حدوث العكس.

أما **سهير عواد أيوب**، من مركز الدراسات الدولية، فكان بحثها «المرأة العراقية بين العمل والبطالة: الواقع والآفاق».

لقد واجهت المرأة العراقية العديد من المشكلات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأثبتت قدرتها على تحدي الصعاب وتحمل أعباء المسؤوليات كافة التي وضعت فيها. فكان من تلك المشكلات التي واجهت المرأة العراقية مشكلة البطالة، وبخاصة بعد تعرض العراق إلى الاحتلال الأمريكي إثر حرب الخليج الثالثة. وهذا الأمر أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة المختلفة في البلاد وتعرض منتسبي تلك الدوائر والمؤسسات من كلا الجنسين من الذكور والإناث إلى بطالة وصلت في معدلاتها إلى ٨٠ بالمئة، فضلاً عن بطالة الخريجين.

المرأة العراقية كانت قد تعرضت إلى البطالة منذ بداية التسعينيات وذلك بعد فرض الأمم المتحدة قرارها الدولي لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على الشعب العراقي إثر حرب الخليج الثانية. وهذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى تسرب العديد من الكوادر العلمية من النساء والرجال من العراق، والذهاب إلى البلدان العربية والأجنبية من أجل الحصول على مورد مادي يسد متطلبات الحياة العصرية، ويؤمن حياة كريمة للأسرة العراقية، وذلك بسبب تدني رواتب الموظفين إلى أدنى مستوياتها. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة النسوية في القطاع الاشتراكي للدولة والتوجه نحو العمل في القطاع الخاص. والبطالة لم تنعكس على الإناث والذكور، وإنما تعدتها إلى الأطفال الذين هم بعمر ست سنوات فأكثر، وهذا ما أكده لنا المسح الأولي الذي قامت به وزارة التخطيط العراقية، وقد أدى الأمر إلى تسرب طلاب المدارس الابتدائية والثانوية للعمل بشكل حر في الطرقات والأسواق والمكاتب، وذلك لتأمين إعالة أسرهم.

عانت المرأة العراقية من نوعين من البطالة:

١ ـ البطالة السياسية التي حرمت فيها من تبوؤ دورها القيادي في الميدان السياسي وفي ميدان صنع القرار السياسي.

٢ ـ البطالة الاقتصادية التي عانت منها في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق وما بعده.

هناك عوامل كثيرة مؤثرة في بطالة المرأة العراقية ومنها:

ـ العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع العراقي ونظرة الرجل إلى المرأة التي تفرض على المرأة بقاءها في البيت وقيامها بواجباتها الأسرية وتربية الأطفال.

ـ وضع المرأة في الريف والمدينة، حيث إن المرأة الريفية محرومة من ممارسة

دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك لنظرة المجتمع التقليدية في الريف، والذي يحد من ممارسة عملها والاشتغال في دوائر الدولة أو حتى لحسابها الخاص، وعلى العكس من المجتمع في المدينة والذي يفسح المجال أمام المرأة للقيام بمسؤولياتها الإدارية والاقتصادية والسياسية في الدولة.

- الزي الإسلامي ومسألة الحجاب، وذلك أن الكثير من المكاتب والشركات والمؤسسات وخاصة في القطاع الخاص، تفضل المرأة غير المحجبة عن المرأة المحجبة، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى بطالة نسوية حادة في البلاد.

- إحجام الأهل والأسر عن إتاحة الفرصة للإناث لإكمال مراحل دراسية أعلى وخصوصاً في الريف، وعدم تساوي فرص التعليم والتدريب أمام المرأة العراقية وحرمانها اختصاصات معينة، والتي أصبحت حكراً على الذكور، في حين أثبتت المرأة العراقية كفاءتها في القيام بها.

- عدم توافر برامج التدريب والتطوير بصورة كافية، وقلة إقبال الإناث عليها وانخفاض فعالية الدورات القصيرة التي يتم تأمينها في دوائر الدولة.وعدم توافر الأمن والاستقرار في العراق مما يؤدي إلى عزوف من قبل الإناث والذكور عن العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة.

- ٢ -

أما د. **خضر عباس عطوان**، من جامعة النهرين، فكان بحثه عن «المواطن العراقي في ظرف البطالة»، وقد أشار فيه إلى أن المادتين رقم ٢٣ و رقم ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان/ ١٩٤٨، تشيران إلى أن لكلِ شخصٍ الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة. ولكل فرد دون تمييز الحق في أجر متساوٍ للعمل. ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادلٍ مرضٍ يكفل له ولأسرته حياة لائقة بكرامة الإنسان. تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.كما أن لكلِ شخصٍ الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة. وله الحق في تأمين معيشة في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. وسواء جاء هذا الضمان عبر توفير الحكومات لتلك الوسائل، أو تهيئة البيئة المناسبة لسعي الإنسان الحر في الحصول عليها.

في هذه الدراسة محاولة لمعرفة مدى تمتع الإنسان العراقي بهذا الضمان، وهل أسهمت الدولة في توفيره أو تهيئة البيئة الملائمة له؟ واقعياً، ما يفسر الضعف التاريخي للنظام الرأسمالي في العراق أن طابع المركزية والاستبدادية هما السائدان في الثقافة العراقية. هذه الظاهرة تجعل التواكل والاعتمادية على الحكومة والسلطات في أعلى مستوياتها. وحتى داخل الأسرة الواحدة نجد المرأة في الغالب لا تعمل، ولا يأخذ ذلك صفة بطالة عن العمل. واليوم، بعد أن ضعفت قدرة الحكومة والسلطات على كفالة (وبشكل مركزي) توفير متطلبات العيش للشعب،

أصبح على هذا الإنسان أن يغير منهجه في التفكير. وإذا كانت العقوبات الاقتصادية قد وفرت بدائل محدودة في الفرص الاقتصادية الحكومية والخاصة، فإن مرحلة ما بعد نظام حكم صدام حسين قد قوضت معظم تلك البدائل المحدودة. وأصبح الإنسان العراقي أمام اختبارات وخيارات ضيقة جداً وقاسية. وإذا كانت الحروب التي مر بها العراق قد ولدت جيوشاً من الشباب غير المؤهل علمياً وفنياً، فإن أسواق العمل الراهنة لا تتقبل كلاً من الإنسان المؤهل والإنسان غير المؤهل، وهذا ما هيأ انتشار الفقر على مساحات واسعة بين أفراد المجتمع. وأمام شيوع فكرة العمل بالمتاح لتأمين وسائل العيش، فإن بدائل هذا الإنسان صارت تجد ضالتها في الهجرة. وفي أحيانٍ، إذا لم يجد هذا الإنسان ضالته في الخارج فإنه يعمل على تغيير الوضع القائم باللجوء إلى العنف، أو تأييد العنف كوسيلة للتغيير ظناً منه أن هذا هو البديل الأنسب، إن لم يكن الأوحد، لتوفير وسائل العيش الكريم الآن أو في المستقبل.

أما د. **إسماعيل عبيد حمادي**، وهو خبير اقتصادي، فقد كان بحثه عن «تأثير الاحتلال على مستوى البطالة والتشغيل في العراق»، ذكر فيه أنه لا يخفى على أحد ما للعمل من أهمية بالغة في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك في شكله العضلي أو الذهني، وما الأشياء التي يتداولها الناس في حياتهم اليومية من سلع وخدمات مختلفة إلا تجسيدٌ للجهد العضلي والذهني المبذول في إنتاجها. وبغض النظر عن ما قيل من أفكارٍ مختلفة حول قيمة الأشياء وعلاقتها بالجهد المبذول في إنتاجها، أو ما يسمى بالفكر الاقتصادي ونظرية «العمل أساس القيمة»، منذ كتابات أرسطو مروراً بالنظريات الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (آدم سميث وريكاردو وكارل ماركس)، وانتهاءً بما كتبه مارشال في بداية القرن العشرين، فإن تقدم الأمم هو نتيجة لتضافر الجهد الذهني والعضلي في صنع الحياة. وقد ذهب الأمر بكارل ماركس إلى القول بأن قيمة الأشياء تستمد من الجهد المبذول في صنعها سواءً كان ذلك الجهد حياً (أي العمل المبذول في صنع الأشياء)، أو المجسد في الأدوات التي تستخدم جنباً إلى جنب مع العمل الحي لإنتاج السلع والخدمات، أو ما يسمى برأس المال.

ـ ٣ ـ

أما **الجلسة الثانية** فكانت عن «إلغاء حق العمل/البطالة ـ وتداعياته على المجتمع والاقتصاد والتنمية في العراق»، وابتدأت ببحث د. **كامل جاسم المراياتي** «آفاق الوعي المعرفي للإنسان والتنمية المستقبلية»، أكد فيه الباحث أنه لا تزال جذور التناقض الفكري بين التيارات المادية والروحية في فهم حركة التاريخ وتفسير التحولات الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في الخلافات الأيديولوجية والعقائدية لمدارس الفكر الاجتماعي حتى يومنا هذا.ففي حين يؤكد أنصار الفلسفة المادية على أهمية البنى التحتية ودور حركة القوى المنتجة، يذهب دعاة المذهب المغاير للتأكيد على دور العوامل الروحية والدينية وتبرير التعديلات التي تطال العلاقات الأولية والثانوية والهياكل الإدارية في المجتمع. وانسحب ذلك التقاطع على تعامل الفريقين مع ظواهر الكون والطبيعة

والمجتمع والعلاقة بين وجود الإنسان وتصوراته. ولذلك شكلت مسالة العلاقة بين الوعي والوجود نقطة خلاف جوهرية على الرغم من أن مقولة الوعي يعدها الكثيرون مقولة ماركسية. كما طرق الباحث أبواب مدارس التحليل النفسي مستشهداً بتلك الأمثلة في الربط بين البعد النفسي والاجتماعي للموضوع من خلال قنطرة يعتقد أنها موجودة في ثنايا حقل النفس الاجتماعي زمن علم النفس. واستقى الباحث مفاهيم وآليات النمو العقلي والمعرفي للإنسان مستعرضاً بعض آراء جان بياجيه (Jean Piaget) وبوفر (Buffer) حول مفهوم النمو.

لقد حاول الباحث أن ينأى عن نقاط التماس الملتهبة وتلك التي تدخل في نفق البحث الفلسفي، وكما كان لإدوارد تايلور (Taylor) مفهوماً تعريفياً جامعاً للحضارة والثقافة اعتمد عليه الباحث شأنه شأن الآخرين في إيضاح مفهوم مكونات الحضارة. ولم تكن آراء إميل دوركهايم (Emile Durkheim) وتصوراته عن الضمير الجمعي ولآراء تالكوت بارسوفيز ومخططاته حول نسق الفعل الاجتماعي بعيدة عن سياق البحث.

أما بحث **سوسن العساف**، من مركز الدراسات الدولي، فقد بحث « مشكلة البطالة وتداعيات الحرب الأمريكية على المجتمع العراقي». تعود مشكلة البطالة في المجتمعات إلى عوامل وأسباب عدة ربما يكون أهمها الاكتظاظ السكاني الذي نتج عن عملية الهجرة من الريف إلى المدينة، خصوصاً في الدول النامية، ومنها العراق.

ومما لا شك فيه أن مشكلة كهذه تسهم بشكل كبير في زعزعة أمن واستقرار المجتمع العراقي في ظل دولة تعيش أساساً في ظروف غير اعتيادية تكتنفها الكثير من الملابسات والتشويش، ولا سيما أن الدول النامية بشكل عام، وبغض النظر عن توجهاتها السياسية والاجتماعية، لا تهتم بالبطالة إلا نادراً، ولا تأخذ على عاتقها معالجة آثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وكأنما حكومات هذه الدول لا تدرك أن كيانات الدول هي عبارة عن عقود اجتماعية بين المواطنين، بحيث يتحقق بينهم وعبر الحكومات نوع من التكامل والتضامن الاجتماعي. ويقدم المجتمع العراقي مثالاً صارخاً حول ما يمكن أن تولده البطالة وعدم توفير فرص العمل المناسبة لمن هم بسن العمل من ارتباك وفوضى لمجتمع هو أساساً كان محملاً بجملة من المشاكل والمعوقات التي أعاقت نموه وتقدمه، فقد ورث الفرد العراقي تركة عصر الاستبداد والحصار، ما أثر ضمناً في عملية توزيع الدخل وإيجاد فرص عمل، ففي حين كثر عدد المتعلمين، على سبيل المثال، اضطر هؤلاء إلى امتهان أعمال لا تمت إليهم بصلة، مما أسهم وبشكل فعال في زيادة مظاهر البطالة المقنعة.

فقد أضافت شخصانية الاقتصاد لعهد النظام السياسي السابق، صعوبات جمة في حركة واتجاهات الاقتصاد العراقي. فوظف القرار السياسي العملية الاقتصادية وفقاً لحاجات مرحلته السياسية، بدلاً من أن يجعلها عملية تراكمية تكاملية في المدى الزمني وفي الحلقات المكونة للاقتصاد، للوصول إلى غايات محددة يمكن حينها الركون إلى قوة الاقتصاد في تفعيل الحركة السياسية للدولة.

وكان في هذه المرحلة للبطالة المتفشية تداعياتها الأمنية والسياسية إلى جانب طابعها الاقتصادي، في ظل غياب المؤسسات القادرة على إدامة الخدمات العامة، الأمر الذي دفع الناس للتمرد وقلب موازين اللعبة، والذي كان أحد أسباب الهجرة للكفاءات والعقول من أجل البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى وبأجور تعطي للشهادة أو الكفاءة حقها.

وبالإمكان اللجوء إلى الاستنتاج من جملة ما حصل بعد الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق وانهيار مؤسسات الدولة العراقية، وقيام الإدارة الأمريكية المدنية بحل العديد من الوزارات الرئيسية في الدولة وتسريح العاملين فيها، كما هو الحال مع وزارات الدفاع والتصنيع العسكري والإعلام والثقافة، فضلاً عن حل أجهزة وزارات الخارجية والداخلية، وإلغاء مؤسسات أخرى كديوان الرئاسة والدوائر الملحقة به وأجهزة الأمن القومي والهياكل المؤسسية لحزب البعث، وطرد ملاكاته من الوزارات التي استمرت في أداء عملها بعد الاحتلال.أضف إلى ذلك العدد الكبير من العاملين الذين تم تسريحهم والاستغناء عن خدماتهم في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص، نتيجة توقف نشاطات هذه القطاعات لأسباب تتعلق بارتفاع أسعار العمل وتدني مستوى المنافسة للمنتج العراقي، مقابل غزو المنتجات الأجنبية للسوق العراقي بعد الاحتلال، أو بسبب نقص المواد الأولية والتدهور المريع في قدرات توفير مصادر الطاقة المختلفة واللازمة لعمل هذه القطاعات ونشاطاتها. ومن هنا برزت نسبة أو كتلة هائلة من العاطلين عن العمل. وحسب اعتقاد الباحثة فإن معضلة كهذه مرشحة للتطور وباتجاهين:

الأول، اتجاه متفائل يرى في هذا العدد الهائل ونسبته حالة طارئة مرتبطة بظروفها التي نجمت عن الاحتلال وتداعياته، ويؤكدون أن عودة مؤسسات الدولة للعمل في المستقبل القريب سيساعد على استيعاب جزءٍ مهمٍ من البطالة.

الثاني، يذهب إلى تسمية هذا الاتجاه بالحذر أو المتشكك بدلاً من المتشائم، ولديه أسبابه في ذلك، فهو يرى أن هذه الحالة الطارئة للبطالة قد تتحول إلى حالة مستديمة أو على الأقل إلى جزءٍ أساسي منها.

وفي وضع مثل هذا لن يكون للعامل العراقي قدرة تنافسية حقيقية في سوق العمالة المستقبلية، خصوصاً وأنه عامل غير ماهر أو مدرب وفقاً للقياسات المعروفة في الوقت الحاضر، يقابل ذلك تدنٍّ كبير في قدرة الدولة على التأثير الإيجابي لمصلحته، إما لضعف إمكاناتها الاقتصادية حيث الأولوية تعطى لمشاكل أساسية كإعادة الأعمار والديون المترتبة بذمة العراق للجهات الدائنة على حساب دورها المفترض في مباشرة برامج تدريبية وتطويرية ومناهج جديدة للتعليم، أو لتآكل وظائفها في الإشراف والتوجيه والتأثير في وسطها الاجتماعي والاقتصادي الذي تتحرك فيه بموجب اشتراطات الخصخصة التي يحددها البنك الدولي، والقاضية بالحد من القدرة التدخلية للدولة، وترك قوى السوق تمارس وظائفها الطبيعية وضغط الإنفاق العام لتنمية موارد الدولة.

ـ ٤ ـ

أما د. **هناء السامرائي**، من معهد الدراسات السياسية والدولية، فقد كان عن «دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ الواقع والآفاق المستقبلية»، أشارت فيه إلى أن الحديث عن دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتأكيد يتضمن في أحد جوانبه دورها في سوق العمل، وما تمثله من إجمالي القوة العاملة العاطلة عن العمل في أي مجتمع. يركز سوق العمل على واحد فقط من أدوار المرأة ألا وهو الدور الإنتاجي، في حين أن المرأة تشارك في عملية التنمية عبر مزاولة أدوارها الثلاثة المتمثلة: بالدور الإنجابي، والدور الإنتاجي، والدور المجتمعي. علماً أن أياً من هذه الأدوار لا يخلو من عمل المرأة المنتج، ولكن تقييمه بوصفه عملاً منتجاً وفق المؤشرات والمقاييس والإحصاءات المتعارف عليها، يتم احتسابه فقط عند قيامها بدورها الإنتاجي، المتمثل بإنتاج السلع والخدمات عبر أعمالٍ مدفوعة الأجر. وفي واقع الحال فإن دور المرأة الإنجابي لا يتضمن الإنجاب ورعاية الأطفال والأسرة فحسب، بل يتعداها إلى مزاولة الأعمال الإنتاجية كافة التي تقوم بها المرأة داخل البيت أو الحيازات الملكية الشخصية للأسرة، ولا سيَّما في حالة المرأة الزيفية.

بناء على ما تقدم، ولاعتقادنا بضرورة التركيز على أدوار المرأة الثلاثة مجتمعة، لتقدير الأهمية النسبية لمشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى مراجعة وتحليل ما هو متاح من إحصاءات ومؤشرات، تعبر عن مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وذلك بغية المقارنة بين دور المرأة المتميز خلال حقبة السبعينيات التي تميزت بحالة من الاستقرار النسبي في فترة التنمية الانفجارية في العراق، وبين دورها في العقدين اللاحقين اللذين مثلا اقتصاد الحرب والحصار، حيث مثلت هذه الحقبة منعطفاً مهماً في دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها من أكثر الفئات تضرراً بإفرازات هذه المرحلة، إذ فضلاً عن تأثر المرأة بالخسائر البشرية والأضرار المادية المباشرة والانعكاسات النفسية القاهرة، فقد ازدادت نسبة النساء المعيلات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وازدادت نسبة النساء اللواتي يرزحن تحت خط الفقر في ظل التضخم وعدم العدالة في توزيع الدخل وتفشي الرشى والفساد الإداري، وانخفاض قيمة الدخل الحقيقي في القطاع العام الذي شكلت المرأة نسبة أكثر من ٦٠ بالمئة من إجمالي العاملين فيه في فترة الحصار، بسبب توجه الرجال للعمل في القطاع الخاص أو الهجرة، مقابل تدني الفرص المتاحة أمام المرأة لأسباب تتعلق بإمكاناتها المهنية، أو لأن القيود الاجتماعية الموروثة رسمت لها أدواراً محددة للعمل لا يجوز أن تخرج عن إطارها، وهذا أدى بالضرورة إلى انخفاض مرونة حركة المرأة في سوق العمل، وزاد من نسبة توجهها للعمل في سوق العمل غير النظامي.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى تدني نسبة مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وبنسبة لم تتجاوز ١٧ بالمئة من مجمل السكان النشطين اقتصادياً.

وفي ظروف الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ ظهرت معطيات جديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، كان لها تأثيرات مهمة جداً في واقع النشاط الاقتصادي للمرأة العراقية. حيث يشير المسح الخاص بالبطالة والتشغيل الذي أجرته وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أن معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر الذي يمثل جانب العرض من القوى العاملة بلغ ٧,٧٣ بالمئة بالنسبة إلى الذكور، في حين بلغ للإناث ٢,١٤ بالمئة، وأن المعدل العام للجنسين بلغ ٤٤ بالمئة.

وبحسب البيئة كان هذا المعدل في الريف ٥٠ بالمئة، إذ بلغت نسبة الإناث ٢٠,٩ بالمئة ونسبة الذكور ٧٨,٦ بالمئة، ما يشير إلى أن زيادة قاعدة العرض من القوى العاملة في الريف أعلى منها في الحضر. وذلك لأن معدل النشاط العام في الحضر بلغ ٤١ بالمئة وكان هذا المعدل ٣,٧١ بالمئة للذكور و٧,١٠ بالمئة للأناث.أما بالنسبة إلى البطالة فقد أشار المسح المذكور بأنها بلغت ١,٢٨ بالمئة لعموم السكان لعمر ١٥ سنة فأكثر، وكانت بين الذكور ٣٠ بالمئة وبين الإناث ١٦ بالمئة.

علماً أن انخفاض نسبة البطالة بين الإناث قياساً إلى الذكور، يعود أساساً إلى الالتباس الحاصل بين من لا يعمل ويطلب العمل، وبين من لا يعمل ولا يفصح عن طلبه لفرصة عملٍ عند القائمين على تنفيذ المسح المذكور، إذ إن الجوانب الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد فضلاً عن عدم وجود سوق عمل منظمة ـ مكاتب التشغيل ـ تحول دون الإفصاح عن الرغبة في العمل من قبل الإناث، ولا سيَّما غير المتعلمات منهن، ما يجعل الباحثين يقومون بقيدهن في عداد ربات البيوت.

وللنهوض بدور المرأة الحالي والمستقبلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من العمل على تطوير سوق العمل من خلال فتح مكاتب التشغيل، وإجراء تعديل في التشريعات الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي ودفع معونات البطالة، والسعي إلى فتح معاهد للتدريب المهني والحرفي مما يدفع إلى الشفافية في عرض فرص العمل وتأهيل النساء للانخراط في ميادين العمل التقليدية، وتلك المستحدثة، بعد العمل على إشاعة مفهوم النوع الاجتماعي ـ الجِندر (Gender) ـ وربطه ببرامج التنمية بغية تعزيز دور النساء والرجال على السواء في عملية التنمية المنشودة □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
آب (أغسطس) ٢٠٠٥

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ عقد الرئيسان المصري حسني مبارك والجزائري عبد العزيز بوتفليقة اجتماعاً في ليبيا بحضور العقيد معمر القذافي تم خلاله تجاوز «التحفظات الجزائرية التي أثيرت حول دعوة الرئيس المصري إلى قمة عربية استثنائية من دون التنسيق مع الجزائر التي تتولى رئاسة القمة الحالية»، وأعلن مبارك بعد اللقاء أن القمة الاستثنائية سيحدد موعدها بعد شهر أيلول/ سبتمبر المقبل. وكانت القمة تأجلت بسبب وفاة العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز (**القدس العربي**، لندن، ١٦/٨/٢٠٠٥).

ـ طلب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى من الحكومة العراقية تفسيراً عاجلاً لما جاء في مسودّة الدستور العراقي الجديد أن «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية». وأكد موسى أن هذا النص «خطير للغاية لأن العراق عضو مؤسس في الجامعة العربية» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٨/٢٠٠٥). وقد انتقد رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري جامعة الدول العربية لتأخرها في الاهتمام بالشعب العراقي ولعدم إرسالها سفيراً إلى بغداد. ورد الأمين العام للجامعة بأن الظروف المتمثلة في وجود الاحتلال والظروف الأمنية حالت دون الدور العربي، ودور الأمم المتحدة وبعض المنظمات العربية والإقليمية، وأن الجعفري «يتفهم ذلك» (**النهار**، بيروت ٣١/٨/ ٢٠٠٥).

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع إطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ العربية، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ اختتم رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة زيارة إلى دمشق بحث خلالها مع كل من الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره السوري محمد ناجي العطري، في العلاقات بين البلدين وأزمة مرور الشاحنات على الحدود.وقد رحب الجانب السوري بالبيان الصادر عن الحكومة اللبنانية بخصوص التزامها بأن لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، كما أكد الجانب اللبناني التزامه الاتفاقيات الموقعة مع سوريا، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للموقوفين في البلدين (**السفير**، بيروت، ١/٨/٢٠٠٥).

ـ قرر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز العفو عن الليبيين الموقوفين بتهمة محاولة اغتياله التي تم الكشف عنها العام الماضي، أملاً في أن تكون هذه البادرة خطوة نحو لم الشمل العربي (**الرياض**، الرياض، ٩/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن رئيس بعثة تقصي الحقائق العراقية التي زارت الكويت موفدة من رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري أن العلامات الحدودية التي أقيمت إثر ترسيم الحدود بين البلدين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ٨٣٣ موجودة في أماكنها ولم تتحرك (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٥).

ـ حصل تطور إيجابي في أزمة مرور الشاحنات عبر الحدود اللبنانية ـ السورية، إذ توصلت اللجنة الجمركية المشتركة بين البلدين إلى اتفاق على إجراءات لتسهيل عبور الشاحنات على الحدود (**النهار**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٥).

ـ وصل الرئيس الموريتاني المخلوع معاوية ولد سيد أحمد الطايع إلى قطر التي عرضت عليه اللجوء السياسي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

ـ استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وأكد له استمرار السعودية في دعم لبنان وجهود حكومته لإقامة علاقات جيدة وندية مع سوريا (**السفير**، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٥).

ـ دعت الحكومة العراقية الأردن إلى إبرام اتفاقية بين البلدين لتسليم المطلوبين.وجاء الطلب العراقي بعد مطالبة الحكومة الأردنية بغداد، بالعمل على إلقاء القبض على منفذي تفجيرات العقبة في التاسع عشر من الشهر الجاري الذين فروا إلى العراق، وتسليمهم إلى الأردن لمحاكمتهم (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/٨/٢٠٠٥).

ـ أنهى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة زيارة إلى الكويت، اجتمع خلالها مع الشيخ صباح الأحمد الصباح، رئيس الوزراء الكويتي.وقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين يشتري لبنان بموجبها المشتقات النفطية من دولة إلى دولة، وهي اتفاقية توفر على لبنان سنوياً مبلغاً يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار (**السفير**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٥).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ أعلن في لندن أن بريطانيا زودت إسرائيل سراً ٢٠ طناً من الماء الثقيل عام ١٩٥٩ لمساعدتها على تطوير أسلحة نووية. وصرح مدير مجلس التفاهم العربي ـ البريطاني كريس دويل أن هذا الأمر كان سراً من الأسرار المهمة (**الخليج**، الشارقة، ٥/٨/٢٠٠٥).

ـ شدد رئيس الوزراء أرييل شارون على أنه بعد «فك الارتباط» سيتمسك بالبقاء في

التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة وعدم التفاوض على القدس أو على عودة اللاجئين (**النهار**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٥).

- بدأ التطبيق الفعلي لخطة «فك الارتباط» لتفكيك المستوطنات الـ ٢١ في غزة وأربع مستوطنات معزولة في شمال الضفة الغربية (**السفير**، بيروت، ١٥/٨/٢٠٠٥).

- أقدم مستوطن يهودي على قتل ثلاثة عمال فلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، هذه العملية إرهاباً يهودياً خطيراً جداً، في ما دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الفلسطينيين إلى ضبط النفس وعدم الرد (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/٨/٢٠٠٥).

- أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم في مقابلة مع صحيفة **الرأي العام** الكويتية أن بلاده «قريبة جداً من إقامة علاقات طبيعية» مع دول عربية عدة، مؤكداً أن زيارات رجال أعمال كويتيين لبلاده «لم تنقطع» (**الرأي العام**، الكويت، ١٨/٨/٢٠٠٥).

- صرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، بعد لقائه مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ديفيد والش في غزة، أن الإدارة الأمريكية مهتمة «بما بعد الانسحاب» الإسرائيلي من قطاع غزة، وقد ترجمت ذلك بإرسالها ٥٠ مليون دولار من أجل مشاريع سكنية وموافقتها على ٣٠ مليون دولار لمشاريع للمياه (**السفير**، بيروت، ٢٢/٨/٢٠٠٥). من جهته أكد والش أن الأمن هو المسألة الأكثر أهمية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتتطلع الإدارة الأمريكية إلى تقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاحتواء العنف والإرهاب وإزالته (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٥).

- أعلنت القوات الإسرائيلية إنهاء عملية إخلاء المستوطنات اليهودية في قطاع غزة، معتبرة أنها بذلك أنهت احتلالها للقطاع الذي استمر ٣٨ عاماً. من جهة أخرى، أكد محمد دحلان الوزير الفلسطيني المسؤول عن ملف الانسحاب أن قطاع غزة سيبقى من الناحية القانونية تحت مسؤولية الاحتلال لأنهم سيتحكمون بحياة الفلسطينيين بشكلٍ أو بآخر، عبر المعابر أو الميناء أو الأجواء (**القدس العربي**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٥). وقد أكملت القوات الإسرائيلية خطتها لفك الارتباط مع المستوطنات المنعزلة في شمال الضفة الغربية، وأجْلت المستوطنين من مستوطنتيْ حومش وصانور. وكشف سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية النقاب عن أن تطبيع العلاقات بين تل أبيب والدول العربية هي إحدى الثمار السياسية التي ستجنيها تل أبيب من تنفيذها لخطة الانسحاب (**القدس العربي**، لندن، ٢٤/٨/٢٠٠٥).

- بحث رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، والحؤول دون تحويل القطاع إلى سجن كبير (**الأهرام**، القاهرة، ٢٥/٨/٢٠٠٥).

- ارتكبت القوات الإسرائيلية أمس الأول في خرق واضح للتهدئة مع الفصائل الفلسطينية، مجزرة في مخيم طولكرم راح ضحيتها ٥ فلسطينيين. ونددت السلطة الفلسطينية بالمجزرة فيما توعدت الفصائل الفلسطينية بالرد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٨/٢٠٠٥).

- صادقت الحكومة الإسرائيلية على اتفاق مع مصر ينص على نشر ٧٥٠ عنصراً من خفر الحدود المصري على طول الحدود بين مصر

وغزة في ممر فيلادلفي (**السفير**، بيروت، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ قام شاب فلسطيني بتفجير نفسه عند مدخل المحطة المركزية للحافلات في بئر السبع ما أدى إلى إصابة ٤٠ شخصاً بجروح حالة اثنين منهم خطرة. وتبنت كتائب الأقصى وسرايا القدس مسؤولية العملية (**القدس العربي**، لندن، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ أكدت عدة فصائل فلسطينية بعد لقاءات منفصلة مع مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان في مدينة غزة أن الانسحاب الإسرائيلي لا يكون كاملاً من قطاع غزة من دون إنهاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود وإطلاق سراح المعتقلين(**القدس العربي**، لندن،٣١/ ٨/ ٢٠٠٥).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن الولايات المتحدة ستواصل ضغوطها على سوريا إذا لم تغير سلوكها الذي وصفته «بالمؤذي للفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين» (**السفير**، بيروت، ٢/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ انهى الرئيس السوري بشار الأسد زيارة لطهران التقى خلالها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ومرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي. وصرح الرئيس الإيراني بأن الجانبين بحثا في تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة وفي مسألة نقل النفط من إيران إلى سوريا (**السفير**، بيروت، ٩/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تتعامل الآن مع زعماء الانقلاب في موريتانا لإقناعهم بإيجاد سبيل لتحقيق انتقال دستوري للسلطة (**الزمان**، لندن، ١١/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ريتشارد لوغار أمس الأول أنه نقل رسالة من الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى العقيد معمر القذافي، الذي حمله بدوره رسالة جوابية أعرب فيها عن تطلعه بأن يقوم بوش ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارة طرابلس. وتحدث لوغار عن وجود تحسن تدريجي مهم في العلاقات بين البلدين (**السفير**، بيروت، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ أعربت المملكة المغربية عن تقديرها للمهمة التي قام بها السيناتور ريتشارد لوغار رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في الجزائر والمغرب، والتي أسفرت عن إطلاق سراح آخر ٤٠٤ من أسرى الحرب المغاربة المحتجزين من طرف جبهة البوليساريو في مخيمات بتندوف في الجزائر(**العلم**، الرباط، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥).

ـ قدم أمس الأول إبراهيم الجمبري، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، إلى مجلس الأمن التقرير الإجرائي عن أعمال لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وذكر فيه أن سوريا لم ترد بعد على طلبات التعاون التي قدمتها اللجنة برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس. وقد دعا مجلس الأمن سوريا، بدون تسميتها، إلى التعاون الكامل في التحقيق الدولي حول اغتيال الحريري، فيما أكدت دمشق أنها أجابت عن الأسئلة التي وجهها ميليس وما حصل من تأخير في استلام الرسالة السورية يعود إلى انشغال ميليس نفسه(**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٥). وقد أكد الرئيس السوري بشار الأسد في حديث لمجلة **ديرشبيغل** الألمانية، استعداد سوريا لتسهيل مهمة لجنة التحقيق الدولية، موضحاً أن بإمكان

ميليس استجواب من يريد من المواطنين السوريين (**السفير**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٥).

ـ شدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك على أن القرارات الدولية المتعلقة بلبنان يجب أن تطبق كاملة، ودعا سوريا إلى الاستفادة من الفرصة المتاحة لإعادة تأسيس علاقاتها مع لبنان، ولبدء عملية تطور ينتظرها منها العالم(**النهار**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٥).

الوضع في العراق

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٥ من جنوده وجرح اثنين آخرين في تفجير عبوتين ناسفتين في جنوب بغداد (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/٨/٢٠٠٥).

ـ قتل ٧ من الجنود الأمريكيين أمس الأول في هجومين منفصلين في حديثة وبالقرب من بلدة هيت في غرب العراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/٨/٢٠٠٥).

ـ نفذت المقاومة العراقية واحدة من أهم عملياتها، وتمكنت من قتل ١٤ جندياً من المارينز الأمريكيين في تفجير عبوة ناسفة في إحدى دورياتهم في غربي العراق (**السفير**، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٥)

ـ قُتل ٣ جنود أمريكيين بانفجار عبوة في جنوب شرقي بغداد، في ما صدر عن مجلس الأمن الدولي بيان دان فيه ما وصفه « بالعمليات الإرهابية الأخيرة في العراق» (**الحياة**، بيروت، ٥/٨/٢٠٠٥)

ـ أعلنت القوات الأمريكية أنها تهاجم تجمعات المسلحين في المدن الشمالية الغربية من العراق حيث قتل ٢٢ جندياً أمريكياً هذا الأسبوع (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٦/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل اثنين من جنوده وجرح ثلاثة آخرين في هجومين منفصلين في شمال بغداد وغربها. وقد أظهر استطلاعان للرأي أن الخسائر البشرية الأمريكية في العراق تدفع باتجاه تدني شعبية الرئيس الأمريكي جورج بوش (**النهار**، بيروت، ٨/٨/٢٠٠٥).

ـ قتل ٢٨ عراقياً في هجمات متفرقة بينهم ١٣ من رجال الأمن، كما قتل جندي أمريكي (**النهار**، بيروت، ١٠/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٦ من جنوده وإصابة ٥ آخرين بجروح ٤ منهم قتلوا في انفجار قنبلة زرعت على جانب الطريق قرب بيجي في شمال العراق، واثنان في هجومين منفصلين في الحبّانية وبغداد. وصرح رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز في البنتاغون بأنه «من الواضح أن عبوات ناسفة مرتجلة تستخدم في هذه الأيام وسائل تكنولوجية أحدث، ستؤدي بنا إلى تغيير أساليبنا» (**النهار**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٥). وقال إن «أحداً لا يعرف متى ستكون القوات العراقية قادرة على تسلم مهماتها في القضاء على المتمردين»، وأن انتشار القوات الأمريكية في العراق «يمكن أن يستمر لسنوات» (**الحياة**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٥).

ـ أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش، رفضه الانسحاب من العراق في تعليقه على اعتصام السيدة الأمريكية سيندي شيهان أمام مزرعته مطالبة برؤيته لتحدثه عن ابنها كايسي الذي قتل في العراق، مشيراً إلى انه يتألم لكل وفاة لكن «سحب القوات سيرسل إشارة رهيبة إلى العدو» (**السفير**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن الجيش الأميركي مقتل أحد جنوده في انفجار شمال بغداد، وإصابة جنديين في

تحطم طائرة هليكوبتر من نوع «أباتشي» بالقرب من كركوك (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٣/٨/٢٠٠٥).

ـ بدأت إيطاليا بسحب قواتها المتمركزة في مدينة الناصرية الواقعة جنوب العراق قبل الموعد المحدد نهاية الشهر المقبل، فيما أعلنت القوات الأمريكية عن مقتل ٥ من جنودها في هجمات منفصلة في أنحاء العراق (**الزمان**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٥).

ـ قتل ٤٤ شخصاً وجرح ٧٧ في ثلاثة تفجيرات مفخخة في مرآب سيارات وبالقرب من مستشفى الكندي في بغداد (**الزمان**، لندن، ١٨/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٤ من جنوده في انفجار عبوة ناسفة في سامراء (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ١٩/٨/٢٠٠٥). وأعلن البنتاغون مقتل ١٨٤٩ عسكرياً أمريكياً منذ بداية الحرب حتى ١٦ آب/اغسطس الجاري (**النهار**، بيروت، ١٩/٨/٢٠٠٥).

ـ قتل جندي أمريكي في هجوم في شمال بغداد بين سامراء وتكريت (**النهار**، بيروت، ٢٢/٨/٢٠٠٥).

ـ لقي ٣٤ عراقياً نصفهم من الشرطة والجيش في تفجيرات وهجمات في بغداد والرمادي ومناطق مختلفة من العراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل اثنين من جنوده بالقرب من مدينة تلعفر في شمال العراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

ـ قتل جندي أمريكي و٤ من الشرطة العراقية ومقاول أمريكي في هجوم انتحاري استهدف مركز تنسيق أمريكي عراقي في وسط بعقوبة (**السفير**، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٥).

ـ لقي ٢٦ شخصاً وجرح ٦٠ آخرون في هجمات وتفجيرات كان أبرزها تفجير سيارة مفخخة في إحدى الضواحي الغربية لبغداد، أعقبته اشتباكات بين نحو ٤٠ مسلحاً وقوات الشرطة العراقية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/٨/٢٠٠٥).

ـ أطلقت القوات الأمريكية سراح ألف معتقل من سجن أبو غريب بطلب من الحكومة العراقية.ولم يعرف في ما إذا كان هذا الطلب تقدم به أساساً ممثلو العرب السنة المشاركون في صياغة الدستور (**واشنطن تايمز**، واشنطن، ٢٨/٨/٢٠٠٥).

ـ اعتبر الرئيس الأمريكي صياغة مسودة الدستور في العراق معلماً في التحول الديمقراطي والمعركة ضد الإرهاب (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٩/٨/٢٠٠٥). ورأى السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل الذي شارك ومارس ضغوطاً في جميع المفاوضات لصياغة مسودة الدستور، أنه بإمكان القادة السياسيين العراقيين إدخال تعديلات إضافية على مسودة الدستور إذا كان ذلك ضرورياً (**القدس العربي**، لندن، ٣١/٨/٢٠٠٥).

ـ لقي اكثر من ٥٦ عراقياً مصرعهم في قصف جوي أمريكي على أربعة منازل في منطقة القائم على الحدود العراقية ـ السورية (**النهار**، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٥).

٥ ـ المجتمع المدني

ـ أعلن مركز دراسات الوحدة العربية أنه أعد، كمساهمة منه في حل مشاكل العراق، بمشاركة أكثر من ١٠٠ شخصية سياسية وعامة وخبراء عراقيين، برنامج عمل متكاملاً لأي حكومة وطنية عراقية بعد انتهاء الاحتلال. وأشار المركز في بيانٍ أمس إلى أن البرنامج يتضمن إعداد مسودة دستور جديد للعراق، وقوانين للانتخاب وتشكيل الهيئة الوطنية العليا

للانتخابات والأحزاب، ومشروعاً لإعادة تشكيل الجيش العراقي، وبرنامجاً لإعادة إعمار العراق، ومشاريع للنفط والسياسة النفطية والإعلام والقضية الكردية، وورقة لقضية التعويضات (**السفير**، بيروت، ٢/٨/٢٠٠٥).

ـ ذكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن السلطات الأمنية السورية منعت عقد ندوة في منتدى الأتاسي حول رؤية الأكراد في سوريا في إطار حظر نشاطات المنتدى منذ حوالى ثلاثة أشهر (**السفير**، بيروت، ٣/٨/٢٠٠٥)

ـ انتقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي استمرار العمل بقانون الطوارئ في مصر منذ عام ١٩٨١ وما له من قيود تنعكس على الحقوق والحريات الأساسية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/٨/٢٠٠٥).

٦ ـ شؤون قطرية

الخرطوم

ـ أعلن بيان رئاسي مقتل نائب الرئيس السوداني جون قرنق في حادثة تحطم مروحية كانت تقله من أوغندا في جبال الجنوب السوداني (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/٨/٢٠٠٥). وقد خرج آلاف من الجنوبيين السودانيين بعد ساعات من إعلان البيان إلى الشوارع في الخرطوم وحطموا مئات السيارات والمحلات التجارية واشتبكوا مع الشرطة مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/٨/٢٠٠٥). وقدر عدد القتلى بنحو ٨٠ شخصاً والجرحى بنحو ٨٠٠ واعتقلت الشرطة التي انتشرت بالعاصمة لإعادة الأمن نحو ٥٠٠ شخصاً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلنت الأمم المتحدة أن الأحوال الجوية هي السبب المباشر في تحطم طائرة جون قرنق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/٨/٢٠٠٥).

ـ شيع مئات الآلاف من السودانيين جثمان النائب الأول للرئيس السوداني جون قرنق إلى مثواه الأخير في مدينة جوبا (**الحياة**، بيروت، ٧/٨/٢٠٠٥).

ـ أدى الفريق سلفاكير ميارديت الذي اختير خلفاً لجون قرنق اليمين الدستورية نائباً أول للرئيس السوداني (**القدس العربي**، لندن، ١٢/٨/٢٠٠٥).

الرياض

ـ أعلنت السعودية وفاة الملك فهد بن عبد العزيز، ومبايعة ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ملكاً للبلاد، والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران ولياً للعهد (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/٨/٢٠٠٥). وقد ووري جثمان الملك فهد الثرى بحضور حشد كبير من الرؤساء والمسؤولين العرب والأجانب (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/٨/٢٠٠٥).

ـ أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإطلاق سراح ٥ سجناء سعوديين متهمين بالدعوة لإثارة الفتنة وتبرير الأعمال الإرهابية من بينهم: عبد الله الحامد، ومتروك الفالح، وعلي الدميني، وسعيد بن زعير (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلنت قوات الأمن السعودية مقتل ٣ أشخاص من المطلوبين لديها، أبرزهم صالح العوفي القيادي في تنظيم القاعدة وذلك خلال مواجهة في المدينة المنورة (**الرياض**، الرياض، ١٩/٨/٢٠٠٥).

ـ قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥ بالمئة (**الرياض**، الرياض، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

نواكشوط

ـ أعلن بيان عسكري في نواكشوط الإطاحة بنظام الرئيس معاوية ولد الطايع المتواجد في الرياض للتعزية في الملك فهد بن عبد العزيز، وإنشاء مجلس عسكري للعدالة والديمقراطية يتولى الحكم في البلاد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/٨/٢٠٠٥).

ـ أعلن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية برئاسة العقيد علي ولد محمد فال الذي تزعم الانقلاب حل البرلمان (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/٨/٢٠٠٥).

ـ عين المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية سيدي محمد ولد بو بكر رئيساً للحكومة الموريتانية الانتقالية التي ستشرف على التعديل الدستوري وعلى تنظيم انتخابات عامة خلال سنة، وقرر إطلاق سجناء إسلاميين (**الحياة**، بيروت، ٨/٨/٢٠٠٥).

ـ صادقت الحكومة الانتقالية على مشروع بإقصاء العسكريين وأعضاء الحكومة للترشح للانتخابات المقبلة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٨/٢٠٠٥).

بيروت

ـ قرر مجلس الوزراء تشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس (**السفير**، بيروت، ٩/٨/٢٠٠٥).

ـ وقع انفجار بالقرب من أحد الفنادق في سوق الزلقا شرق بيروت أسفر عن إصابة ٥ أشخاص بجروح (**اللواء**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

ـ تم توقيف ثلاثة من قادة أجهزة الأمن اللبنانيين السابقين الكبار وقائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان وغيرهم «كمشتبه فيهم» في التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وفق مذكرات استحضار دولية صادرة عن المحقق الدولي القاضي ديتليف ميليس (**النهار**، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٥).

الجزائر

ـ دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الجزائريين إلى التصويت بكثافة على «مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية»، عبر استفتاء ينظم يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول المقبل، وأعلن عن إجراءات، تتعلق بإبطال المتابعات القضائية ضد المسلحين، الذين أعلنوا تخليهم عن السلاح، والنشطاء الإسلاميين المقيمين في الخارج (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٥).

بغداد

ـ قررت الجمعية الوطنية الانتقالية في العراق تعديل قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لتمديد مهلة الانتهاء من صوغ مسودة الدستور أسبوعاً حتى ٢٢ آب/أغسطس الجاري وذلك بعدما تواصلت الخلافات بين الأعضاء السنة والشيعة والأكراد في لجنة صياغة مسودة الدستور حول الفدرالية ودور الإسلام في التشريع وقضايا أخرى (**النهار**، بيروت، ١٦/٨/٢٠٠٥).

ـ توافق المتفاوضون الأكراد والشيعة على مسودة الدستور العراقي قبل انتهاء فترة التمديد الثاني لعرض المسودة على الجمعية الوطنية، فيما رفض ممثلو السنة في المفاوضات المسودة وطالبوا بإجراء تعديلات عليها (**الزمان**، لندن٢٣/٨/٢٠٠٥) وقد تسلمت الجمعية الوطنية الانتقالية العراقية مسودة للدستور، وتقرر إرجاء أي تصويت على المسودة إفساحاً في المجال لتسوية الخلافات القائمة

خلال ثلاثة أيام (**النهار**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

ـ قدم الائتلاف الشيعي صيغة نهائية لمسودة الدستور للعرب السنة بعد اتصال هاتفي أجراه الرئيس الأمريكي جورج بوش مع عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/٨/٢٠٠٥). وقد جدد العرب السنة رفضهم الفدرالية لغير الأكراد وطالبوا بجعل الإسلام «المصدر الأساسي» في التشريع (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/٨/٢٠٠٥). وفي ضوء تواصل الخلافات، قدمت إلى الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان)، النسخة النهائية من مسودة الدستور تمهيداً لعرضها على الاستفتاء المقرر منتصف تشرين الأول/أكتوبر المقبل (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/٨/٢٠٠٥). ودعا ممثلو العرب السنة إلى الاستعداد لإسقاط مسودة الدستور في الاستفتاء، الأمر الذي يحتاج إلى تصويت ثلثي الناخبين في ٣ محافظات ضد الدستور بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (**النهار**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٥).

تونس

ـ أجرى الرئيس التونسي زين العابدين ابن علي أمس تعديلاً وزارياً على حكومة محمد الغنوشي. وقد أسندت وزارة الخارجية إلى عبد الوهاب عبد الله خلفاً للوزير عبد الباقي الهرماسي (**القدس العربي**، لندن، ١٨/٨/٢٠٠٥).

القاهرة

ـ تعهد الرئيس حسني مبارك في خطابه الافتتاحي لحملته الانتخابية بالعمل على الإصلاح السياسي ووضع قانون جديد لمكافحة الإرهاب بدلاً من قانون الطوارىء (**الأهرام**، القاهرة، ١٨/٨/٢٠٠٥).

ـ لقي لواء ومقدم في الشرطة مصرعهما بانفجار لغمين في منطقة سيناء خلال مطاردة متورطين في تفجيرات سيناء الأخيرة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٦/٨/٢٠٠٥).

عمان

ـ قتل جندي أردني وأصيب آخر بعد سقوط صاروخ كاتيوشا على مستودع لآليات الجيش الأردني يقع بالقرب من ميناء العقبة في عملية استهدفت بارجة عسكرية أمريكية كانت ترسو في الميناء منذ الاثنين الماضي. وتبنى تنظيم القاعدة «بلاد الشام وأرض الكنانة» هذا الهجوم (**الحياة**، لندن، ٢٠/٨/٢٠٠٥). وأعلنت السلطات الأردنية عن اعتقال العشرات، بينهم ثلاثة مشتبه بهم، في إطار التحقيقات حول هجوم العقبة (**السفير**، بيروت، ٢٢/٨/٢٠٠٥).

دمشق

ـ اشتبكت قوات الأمن السورية مع مجموعة مسلحة تابعة لما يسمى بـ «تنظيم جند الشام» قرب الحدود اللبنانية في منطقة مضايا. وأسفر الاشتباك عن مقتل بعض أفراد المجموعة واعتقال البقية (**القدس العربي**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٥).

الكويت

ـ أعلنت وزارة الداخلية الكويتية أن التجنيس حالياً متاح حصراً لحملة إحصاء العام ١٩٦٥ شريطة أن يكون سجل طالب الجنسية خالياً من القيود الأمنية (**الأنباء**، الكويت، ٣١/٨/٢٠٠٥).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ بليكس، هانز. **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**. ترجمة داليا حمدان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٢٨٨ ص.

٢ ـ جواد، سعد ناجي. **دراسات في مسألة القومية الكردية**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٤. ١٥٤ ص. (مجلة دراسات دولية. سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد ٥٧)

٣ ـ **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)**. بيروت: المؤتمر القومي العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٤١٩ ص.

٤ ـ خزندار، شوكت. **سفر ومحطات (الحزب الشيوعي العراقي... رؤية من الداخل)**. بيروت: توزيع دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥. ٤٨٠ ص.

٥ ـ خليل، بكري. **الفكر القومي والتجدد الحضاري**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

٦ ـ الدفاعي، أحمد الحاج هاشم (معد). **العراق تحت الاحتلال الأمريكي: محاضر مجلس الحكم الانتقالي، ٤/١/٢٠٠٤ ـ ٥/٥/٢٠٠٤**. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥. ٢٧٩ ص.

٧ ـ زهران، جمال علي. **ثقافة المقاومة والتحرير في إدارة الصراع العربي الصهيوني**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥. ٢٧٠ ص.

٨ ـ عبد الجواد، جمال. **المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥. ٣٦ ص. (كراسات استراتيجية؛ العدد ١٥٢)

٩ ـ عبد المجيد، وحيد. **التغيير طريق مصر إلى الإصلاح**. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٥. ٢٤٠ ص.

١٠ ـ المبارك، أحمد [وآخرون]. **العرب والدائرة الأفريقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٢٧٢ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٥)

١١ ـ محمود، أحمد إبراهيم. **الصومال: بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥. ٤٨٧ ص.

١٢ ـ المريني، محمد. **اليسار المغربي: الثورة والإصلاح**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

دوريات

١٣ ـ أحمدي، حميد. «الاستقرار السياسي في المجتمعات المتباينة: الديموقراطية التوافقية في التجربة اللبنانية.» **فصلية إيران والعرب**: السنة ٣، العددان ١٢-١٣، ربيع-صيف ٢٠٠٥. ص ٩١-١١٨.

١٤ ـ إدريس، بوكرا. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: الجزائر: التدخل بتعديل الدستور لحل الأزمة.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٩٥-١٠٨.

١٥ - «الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج.» **دراسات باحث**: السنة ٣، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٥. ص ٥٧-٧١.

١٦ - «افتتاحية العدد: لتكن صفحة جديدة في تاريخ موريتانيا.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٦-٨.

١٧ - بالحاج، صالح. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: الدستور والدولة [في الجزائر].» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٠٩-١٢٠.

١٨ - البراك، مهند. «المجتمعات العربية وتجربة قرن ونصف من الدساتير.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢٩-٣٦.

١٩ - بلقزيز، عبد الإله. «تقرير عن: ندوة «مستقبل العراق»، بيروت، ٢٥-٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٧٢-١٨٢.

٢٠ - البنا، جمال. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: مصر ودستور الحقبة الليبرالية.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٤٩-٥٨.

٢١ - البياتي، عبد الإله. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: متى سيشرع [العراق] دستوراً دائماً؟» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٣١-١٣٨.

٢٢ - جالبريث، بيتر. «العراق.. جمهورية بوش الإسلامية.» ترجمة أحمد محمود. **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٨٠، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٠-١٣.

٢٣ - الجباعي، جاد الكريم. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: تعثر بناء الدولة الوطنية.. نموذج سوريا.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٥٩-٦٦.

٢٤ - حسيب، خير الدين. «خير الدين حسيب للجزيرة: العمل الوحدوي الرسمي غائب.. والمركز يحاول ملء هذا الفراغ.» أجرى الحوار مالك التريكي. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٩-٢٥.

٢٥ - خشمان، نهاد. «حول اعتراف إدارة بوش بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.» **دراسات باحث**: السنة ٣، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٥. ص ٩٢-٩٨.

٢٦ - خليل، عبد الله. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: نحو دستور مصري معاصر.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٥١-١٥٤.

٢٧ - خواجه، محمد. «المثلث العربي - الإيراني - التركي: واقع وآفاق.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ١٥٦-١٧٥.

٢٨ - داود، سامي. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: التبيؤ الدستوري ودولانية الوهم.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٣٧-٤٨.

٢٩ - رشيد، عبد الوهاب حميد. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: العراق: تجربة بناء الدستور.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٢١-١٣٠.

٣٠ - رولو، إيريك. «سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٤٩-٥٦.

٣١ - «سياسيون عراقيون يوجهون نداء إلى الشعب العراقي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٨٣-١٨٦.

٣٢ - الشيخ، بيسان. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: لبنان: اتفاق الطائف مرحلة انتقالية في الدستور.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٣٩-١٤٢.

٣٣ - الصلح، منح. «حوار العدد: الكيانية الوطنية اللبنانية.» حاوره محمد نور الدين وعفيف عثمان. **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ٩١-٩٩.

٣٤ - الصياد، أيمن. «قراءة في أوراق هيكل: الأبواب الدوارة.. وانتظار ما لا يأتي وحده.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٨٠، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٦-٩.

٣٥ - عبد الرحيم، عادل. «مستقبل الديمقراطية في العراق.» **رسالة الرافدين**: السنة ١، العدد ٢، آذار/مارس ٢٠٠٥. ص ٧-١٦.

٣٦ - عبد العزيز، عمر. «تعريب العروبة.. عبقرية المفهوم.. دلالة التاريخ: النموذج الإسلامي الأول كجوهر أصيل.» **الرافد**: العدد ٩٦، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ٦-١١.

٣٧ - عبد الكريم، إبراهيم. «الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ١١٢-١٣٤.

٣٨ - عيسى، محمد عبد الشفيع. «اختطاف أوروبا على جناحي الأطلسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٢٧-١٣٨.

٣٩ - غضية، أحمد رأفت. «الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها (دراسة في الجغرافيا السياسية).» **دراسات باحث**: السنة ٣، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٥. ص ٣١-٥٦.

٤٠ - كيالي، ماجد. «أزمة النظام السياسي الفلسطيني.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢٢٩-٢٣٨.

٤١ ـ كيلة، سلامة. «الحركة القومية العربية: تجربة نصف قرن.» **المراقب العربي**: العدد ٢، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٤٢-٤٥.

٤٢ ـ مالكي، أمحمد. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: المغرب: إشكالية توزيع السلطة.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٧٧-٩٤.

٤٣ ـ المدلل، وليد. «الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية.» **دراسات باحث**: السنة ٣، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٥. ص ٨-٣٠.

٤٤ ـ مهنا، محمد نصر. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: نظرة على آليات نظم الحكم في دول الخليج.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٤٣-١٥٠.

٤٥ ـ موسوي، سيد حسين. «سياسة نشر النفوذ الأميركي في العالم الإسلامي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ١٧٦-١٨٤.

٤٦ ـ موسى، عبده مختار. «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٥٧-٧٨.

٤٧ ـ «ندوة العدد: حق العودة والقرار ١٥٥٩.» شارك في الندوة شفيق المصري، سهيل الناطور وخليل شتوي؛ أدار الندوة محمد نور الدين. **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ٩-٣٤.

٤٨ ـ الوزاني، عبد المالك. «التجارب الدستورية العربية وبناء الدولة الحديثة: الشرعية والاختيارات الدستورية: حالة المغرب العربي.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٦٧-٧٦.

٤٩ ـ ياسين، عبد القادر. «دلالات التغيير في قيادات الأمن الفلسطيني.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢٣٩-٢٤٤.

٥٠ ـ يوسف، أيمن. «القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية.» **دراسات باحث**: السنة ٣، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٥. ص ٧٢-٩١.

انظر أيضاً: ٧٢، ٧٣، ٧٩

مراجعة كتب

٥١ ـ إبراهيم، حسنين توفيق. «النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٣٩-١٥٠. (ناظم عبد الواحد الجاسور)

٥٢ ـ الحص، سليم. «عصارة العمر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٥١-١٦٠. (مصطفى نذشلي)

٥٣ ـ الطحاوي، عبد الحكيم عامر. «العلاقات السعودية ـ الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، ١٣٧١-١٤٠١ هـ/١٩٥١-١٩٨١ م.» **حصاد الفكر**: العدد ١٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٧-٢٨. (حمدي عبد العزيز)

٥٤ ـ عبد السلام، محمد. «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط.» **حصاد الفكر**: العدد ١٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٤٣-٥٠.

اقتصاد

كتب

٥٥ ـ **التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق**. تحرير سعود البريكان، علي البلبل وإبراهيم الكراسنة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٥. ٢٧٩ ص.

٥٦ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الإسكوا: دراستا حالة عن الأردن ولبنان**. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥. ٨٥ ص.

٥٧ ـ ـــــــ. **تطوير الأسواق المالية وإصلاح مؤسساتها: قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا**. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥. ٦٧ ص.

دوريات

٥٨ ـ الحلو، مرتضى فرج عبد الحسين. «الموارد الزراعية في العراق: الواقع... وآفاق المستقبل.» **رسالة الرافدين**: السنة ١، العدد ٢، آذار/مارس ٢٠٠٥. ص ١٧-٤٥.

٥٩ ـ السهلاوي، خالد بن عبد العزيز وعبد المحسن بن حسين العرفج. «القطاعات الاقتصادية الواعدة والخصائص الجغرافية الداعمة لها: دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.» **التعاون**: السنة ٢٠، العدد ٦١، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ص ٢٩-٦٦.

٦٠ ـ طاهر، جميل وعبد الفتاح نندي. «النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات المستقبلية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣١، العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٥. ص ٤١-١٠٧.

٦١ ـ الطويل، رواء زكي. «العلاقات الاقتصادية التركية ـ السورية (١٩٨٠-١٩٩٨).» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ١٠٣-١١١.

٦٢ ـ عبد المقصود، خليفة. «الأمن المائي في الوطن العربي: التهديدات وإجراءات الترشيد.» **التقدم العلمي**: العدد ٤٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٥٩-٦٢.

٦٣ ـ العطية، عبد الرحمن بن حمد. «دور مجلس التعاون في تعزيز التنمية المستدامة: التحديات والفرص.» **التعاون**: السنة ٢٠، العدد ٦١، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ص ١١–٢٥.

٦٤ ـ قريطم، جيهان. «الفقر المائي والمستقبل العربي.» **التقدم العلمي**: العدد ٤٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٥٢–٥٨.

٦٥ ـ لطفي، علي. «المتغيرات العالمية ومستقبل الاقتصاديات العربية.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢١٥–٢٢٨.

٦٦ ـ المزروع، عبد الله بن صالح. «اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية: الحقوق والإلتزامات المترتبة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **التعاون**: السنة ٢٠، العدد ٦١، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ص ٦٩–٨٤.

مراجعة كتب

٦٧ ـ جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. «التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣١، العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٥. ص ١٣٧–١٤٤. (عبد الفتاح دندي)

٦٨ ـ سليمان، علي عبد العزيز. «العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي.» **حصاد الفكر**: العدد ١٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٦٧–٧٤. (عمر راشد)

اجتماع

دوريات

٦٩ ـ «تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية، ٢٠٠٣–٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ١٠٢–١٢٦.

٧٠ ـ الزيدي، مفيد. «العرب والنهضة بين قرنين: الدروس والعبر المستفادة.» **فكر ونقد**: السنة ٨، العدد ٧١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٢١–٣٢.

٧١ ـ العزاوي، إيمان فيصل عبد الكريم. «الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني العراقي.» **رسالة الرافدين**: السنة ١، العدد ٢، آذار/مارس ٢٠٠٥. ص ٩٢–١١٩.

٧٢ ـ وارتون، باري. «إسلام أوروبي أم أوروبا مسلمة؟» ترجمة نجوى عبد الله. **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٧–٢٦.

قانون

دوريات

٧٣ ـ مركز دراسات الوحدة العربية (معدّ). «مشروع دستور جمهورية العراق لما بعد التحرير.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٧٩–١٠١.

انظر أيضاً: ٧١

تربية وتعليم

كتب

٧٤ ـ المهيدب، عبد الله بن إبراهيم. **تعريب التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية: الواقع والآمال**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ١٤٢ ص.

دوريات

٧٥ ـ أبو الغار، محمد. «ما بين الخطوط الحمراء.. الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٨٠، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٦٦–٦٨.

٧٦ ـ عيساوي، أحمد. «واقع التربية والتعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي.» **آفاق الثقافة والتراث**: السنة ١٣، العدد ٥٠، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٤٢–٥٦.

ثقافة

دوريات

٧٧ ـ العسكري، سليمان إبراهيم. «الثقافة.. في زحام الإصلاح.» **العربي**: العدد ٥٦١، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ٨–١٣.

٧٨ ـ الفيصل، سمر روحي. «خطابنا وخطاب العصر: إشكاليات الثقافة العربية.» **الرافد**: العدد ٩٦، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ١٦–٢١.

٧٩ ـ يسين، السيد. «حوار مع السيد يسين: من أجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر.» أجراه عبد الإله بلقزيز. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٢٦–٤٨.

فلسفة وعلم نفس

دوريات

٨٠ ـ مزوز، محمد. «الدرس الفلسفي بين التجربة الوجودية والتجربة البيداغوجية.» **فكر ونقد**: السنة ٨، العدد ٧١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٥–١٠.

مراجعة كتب

٨١ ـ «حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز

دراسات الوحدة العربية.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢٥٧-٢٥٨. (مروة محمود كمال)

أدب ولغة

دوريات

٨٢ ـ ابن زياد، صالح بن غرم الله. «البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق: استراتيجية (القصد والغرض) والقارئ القياسي.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**: السنة ٢٣، العدد ٩١، صيف ٢٠٠٥. ص ٣٣-٨٠.

٨٣ ـ سعد الله، محمد سالم. «السلطة الفلسفية وأثرها في تشكيل اللغة العربية.» **الرافد**: العدد ٩٦، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ١٠٠-١١٠.

علوم وتقانة

كتب

٨٤ ـ عبد الله، رشا. **الإنترنت في مصر والعالم العربي**. القاهرة: دار آفاق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

دوريات

٨٥ ـ «إدارة الإنترنت: تطور نظام الأسماء العربية للنطاقات على الإنترنت.» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**: العدد ٣، ٢٠٠٤. ص ١٦-٢١.

٨٦ ـ عساف، ساسين. «العولمة ومجتمع المعلومات/المعرفة: تحديات التحول نحو مجتمع المعلومات والحفاظ على الهوية في ظل العولمة.» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**: العدد ٣، ٢٠٠٤. ص ٣٠-٣٤.

٨٧ ـ محمد، محمود الحاج قاسم. «دلائل على انتقال الطب العربي إلى الغرب خلال الحروب الصليبية.» **آفاق الثقافة والتراث**: السنة ١٣، العدد ٥٠، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ١٧٢-١٨٣.

٨٨ ـ «مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تطوير مجتمع المعلومات في العالم العربي.» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**: العدد ٣، ٢٠٠٤. ص ٤٠-٤١.

إعلام واتصال

دوريات

٨٩ ـ دبوق، يحيى. «الرقابة على الإعلام في إسرائيل.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥. ص ١٣٥-١٥٥.

٩٠ ـ رمضان، وليد. «الإعلام العربي والتحديات الراهنة، ندوة معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، القاهرة، ٤ مايو ٢٠٠٥.» **الديموقراطية**: السنة ٥، العدد ١٩، تموز/يوليو ٢٠٠٥. ص ٢٤٩-٢٥٠.

٩١ ـ سلامة، سلامة أحمد. «من صحافة التعبئة إلى التعمية.. والتعرية.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٧٩، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ٤-٥.

٩٢ ـ السلعوس، محمد هاشم. «البرامج التلفزيونية العربية والإسرائيلية في الميزان: دراسة ميدانية من وجهة نظر المشاهد الفلسطيني داخل «الخط الأخضر».» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**: السنة ٢٣، العدد ٩١، صيف ٢٠٠٥. ص ١٤١-١٨٣.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٩٣ ـ إسماعيل، حمادة. **انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.

٩٤ ـ العباسي، مصطفى. **صفد في عهد الانتداب البريطاني، ١٩١٧-١٩٤٨: دراسة اجتماعية وسياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠٠٥. ٣٩٨ ص. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ ٥)

٩٥ ـ قرقوط، نوفان. **الأسطورة والحقيقة في التاريخ العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

٩٦ ـ ـــــ. **تاريخ الأمة العربية الحديث**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

دوريات

٩٧ ـ الأنصاري، محمد جابر. «العلامة ابن خلدون: رحل منذ ستة قرون... ومازال معاصراً.» **العربي**: العدد ٥٦١، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ١٠١-١٠٧.

٩٨ ـ الربيعو، تركي علي. «الخلدونية الجديدة في فكرنا المعاصر.» **العربي**: العدد ٥٦١، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ١٠٨-١١١.

٩٩ ـ عبد اللطيف، كمال. «الأثر الخلدوني.. هل كان محدوداً؟» **العربي**: العدد ٥٦١، آب/أغسطس ٢٠٠٥. ص ١١٢-١١٧.

انظر أيضاً: ٧٦

مراجعة كتب

١٠٠ ـ إسماعيل، حمادة. «انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٨٠، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ص ٧٠-٧١. (حمادة إسماعيل)

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1 - Enders, David. *Baghdad Bulletin: The Real Story of the War in Iraq-Reporting from Beyond the Green Zone*. London: Pluto Press, 2005. xiii, 179 p.

2 - Etherington, Mark. *Revolt on the Tigris: The Al-Sadr Uprising and the Governing of Iraq*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005. (Crises in World Politics)

3 - Greenstock, Jeremy. *The Cost of War: Iraq and the Paradox of Power*. London: Heinemann, 2005. 352 p.

4 - Harms, Gregory with Todd M. Ferry. *The Palestine-Israel Conflict: A Basic Introduction*. London: Pluto Press, 2005. 258 p.

5 - Hoffmann, Stanley with Frédéric Bozo. *Gulliver Unbound: America's Imperial Temptation and the War in Iraq*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2004. viii, 153 p.

6 - Nourallah, Riad. *Beyond the Arab Disease: New Perspectives in Politics and Culture*. New York: Routledge, 2005.

7 - Posusney, Marsha Pripstein and Michele Penner Angrist (eds.). *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2005.

8 - Prunier, Gérard. *Darfur: The Ambiguous Genocide*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005.

9 - Rast, Vicki J. *Interagency Fratricide: Policy Failures in the Persian Gulf and Bosnia*. Maxwell AFB, AL: Air University Press, 2004. xxi, 443 p.

10 - Rosen, Gary (ed.). *The Right War: The Conservative Debate on Iraq*. New York: Cambridge University Press, 2005.

11 - Shamir, Shimon and Bruce Maddy-Weitzman (eds.). *The Camp David Summit: What Went Wrong? Americans, Israelis, and Palestinians Analyze the Failure of the Boldest Attempt Ever to Resolve the Palestinian-Israeli Conflict*. Brighton; Portland: Sussex Academic Press, 2005.

12 - Ye'or, Bat. *Eurabia: The Euro-Arab Axis*. Madison, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 2005. 384 p.

Periodicals

13 - Ayad, Christophe. «Le Soudan entre guerre et paix.» *Politique internationale*: no. 108, été 2005. pp. 149-167.

14 - Ben-Moshe, Danny. «The Oslo Peace Process and Two Views on Judaism and Zionism, 1992-1996.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 32, no. 1, May 2005. pp. 13-27.

15 - Berdal, Mats. «The UN's Unnecessary Crisis.» *Survival*: vol. 47, no. 3, Autumn 2005. pp. 7-31.

16 - Bradley, John R. «Al-Qaeda and the House of Saud: Eternal Enemies or Secret Bedfellows?» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 4, Autumn 2005. pp. 139-152.

17 - Bronson, Rachel. «Rethinking Religion: The Legacy of the U.S.-Saudi Relationship.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 4, Autumn 2005. pp. 121-137.

18 - Encel, Frédéric. «Géopolitique du plan Sharon.» *Politique internationale*: no. 108, été 2005. pp. 17-33.

19 - Faksh, Mahmud A. «The Roots of Praetorianism in Syria: Indigenous Determinants of Military Intervention in Politics.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 2005. pp. 1-19.

20 - Gambill, Gary C. «Syria after Lebanon: Hooked on Lebanon.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 4, Fall 2005.

21 - Gause III, F. Gregory. «Can Democracy Stop Terrorism?» *Foreign Affairs*: vol. 84, no. 5, September-October 2005. pp. 62-76.

22 - Gershowitz, Suzanne and Emanuele Ottolenghi. «Europe's Problem with Ariel

Sharon.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 4, Fall 2005.

23 - Guitta, Olivier. «Syria after Lebanon: The Chirac Doctrine.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 4, Fall 2005.

24 - Harries, Owen. «Power, Military, and Foreign Policy.» *Orbis*: vol. 49, no. 4, Autumn 2005. pp. 599-612.

25 - Jervis, Robert. «Why the Bush Doctrine Cannot Be Sustained.» *Political Science Quarterly*: vol. 120, no. 3, Fall 2005. pp. 351-377.

26 - Kass, Lee. «Syria after Lebanon: The Growing Syrian Missile Threat.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 4, Fall 2005.

27 - El-Khawas, Mohamed A. «Qaddafi's Turnabout: From Defiance to Cooperation.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 2005. pp. 72-88.

28 - Kitromilides, Paschalis M. «Elie Kedourie's Contribution to the Study of Nationalism.» *Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 5, September 2005. pp. 661-664.

29 - Krepinevich, Andrew F., Jr. «How to Win in Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 84, no. 5, September-October 2005. pp. 87-104.

30 - Kurth, James. «Global Threats and American Strategies: From Communism in 1955 to Islamism in 2005.» *Orbis*: vol. 49, no. 4, Autumn 2005. pp. 631-648.

31 - Malka, Haim. «Forcing Choices: Testing the Transformation of Hamas.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 4, Autumn 2005. pp. 37-53.

32 - Mandel, Daniel and Asaf Romirowsky. «The Council on Foreign Relations Does the Middle East.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 4, Fall 2005.

33 - Mead, Walter Russell. «American Grand Strategy in a World at Risk.» *Orbis*: vol. 49, no. 4, Autumn 2005. pp. 589-598.

34 - Naïm, Mouna. «Liban: Fausse sortie pour la Syrie?» *Politique internationale*: no. 108, été 2005. pp. 81-93.

35 - Netanyahou, Benyamin. «Israël: Le Nouveau «tigre».» *Politique internationale*: no. 108, été 2005. pp. 35-54.

36 - Okruhlik, Gwenn. «The Irony of Islah (Reform).» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 4, Autumn 2005. pp. 153-170.

37 - Olson, Robert. «Kurdistan-Iraq and Turkey Relations, 2004: The Consolidation of Kurdish Nationalism.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 2005. pp. 20-50.

38 - Schafer, Isabel et Dorothée Schmid. «L'Allemagne, la France et le conflit israélo-palestinien.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 2, été 2005. pp. 411-422.

39 - Schindler, John R. «Defeating the Sixth Column: Intelligence and Strategy in the War on Islamist Terrorism.» *Orbis*: vol. 49, no. 4, Autumn 2005. pp. 695-712.

40 - Sendagorta, Fidel. «Jihad in Europe: The Wider Context.» *Survival*: vol. 47, no. 3, Autumn 2005. pp. 63-72.

41 - Strachan, Hew. «The Lost Meaning of Strategy.» *Survival*: vol. 47, no. 3, Autumn 2005. pp. 33-54.

42 - Yankelovich, Daniel. «What Americans Really Think about U.S. Foreign Policy.» *Foreign Affairs*: vol. 84, no. 5, September-October 2005. pp. 2-16.

See also: 56, 72

Book Reviews

43 - Hoffmann, Stanley with Frédéric Bozo. «Gulliver Unbound: America's Imperial Temptation and the War in Iraq.» *Political Science Quarterly*: vol. 120, no. 3, Fall 2005. pp. 509-510. (Henry E. Hale)

44 - Rast, Vicki J. «Interagency Fratricide: Policy Failures in the Persian Gulf and Bosnia.» *Political Science Quarterly*: vol. 120, no. 3, Fall 2005. pp. 533-534. (William Crotty)

45 - Salamé, Ghassan. «Quand l'Amérique refait le monde.» *Maghreb-Machrek*: no. 184, été 2005. pp. 123-124. (Jean-François Daguzan)

Economics

Books

46 - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Economic Trends and Impacts in the ESCWA Region*. New York: United Nations, 2005. iv, 32 p. (Issue no. 2)

See also: 75

Periodicals

47 - Aggarwal, Rajesh. «Dynamics of Agriculture Negotiations in the World Trade Organization.» *Journal of World Trade*: vol. 39, no. 4, 2005. pp. 741-762.

48 - «Bombs, Hurricanes and More Chaos in Iraq.» *Oil and Energy Trends*: vol. 30, no. 8, August 2005. pp. 6-7.

49 - Delleur, Philippe. «Commerce, croissance et réduction de la pauvreté.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 2, été 2005. pp. 373-385.

50 - «Egypt-Israel Deal Could Pave Way to Wider Gas Trade.» *Oil and Energy Trends*: vol. 30, no. 8, August 2005. pp. 7-8.

51 - Fontagné, Lionel, Jean-Louis Guérin and Sébastien Jean. «Market Access Liberalisation in the Doha Round: Scenarios and Assessment.» *World Economy*: vol. 28, no. 8, August 2005. pp. 1073-1094.

52 - Al-Hayyan, Abdullah M. «The Kuwaiti Foreign Investment Law: Comments and Suggestions.» *Arab Law Quarterly*: vol. 18, no. 3, 2004. pp. 326-340.

53 - Hertel, Thomas W. and L. Alan Winters. «Estimating the Poverty Impacts of a Prospective Doha Development Agenda.» *World Economy*: vol. 28, no. 8, August 2005. pp. 1057-1071.

54 - Hsu, Locknie. «Non-Violation Complaints: World Trade Organization Issues and Recent Free Trade Agreements.» *Journal of World Trade*: vol. 39, no. 2, 2005. pp. 205-238.

55 - Kamar, Bassem and Damyana Bakardzhieva. «Economic Trilemma and Exchange Rate Management in Egypt.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 3, no. 2, August 2005. pp. 91-114.

56 - Lafarge, Gabrielle et Alexandra Novosseloff. «La Reconstruction de l'Irak aura-t-elle lieu?» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 2, été 2005. pp. 343-354.

57 - Lee, Yong-Shik. «Foreign Direct Investment and Regional Trade Liberalization: A Viable Answer for Economic Development?» *Journal of World Trade*: vol. 39, no. 4, 2005. pp. 701-717.

58 - Maneschiold, Per-Ola. «International Diversification Benefits between US, Turkish and Egyptian Stock Markets.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 3, no. 2, August 2005. pp. 115-133.

59 - «Middle East Set to Benefit as Petrochemical Demand Grows.» *Oil and Energy Trends*: vol. 30, no. 8, August 2005. pp. 3-6.

60 - Narayan, Paresh Kumar and Biman Chand Prasad. «The Validity of Purchasing Power Parity Hypothesis for Eleven Middle Eastern Countries.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 3, no. 2, August 2005. pp. 135-149.

61 - Ripoll, Marla. «Real Exchange Rate Targeting: Macroeconomic Performance and Sectoral Income Distribution in Developing Countries.» *Journal of International Trade & Economic Development*: vol. 14, no. 2, June 2005. pp. 167-196.

62 - El-Shazly, Alaa. «Imperfect Information and Credit Rationing Equilibrium: Evidence from Egypt.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 3, no. 2, August 2005. pp. 151-164.

63 - Zahrnt, Valentin. «How Regionalization Can Be a Pillar of a More Effective World Trade Organization.» *Journal of World Trade*: vol. 39, no. 4, 2005. pp. 671-700.

Book Reviews

64 - Lofgren, Hans (ed.). «Food, Agriculture, and Economic Policy in the Middle East and North Africa.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 3, no. 2, August 2005. pp. 165-170. (Ibrahim G. Rubeiz)

Sociology

Books

65 - Civantos, Christina. *Between Argentines and Arabs: Argentine Orientalism, Arab Immigrants, and the Writing of Identity*. Albany, NY: State University of New York Press, 2005.

Periodicals

66 - Abdo, Geneive. «Islam in America: Separate but Unequal.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 4, Autumn 2005. pp. 7-17.

67 - Lebbady, Hasna. «Of Women-Centered Moroccan Tales and their Imagined Communities.» *Muslim World*: vol. 95, no. 2, April 2005. pp. 217-230.

68 - Al-Zu'abi, Ali Zaid. «Culture and Work in Kuwait: An Anthropological Viewpoint.» *Arab World Geographer*: vol. 7, no. 3, Fall 2004. pp. 150-164.

Public Administration

Periodicals

69 - Kirat, Mohamed. «Public Relations Practice in the Arab World: A Critical Assessment.» *Public Relations Review*: vol. 31, no. 3, September 2005. pp. 323-332.

Law

Periodicals

70 - Feldman, David. «Proportionality and Discrimination in Anti-Terrorism Legislation.» *Cambridge Law Journal*: vol. 64, no. 2, July 2005. pp. 271-273.

See also: 52

Culture

Books

71 - MacLean, Gerald (ed.). *Re-Orienting the Renaissance: Cultural Exchanges with the East*. Foreword by William Dalrymple. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Philosophy & Psychology

Periodicals

72 - O'Sullivan, Noël. «Philosophy, Politics and Conservatism in the Thought of Elie Kedourie.» *Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 5, September 2005. pp. 689-716.

Literature & Language

Periodicals

73 - Gunther, Sebastien. «Assessing the Sources of Classical Arabic Compilations: The Issue of Categories and Methodologies.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 32, no. 1, May 2005. pp. 75-98.

Science & Technology

Books

74 - Wheeler, Deborah L. *The Internet in the Middle East: Global Expectations and Local Imaginations in Kuwait*. Albany, NY: State University of New York Press, 2005. (SUNY Series in Computer-Mediated Communication)

Information & Communication

Books

75 - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Information and Communication Technologies for Employment Creation and Poverty Alleviation in Selected ESCWA Member Countries*. New York: United Nations, 2005. vii, 41 p.

History & Geography

Books

76 - Kamrava, Mehran. *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005. xi, 497 p.

77 - Mawby, Spencer. *British Policy in Aden and the Protectorates, 1955-67: Forwards and Backwards*. New York: Routledge, 2005.

Periodicals

78 - Perry, Mary Elizabeth. «Between Muslim and Christian Worlds: Moriscas and Identity in Early Modern Spain.» *Muslim World*: vol. 95, no. 2, April 2005. pp. 177-198.

79 - Roberts, Peter. «History: Puzzle and People or Prescription and Prophecy?» *Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 5, September 2005. pp. 735-768.

80 - Yapp, M. E. «Elie Kedourie and the History of the Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 5, September 2005. pp. 665-688.

صدر حديثاً

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي السادس عشر

الوثائق ● القرارات ● البيانات

نيسان/أبريل ٢٠٠٥

لقد جاءت دورة المؤتمر السادسة عشرة تتويجاً لمسيرة عقد ونصف مليئة بالتحولات والمتغيرات، فكانت نقلة نوعية وكميّة في هذه المسيرة، وضمت إلى شخصيات تنتمي إلى كل تيارات الأمة رموزاً آتية من كل مكوّنات المجتمع العربي وألوان الطيف الديني والعرقي والمذهبي.

إن من يقرأ في الموقف القومي العربي الذي جسّده المؤتمر يجدّ الدليل على جدية التصميم العربي، وعلى تجذّر فكرة المقاومة العربية، وعلى سلامة التحليل القومي المدرك أن العصر الأمريكي ليس قدراً، وأن لموازين الإرادات فعلها الذي يوازي، بل يتفوق على موازين القوى، كما يجد رفضاً لثنائية مضلّلة بين الاحتلال الخارجي والاختلال الداخلي، وتمسكاً بتكامل مواجهة الهيمنة الأجنبية مع تعميق المشاركة الشعبية الديمقراطية.

٤١٩ صفحة

الثمن: ١٢ دولاراً

أو ما يعادلها

مجلة شهرية تصدر عن
المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
ـ وحدة الخدمات الإجتماعية ـ
بالتنسيق والتعاون مع
المديريات العامة للأمن العام
وأمن الدولة والدفاع المدني والجمارك.

الأمن

"جسر الثقة بين الوطن والمواطن"

تقوم «مجلة الأمن» بتغطية نشاطات القوى الأمنية العملانية والثقافية والإجتماعية.

ويتعامل مع المجلة نخبة من الأدباء والكتّاب والمثقفين، وتتناول كتاباتهم المواضيع التربوية والأسرية والبيئية والطفولة والآداب والشعر والموسيقى وأهم الإكتشافات وإرشادات شتّى.

ويصدر عن مجلة الأمن «مجلة فتى الأمن» التي تُعنى بالتربية الوطنية للجيل الصاعد.

كما يصدر عنها «مجلة الدراسات الأمنية» وهي مجلة فصلية تُعنى بالقضايا الأمنية والقانونية والعلمية والإجتماعية والنفسية والتاريخية والإستراتيجية، ويحررها نخبة من الباحثين والأخصائيين اللبنانيين والعرب.

العنوان: الأشرفية ـ شارع بيضون ـ تكنة الياس الخوري ـ هاتف: ٢٠٤٣١٥/٠١
الموقع على الإنترنت: www.isf.gov.lb
الإدارة، البريد الإلكتروني: alamenadtn @isf.gov.lb
فاكس ٣٣٨٧٢١/٠١
التحرير، البريد الإلكتروني: alamenedit@ isf.gov.lb
فاكس ٢٠٤٣١٤/٠١

التوزيع في لبنان
ـ الإشتراكات: شركة ليبان بوست هاتف: ٦٢٩٦٢٩/٠١ ـ فاكس: ٦٢٩٦٠٠/٠١
ـ المبيعات: شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات هاتف: ٢٧٧٠٠٧/٠١ ـ فاكس: ٢٧٧٠٨٨/٠١

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي

د. جعفر ضياء جعفر ود. نعمان النعيمي

(٣٧٦ ص – ١٢$)

النمط النبوي ـ الخليفي في القيادة السياسية العربية .. والديمقراطية

د. بشير محمد الخضرا

(٦٢٢ ص – ١٨$)

الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر وسوريا وتونس

مجموعة من المؤلفين

(٢١٦ ص – ٧$)

حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية

مجموعة من المؤلفين

(٤٠٠ ص – ١٢$)

مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق أمريكية وعالمية

مجموعة من المؤلفين

(١٩٩ ص – ٦$)

فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي

ندوة فكرية

(٣٦٢ ص – ١٢$)

حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر

ندوة فكرية

(٣٨٠ ص – ١٠$)

محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر

د. أحمد جدي

(٢١٢ ص – ٦$)

رياضيات عمر الخيام

د. رشدي راشد ود. بيجان وهاب زاده

(٣٩٠ ص – ١٢$)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
إنترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 320 October 2005
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر البيع

• لبنان	٣٠٠٠ ليرة	• الكويت	٢ دينار	• اليمن	٢٥٠ ريالاً	• الجزائر	١٥٠ ديناراً
• سوريا	٧٥ ليرة	• الإمارات	١٥ درهماً	• عُمان	ريال واحد	• تونس	٢ دينار
• الأردن	١,٥ دينار	• البحرين	١,٥ دينار	• مصر	٦ جنيهات	• المغرب	١٠ دراهم
• العراق	١٠٠٠ دينار	• قطر	١٥ ريالاً	• السودان	١٥٠٠ جنيه	• موريتانيا	٢٥٠ أوقية
		• السعودية	١٥ ريالاً	• ليبيا	٣ دنانير		

Price List

• Cyprus	C£ 3.00	• Greece	6 €	• UK	£ 3
• France	6 €	• Iran	20,000 Rial	• Switzerland	Sfr 10
• Germany	4 €	• Italy	3 €	• U.S.A. and other Countries	$ 8